طبع لأول مرة

حاشية العلامة البدوي

على شرح المغنيساوي لمتن إيساغوجي

في علم المنطق

المسماة

فتح الوهاب على مغني الطلاب

تأليف

العلامة محمد بن أحمد البدوي الحلبي

(ت: ١٣٣١هـ)

تحقيق

الدكتور/ عبد الغفار عبد الرؤوف حسن

عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر

دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع

دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع

- حقوق الطبع محفوظة
- حاشية العلامة البدوي
- تأليف: العلامة محمد بن احمد البدوي
- الطبعة الأولى: 1444هـ /2023 م
- مقاس:17× 24سم
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:
- 2023-09469
- الترقيم الدولي :
- ISBN: 978-977-6547 - 85 -8

حقوق الطبع محفوظة للناشر ولا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو جزء منه أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو جزء منه.

كما لا يسمح بترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع

Dar Al-Emam Al-Razy
For Publishing and Distribution

نحن على خطى الأزهر سائرون

أهداف الدار:

- الارتقاء بالفكر، والأسلوب في مجال النشر المحلي والعربي، والعمل على نشر الفكر الوسطي المعتدل.
- تلبية احتياجات القارئ من الناحية العلمية بالكيفية التي يستحسنها ويرغب في تحققها.
- عمل حراك حيوي في مجال نشر العلم الشرعي.
- الإسهام في تنمية الوعي الثقافي الإسلامي لدى الفرد والمجتمع.
- التأكيد على أهمية الكتاب كوسيلة من وسائل المعرفة والبحث العلمي الأصيل خصوصا بعد هذا الزخم التقني المعاصر.
- تقديم التراث الإسلامي في صورة محققة خالية من الدخيل والآراء المغلوطة .
- تشجيع الباحثين المعاصرين لنشر إنتاجهم العلمي من خلال الدار، والمساهمة في حركة المعرفة والعلم.
- المشاركة في المعارض المحلية والإقليمية والدولية بعرض النتاج العلمي للدار.
- إقامة جسور من التعاون المشترك وتبادل الخبرات والمنافع مع ناشرين وموزعين عرب وأجانب.
- إظهار المؤلفات ذات التأثير الإيجابي في العلم.

دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع

عضو اتحاد الناشرين المصريين

١٢٥ شارع الأزهر - وش السيد الداخلي أمام جامعة الأزهر الشريف – الدراسة – القاهرة

ت: 0225902148-00201100911231 -00201019709877- 00201002084273

دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع

E-mail:daralemam.alrazy@gmail.com

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنعم على عباده بنعمة البيان والتوفيق، ويسَّر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق، والصلاة والسلام على عرش استواء رحمانيتك، محمد سيد الكونين، صلاةً وسلامًا نسعد بهما في الدارين.

أما بعد...

فقد اشتدت الحاجة إلى العلوم العقلية في زماننا هذا، بعد تزايُدِ الأمواج المتلاطمة من التشاغُبِ وإثارةِ الشُّبَهِ مع تَثَاقُلِ بعضِ المشتغلين بالعلوم الشرعية عن دَفْعِهَا، وكَشْفِ النقابِ عن زَيْفِها، ويؤول الحال إمَّا إلى السكوت عن عجزٍ، وإمَّا إلى محاولة مواجهتها بالطرائق الخطابية في المقام البرهاني!

وفي وسط ذلك يَنْبَعِثُ بعضُ المخلصين يتحسَّسون الطرقَ الموصلة إلى هذه العلوم، وعند محاولة ولوج أبوابها يشتكون من صعوبة بعض الكُتُب الدَّرْسِيَّة، مما يستوجِبُ إشاعة الكتب التراثية السالكة سُبَل التقريب والتيسير، المتجنِّبة طُرُق الإغراب والغموض.

وهذا الضَّرْبُ من الكتبِ قنطرةٌ للوصول إلى كُتُبِ الأوائل، والقدرةِ على فهمها إنْ احتُكِمَ إلى منهجٍ علميٍّ منضبطٍ، ولا يحصل ذلك في يوم وليلة؛ فإنَّ الملكةَ وليدةُ المزاولةِ والمباحثةِ والانتقالِ من كتابٍ إلى آخر، ومن شيخٍ إلى آخر، حتى تَسْتَحْكِمَ في

نَفْسِ الطالب، وإلا كانت حالًا يحضُرُ ويعرِض.

وهذا المعنى نغرسه في نفوس الطلبة بعد أن نقتلع من عقولهم فكرة أنه لا حاجة إلى المنطق، وندفع ما تلقَّوه بأذنهم مِنْ أنَّ الاشتغال به محرَّمٌ، فنأخذ بأيديهم، ونقول لهم: كيف تحكمون على علمٍ لا تعرفون حقيقتَهُ، والحكمُ على الشيء فرعُ تصوُّرِهِ؟ وأقوال العلماء التي نُقِلَت إليكم محلُّها المنطق المخلوط بالفلسفة التي تُصادم الشريعة الإسلامية لا مطلق الفلسفة وإلا كان مجازفةً في الحدِّ، وبفرض أنَّ أقوالهم على إطلاقها فكلامهم ممنوع، كما توسَّع في بيان ذلك العلامة العطار في حاشيته على متن السلم المنورق وحواشيه على المقولات.

وهكذا يتضاعف الجهد المبذول في نَزْعِ الأفكارِ المشوَّهَةِ عن العلم أضعاف ما يُبذل في تعليم العِلْم، ولا غرابة في ذلك؛ إذ التخليةُ مُقدَّمةٌ على التحلية، والدلالةُ على الموصل إلى المطلوب أصعب من الوصول إليه بالفعل، والوصولُ إلى العلمِ أصعب من العلم نفسه.

وحين ننظر إلى المعاقل العلمية المشتغلة بالمنطق نجد مدرستين:

المدرسة الأولى: المدرسة الأزهرية:

يبدأ الطالب فيها بدراسة نَظْم «السُّلَّم المنورق» للعلامة عبد الرحمن الأخضري (ت: ٩٨٣ هـ)، نَظَمَهُ سنة ٩٤١ هـ، وعمره إحدى وعشرون سنة، ووُضِعَت عليه الشروح والحواشي، أشهرها:

١) شرح العلامة عبد الرحمن الأخضري ناظم السُّلَّم.

٢) شرح سيدي سعيد قدورة (ت: ١٠٦٦هـ)، وعليه تعليقات لأحمد بن مبارك السجلماسي المالكي (ت: ١١٥٦هـ).

٣) شرح ابن يعقوب المغربي المالكي (ت: ١١٢٨ هـ).

٤) شرح العلامة الملوي (ت: ١١٨١هـ)، وله شرحان: الشرح الكبير والشرح الصغير.

وعلى الشرح الصغير للملوي:

- حاشية الأجهوري لابن عطية الأجهوري الشافعي (ت ١١٩٠ هـ).
- حاشية الصبان (ت: ١٢٠٦هـ).

وعلى حاشية الصبان:

- تلخيص حاشية الصبان للنابلي: محمد بن عبد الرحمن النابلي الفلكي المصري (ت بعد سنة ١٢٨٥ هـ).
- تقريرات الخفاجي لحسن بن رضوان الخفاجي (ت ١٣٣٥هـ).
- تقريرات بصيلة لإبراهيم بن إبراهيم الجناحي المصري (ت ١٣٥٢ هـ).

٥) حاشية العلامة العدوي الصعيدي (ت: ١١٨٩هـ).

٦) إيضاح المبهم لمعاني السلم لأحمد بن عبد المنعم الدمنهوري (ت: ١١٩٢هـ).

٧) شرح البناني وهو أبو عبد الله محمد بن الحسن (ت: ١١٩٤هـ)، وعليه حاشية سيدي علي قصارة (ت: ١٢٥٩هـ).

٨) حاشية الأَكْرَاشي لسليمان بن طه بن العباس المصري (ت: ١١٩٩هـ).

٩) شرح الغرقي لمحمد بن يوسف الغرقي المعروف بمحمد قش (ت ١٢٣٢ هـ).

١٠) حاشية الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ).

وعلى حاشية الباجوري:

- تقريرات الشرشيمي لسيد الشرشيمي الشرقاوي الشافعي (ت ١٢٨٨ هـ).

- تقريرات شمس الدين الأنبابي (ت: ١٣١٣هـ).
- تقييدات الطبلاوي لعبد العزيز بن متولي بن أحمد الطبلاوي (ت بعد سنة ١٣٣٢هـ).

١١) حاشية العطار لأبي السعادات حسن بن محمد العطار (ت: ١٢٥٠هـ).

١٢) شرح القويسني لبرهان الدين حسن بن درويش القويسني (ت: ١٢٥٤هـ)، وعليه حاشية البولاقي لمصطفى بن رمضان بن عبد الكريم البولاقي (ت ١٢٦٣هـ).

١٣) حاشية السُّنْبُلي على شرح الملوي لمحمد حسن بن محمد السنبلي الدهلوي الهندي (ت: ١٣٠٥هـ).

١٤) مذكرات على السلم للشيخ صالح موسى شرف (ت: ١٤٠٥هـ).

المدرسة الثانية: مدرسة العجم:

يبدأ الطالب في بلاد العجم وبعض البدان العربية بدراسة متن «إيساغوجي» لأثير الدين الأبهري (ت: ٦٦٣هـ)، وربما لا يعرف السلم أصلًا، وإن كان إيساغوجي «أَسْلَس سَبْكًا، وأكثر تحريرًا، وأَدَق ترتيبًا» من السلم المنورق كما صرَّح به العلامة العطار في حاشيته على السلم المنورق.

وقد توارد العلماء على متن إيساغوجي دَرْسًا وتأليفًا، فكَثُرَتْ شروحُهُ وحواشيه، واشتُهِرَ بعضُها دون بعض، وفيما يأتي أذكر أشهرها:

شروح متن إيساغوجي:

١) شرح قال أقول لحسام الدين كاتي (ت: ٧٦٠ هـ).

٢) شرح شمس الدين الفناري (ت: ٨٣٤ هـ).

٣) شرح الأُبَّذِي لشهاب الدين أحمد بن محمد البجائي الأبذي (ت: ٨٦٠ هـ).

٤) المطلع شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦ هـ).

٥) شرح الجربي لسليمان بن عبد الرحمن بن سليمان المغربي من أهل القرن العاشر الهجري.

٦) شرح الجوهري على مختصره لمتن إيساغوجي لإسماعيل بن غنيم الجوهري (ت: بعد سنة ١١٦٥ هـ).

٧) شرح الكلنبوي لإسماعيل بن مصطفى الكلنبوي (ت: ١٢٠٥هـ).

٨) شرح أسكيجي زاده لعلي بن محمد الأدرنوي (ت: ١٢٤٣هـ).

٩) تحفة الرشدي القرة أغاجي على متن إيساغوجي (ت: ١٢٥١هـ).

١٠) الدر الناجي على متن إيساغوجي للسيد عمر بن صالح الفيضي التوقادي (ت: ١٢٦٥هـ).

١١) ذريعة الامتحان لأحمد صدقي بن علي البُروسَوي (ت: ١٣١٢هـ).

١٢) شرح إيساغوجي للسيد أحمد بن سعيد بن محمد منير الحسيني الدمشقي الشافعي (ت: ١٣٣٠هـ).

١٣) الإيضاح لمتن إيساغوجي لمحمد شاكر (ت: ١٣٥٨هـ).

وأشهر هذه الشروح السابقة: شرح حسام الدين الكاتي، وشرح شمس الدين الفناري، والمطلع لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وشرح الفاضل الكلنبوي، وهاك أشهر الحواشي على هذه الشروح:

على شرح حسام كاتي:

١) حاشية البردعي لمحيي الدين محمد البردعي الحنفي (ت: ٩٢٧ هـ).

٢) حاشية الرهاوي ليحيى بن قراجا الرهاوي المصري الحنفي (ت: ٩٤٢ هـ).

٣) حاشية ملا صادق لمحمد صادق بن درويش محمد السمرقندي نزيل الهند المعروف بالحلواني أو الحلوائي نسبة إلى أحد أجداده وهو شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني الحنفي المشهور، توفي بسمرقند سنة (١٠٠٦هـ).

٤) حاشية الشرواني لمحمد أمين بن صدر الشرواني (ت: ١٠٣٦ هـ).

٥) حاشية عبد الرحيم لعبد الرحيم الأكشر بن محمود بن سادو.

٦) حاشية التاجي لمحيي الدين التاجي.

٧) حاشية ملا داوود.

وعلى شرح الفناري:

١) حاشية قول أحمد لأحمد بن محمد الدمشقي الحنفي المعروف بقول أحمد وبابن الخَضِر.

وعلى قول أحمد:

- حاشية العمادي لحافظ بن علي العمادي.
- حاشية قره خليل لخليل بن حسن (ت: ١١٢٣هـ).
- حاشية الكانقري لعبد الله بن حسن الكانقري (١٢٣٩هـ)، وهي من أعظم الحواشي.

٢) الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية لبرهان الدين بن كمال الدين بن حميد.

٣) حاشية شوقي على الفناري لأحمد بن عبد الله الملقب بالشوقي (ت: ١٢٢٤هـ).

٤) نثر الدراري على شرح الفناري لمحمود بن محمد عبد الدائم الشهير بنشابة (ت: ١٣٠٨هـ).

٥) خلاصة الميزان لمحمد فوزي بن عبد الله الرومي الشهير بمفتي أدرنه (ت: ١٣١٨هـ).

وعلى شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري:

١) حاشية الغنيمي لشهاب الدين أحمد الغنيمي (ت: ١٠٤٤هـ)، وقد جردها من خطه العلامة محمد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي الخلوتي (ت: ١٠٨٨هـ).

٢) حاشية القليوبي لشهاب الدين أحمد بن أحمد القليوبي (ت: ١٠٦٩ هـ).

٣) حاشية الغرقاوي لأحمد بن أحمد الفيومي الغرقاوي (ت: ١٠٦٩هـ).

٤) حاشية العناني لشمس الدين محمد بن داوود المصري (ت: ١٠٩٨ هـ).

٥) حاشية الخرشي لشمس الدين محمد بن عبد الله الخرشي (ت: ١١٠١ هـ).

٦) حاشية العمروسي لعلي بن خضر بن أحمد العمروسي المصري المالكي (ت: ١١٧٣ هـ).

٧) حاشية الحفني ليوسف بن سالم بن أحمد الحفني (ت: ١١٧٦ هـ).

وعلى حاشية الحفني:

- تقريرات البحيري لمحمد بن إسماعيل البحيري الشافعي الأزهري.
- تقريرات الطبلاوي لعبد العزيز بن متولي بن أحمد الطبلاوي (ت: بعد سنة ١٣٣٢ هـ).

٨) حاشية الملوي لشهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي (ت: ١١٨١هـ).

٩) حاشية الطائي لمصطفى بن محمد الطائي المصري الحنفي (ت ١١٩٢ هـ).

١٠) حاشية العطار لحسن بن محمد العطار الشافعي الخلوتي (ت: ١٢٥٠هـ).

١١) حاشية عليش لمحمد بن أحمد بن محمد عليش المالكي (ت: ١٢٩٩هـ).

١٢) حاشية الدَّلْجي لمحمد بن إبراهيم الدَّلْجي، وهو غير شمس الدين محمد بن محمد الدلجي العثماني المتوفى سنة (٩٤٧ هـ).

مغني الطلاب:

أتى العلامة المغنيسي وَوَجَدَ أنَّ شروح إيساغوجي المشهورة في غاية الاختصار ونهاية الاقتصار، بل بعضُها كمتنٍ متين، يَحتاجُ إلى مُوضح ومبين، فأراد أن يزيل غرابة هذه الشروح، ويُسهِّلَ عبارتها، فألَّف «مغني الطلاب»، واشتُهِرَ تدريسه في بلاد العجم وبعض البلدان العربية، وغدا من الكتب الدَّرْسِيَّة المعتمدة.

وعلى مغني الطلاب عدة حواشٍ أشهرها:

١) حاشية شوكت أفندي (ت: بعد ١٢٧٠هـ).

٢) حاشية علي رضا بن يعقوب الطرابزوني، أتم تأليفها سنة (١٢٩٩ هـ).

٣) رفع الحجاب عن مغني الطلاب لأحمد بن سعيد بن محمد منير الحسيني (ت: ١٣٠٣هـ).

٤) سيف الغلاب على مغني الطلاب لمحمد فوزي بن عبد الله الرومي الشهير بمفتي أدرنه (ت: ١٣١٨هـ)، صاحب خلاصة الميزان على الفناري.

٥) فتح الوهاب على مغني الطلاب لمحمد بن أحمد البدوي الحلبي (ت: ١٣٣١هـ)، وهو هذه الحاشية التي نُخْرِجها.

٦) إتحاف الطلاب بحل ألفاظ مغني الطلاب لمصطفى عرب العربي التلوي.

ومما تتميز به هذه الحاشية ــ أعني فتح الوهاب على مغني الطلاب ــ أنها جمَعَتْ بين مدرستَي العجم والعرب، فنَقَلَ مؤلِّفها العلامة البدوي مثلًا عن الفرائد البرهانية لبرهان الدين بن كمال الدين، وعن حاشية قول أحمد، وحاشية العمادي، وحاشية قرة

خليل، وحاشية الحفني، وحاشية الصبان، وحاشية الباجوري وغيرها، فجاءت جامعة كافية لمستوى المبتدئين.

وقد تأثَّر المحشِّي بشيخه العلامة أحمد الترمانيني الحلبي الأزهري؛ فقد كان يعمد شيخه إلى الكتب الصعبة على الطلاب فيؤلِّف لهم فيها كتَابًا سهلًا، كما يظهر ذلك في شرحه على الشمسية الموسوم بـ «الهبات الربانية للقواعد المنطقية على متن الرسالة الشمسية»، وينضاف إلى هذه الصفة التي في الشيخ وتلميذه أنَّ كلًّا منهما كان من أهل الولاية والصلاح والزهد.

وقد اجتهدتُ قدر طاقتي في ضبط النصوص من نسخها الخطية، ولم أُقيِّد في الهامش إلا ما فيه فائدة، كإزالة غامض، أو تبيين مجمل، وغالبُ ما في الهامش إنما هو من مخطوطات أو مطبوعات حجرية قديمة، وأخيرًا فما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمن سوء فهمي، وشأنُ الكرامِ إقالة العثرات، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

عبد الغفار عبد الرؤوف حسن

عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر

١/ ٥/ ٢٠٢٣

ترجمة المصنف
أثير الدين الأبهري

هو أثير الدين المفضَّل بن عمر بن المفضَّل الأَبْهَرِيّ[1]، من شيوخه علامة الدنيا كمال الدين ابن يونس الذي كان الفقهاء يقولون عنه: إنه «يدري أربعة وعشرين فنًّا دراية متقنة»، وكان أهل الذمة يقرءون عليه التوراة والإنجيل، ويشرح لهما هذين الكتابين شرحًا يعترفون أنهم لا يجدون مَنْ يوضِّحهما لهم مثله، وبالجملة فإنَّ مجموعَ ما كان يعلمه من الفنون لم يُسمع عن أحدٍ ممن تقدَّمَهُ أنه قد جمعه.

يقول ابن خلكان: وكان الأثير على جلالة قَدْرِه في العلوم يأخذ الكتابَ ويجلس بين يديه يقرأ عليه، والناس يوم ذلك يشتغلون في تصانيف الأثير...

ولقد حَكى بعضُ الفقهاء أنه سأل الشيخَ كمال الدين عن الأثير ومنزلته في العلوم، فقال ما أعلم. فقال: وكيف هذا يا مولانا، وهو في خِدمتك منذ سنين عديدة، يشتغل عليك؟ فقال: لأنني مهما قلتُ له تلقَّاه بالقَبُول، وقال: نعم يا مولانا، فما جادَلَني في مبحثٍ قطُّ حتى أعلمَ حقيقةَ فضلِهِ. ولا شكَّ أنه كان يعتمد هذا القَدْرَ مع الشيخ تأدُّبًا، وكان مُعِيدًا عنده في المدرسة البَدْرِيَّة، وكان يقول: ما تركتُ بلادي وقصدت الموصِلَ إلا للاشتغال على الشيخ[2].

---

(١) الأبهري: ضبطه القليوبي: بفتح الباء وسكون الهاء نسبةً إلى «أبهر»: بلد [إيرانية]، والمسموع: بسكون الباء، وقول القليوبي: «إنه خطأ» قد يقال عليه: إن النسبة فيه على غير قياس فلا خطأ، مع أن الاستعمال المشهور خير من القياس المهجور. حاشية الملوي على شرح إيساغوجي، ص١٥٩.

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان (٥/ ٣١٣)، ونقلها عنه تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٨٠).

من كتبه: هداية الحكمة، وإيساغوجي في المنطق، وهو غير إيساغوجي لفرفيريوس اليوناني الذي ترجمه ابن المقفع، وتنزيل الأفكار في تعديل الأسرار في المنطق، وكشف الحقائق في تحرير الدقائق[١]، ومختصر في علم الهيئة، ورسالة الأسطرلاب، وغيرها[٢].

وكانت وفاته سنة ٦٦٣هـ، كما ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون، والبغدادي في هداية العارفين، والزركلي في الأعلام [٣].

(١) ذَكَرَ الزركلي في الأعلام (٧/ ٢٧٩) أنَّ مِنْ مؤلفات أثير الدين الأبهري: «جامع الدقائق في كشف الحقائق»، والصحيح أنَّ مؤلَّف أثير الدين هو «كشف الحقائق»، أما «جامع الدقائق» فهو شرح الكاتبي لكشف الحقائق، وقد طُبِعَ الكشف باستانبول سنة ١٩٩٨م، بتحقيق: الدكتور/ حسين صاري أوغلي.

(٢) الأعلام للزركلي (٧/ ٢٧٩)، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع (ص ١٩٩).

(٣) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٤٨٩)، وهداية العارفين (٢/ ٤٦٩)، والأعلام للزركلي (٧/ ٢٧٩).

ترجمة الشارح

المغنيساوي

لم أقف على ترجمة له سوى أنه محمود بن حسن المغنيسي الرومي الحنفي، المتوفي سنة ١٢٢٢هـ = ١٨٠٧م، له من التآليف: شرح السلم المنورق في المنطق، ومغني الطلاب في شرح إيساغوجي في المنطق أيضًا[١].

---

(١) هدية العارفين (٢/ ٤١٨)، وإيضاح المكنون (١/ ١٥٣)، (٢/ ٢٤)، والأعلام للزركلي (٧/ ١٦٧).

ترجمة المحشّي
محمد البدوي

هو الشيخ محمد بن الشيخ أحمد بن محمد المشهور بالبدوي، من عشيرة بني جرادة، العالم الفاضل الزاهد الورع، وُلِدَ في أراضي دَابِق ودُوَيْبِق السورية سنة ١٢٤٩هـ، وتعلَّم القراءة والكتابة عند أبيه، وكان من حين نشأته محبًا للعلم، مجبولًا على التقوى والزهد.

وبعد وفاة أبيه أتى إلى حلب وذلك في سنة ١٢٧٥هـ، وأقبل على الاشتغال وتحصيل العلم، فقرأ النحو والصرف وفقه الشافعي وبعضًا من تفسير البيضاوي على الشيخ الكبير الشيخ أحمد الترمانيني، ولازمه مدة طويلة، وكان جل تحصيله عليه، وكان للشيخ عناية خاصة فيه لصلاحه وورعه، وقرأ المغني والشفا والشمائل والبخاري ومعظم مختصر السعد على الشيخ عبد السلام الترمانيني، والدر المختار في الفقه الحنفي مع حاشية العلامة ابن عابدين على الشيخ علي القلعجي، والطريقة المحمدية على الشيخ أحمد الزويتيني مفتي الحنفية، وقرأ على الشيخ إسماعيل اللبابيدي والشيخ مصطفى مدرس المدرسة العثمانية والشيخ أحمد الحجار، ودرس بنفسه كتابين في فقه الإمام مالك، وكتابًا في فقه الإمام أحمد بن حنبل .

وجاور في العثمانية، وبقي فيها مدة طويلة يدرس فيها الفقه الشافعي والصبان على الأشموني في النحو وغير ذلك، وكان قلَّ أن يخرج من هذه المدرسة، ولا شغل له إلا إفادة الطلاب والتعبُّد، قليل الاختلاط بالناس، ملازمًا لحجرته، إذا رأيته مِنْ بُعدٍ تخال فيه سمة البساطة والغفلة، وليس كذلك ، بل كان ذكيًا نبيهًا لكنه يتغافل، يدلك

على ذكائه أنه كان حفظ القرآن عن ظهر قلب في شهر واحد في شهر رمضان، كان يحفظ كل يوم جزءًا مع الإتقان، وكان يحفظ متونًا كثيرة، وكان كثير الترنم بتائية الإمام السبكي ومنظومة الوعيظي، وكان كثير التلاوة ولا يفتر كشيخه الشيخ أحمد الترمانيني عن قراءة فاتحة الكتاب وجعلها وِرْده، قانعًا من الدنيا بالكفاف، لا يمسك ذهبًا ولا فضة، متوكلًا، معروفًا بكرم النفس وسماحة اليد، يتحرى الحلال على قدر إمكانه ويصرفه على نفسه وإخوانه .

وُلِدَ له ولدٌ سمَّاه باسم أبيه أحمد، عاش تسع سنين ومات، فاحتسبه ولم يعقب بعده، وربما قُصِدَ للرقيا والكتابة وتظهر بركة نفسه وكتابته بإذن الله تعالى.

وألَّف حاشيةً حسنة مطولة على شرح العلامة السعد التفتازاني لمختصر الزنجاني في الصرف، سماها «الفتح الرباني على شرح العلامة التفتازاني»، وله مؤلَّفٌ آخر في علم المنطق، سماه «فتح الوهاب على مغني الطلاب»، وهو هذه الحاشية.

وكان مربوع القامة، إلى الطول أقرب، بدينًا، وقورًا، ساكنًا، حسن الشيبة، خشن الثياب، يقتصر أيام الصيف على ثوب أبيض مفتوح الجيب إلى أنصاف ساقيه على مقتضى السنة. وبالجملة فإنَّ سيما العلماء العاملين كانت بادية عليه، يتراءى ذلك لرائيه لأول نظرة.

وكانت وفاته سنة ألف وثلاثمائة وإحدى وثلاثين، ودفن في تربة الجميلة، رحمه الله تعالى[1].

(١) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء: محمد راغب الطباخ الحلبي، ٧/ ٥٧١، وما بعدها، بتصرف.

منهج التحقيق

وصف النسخ:

الشرح (مغني الطلاب)

أ- النسخ الخطية:

١) نسخة المكتبة الأزهرية، رقم خصوصي: (٨١١)، رقم عمومي: (٣٤٢٤٤)، الناسخ: عرياني محمد راشد إسلامبولي، سنة (١١٨٨هـ)، في (٣٥) لوحة، ورمزت لها بـ (و).

٢) نسخة مكتبة الفتح باستانبول، رقم: (٣٣٢٩)، وعلى غلافها: «وقف في كتبخانة أبو الفتح سلطان محمد خان غازي»، الناسخ: خليل بن أحمد، سنة ١٢٠٢هـ في (٣٩) لوحة، ورمزت لها بـ (أ).

٣) نسخة تركية موقوفة للسلطان الغازي سليم خان بن السلطان مصطفى خان، رقم (٢٦٣٢)، الناسخ: موسى بن إسماعيل القسطنطيني، سنة (١٢٠٥هـ)، في (٣٥) لوحة، ورمزت لها بـ (ب).

٤) نسخة مكتبة نور عثمانية، رقم (٢٧٣٠)، نُسِخَت سنة (١٢٠٩هـ)، في (٣٩) لوحة، ورمزت لها بـ (ج).

٥) نسخة المكتبة السليمانية، رقم (٣٣٢٧)، نُسِخَت سنة (١٢١٤هـ)، في (٣٣) لوحة، ورمزت لها بـ (د).

٦) نسخة المكتبة السليمانية، رقم (٢١٥)، في (٣١) لوحة، ورمزت لها بـ (س).

٧) نسخة المكتبة السليمانية، رقم (٥٧٨١)، سنة (١٢٢٤هـ)، في (٣٣) لوحة، ورمزت لها بـ (ش).

٨) نسخة المكتبة السليمانية، رقم (١٩٣٨)، الناسخ: السيد علي الكشاني، سنة (١٢٢٠هـ)، في (٥٢) لوحة، ورمزت لها بـ (م).

٩) نسخة المكتبة السليمانية، رقم (٣٣٢٨)، الناسخ: رجب أفندي سليمان، سنة (١٢١٤هـ)، في (٤٥) لوحة، ورمزت لها بـ (ن).

ب- النسخ الحجرية:

١) نسخة دار الطباعة العامرة، بمعرفة محمد رجائي، في أوائل شهر شعبان المعظم، لسنة ١٢٧١هـ، ورمزت لها بـ (ي)

٢) نسخة دار الطباعة العامرة، في أواخر ربيع الأول، سنة ١٢٧٨هـ، ورمزت لها بـ (ق).

٣) نسخة علي رضا بن يعقوب، سنة ١٢٩٩هـ، ورمزت لها بـ (ف).

الحاشية (فتح الوهاب على مغني الطلاب)

نسخة بمكتبة الملك سعود الإسلامية، رقم (٧٦٦)، وهي عن مكتبة عيون السود، رقم (٣٩)، عدد الأوراق (٥٠)، عدد الأسطر (٢٣)، الخط: واضح، كان الفراغ من تبييضها سنة (١٢٩٩هـ)، وتوجد نسخة أخرى في مكتبة الفاتيكان لكن لم أستطع الوصول إليها.

موارد الحاشية (فتح الوهاب على مغني الطلاب)

اعتمد المحشي على عدة موارد أساسية، وهي:

١) حاشية الحفني على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على إيساغوجي.

٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي على السلم.

٣) حاشية منلا أحمد المعروف بقول أحمد على شرح الفناري على إيساغوجي.

٤) حاشية العمادي على قول أحمد.

٥) الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية لبرهان الدين بن كمال الدين.

٦) الدر الناجي على متن إيساغوجي للسيد عمر بن صالح الفيضي التوقادي.

٧) الهبات الربانية للقواعد المنطقية على متن الشمسية لأحمد بن عبد الكريم الترمانيني، وهو شيخ المحشي.

٨) حاشية الباجوري على السلم.

عملي في التحقيق:

١) ضبط نص «مغني الطلاب» على النسخ الخطية، والاستئناس بالنسخ الحجرية، والإشارة في الهامش إلى مواضع الاختلاف التي يحتملها المقام ما لم تكن ظاهرة الخطأ.

٢) إثبات النص الصحيح في متن مغني الطلاب، وفي حالة اعتماد المحشِّي على نسخةٍ تختلف عنه فإني أُثبتُ النصَّ الصحيح في الأعلى، وفي الحاشية أضع ما في نسخة المحشي بين معكوفتين: [ ].

٣) توثيق النصوص التي اعتمد عليها المحشِّي من مصادرها الأصلية، وأغلبها مخطوط، وفي حالة التصحيف أو التحريف في النسخ الحجرية فإني أضبطها حينئذٍ بأخرى مخطوطة، وأشير إلى ذلك في الهامش، ومن أعظم فوائد هذه الخطوة: ضبْط النص، وصيانته من خطأ النسَّاخ، ووقف تداول هذا الخطأ.

٤) إثبات النص الساقط أو الصحيح في حالة السقط أو الخطأ في الحاشية، مع وضعه بين معكوفتين: [ ].

٥) تذييل النص بتعليقات تناسب المقام كإيضاح خفيٍّ أو تقييد مطلق أو تقريب

عبارة، دون تطويل إلا في المواضع الغامضة.

٦) الإشارة في الهامش إلى ما وقفت إليه من إيراداتٍ أو دفعها مما وَرَدَ على ما في الحاشية.

٧) ترجمة الأعلام المغمورين، وتخريج الآيات القرآنية في الصلب بين معكوفتين، وتخريج الأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية إن وُجِد لها تخريج.

نماذج من صور المخطوطات

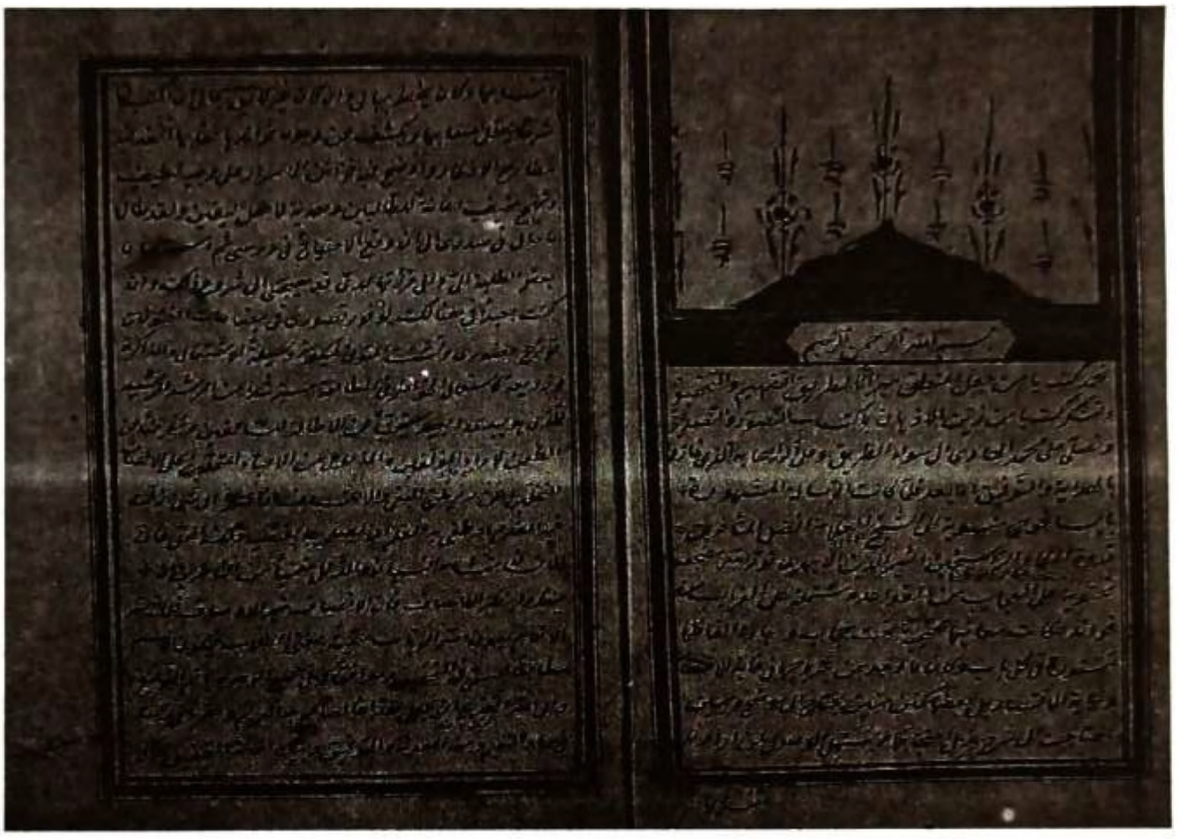

اللوحة الأولى من مغني الطلاب نسخة (أ)

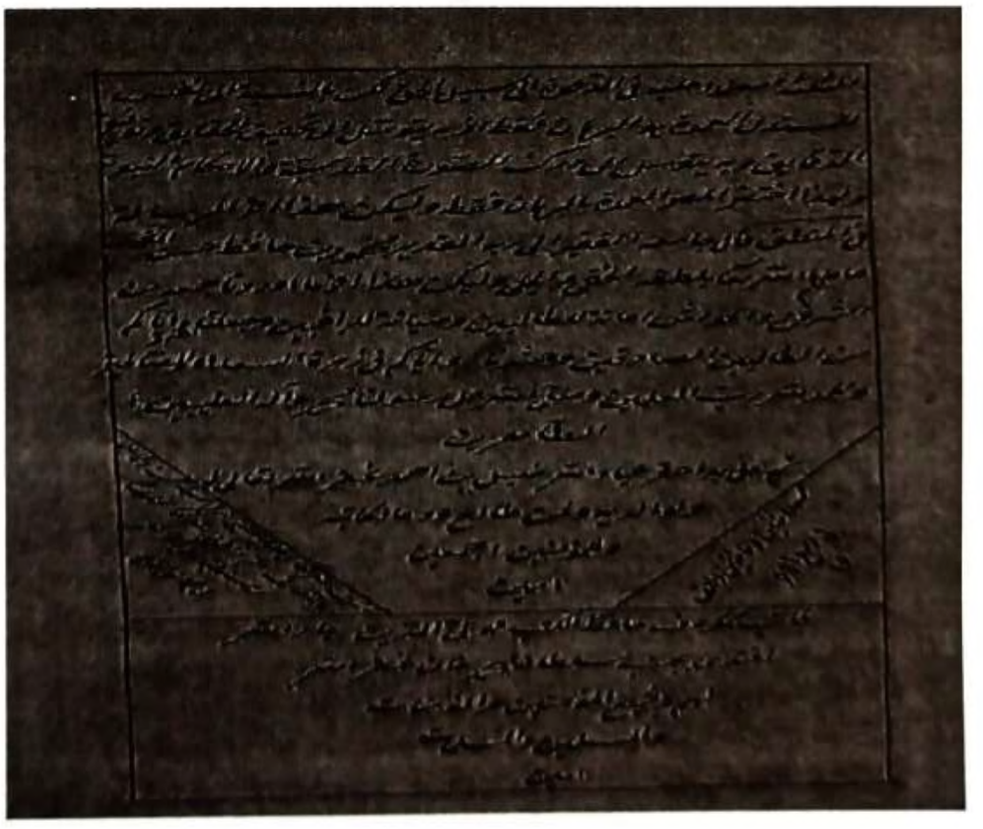

الصفحة الأخيرة من مغني الطلاب نسخة (أ)

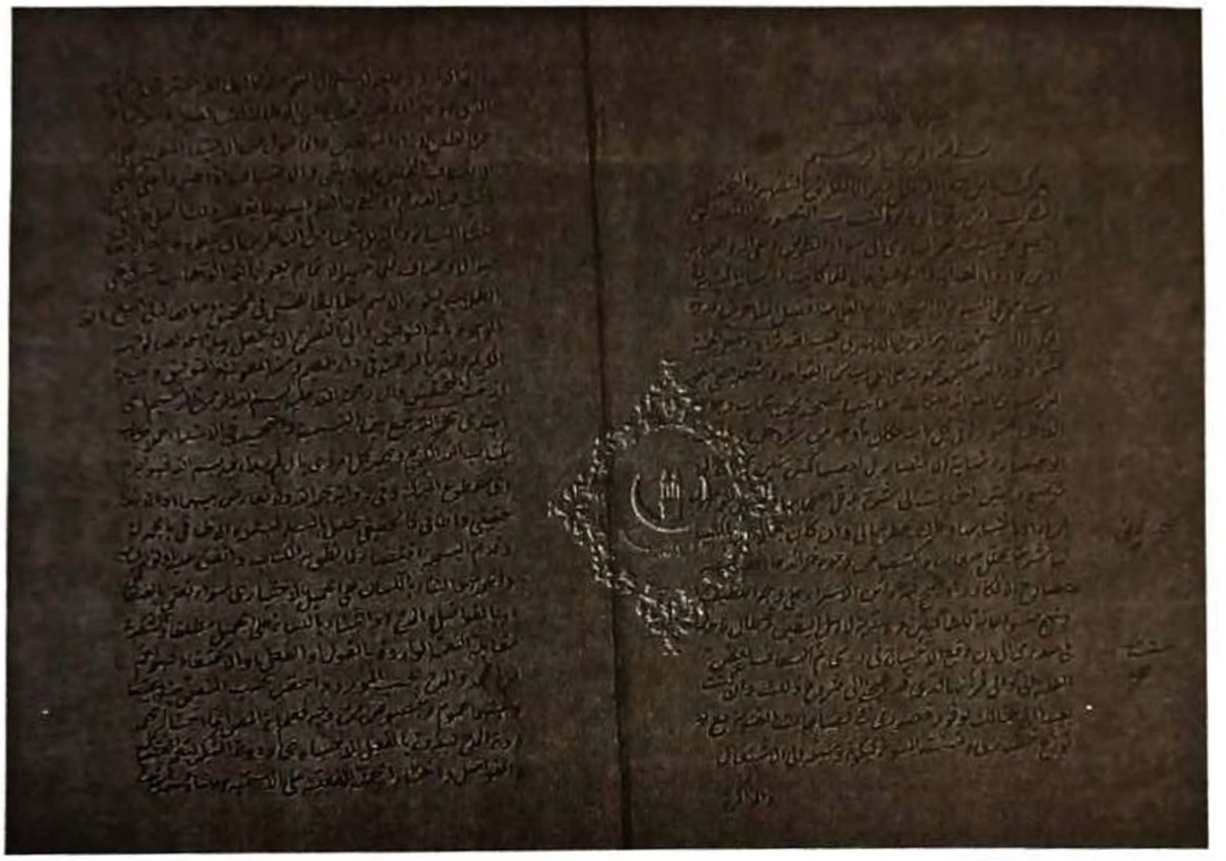

اللوحة الأولى من مغني الطلاب نسخة (و)

الصفحة الأخيرة من مغني الطلاب نسخة (و)

اللوحة الأولى من مغني الطلاب نسخة (ن)

اللوحة الأخير من مغني الطلاب نسخة (ن)

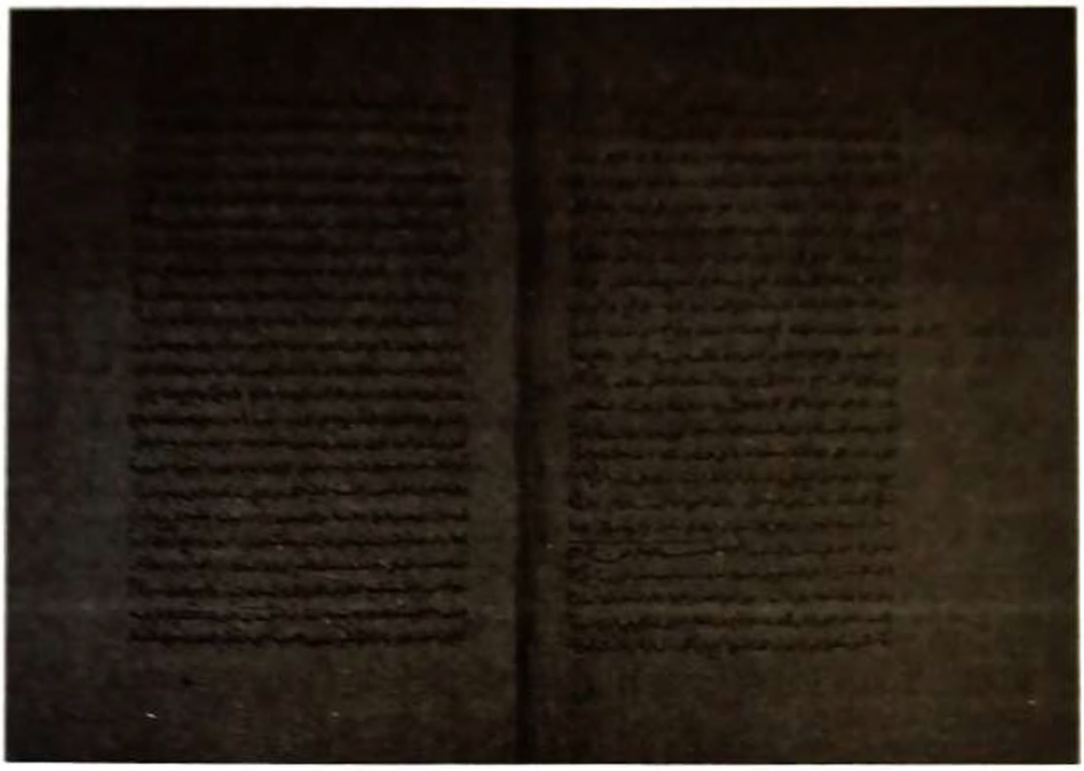

اللوحة الأولى من الحاشية

الصفحة الأخيرة من الحاشية

حاشية العلامة البدوي

على شرح المغنيساوي لمتن إيساغوجي

في علم المنطق

المسماة

فتح الوهاب على مغني الطلاب

تأليف

العلامة محمد بن أحمد البدوي الحلبي

(ت: ١٣٣١هـ)

تحقيق

الدكتور/ عبد الغفار عبد الرؤوف حسن

عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر

دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع

[مقدمة الشارح]

حاشية البدوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي عن دخوله تحت أجناس الكائنات، الغني عن فصولٍ تُقوِّمه وتفرِزه عما عداه من الموجودات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، المنعِم على أجناس المخلوقات بأنواع الهبات، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، المبعوث بالبرهان الواضح، والقول الشارح، والآيات البيِّنات، صلى الله عليه وعلى آله ما ترنحت أشكال الغصون بأنفاس النسمات، وأفصح ذو منطقٍ عما في خزائن ضميره من المكنونات.

وبعد...

فيقول المتوكل على ربه القويِّ، محمد بن أحمد البدوي: لَمَّا طالعتُ لبعض الإخوان - أصلح الله لي ولهم الحال والشان - شرح إيساغوجي، المسمَّى بـ «مغني الطلاب»، على مؤلفه رحمة الملك الوهاب، ووجدته مغلق العبارات، شرعت في جمع حواشٍ عليه شريفة، وتعليقات مُنِيفة، تفتح مغلقات عباراته، وتوضِّح خَفِيَّ إشاراته، وسميتها «فتح الوهاب على مغني الطلاب» جعلها الله خالصة لوجهه الكريم، ونفع بها كلَّ مَنْ تلقَّيها بقلب سليم، وذلك في أيام دولة السلطان الأعظم، مالك رقاب الأمم، ملاذ سلاطين العرب والعجم، ظِلِّ الله على بَرِيَّته، وخليفته في خليقته، السلطان الغازي عبد الحميد خان[1]، ابن السلطان الغازي عبد المجيد خان، ابن السلطان الغازي محمود

---

(١) هو السلطان عبد الحميد الثاني العثماني، وهو ابن السلطان عبد المجيد من زوجته الثانية، بويع=

بسم الله الرحمن الرحيم

حاشية البدوي

خان، خلَّد الله ملكه وسلطانه، وأعلى كلمته وشأنه، ونصر جيشه وأعوانه؛ آمين.

والمرجُوُّ ممن اطَّلع عليها أنْ يَنْظَرَ إليها نظرَ اعتبارٍ، ويَجُرَّ على ما فيها من الهفوات أذيال الأستار، فالسِّتْرُ من شِيَم الكرام، وإذاعة العورات من دأب اللئام، والله أسأل وبنبيِّهِ أتوسل، أنْ تَحُلَّ محل القَبُول، إنه خير مأمول، وأكرم مسؤول، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم»: ينبغي لكل شارع في فنٍ أن يتكلم على البسملة بطرَفٍ مما يناسب ذلك الفن وفاءً بحقِّ البسملة؛ وهو أن لا يترك الكلام عليها رأسًا، وبحقِّ الفن المشروع فيه؛ وهو أن يتكلم عليها بطرَفٍ مما يناسب ذلك الفن، ونحن الآن شارعون في فن المنطق، فينبغي أن نتكلم عليها بطرَفٍ مما يناسبه وفاءً بالحقَّيْنِ، فنقول:

قد اشتُهِرَ أنَّ جملة البسملة يصح:

١- أن تكون إنشائية، وذلك بأن تجعل الباء لمجرد التعدية متعلقة بمحذوفٍ تقديره: «أستعين» أو «استعانتي»، وقُصِدَ إنشاء الاستعانة.

= بالخلافة بعد أخيه مراد عام ١٨٧٦م، وكان عمره آنذاك أربعًا وثلاثين سنة. خُلع عام ١٩٠٩م إثر مؤامرة اشترك فيها اليهود والاتحاديون. توفي عام ١٩١٨م. ينظر: السلطان عبد الحميد الثاني «مذكراتي السياسية»، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص ١١: ١٥.

.....

حاشية البدوي

٢ - وأن تكون خبرية، بأنْ قُدِّرَ المتعلق «أبتدئ»، وقُصِدَ الإخبار.

فعلى الأول: لا تُسمَّى تلك الجملة قضية؛ لأنه لا يُسمَّى بها الإنشاء، بل الخبر فقط، وأما على الثاني: فتُسمَّى بها.

١ - ثم إنْ قُدِّرَ المتعلق نحو «أبتدِئ» كانت «قضية شخصية»؛ لأنَّ المحكوم عليه فيها مُشَخَّصٌ معيَّنٌ، كما هو ضابط القضية الشخصية.

٢ - وإن قُدِّرَ نحو «يبتدِئ كلُّ مؤمنٍ» كانت «قضية كلية»؛ لأنَّ المحكوم عليه فيها كليٌّ، وقد سُوِّرَ بالسور الكلي، كما هو ضابط القضية الكلية.

٣ - وإن قُدِّرَ نحو «يبتدئ بعض المؤمنين» كانت «قضية جزئية»؛ لأنَّ المحكوم عليه فيها جزئيٌّ، وقد سُوِّرَ بالسور الجزئي، كما هو ضابط القضية الجزئية.

٤ - وإن قُدِّرَ نحو «يبتدئ المؤمن» بقطع النظر عن الكلية والجزئية كانت «قضية مُهْمَلَة»؛ لأنَّ المحكوم عليه فيها كليٌّ، وقد أُهْمِلَ عن اعتبار الكلية والجزئية، كما هو ضابط القضية المهملة.

وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق بناءً على المشهور من أن الباء حرف جر أصلي، يصح اعتبارها باعتبار إضافة اسم إلى لفظ الجلالة بناءً على مقابل المشهور من أن الباء حرف جر زائد.

١ - فإنْ جُعِلَت للعهد فالأول.

٢ - وإن جُعِلَت للاستغراق فالثاني.

نحمدك .....

حاشية البدوي

٣ - وإن جُعِلَت للجنس في ضمن البعض فالثالث.

٤ - وإن جُعِلَت له في ضمن الأفراد من غير نظر لكلية أو جزئية فالرابع.

فإن قيل: كيف يصح هذا مع أن المدار في هذه القضايا على الموضوع لا على المجرور؟

أجيب بأنه وإن كان مجرورًا لفظًا موضوعٌ معنى؛ ولذا قال النحاة: المجرور مُخبَرٌ عنه في المعنى، والتقدير هنا: اسم الله مبدوء به، ولا يخفى أن بعض هذه الاحتمالات أقرب من بعض.

بقي من أقسام القضايا: القضية الطبيعية، وهي ما حُكِمَ فيها على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد، كأن تقول: «الرجلُ خيرٌ من المرأة»، فإنَّ المرادَ: أنَّ جنسَ الرجلِ وطبيعتَهُ خيرٌ من جنس المرأة وطبيعتها بقطع النظر عن الأفراد فيهما، وإلا فقد يتفق أنَّ بعضَ أفرادِ المرأةِ خيرٌ من كثير من أفراد الرجل، ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها، لا باعتبار المتعلق، ولا باعتبار إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة؛ إذ لا يصح أنْ يُراد من المؤمن مثلًا: الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الأفراد؛ لأنه لا يقع منه ابتداء، ولا يصح أن يراد من الاسم: الجنس والطبيعة كذلك؛ لأنه لا يقع به ابتداء.

قوله: «نحمَدك»: «النون:

١ - إما للمتكلم المعظِّم نفسه لإظهار سبب مدلولها، وهو تعظيم النفس، والسبب الحامل عليه تعظيم الله له بتأهيله للعلم تحدُّثًا بنعمة الله.

.....

حاشية البدوي

٢ - أو للمتكلم مع غيره احتقارًا لنفسه عن أن يستقل بحمده تعالى»[١].

«وآثَرَ كافَ الخطابِ على الاسم الظاهر[٢] إشارة إلى قوة إقبال الحامد على جنابه تعالى حتى حَمِدَهُ على وجه المشافهة، وإلى وقوع حَمْدِهِ على وجه الإحسان المفسَّر بحديث «أن تعبد الله كأنك تراه»[٣]...

وأَخَّرَ المفعولَ مع أنَّ تقديمه يفيد الاختصاص؛ لأنَّ تأخيره هو الأصل، وللإشارة إلى استغناء هذا الاختصاص لشدة وضوحه عن البيان...

وهذه الجملة خبرية لفظًا إنشائية معنى، أو خبرية لفظًا ومعنى، ويحصل بها الحمد ضمنًا في ابتداء التصنيف؛ لأنَّ الإخبار عن حمد يقع منه يستلزم أنَّ ذلك المحمودَ أهلٌ لأنْ يُحمد، وهذا يستلزم اتصافه بالجميل، فذلك الإخبار وإن لم يكن حمدًا صريحًا في ابتداء التصنيف لكن يستلزم الوصف بالجميل الذي هو حقيقة الحمد». أ.هـ صبان[٤].

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٤٦.

(٢) أي: قال: (نحمدك)، ولم يقل: (نحمد الله).

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، ١/ ١٩.

(٤) نقل بعضه الصبان في حاشيته على الشرح الصغير للملوي (ص ٣٢)،، وما بين علامتي التنصيص بحروفه للعلامة البناني في تحريده على مختصر المعاني للسعد التفتازاني، (١/ ٣ وما بعدها).

يا مَنْ جَعَلَ .....

حاشية البدوي

قوله: «يا مَنْ جَعَلَ»: «أَوْرَدَ كلمةَ «يا» التي [لنداء البعيد][1] مع أنه أقرب إلينا من حبل الوريد تعظيمًا وتبعيدًا للحضرة المقدَّسة عن الحامد المكدَّر بالكدرات البشرية[2]، ولا ينافي هذا ما سلف في نُكْتَةِ الخطاب؛ لأن البُعْدَ الرُّتْبِي بين الحقِّ والخلقِ يصاحبه قوَّةُ الإقبالِ، وصدقُ التوجُّهِ إليه تعالى.

وقد وَرَدَ في الكتاب والسنة إطلاق المبهمات عليه تعالى، نحو: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [النساء: ١]، ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، وفي السنة: «يا مَنْ إحسانه فوق كل إحسان، يا مَنْ لا يعجزه شيء»، فمنعُ صاحب المتوسط إطلاقها عليه ممنوع». أ.هـ تجريد على المختصر[3].

وأتى بضمير الغيبة؛ «لأنَّ الأسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة أو موصوفة، كما صُرِّحَ به في شرح المفتاح، لكن بمراعاة جانب النداء الموضوع للمخاطب يَسُوغُ الخطابُ نظرًا إلى المعنى»[4]، ويصح الالتفات. قاله ابن عابدين على الدر.

---

(١) كما في تجريد البناني (١/ ٤) المنقول عنه، وفي المخطوطة: (التي هي للبعيد).

(٢) أي: المتصف بصفات البشرية من الحدوث والاحتياج وقبول الفناء إلى غير ذلك التي هي بمنزلة الكدرات - جمع: كُدْرة - نقيض الصفاء مطلقًا، وقيل: الكُدْرة في اللون، والكُدُوْرَة في الماء. تقرير الأنبابي على تجريد البناني على مختصر السعد، ١/ ٤١.

(٣) تجريد البناني على مختصر المعاني للسعد التفتازاني، ١/ ٤.

(٤) رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين، ١/ ١٠.

المنطقَ ميزانًا لطريق التفهيم والتحقيق، ونشكرك يا من زيَّن الأذهان باكتساب التصور والتصديق، ونصلِّي على نبيك محمدٍ.....

حاشية البدوي

قوله: «جعل المنطق ميزانًا»: إنما سُمِّيَ المنطق ميزانًا؛ لأنه يُعلم به صحيح الفكر من فاسده، كما يُعلم بالميزان الحسي تمام الموزون من نقصه.

وقوله: «والتحقيق»: يُطلق على ذِكْر الشيء على وجه الحقِّ، وعلى إثبات الشيء بدليل، والمعنى: يا مَنْ جَعَلَ المنطقَ يُعلم به طريق التفهيم والتحقيق. هذا ما ظهر لي.

قوله: «ونشكرك» سيأتي الكلام عليه في الشرح.

قوله: «الأذهان»: جمع ذهن، وهو قوة مُهيَّئة[1] لاقتناص صور الأشياء.

وقوله: «باكتساب التصور»: الاكتساب هو: التحصيل بطريق الكسب، والتصور هو: حصول صورة الشيء في الذهن[2].

وقوله: «والتصديق»: هو المركب من تصور المحكوم عليه وبه والنسبة والحكم، أو الحكم والتصورات الثلاثة شروط على الخلاف في ذلك بين الإمام الرازي والحكماء، ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال.

قوله: «ونُصلِّي على نبيك»: الأَوْلى أنْ يأتي بالسلام أيضًا؛ لأنَّ الجمعَ بينهما

---

(١) باسم الفاعل على أنَّ المدرِك حقيقةً هو النفس، والذهن قوة مهيَّئة لها.

(٢) يُحتمل أنْ يُراد بالتصور: التصور لا بشرط شيء، فيشمل الإدراك الساذَج، والإدراك المجامع للحكم، أو التصور بشرط لا شيء، أي: بشرط عدم الحكم، وهو التصور الساذَج، وإن أريد الثاني فكان الأولى أن يذكر قيد «من غير حكم عليه بإيجاب أو سلب»، وبهذا تعلم أنَّ للتصور إطلاقين.

الهادي إلى سواء الطريق، وعلى آله وأصحابه الذين فازوا بالهداية والتوفيق.

(أما بعد) فلما كانت الرسالة المشهورة بإيساغوجي المنسوبةُ .....

حاشية البدوي

مستحبٌ، ولو على مذهب مَنْ لا يرى كراهة إفراد أحدهما عن الآخر.

قوله: «الهادي»: أي: الدَّال وإن لم يحصل وصول بالفعل، أو الموصل بالفعل على خلافٍ في تفسير الهداية[1].

قوله: «إلى سواء الطريق»: من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: إلى الطريق السواء، أي: المستقيم.

قوله: «وعلى آله وأصحابه»: الكلام على الآل والصحب مشهور.

قوله: «فازوا»: أي: ظَفَرُوا.

وقوله: «بالهداية والتوفيق»: سيأتي الكلام عليهما عند قول المتن: «نحمد الله على توفيقه»... إلخ.

قوله: «أما بعد»: سيأتي الكلام عليها أيضًا عند قول المتن: «أما بعد».

قوله: «فلما كانت الرسالة»: سيأتي الكلام على تعريفها لغة واصطلاحًا أيضًا هناك.

وقوله: «المشهورة بإيساغوجي»: سيأتي الكلام على معنى إيساغوجي أيضًا.

---

(١) أي: عند أهل السنة والمعتزلة، يقول السعد: «والمشهور أن الهداية عند المعتزلة: الدلالة الموصلة إلى المطلوب، وعندنا: الدلالة على طريقٍ يُوصل إلى المطلوب، سواء حَصَلَ الوصول والاهتداء أو لم يحصل». شرح العقائد النسفية: سعد الدين التفتازاني، ص ٢٣٨، وما بعدها.

إلى الشيخ الإمام العلامة أفضل المتأخرين .....

حاشية البدوي

قوله: «الشيخ»: هو في الأصل مصدر شاخ، يقال: شاخ يشيخ شيخًا، ثم وُصِفَ به مبالغة، ويصح أن يكون صفة مشبهة، وهو في اللغة: مَنْ جَاوَزَ الأربعين، وفي الاصطلاح: مَنْ بلغ رتبة أهل الفضل ولو صبيًّا[1].

قوله: «الإمام»: هو لغة: المتَّبَع، واصطلاحًا: مَنْ يصح الاقتداء به.

قوله: «العلامة»: صيغة مبالغة كنسَّابة، والتاء فيه لتأكيد المبالغة[2]، لا لأصلها؛ لأنه مستفاد من الصيغة، ومعناه: كثير العلم، وأمَّا قولهم: هو مَنْ جَمَعَ بين المعقول والمنقول كالقطب الشيرازي ففيه قصورٌ.

قوله: «المتأخِّرين»: المراد بهم: الشيخ أبو علي بن سينا، وأبو نصر الفارابي، ومَنْ بعدهما؛ والمتقدِّمون: مَنْ قَبلهما مِنْ أفلاطون وسقراط وبقراط وجالينوس وغيرهم[3].

---

(١) يُطلق الشيخ عرفًا على الكبير سنًّا؛ وهو مَن يتجاوز أربعين، وعلى الكبير عِلْمًا... وعلى الكبير عملًا كالشيوخ المتصوفة، والمقصد هنا الثاني منفردًا أو مجتمعًا مع الأول أو الثالث أو كليهما، وسِنُّ الإنسانِ من ولاته إلى السبع سن طفولية، ومنه إلى خمسة عشر سن تمييز، ومنه إلى ثلاثين سن ازدياد ونماء، ومنها إلى أربعين سن وقوف، ومنها إلى ستين سن انحطاطٍ خفيٍّ، ومنها إلى الوفاة سن انحطاطٍ جليٍّ. الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ٧ وما بعدها.

(٢) اختار المحشي الأنسب؛ ذلك أن تاء العلامة «إما للنقل من الوصفية إلى الاسمية كالكافية والشافية، وإما للفرق بين الخالق والمخلوق؛ لأنه يقال لله: علام الغيوب، وللعباد: علامة، وإما للمبالغة، وهو الأنسب». الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ٨، بتصرف.

(٣) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ٨.

قدوة الحكماء الراسخين، أثير الدين .....

حاشية البدوي

قاله في الدر الناجي[١].

قوله: «قدوة الحكماء»: القدوة - بكسر القاف وضمها - مصدر بمعنى اسم المفعول، أو اسم لمن يُقْتَدَى به. والحكماء: جمع حكيم من الحكمة، وهي العلم بالشيء على ما هو عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية. والراسخين: من الرسوخ، وهو الثبوت والتفرُّد في العلم، أي: الثابتين المتمكِّنين كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، قاله في الدر الناجي[٢].

قوله: «أثير الدين»:

١ - إمَّا لقبٌ للشيخ فيكون مفردًا كعبد الله عَلَمًا، والفرق بين اللقب والكنية والعَلَم مشهورٌ مستغنٍ عن البيان.

٢ - أو مركبٌ إضافيٌّ كغلام زيد.

فعلى الأول: بدل أو عطف بيان على الشيخ، جيء به للمدح، كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]، فإنَّ البيتَ الحرامَ عطفُ بيانٍ على

---

(١) هو: عمر بن السَّيِّد صَالح الفيضي التُّوقادي (ت: ١٢٦٥هـ): فقيه حنفي، كان مدرسًا في بلدة (توقات) التركية. من مؤلفاته: حاشية على شرح المختصر الأصولي لابن الحاجب، وحاشية على بحث جِهَة الوحدَة من شرح إيساغوجي للفناري، والدر الناجي على إيساغوجي في المنطق فرغ منهَا سنة ١٢١٦هـ. هدية العارفين، ١/ ٨٠٠، بتصرف.

(٢) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ٨، وما بعدها.

الأبهري -[1] نوَّرَ اللُه مضجعه - محتويةً على العجائب من القواعد .....

حاشية البدوي

الكعبة، جيء به للمدح، كما صرح به في الكشاف[2].

وعلى الثاني: صفة بعد صفة للشيخ.

وأثير: فعيل بمعنى مفعول؛ فالإضافة بمعنى «في»، أي: مختار في الدين، أو بمعنى فاعل؛ فالإضافة من إضافة الوصف إلى معموله، أي: مختار الدين. والدين: الطاعة والجزاء، والمراد ههنا: الشريعة[3] أ. هـ من الدر الناجي، ولا يخلو قوله: «والمراد ههنا الشريعة» من نظر؛ فإن الدين والشريعة مترادفان.

قوله: «الأَبَهْرِي»: بفتح الباء وسكون الهاء نسبة إلى قبيلة، وأما الأبْهَري بسكون الباء وفتح الهاء فغلطٌ مشهورٌ، ولذا قيل: اعلم ابَهْرًا، واقرأ ابْهَرًا[4]، قاله في الدر الناجي

قوله: «نَوَّرَ اللَّهُ مضجَعَهُ»: جملة معترضة قُصِدَ بها الدعاء، والمضجع: اسم مكان، والمراد به: القبر، والضمير راجع إلى الشيخ، والظاهر أنه مجاز من قبيل ذِكْرِ المحلِّ وإرادة الحالِّ[5]. در ناجي.

قوله: «من القواعد»: بيان للعجائب، والمعنى: محتوية على القواعد العجيبة،

---

(١) هنا زيادة في (و)، و(د)، وهي: (طيَّب الله ثراه، وجعل الجنة مثواه).

(٢) أو للإيضاح باسم مختص به، أو للتقرير وللتأكيد. الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ٨.

(٣) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ٩.

(٤) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ٩.

(٥) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ٩.

ومشتملةً على الغرائب من الفوائد .....

حاشية البدوي

والقواعد: جمع قاعدة، وهي والأصل والضابط والقانون: ألفاظ مترادفة، وهي: قضيةٌ كليةٌ يُتعرَّفُ منها أحكام جزئيات موضوعها، كقولنا: «كلُّ كليٍّ مقولٍ على كثيرين مختلفين بالحقائق جنسٌ»، فموضوع هذه القضية: الكليُّ المذكور، وجزئياته: حيوان وجسم وجوهر ونحوها من الأجناس، وأحكامها: كونها أجناسًا، وكيفيةُ تَعَرُّفِ أحكامها من القضية الكلية: أن تجعل القضية الكلية كبرى لصغرى موضوعها جزئي من جزئيات موضوع القضية الكلية كحيوان، ومحمولها نفس هذا الموضوع، فتخرج النتيجة ناطقة بحكم ذلك الجزئي، فتقول:

الحيوان كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق

وكل كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق جنس

فتخرج النتيجة: الحيوان جنس

قوله: «ومُشْتَمِلَةً»: بمعنى مُحتوية، وإنما غايَرَ بينهما في اللفظ تفنُّنًا، وهو: ارتكاب فنين من التعبير دفعًا لثِقَل التَّكْرار اللفظي.

وقوله: «على الغرائب»: متعلق بـ «مشتملة»، و**«من الفوائد»**: بيان للغرائب، ووجه غرابتها: قلة وجودها في غيرها من الرسائل، والفوائد: جمع فائدة:

وهي لغةً: ما استفيد من علم أو مال أو نحوهما.

واصطلاحًا: المصلحة المترتبة على الفعل من حيث إنها ثمرته ونتيجته.

وخرج بالحيثية المذكورة:

نِكَاتُ معانيها محتجبةٌ تحت حجاب.....

حاشية البدوي

١ - الغاية؛ فإنها تلك المصلحة من حيث إنها في طرَفِ الفعل.

٢ - والغرض؛ فإنه المصلحة المذكورة من حيث إنها مطلوبة للفاعل من الفعل.

٣ - والعلة الغائية؛ فإنها تلك المصلحة من حيث إنها باعثة للفاعل على الفعل.

فالأربعةُ متحدةٌ بالذات، مختلفةٌ بالاعتبار، لكنْ الأولان أعم من الأخيرين مطلقًا؛ لانفرادهما عنهما فيما لو حَضَرَ مُرِيدُ الماءِ فظهر له كنزٌ، فإنه يقال له: فائدة وغاية، لا غرض وعلة؛ لأنه ليس مطلوبًا من الفعل، ولا باعثًا عليه.

وقال بعضهم: الفائدة أعم مطلقًا من الغاية؛ لانفرادها عنها فيما لو حفر مريد الماء فظهر له كنز على نصف الحفر مثلًا، ولم يقطع الحفر بل أتمه، فإنه يقال لهذا الكنز: فائدة لا غاية؛ لأنه ليس في طرف الفعل.

ورُدَّ بأنه في طرف الفعل الذي انتهى بوجود الكنز، وأمَّا مَا بعده ففعلٌ جديدٌ.

قوله: «نِكاتُ معانيها»:

النِّكَات: جمع نُكْتَة، قال في المصباح: «النُّكْتَةُ في الشيء كالنُّقْطَةِ، والجمعُ: نُكَتٌ ونِكَاتٌ، مِثْلُ بُرْمَة وبُرَم وبِرَام، ونُكَاتٌ بالضَّمِّ عَامِّيٌّ»[1].

واصطلاحًا: اللطيفة المستخرَجة بقوة الفكر، من: «نَكَتَ في الأرض» إذا أثَّر فيها بقضيبٍ ونحوه، إمَّا لأنَّ مستخرِجَ ذلك المعنى ينكُت في الأرض حالة إحالة الفكر فيه لدِّقته، أو لأنه يؤثِّر في نفس السامع إذا فهمه.

---

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، ٢/ ٢٦٤.

وَوَجَازَةُ ألفاظها مستورةٌ في كل باب، وكان ما وُجِدَ من شروحها في غاية الاختصار ونهاية الاقتصار، بل بعضُها كمتنٍ متين، يَحتاجُ إلى مُوضح ومبين، احتاجت إلى شرح [يُزيل][1] احتجابها، ويُسهِّلُ الوصولَ لمن أراد انتسابَها.....

حاشية البدوي

قوله: «ووجازة ألفاظها»: من إضافة الصفة إلى الموصوف.

وقوله: «مستورة في كل باب»: أي: لشدَّة وَجازة ألفاظها شبيهة بالشيء المستور.

قوله: «في غاية الاختصار»: أي: في آخر مراتب الاختصار الذي هو تقليل الألفاظ مع كثرة المعنى.

قوله: «ونهاية الاقتصار»: النهاية: بمعنى الغاية، والاقتصار هو: تقليل الألفاظ أيضًا لكن مع قلة المعنى، والمعنى: أنَّ ما وُجِدَ من شروحها بعضه في غاية الاختصار، وبعضه في غاية الاقتصار.

وقوله: «بل بعضها كمتنٍ متين»: لما أخبر أنَّ ما وُجِدَ من شروحها بعضه في غاية الاختصار، وبعضه في غاية الاقتصار، ترقَّى لما هو أبلغ من ذلك، فقال: «بل بعضها كمتن متين»: أي: في كونه مُغْلَق العبارة، وإذا كان الأمر كذلك فلا بدَّ لها من شرح يشتمل على الصفات الآتية، وجملة «يحتاج» صفة لـ «مَتْن».

وقوله: «إلى موضح» أي: إلى شرح موضح.

وقوله: «ومبين»: عطف تفسير لا من عطف العام على الخاص، هذا ما ظهر لي.

قوله: «احتاجت»: جواب لما.

وقوله: «لمن أراد انتاسبها»: أي: لمن أراد أن ينتسب إلى قراءتها، بأن يقال: «فلانٌ

---

(١) في (ب): (يُذلِّل).

وكان يَخْطُرُ ببالي - وإنْ كان غيرُ لائقٍ بحالي - أنْ أكتبَ لها شرحًا [يَحُلُّ][1] صِعَابها.....

حاشية البدوي

يقرأُ الرسالةَ الأثيريةَ»، هذا ما ظهر لي.

قوله: «وكان يخطر ببالي»: البال يُطلق على معانٍ، منها: الحال والقلب والحوت العظيم كما في القاموس[2]، والمراد هنا الثاني.

وقوله: «وإن كان غيرُ لائقٍ بحالي»: «إن» وصلية، و«غير» اسم كان، وخبرها محذوف، أي: كتابة ذلك الشرح، دلَّ عليه ما بعده، وهو أن «أكتب شرحًا» المؤول بالمصدر الواقع فاعلًا لـ «كان» الأُولى، هذا ما ظهر لي.

قوله: «شرحًا» أي: ألفاظًا مُرتَّبة ترتيبًا خاصًّا باعتبار دلالتها على معانٍ مخصوصة بناءً على المختار عند المحققين وسيّدهم مِنْ أنَّ أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معانٍ مخصوصة.

قوله: «يَحُلُّ صِعَابها» بضم الحاء: بمعنى يَفُكُّ، أمَّا «يَحِلُّ» بالكسر: ضد يُحرِّم،

---

(١) في (أ)، و(ب)، و(ج)، و(د)، و(س)، و(ن): (يُحلِّل).

(٢) يقول: «والبالُ: الحالُ، والخاطِرُ، والقلبُ، والحوتُ العظيمُ، والمَرُّ الذي يُغْتَمَلُ به في أرض الزَّرْعِ، ورَخاءُ العَيْشِ». القاموس المحيط للفيروزآبادى (١/ ٩٦٩)، ومن الأول: قوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يُبْدأُ فيه بحمد الله فهو أبتر»، فالبال: الحال والشأن، وأمرٌ ذو بالٍ؛ أي: شريفٌ يُحْتَفل له ويُهْتَمُّ به، ومن الثالث: حديث الأحنف: نُعِيَ له فلان الحَنْظَلي فما أَلْقَى له بالًا، أي: ما استمع إليه، ولا جعل قلبه نحوه، ومن السادس: ما يقال: فلان في بالٍ رَخِيٍّ، ولَبَب رَخِيٍّ، أي: في سَعَة وخِصْبٍ وأمْنٍ. ينظر: لسان العرب (١١/ ٧٤).

ويَكْشِفُ عن وجوه [خرائدها][1] نقابَهَا، أَنْقُدُ فيه مطارح الأفكار.....

حاشية البدوي

وأمَّا «يحلُّ» بمعنى ينزل فبالضم والكسر، وبهما قرئ ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، وفي الكلام استعارة مكنية حيث شبَّهَ الصِّعَاب بالحبال المعقدة تشبيهًا مضمرًا في النفس، وجعل «يَحُلُّ» تخييلًا، وإضافة صعاب إلى ضمير الرسالة من إضافة الدال إلى المدلول.

قوله: «ويكشِف عن وجوه [فرائدها] نِقَابَها»: الفرائد جمع فريدة، وهي الدُّرَّة الثمينة المحفوظة في ظرف عن خلطها باللآلئ، استعيرت للمسائل بجامع النفاسة في كلٍّ استعارة مصرحة، ثم شُبِّهَت الفرائد المستعارة للمسائل بالمرأة الحسناء بجامع النفاسة في كلٍّ، وحُذِفَ لفظ المشبه به على طريق الاستعارة بالكناية، والوجوه تخييل، والنقاب ترشيح، فقد اجتمعت الاستعارة المصرحة والمكنية في فرائدها على حدِّ قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢]، هذا ما ظهر لي.

قوله: «أَنْقُدُ فيه... إلخ»: من باب نَصَرَ، يقال: نَقَدَ الدراهمَ: ميَّز جيِّدَها من رديئها.

وقوله: «مطارحَ الأفكارِ»: جمع مَطْرَح، بمعنى المكان، والمراد بها: المسائل. والأفكار: جمع فكر، وهو حركة النفس وجولانها في المعقولات، أي: تعقلها بالهيئة

---

(١) هكذا في ثمانية أصولٍ خطية، وهي: (أ)، و(ب)، و(ج)، و(س)، و(ش)، و(م)، و(ن)، و(و). وفي(د): (فوائدها). وفي النسخ الحجرية - وهي: (ف)، و(ق)، و(ي) - : (فوائدها)، وهو ما مشى عليه المحشِّي.

وأوضح فيه خزائن الأسرار، على وجهٍ لطيف، ومنهج مُنيف، إعانةً للطالبين، [وهدًى][1] لأهل اليقين.

ولقد طال ما جال في صدري إلى أنْ وَقَعَ الاحتياجُ في درسي.....

حاشية البدوي

المخصوصة التي يريدها الله تعالى، والمعنى: أميِّزُ في هذا الشرح المسائل التي هي محل ومتعلق لأفكاري عن غيرها، هذا ما ظهر لي.

قوله: «خزائنَ الأسرارِ»: من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي: الأسرار الشبيهة بالخزائن، والمراد بالأسرار: المعاني.

قوله: «على وجهٍ لطيفٍ»: أي: طريق مختصر.

وقوله: «ومنهج مُنِيف»: أي: طريق عالٍ من حيث حسن السبك والبلاغة.

قوله: «إعانة»: علة لقوله: «أن أكتب».

وقوله: «هدًى لأهل اليقين»: أي: العلم.

قوله: [ولقد طالما جال][2]: أي: كثيرًا ما تقلَّبَ وتردَّدَ في صدري كتابة ذلك الشرح.

قوله: «إلى أن وقع»: متعلق بمحذوف تقديره: واستمرَّ إلى أن وقع.

---

(١) في (د): (وهداية).

(٢) هكذا في نسخة المحشِّي، وفي النسخ الخطية: (ولقد طال ما جال في صدري).

ثم [استعَانَ][1] بعضُ الطلبةِ إليَّ، وإلى قراءتها لديَّ، قد هيجني إلى شروع ذلك - وإن كنتُ بعيدًا من هنالك؛ لوُفوُرِ قصوري في بضاعات الفنون، مع تَوَزُّعِ [حُضوري][2] .....

حاشية البدوي

قوله: «ثم [استسعف] بعض الطلبة إليَّ»: أي: ثم طلب بعض الطلبة مني أن أساعدهم بكتابة هذا الشرح، فالسين والتاء للطلب، والمساعفة: المساعدة، وإلى: بمعنى: مِنْ، هذا ما ظهر لي.

قوله: «فهيَّجَنِي»: أي: المذكور من الجولانِ في صدرِهِ، واستسعافِ بعضِ الطلبة منه.

وقوله: «إلى الشروع»: متعلق به.

وقوله: «في ذلك»: أي: في كتابة الشرح، متعلق بالشروع.

قوله: «لوفور قصوري»: أي: لكثرة قصوري، وهو علة لقوله: «وإن كنت بعيدًا من هنالك»: أي: من كتابة ذلك الشرح.

وقوله: «في بضاعات الفنون»: من إضافة المشبه به للمشبه، أي: الفنون الشبيهة بالبضاعات.

---

(١) كما في (أ)، و(د)، و(ش)، و(م)، وورد في نسخٍ خطية أخرى: (استشغاف)، و(استسعاف)، أما (استسعف) التي مشى عليها المحشِّي فلم ترد في الأصول الخطية، بل وردت في (ق) الحجرية.

(٢) هكذا في الأصول الخطية، ومعنى «توزُّع الحضورِ» أي: تعلق القلب بأشياء متفرقة شتى، فكأن صاحبه حاضر عند كلٍّ منها. إتحاف الطلاب بحل ألفاظ مغني الطلاب (ص ١٦).

وتشتت المَنُون - ليكون وسيلةً للاشتغال والمذاكرة، وذريعةً لاستعمال الخواطر في المطالعة، مُسْترشدًا من المرشد الرشيد، الذي هو يبدئ ويُعيد، [مُتجنِّبًا][1] عن الإطالة للسالفين .....

حاشية البدوي

قوله: «وتشتيت المَنُون»: الظاهر أنَّ له أحبابًا فرَّق بينه وبينهم الموت، فكان ذلك التفريق سببًا لتوزُّعِ أفكاره، فيكون عطفه على ما قبله من عطف العلة على المعلول، فيكون سبب كونه بعيدًا من هنالك - أي: من كتابة ذلك الشرح - شيئان، ويُحتمل أنَّ سببَ توزُّعِ أفكارِهِ شيءٌ آخر، فيكون ثلاثة أشياء.

قوله: «ليكون وسيلةً»: علة لقوله: «فهيجني إلى الشروع».

وقوله: «ذريعةً»: بمعنى وسيلة، وإنما غايَرَ بينهما في اللفظ تفنُّنًا.

قوله: «مُسْترشِدًا»: أي: طالِبًا الرشد الذي هو ضد الغي.

قوله: «الذي هو يُبدِئ»: أي: يُبدئ الخلق، ويخرجهم من العدم إلى الوجود.

وقوله: «ويُعِيد»: أي: يعيدهم في الآخرة.

قوله: «مُتجنِّبًا عن الإطالة... إلخ» الظاهر أنَّ المراد بالإطالة التطويل.

وقوله: «للسالفين»: جمع سالف، فالظاهر أنَّ المراد بهم: المتقدِّمون من المؤلِّفين، وهو متعلق بمحذوف حال من الضمير في «متجنبًا»، والمعنى: متجنبًا عن تطويل الكلام في هذا الشرح حال كوني مخالفًا للسالفين؛ لأن عادتهم تطويل الكلام، هذا ما ظهر لي.

---

(١) كما في (أ)، و(ب)، و(ف)، و(ق). وفي (د)، و(ش): (مجتنبًا). وفي (س): (بجنبًا)

ومُعْرِضًا عن الطعن لآراء المؤلفين.

والمأمول من الأحبَّاء المتحلِّين بحُلِيِّ[1] الإنصاف، المتخلِّينَ عن رذيلتَي البغي والاعتساف إذا عثروا على شيءٍ زَلَّتْ فيه القَدَمُ .....

حاشية البدوي

قوله: «ومُعْرِضًا... إلخ»: أي إذا حصل لأحد من المؤلفين رأي في مسألة أَعْرِضُ عن الطعن فيه.

قوله: «والمأمول من الأحبَّاء»: أي: والمرجُوُّ، والأحبَّاء: جمع حبيب، وهو مَنْ يفرح لفرحك، ويحزن لحزنك، وتخللت محبته في أعضائك، ويفديك بماله.

قوله: «المتحلين بحُلِيِّ الإنصاف»: أي: المتصفين بالإنصاف الذي هو شبيهٌ بالحُلِيِّ، فهو من إضافة المشبه به للمشبه.

وقوله: «المتخلِّين عن رَذِيلتَيْ البغي والاعتساف»: البغي: الظلم، والاعتساف: الأخذ على غير الطريق[2]، والمعنى: الخالِيْنَ عن هذين الخَصلتين.

قوله: «إذا عَثَرُوا»: إذا: ظرف يتعلق بالمأمول، وعَثَرُوا: من العُثُور وهو الاطِّلاع، لا من العِثَار وهو الزَّلَّة.

قوله: «على شيءٍ زلَّت فيه القدم»: زلة القدم: خروجه عن الموضع الذي ينبغي ثباته فيه.

---

(١) يحتمل هنا أن يكون مفردًا أو جمعًا، أي: (حَلْي) أو (حُلِيّ). ينظر: حاشية شوكت، ص ٣.

(٢) أي: مال وسار بغير هِداية ولا تَوَخِّي صَوْبٍ، كاعْتَسَفَ وتعَسَّفَ. ينظر: لسان العرب لابن منظور، ٩/ ٢٤٥.

أو طَغَى به القَلَمُ، أنْ يُصْلِحَهُ بما يقتضيه المحل؛ فإنَّ الإنسان منشأ النسيان والزلل، مُتَمَنِّيًا من الناظرين أن ينظروه بنظر الإنصاف .....

حاشية البدوي

وقوله: «طغى به القلم»: أي: تجاوز، وخرج عن طريق الاستقامة، وهو يائيُّ اللام وواويُّها، يقال: طَغَى يَطْغَى ويَطْغُو طُغْيانًا[1]، وكلاهما كناية عن الخطأ وصدور ما لا ينبغي، والمعنى: إذا عَثَرُوا على شيءٍ حاولتُ فيه الصواب، فَحُلْتُ عنه بغير اختيارٍ أن يصلحوه... إلخ، والباء من «به» سببية أو ظرفية، وبين القَلَم والقَدَم الجناس المضارع، وتعريفُهُما للدَّلالةِ على أنه أُرِيدَ بهما قَدَمٌ معيَّنٌ وقَلَمٌ معيَّنٌ، وهما قَدَمُ الشارحِ وقلمُهُ.

قوله: «فإن الإنسان... إلخ»: علة لقوله: «زلَّت فيه القدم... إلخ».

وقوله: «منشأ النِّسْيَان»: بكسر النون، خلاف الذِّكْر بضم الذال الحفظ[2]، والزَّلَل: مصدر بمعنى الخطأ، أي: فإنَّ الإنسانَ محلٌّ لصدور النسيان والخطأ.

قوله: «متمنِّيًا»: الأَوْلَى: مُترجِّيًا؛ فإنَّ طلبَ النظرِ من الناظرين فيه بعين الإنصافِ ليس مستحيلًا ولا مُتعسِّرًا، تأمل[3].

---

(١) وطُغْوَانًا. مختار الصحاح، ص ١٩١.

(٢) الذِّكْر والذُّكْر، قيل: هما بمعنًى، وقيل بالمغايرة بينهما، يقول ابن منظور: يقال: اجْعَلْه منك على ذُكْرٍ وذِكْرٍ بمعنى، وما زال ذلك مني على ذِكْرٍ وذُكْرٍ - والضم أعلى - أي: تَذَكُّرٍ، وقال الفراء: الذِّكْر: ما ذكرته بلسانك وأظهرته، والذُّكْر: بالقلب، يقال: ما زال مني على ذُكْرٍ، أي: لم أنْسَه. لسان العرب، ٤/ ٣٠٨.

(٣) إذ التمنِّي: طلب ما لا طماعِيَة في وقوعه، فيجب أن لا يكون في وقوعه طماعيَة، والترجِّي: =

فإنَّ الإنصافَ خيرُ الأوصافِ.

فلما تيسَّر الإتمام بعون الله الوهاب سميتُهُ بمغني الطلاب .....

حاشية البدوي

قوله: «فإنَّ الإنصافَ خيرُ الأوصافِ»: بينهما الجناس اللاحق لاختلافهما في حرفين متباعدي المخرَج، والإنصاف: الخروج عن وصف التعسُّف، يقال: أَنْصَفَ إذا أعطى الحقَّ من نفسه.

قوله: «فلما تيسَّر الإتمام»: فيه تصريح بأنَّ الخطبة متأخِّرة عن التأليف.

قوله: «سمَّيْتُهُ بمغني الطلاب»: الضمير يرجع إلى المؤلِّف، وهو المفعول الأول، ومغني: مفعول ثانٍ، وأدخل عليه الباء؛ لأنه يجوز تعدِّيه إليه بها، كما يجوز تعدِّيه إليه بنفسه، تقول: سميت ابني بمحمدٍ، وسميته محمدًا.

«واعلم أنَّ أسماءَ الكتبِ - ومثلها أسماء التراجم - من قبيل عَلَمِ الشخص؛ لأنَّ المسمَّى بها - الذي هو الألفاظ المخصوصة الدَّالة على المعاني المخصوصة - مُشَخَّصٌ مُعَيَّنٌ، ولا نظر لتعدُّدِهِ بتعدُّدِ المحل؛ لأنه إنما ينشأ عن التدقيق الفلسفي، وهو غيرُ مُعْتَبَرٍ عند أرباب العربية كما حققه العصام في شرح رسالة الوضع بخلاف أسماء العلوم فإنها من قبيل علم الجنس على المشهور، لكن اختار بعض المحققين أنها من قبيل عَلَمِ الشخص أيضًا؛ لأنَّ المسمَّى بها - الذي هو الأحكام المخصوصة - مُشَخَّصٌ مُعَيَّنٌ، ولا نظر لتعدُّدِهِ بتعدُّدِ المحل لما ذُكِرَ، فليُفهم»[1]. أ.هـ باجوري.

= ترتُّب حصول ما في وقوعه طماعِيَة، فيُشترط في صحته إمكان حصول المترتَّب. ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، ١/ ٦٤١.

(١) حاشية الباجوري على السلم، ص ٢١ وما بعدها.

ليكون الاسم مُطابِقًا للمُسمَّى في التحقيق، وموافقًا له من جميع الوجوه بأتم التوفيق، وإلى الله أتضرع أن يجعل هذا خالصًا لوجهه الكريم . .....

حاشية البدوي

قوله: «ليكون الاسمُ... إلخ» علة لقوله: «سميته»، أي: ولما كان مسماه مغنيًا للطلبة عن غيره من الشروح التي هي مثله سماه بمغني الطلاب ليكون الاسمُ مُطابقًا للمسمَّى.

وقوله: «في التحقيق» متعلق بـ «مطابقًا»، أي: فمطابقته له على وجه الحقِّ.

وقوله: «وموافقًا» عطف على «مطابقًا»، و«من جميع الوجوه» متعلق به، و«من» بمعنى: في.

وقوله: «بأتم التوفيق» تنازعه كل من «مطابقًا و«موافقًا»، هذا ما ظهر لي، ولم تظهر لي الوجوه التي طابق الاسم بها المسمَّى.

قوله: «وإلى الله أتضرع»: التضرع هو الدعاء بخضوعٍ وذِلَّةٍ، فعطْفُ الدعاءِ عليه في بعض العبارات من عطف العام على الخاص.

وقوله: «خالصًا» أي: خالصًا من المكدِّرات التي تحبط العمل كحبِّ الظُّهورِ والشُّهرةِ والمَحْمَدَةِ.

قوله: «لوجهه الكريم» أي: ذاته[1].

---

(١) يقول الباجوري: «اعلم أنه إذا وَرَدَ في كتابٍ أو سنةٍ ما يُوهم أنه تعالى له وجه أو يد أو نحو ذلك فلا بدَّ من تأويله، بمعنى: صرفه عن ظاهره، وهذا محلُّ وِفاقٍ من السلف والخلف، غاية الأمر أنهم اختلفوا في تعيين المعنى المراد، فالسلف لا يُعيِّنونه، بل يفوضونه إليه تعالى، =

ومُقَرِّبًا من رحمته في دار النعيم، ومِنْهُ المعونةُ والتوفيقُ، وبيده أَزِمَّة التحقيق.

حاشية البدوي

قوله: «ومنه المعونة» أي: في جميع الأمور.

قوله: «وبيده أَزِمَّة التحقيق» الأَزِمَّة: جمع زِمَام، وهو الخيط الذي يُشَدُّ في البُرَةِ[1]، ثم يُشَدُّ في طرفه المِقْود، وقد يُسمَّى المِقْود زِمَامًا، شبّهَ التحقيق - الذي هو ذِكْرُ الشيء على وجه الحق، أو إثبات المسألة بالدليل - بِدَابَّةٍ لها زِمَامٌ بجامع الانتفاع في كلٍّ، وحذف لفظ المشبه به، وأثبت شيئًا من لوازمه - وهو الأَزِمَّة - على طريق الاستعارة بالكناية.

* * *

= فيقولون في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]: ليس له وجهٌ كوجهنا، ولا يد كيدنا، ولا يعلم المراد من ذلك إلا الله تعالى، والخلف يُعيِّنونه، فيقولون فيما ذُكِرَ: ليس له وجه كوجهنا، ولا يد كيدنا، والمراد من الوجه: الذات، ومن اليد: القدرة». حاشية الباجوري على السلم، ص ٢٣.

(١) البُرَة: حَلْقة تجعل في أنف البعير. لسان العرب، ١٣/ ٤٧٦.

[شرح مقدمة الماتن]

قال رحمه الله تعالى:

(بسم الله الرحمن الرحيم) أي: ابتدِئ

(نحمد الله) جَمَعَ بين التسمية والتحميد في الابتداء عملًا بكتاب الله الكريم، وبخبر «كل أمر ذي بالٍ.....

حاشية البدوي

قوله: «أي أبتدئ»، تقدير لمتعلق الباء، والأَولى تقديره «أؤلِّف» لدلالة المقام عليه، وعدم إيهامه قصر التبرك بها على حال الابتداء، قال البيضاوي: «يُضْمِرُ كلُّ شارعٍ في شيء المتعلَّق من مادة ما جُعِلَت التسمية مبدأ له»[1].

قوله: «عملًا بكتاب الله» الأَولى: اقتداء، وزيادة «عملًا» قبل بخبر.

قوله: «وبخبر: كل...»: إضافته للبيان.

قوله: «أمرٍ»: أي: شيء.

وقوله: «ذي بال» أي: صاحبِ حالٍ يُهتم به شرعًا بحيث:

١ - لا يكون محرَّمًا لذاته.

٢ - ولا مكروهًا لذاته.

٣ - ولا من سفاسف الأمور، أي: الأمور الخسيسة.

فتحرم على المحرَّم لذاته كشرب الخمر، وتكره على المكروه كذلك كالنظر لفرج

---

(١) عبارة القاضي البيضاوي في تفسيره (١/ ٢٥): «يُضْمِرُ كلُّ فاعلٍ ما يجعل التسمية مبدأ له».

لم يُبدأ فيه ببسم الله فهو أجذم»؛ أي: مقطوع البركة، وفي رواية «بحمد الله»، ولا تَعَارُضَ بينهما إذ الابتداء حقيقي.....

حاشية البدوي

الزوجة، ولا تطلب على الثالث.

٤ - وأن لا يكون ذِكْرًا محضًا، بأن لم يكن ذِكْرًا أصلًا، أو ذِكْرًا غير محض.

٥ - وأن لا يجعل الشارع له مبدأ غير البسملة والحمدلة كالصلاة؛ فإنه جعل لها مبدأ غيرهما، وهو التكبير.

فإنْ قلتَ: البسملة أمر ذو بال، فتحتاج إلى بسملة أخرى، والبسملة الأخرى تحتاج أيضًا إلى بسملة أخرى... وهلمَّ جرًّا، فيلزم التسلسل.

قلتُ: البسملة الواحدة كما أنها بسملة للمقصود بسملة لنفسها، فلا تحتاج إلى بسملة أخرى، ونظيرها: الشاة الواحدة من أربعين المعطاة للزكاة، كما أنها زكاة لتسعة وثلاثين كذلك هي زكاة لنفسها.

قوله: «فهو أجذم» أو «أبتر» أو «أقطع» روايات، والكلام على كلٍّ من باب التشبيه البليغ، وهو ما حُذِفَ فيه أداة التشبيه ووجه الشبه، والمعنى: فهو كالأبتر الذي هو مقطوع الذَّنَبِ، أو كالأجزم الذي ذهبت أنامله من الجذام، أو كالأقطع الذي هو مقطوع اليد، وعلى كلٍّ فوجهُ الشَّبَهِ: مطلق النقص، وإنْ كان في المشبه به حسيًّا، وفي المشبه معنويًّا.

قوله: «إذ الابتداء حقيقي»: «نسبة إلى الحقيقة مقابِل المجاز؛ لأنَّ حقيقةَ الابتداءِ بالشيءِ: جعلُهُ أول أمرك وفاتحته، فإطلاق الابتداء على الإضافي مجاز علاقته المشابهة في

وإضافي، فالحقيقي حَصَلَ بالبسملة، والإضافي بالحمدلة، وقدَّم البسملةَ اقتفاءً لما نطقَ به الكتاب، واتفق عليه أولو الألباب.

والحمدُ هو: الثناء.....

حاشية البدوي

سبق كلٌّ»[1]، أفاده الصبان.

قوله: «وإضافي» أي: نسبيّ، وهو ما كان ابتداءً بالإضافة إلى ما بعده، سَبَقَهُ شيءٌ أم لا، فهو أعم من الحقيقي، وآثروا التعبير بالإضافي على التعبير بالمجازي مع أنه الأنسب في المقابلة لإشعاره بالمراد من غير الحقيقي، وأنه ما كان ابتداء بالإضافة إلى ما بعده[2]، أفاده الصبان.

قوله: «وقدَّم البسملةَ... إلخ»: جوابُ سؤالٍ نَشَأَ من قوله: «فالحقيقي... إلخ»، حاصله: لم جعلتَ الحقيقيَّ حاصلًا بالبسملة دون الحمدلة؟ وحاصل الجواب: أنَّا فعلنا ذلك اقتداء لما نطق به الكتاب.... إلخ، أي: دلَّ، ففيه استعارة تصريحية تبعية.

قوله: «واتفق عليه أولو الألباب»: عطف على نطق، والألباب جمع: لُبٌّ، وهو العقل، وهو صفة يُميَّزُ بها بين الحسن والقبيح.

قوله: «هو الثناء»: الثناء: اسم مصدر لـ «أَثْنَى» إذا ذكر ما يدل على الاتصاف بالجميل.

---

(١) حاشية الصبان على الملوي (ص ٢٩)، والابتداء الحقيقي: ما لم يسبقه شيء، والابتداء الإضافي: ما تقدَّم أمام المقصود وإن سبقه شيء آخر. حاشية الحفني (ص ٧).

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٠، بتصرف.

باللسان على الجميل الاختياري، سواء تعلَّق بالفضائل أم بالفواضل، والمدحُ هو: الثناء باللسان على الجميل.....

حاشية البدوي

قوله: «باللسان»:

إنْ جَرَيْنَا على أنَّ الثناء يشمل فعل غير اللسان حقيقة، وأنه الإتيان بما يدلُّ على التعظيم، فالاحتياج إلى هذا القيد ظاهر.

وإنْ جَرَيْنَا على اختصاصه بفعل اللسان، وأنه الذِّكْر بخير، فذكره لدفع توهُّم المجاز في الثناء بجعله عامًا.

وقوله: «على الجميل الاختياري»: أي: لأجل جميل اختياري[1]، فـ «على» للتعليل، ولم يقل: «على جهة التعظيم» كما قال غيره إخراجًا لما قارنه تحقير؛ فإنَّه استهزاءٌ وتهكُّمٌ لندرة هذه الصورة.

قوله: «سواء تعلَّقَ بالفضائل»: أي: الصفات التي لا يتوقف تحقُّقها على تعدِّي أثرها للغير كالعِلْم.

وقوله: «أم بالفواضل»: أي: الصفات التي يتوقف تحقُّقها على تعدِّي أثرها للغير كالكرم.

---

(١) أي: الصادر بالاختيار، وأورد عليه أنه يخرج عنه الحمد على صفات الله تعالى؛ فإنها ليست اختيارية. وأجيب بأن المراد بالاختياري في جانب الصفات أن الذات القديمة استلزمت وجودها على ما هي عليه من الكمال، فنُزِّلَت تلك الصفات بسبب اقتضاء الذات لها منزلة أفعال اختيارية، تأمل. حاشية الحفني، ص ٦، بتصرف.

مطلقًا، والشكرُ: مقابلةُ النعمةِ [الواردةِ][1] بالقول .....

حاشية البدوي

قوله: «مطلقًا» سواء كان اختياريًا أم لا، فالمدح أعم من الحمد مطلقًا لانفراده في «مدحت اللؤلؤة على صفائها»، و«مدحت زيدًا على رشاقة قَدِّهِ».

ومنهم مَنْ قال: إنَّ المدحَ مساوٍ للحمد، وما قيل في اللؤلؤة والقدِّ مُولَّد لا عبرة به، ودرج على ذلك صاحب الكشاف حيث قال: «الحمد والمدح أخوان»[2]، وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز.

قوله: «والشكر»:

أي: لغةً، وهو فعلٌ يُنْبِئ عن تعظيم المنعِم من حيث إنه منعم على الشاكر أو غيره، ويرادفه الحمد اصطلاحًا لكن بإبدال الشاكر بالحامد.

والشكر اصطلاحًا: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فيما خُلِقَ لأجله، وهو لا يكاد يوجد، قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

وقوله: «في مقابلة النعمة» أي: الإنعام.

وقوله: «بالقول... إلخ» ولذلك قال بعضهم[3]:

---

(١) كما في (أ)، و(د)، و(ش)، و(و)، و(ن).

(٢) وعبارته: «الحمد والمدح أخوان، وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها. تقول: حمدت الرجل على إنعامه، وحمدته على حسبه وشجاعته. وأمّا الشكر فعلى النعمة خاصة، وهو بالقلب واللسان والجوارح». الكشاف للزمخشري، ١/ ٨.

(٣) وردَ دون عزوٍ إلى شاعر في: غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي (١/ ٣٤٦)، والفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (٢٠٢)، والكشاف للزمخشري (١/ ٨).

أو الفعل أو الاعتقاد، فهو أعم من الحمد والمدح بحسب المورِد، وأخص بحسب المتعلَّق، فبينه وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ.

فعُلِمَ من هذا أنَّ المصنف إنما اختار الحمد دون المدح ليُؤْذِنَ بالفعل الاختياري، ودون الشكر ليعمَّ الفضائل والفواضل، واختار الجملة الفعلية على الاسمية ههنا.....

حاشية البدوي

أَفَـادَتْكُمُ النَّعْمَـاءُ مِنِّـى ثلاثـةً يَـدِي ولِسَـانِى والضَّـمِيرَ الْمُحَجَّبَـا

وعطف بـ «أو» إشارة إلى استقلال كلٍّ من الأنواع الثلاثة بكونه شكرًا.

قوله: «أو الاعتقاد»:

فإن قيل: لا اطِّلاع لنا على الاعتقاد حتى ينبئ عن تعظيم.

أجيب:

١ - بأنه وإن كان لا اطِّلاع لنا عليه لكن تدلنا عليه قرائن الأحوال كقيامه له، ووضع يده على رأسه تعظيمًا له، فيجتمع حينئذ حمدان، فالحمد الأول - وهو القيام مثلًا - دالٌّ على الحمد الثاني، وهو الاعتقاد.

٢ - وبأنه تطَّلِعُ عليه أربابُ البصائرِ.

قوله: «أعم من الحمد» أي: لغةً.

قوله: «فبينه وبينهما عمومٌ... إلخ»[1]؛ لاجتماع الثلاثة في ثناءٍ بلسانٍ على نعمةٍ،

---

(١) ضابط العموم والخصوص الوجهي: أن يجتمع الشيئان في مادة، وينفرد كل منهما في مادة أخرى.

وفيما سيأتي قصدًا لإظهار العجز عن الإتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام، وأتى بنون العظمة إظهارًا لملزومها.....

حاشية البدوي

وانفرادهما في ثناء بلسان لا على نعمة، وانفراده في ثناء بغير لسان على نعمة.

قوله: «وفيما سيأتي» أراد به قوله: «ونسأله ونصلي».

قوله: «قصدًا لإظهار العجز عن الإتيان بمضمونها» أراد بالمضمون ما دلَّت عليه الجملة من المصدر المأخوذ من المحكوم به، المضاف إلى المحكوم عليه، كقيام زيد في قولك: «زيد قائم»، ولا شك أنَّ الإتيانَ بذلك دائمًا أمرٌ يَعْجِزُ عنه الإنسان.

وقوله: «على وجه الثبات» حال من المضمون، وهو زيادةُ بيانٍ، وإلا فلو اقتصر على المضمون لأفاد ذلك؛ إذ مضمونها - بحسب العدول[1] والمقام - كون الحمد ثابتًا لله دائمًا[2]....

قوله: «وأتى بنون العظمة» أي: النون الدالة عليها وضعًا لإظهار ملزومها الذي هو التعظيم، فقوله: «من تعظيم... إلخ» بيان للملزوم، وصح إثباته بلازمه لكونه مساويًا له لا أعم منه.

---

(١) أي: العدول عن الجملة الاسمية.

(٢) القول بأن التقييد بـ «على وجه الثبات» حال من المضمون... إلخ» ليس على ما ينبغي؛ فإن هذا القيد معتبر في توجيه الشارح، ولا دلالة عليه لو حُذِفَ. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ١٣.

الذي هو نعمة من تعظيم الله له بتأهيله للعلم امتثالًا لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[1]، فمعنى قوله: «نحمد الله» نُثني ثناءً بليغًا.....

حاشية البدوي

وقوله: «الذي هو نعمة» بيان لكون الملزوم من أفراد النعم، وصريح كلامه يدل على أن تلك النعمة التي هي التعظيم ملزومة للعظمة لا للحمد، فسقط قول بعضهم:[2] «مع أن النعمة ليست ملزومة للحمد».

وقوله: «بتأهيله» الباء سببية متعلقة بتعظيم.

وقوله: «امتثالًا» علة للعلة التي هي إظهار الملزوم.

قوله: «ثناءً بليغًا»: أي: «بالغًا غاية الكمال أو كثيرًا، وبلاغة ما ذُكِرَ باعتبار ما أفادته الجملة الفعلية من التجدُّد والاستمرار[3]، أو باعتبار تضمنها الثناء على الله بجميع الصفات بحسب المقام، أو باعتبار كماله حيث صدر منه بحضور القلب»[4]، قاله حفني[5].

---

(١) سورة الضحى، من آية ١١.

(٢) هو القليوبي في حاشيته على شرح إيساغوجي، ص ١٢١.

(٣) أي: الحدوث الاستمراري، أو الاستمرار التجددي كما في حاشية الغرقاوي على المطلع (١١/ ب)، ولو قال العلامة الحفني عبارة من هاتين - أو قال: التجدد والحدوث كما في حاشية العطار على المطلع (ص ١٤) - لكان أولى.

(٤) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٨.

(٥) هو: يوسف بن سالم بن أحمد الشافعي الخلوتي الشهير بالحفني (ت: ١١٧٦هـ): كان عديم النظير في الحفظ وحسن التقرير مع التحقيق الباهر للعقول، والتدقيق المشتمل على أصول =

(على توفيقه) لنا.....

حاشية البدوي

قوله: «على توفيقه»: فيه إشارة إلى أنه تعالى كما يستحق الحمد لذاته تعالى كذلك يستحق الحمد لوصفه تعالى على ما يُشْعِرُ به الترتيب على الوصف بعد الترتيب على اسم الذات، ولفظة «على» الداخلة على المحمود بمعنى لام الأَجْلِ، فيكون علة لقوله: «نحمد الله» وهو دعوى، وقوله: «على توفيقه» إشارة إلى صغرى القياس، وكبراه مطوية، ترتيب القياس هكذا:

اللَّه مُسْتَحِقٌّ للحمد؛ لأنه تعالى مُوفِّقٌ

وكلُّ مُوفِّقٍ مُستحِقٌّ للحمد

فاللَّه مُسْتحِقٌّ للحمد

وإضافة التوفيق إلى الضمير من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل، والتوفيق لغة: جعْل الأسباب موافقة للمسببات[1]، وعلى هذا يعمُّ التوفيقُ الخيرَ والشرَّ، وهو غيرُ

= وفصول، شارك أخاه العلامة محمد الحفني (ت: ١١٨١هـ) في معظم شيوخه كالشهابين: أحمد الجوهري وأحمد الملوي، والسيد محمد البليدي. من مؤلفاته: حاشية على شرح الألفية للأشموني، وشرحان على شرح آداب البحث للمنلا حنفي، وله رسالة في علم الآداب وشرحها. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ٤/ ٢٤١، بتصرف.

(١) هذا التعريف مشهورٌ عن بعض المتأخرين كما ذكره العلامة الدواني، وينضاف إلى تعريفِ الأشعريِّ وإمامِ الحرمينِ وبعضِ المتأخرينَ تعريفٌ رابعٌ ذَكَرَهُ الفاضلُ الكلنبوي، وهو: «جعْلُ اللهِ تعالى فِعْلَ عبدِهِ موافقًا لما يحبه ويرضاه»، ثم يقول: «وتعريف بعض المتأخرين أيضًا يساوي سائر التعريفات بحسب التحقُّقِ؛ إذ المراد بالمسبب هو سبب الخير والطاعة، والمراد بالسبب =

أي: خَلْقِهِ قدرةَ الطاعةِ فينا؛ فإنَّ التوفيقَ عند الأشعريِّ وأكثرِ أصحابه: خَلْقُ القدرةِ على الطاعة، وقال إمام الحرمين: هو خَلْقُ الطاعةِ، والظاهرُ أنَّ ما قاله الإمام حقٌّ؛ فإنَّ القدرةَ على الطاعة مُتَحَقِّقٌ في كل مكلف، اللهمَّ إلا..

حاشية البدوي

مرادٍ هنا؛ لأنه لا يصلح أن يكون محمودًا عليه، اللهم إلا أن تخصص الأسباب بالأسباب الخيرية[1]، در ناجي.

قوله: «خلق القدرة على الطاعة»[2]: القدرة الحادثة عند محققي المتكلمين كالأشعري ومَنْ تَبِعَهُ: عرضٌ مقارِنٌ للفعل لا يتقدم عليه ولا يتأخر، وحينئذ فلا يحتاج إلى إخراج الكافر؛ لأنه خارج من أول الأمر؛ إذ لم يخلق الله فيه قدرة الطاعة بهذا المعنى، وحينئذ فلا احتياج إلى ما قاله إمام الحرمين.

قوله: «فإن القدرة على الطاعة متحقِّقٌ في كل مكلف»، فيلزم أن يكون الكافر مُوفَّقًا لكونه قادرًا على الإيمان وإن لم يكن مؤمنًا ومطيعًا بالفعل.

قوله: «اللهم إلا أنْ [يُراد][3] بالقدرة المؤثرة»: عبارة الدر الناجي: «اللهم إلا أن يراد بالقدرة: القدرة التامة التي تتحقق مع الفعل، كما هو مذهب أهل السنة من أن

= هو الطاعة بدليل أن التوفيق مطلقًا لا يُستعمل إلا في الخير، وجَعْلُ سببِ الطاعة موافقًا لها إنما هو بخلقها، فتأمل». شرح الكلنبوي لمتن إيساغوجي، ص ٢٦.

(١) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ١١.

(٢) كما في مغني الطلاب، وعند المحشِّي: (خلق قدرة الطاعة).

(٣) كما في نسخة المحشِّي.

أنْ [يكون][1] المرادُ القدرةَ المؤثِّرةَ القريبة من الاستطاعة التي هي مع الفعل، كما هو مذهب أهل الحق مِنْ أنَّ القدرةَ مع الفعل، والتوفيقُ: عكس الخِذْلَان، فإنه خَلْقُ قدرةِ المعصية، وإنما حَمِدَ على التوفيق - أي: في مقابلته

حاشية البدوي

الاستطاعة مع الفعل»[2]، وهي أوضح من عبارته.

قوله: «مِنْ أنَّ القدرةَ مع الفعل» خلافًا للمعتزلة فإنهم قالوا: القدرة سابقة على الفعل؛ إذ لو تكن سابقة عليه لكان الفاعل بلا استطاعة عند تكليفه على الفعل، وإذا لم تكن له استطاعة عند التكليف يكون عاجزًا؛ إذ العاجز عن الاستطاعة لو كُلِّفَ على الفعل حينئذ لَزِمَ تكليف العاجز وهو باطل.

والجواب أن الاستطاعة عَرَضٌ لا يبقى زمانين، فلو كانت سابقة على الفعل لَزِمَ وقوعه بلا استطاعة وقدرة عليه لما ذكرنا، فوجب كونها مع الفعل، وإن أردت تحقيق ذلك فعليك بكُتُبِ الكلام.

قوله: «عكس الخِذلان» أي: ضد ومقابل.

قوله: «فإنه» أي: أي الخِذلان علة للعكس.

قوله: «وإنما حمد» أي: المصنف.

---

(١) في (أ)، و(ش): (يقال)، والمثبت كما في غيرهما.

(٢) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ١٢.

لا مطلقًا - لأنَّ الأول واجبٌ.....

حاشية البدوي

قوله: «لا مطلقًا» أي: لا حمدًا غير مقيَّد بكونه واقعًا في مقابلة نعمة.

وأُورِدَ عليه أن تعليق الحمد على اسم الذات يفيد كون الحمد للذات أيضًا، وذلك حمدٌ لا في مقابلة نعمة، فقد حَمِدَ حمدين: حمدًا مطلقًا، وحمدًا في مقابلة نعمة، كما نبَّه على ذلك السعد في قول صاحب التلخيص: «الحمد لله على ما أنعم».

وأجيب بأن قوله: «لا مطلقًا» أي: مطلقًا بأن لا يوقع الحمد في مقابلة النعم، ولا ينافيه تعليله المذكور؛ لأن معناه حينئذ أنه لما كان الأول واجبًا، وكان الواجب أهم من المندوب لم يطلق الحمد على الإطلاق لئلا يخرج، بل قيد بالنعم ليحصل وإن حصل غيره.

قوله: «لأن الأول» أي: الحمد على التوفيق علة لحمده عليه لا مطلقًا.

قوله: «واجب»[1] «أي: الحمدُ في مقابلة النعمة لفظًا أو نيةً واجبٌ بمعنى أنه إذا وَقَعَ يَقَعُ واجبًا، أي: مثابًا عليه ثواب الواجب، لا بمعنى أن الله تعالى إذا أنعم على عبده بنعمة يجب عليه أن يحمده عليها بالحمد اللفظيِّ أو المنويِّ بحيث لو تركه عوقب، وإلا لوجب عليه استغراق عمره في الحمد لعدم تصوُّرِ انفكاكه عن النعم، ويمكن أن يقال: إن الشكر لا ينحصر فيما ذكر، بل يعم اعتقاد أنه تعالى مولٍ لجميع

(١) أي: اعتقاد كون النعمة من الله تعالى واجب، وقول بعض [إشارة إلى قول الحفني المذكور في الصلب]: «معنى كونه واجبًا أنه يثاب عليه ثواب الواجب، لا أنه واجب في نفسه» محمولٌ على الحمد اللساني. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ١٤.

والثاني مندوبٌ.

(ونسأله هدايةَ طريقه) السؤال والدعاء مترادفان، وليس بينه وبين الأمر والالتماس فرقٌ من جهة الصيغة، وإنما يحصل الفرق بالمقارنة، فإنها إنْ قَارَنَت الاستعلاء فهو الأمر .....

حاشية البدوي

النعم، ولا شك أن ذلك واجب حقيقة، ويمكن استغراق العمر فيه، وعُرُوض الغفلة لا يمنع استمرار الاعتقاد، كما أن عروض الغفلة في الإيمان لا يُزِيلُهُ»[1] حفني.

قوله: «والثاني مندوب»: «أي: ما ليس في مقابلة النعم لفظًا أو نيةً، كما يدل عليه كلامه؛ فإنه قابل بالإطلاق قوله: «على التوفيق»، فكيف يَرِدُ عليه ما إذا أطلق الحمد لفظًا، وقصد إيقاعه في مقابلة النعمة، كما توهمه بعضهم»[2] حفني.

قوله: «فإنها إن قارنت الاستعلاء فهو الأمر... إلخ»: ولذلك قال صاحب السُّلَّم[3]:

أَمْـرٌ مَـعَ اسْـتِعْلاَ وَعَكْسُـهُ دُعَـا وَفِي التَّسَـاوِي فَالْتِمَـاسٌ وَقَـعَا

وهل يُشترط:

١ - الاستعلاء، أي: إظهار الطالب العُلُو ولو مع عدم العُلُوّ في نفس الأمر.

٢ - أو العُلُوّ، أي: عُلُوّه في نفس الأمر.

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٩.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٩.

(٣) أي: السُّلَّم المنورق للعلامة عبد الرحمن الأخضري.

وإن قارَنَت التساوي فهو الالتماس، وإن قارنت الخضوع فهو السؤال والدعاء، فالسؤال: ما دلَّ على طلبِ الفعلِ دلالةً وضعيةً مقارنًا للخضوع، والهداية: الدلالة على ما يُوصل إلى المطلوب؛ وَصَلَ إليه بالفعل أو لا، أو الدلالة الموصلة إلى المطلوب، فالأول مذهب أهل الحق، والثاني مذهب أهل الاعتزال .....

حاشية البدوي

٣ - أو هما، أي: الاستعلاء والعُلُوُّ.

٤ - أو لا يشترط شيء منهما؟

وهذا القول الأخير هو الراجح، ومما يدل له قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٥]، يخاطِبُ أصحابه، وإن أجيب عنه بأنه تنزَّلَ لهم، فصاروا كالمستعلين عليه، فما جرى عليه الشارح كصاحب السلم طريقة مرجوحة.

قوله: وإنْ قارَنَت التساوي فهو الالتماس»: تجري فيه الأقوال المذكورة فيما مرَّ، والراجح عدم اشتراط شيء، وهكذا يقال في قوله: **«وإن قارنت الخضوع فهو السؤال»**.

قوله: «فالأول مذهب أهل الحق، والثاني مذهب أهل الاعتزال»: هذا ما اشتهر نقله عن الفريقين كما نقله التفتازاني.

وقد نُقِضَ الأول بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، فإنه لا يصح أن يراد منه الدلالة على طريق تُوصل إلى المقصود، وَصَلَ بالفعل أو لم يصل؛ لأنه ﷺ وُجِدَت منه الدلالة على طريق توصل إلى المقصود لكنه لم يصل المدلول بالفعل.

والحقُّ أنها مُسْتَعْمَلَةٌ في كلا المعنيين؛ لأنه لا نزاع بينهم في الحقيقة؛ لأنها تجيء تارةً بمعنى خَلْقِ الاهتداء، [وتارةً بمعنى إراءةِ طريق الحق][1].

(ونصلي على محمد) .....

حاشية البدوي

وأنت خبير بأنه مدفوع من أصله؛ لأن مراد أهل السنة أن الهداية هي الدلالة على طريق توصل، ولهذه الدلالة فردان: الموصلة بالفعل وغيرها، والمراد بها في هذه الآية: الفرد الأول؛ لأنه هو الذي يصح نفيه، هذا وفي بعض التفاسير: تفسير الهداية في الآية المذكورة بخلق الاهتداء، فليراجع.

والثاني بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، فإنهم لم يصلوا بالفعل، ومع ذلك سُمِّيَت دلالتهم على طريقٍ تُوصل هداية.

قوله: «أنها مستعملة في كلا المعنيين»، وفَتْحُ بابِ التأويل لأحد الفريقين دون الآخر خلاف الإنصاف.

قوله: «لأنها تجيء تارة بمعنى خلق الاهتداء»: علة لقوله: «لا نزاع بينهم»، وحينئذ فالمراد بها الدلالة الموصلة إلى المطلوب باتفاق الفريقين، وإذا لم تجئ بمعنى خلق الاهتداء فالمراد بها: الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب، وصل بالفعل أو لا بالاتفاق أيضًا، هذا ما ظهر لي، فليحرر.

قوله: «ونصلي على محمد»: عطف على «نحمد» لا على «نسأله»، فافهم.

---

(١) ليست في الأصول الخطية، والمثبت من هامش (ي)، وإتحاف الطلاب (ص ٢٨)، وفي هامش (ب): (وتارةً بمعنى بيان طريقِ الحقِّ)، والزيادة مناسبة لاستقامة المعنى.

الصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الإنس والجن دعاء، وقد جمعها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[1]، ومحمد معناه الوضعي أولًا هو البليغ في كونه محمودًا.....

حاشية البدوي

«فإن قلتَ: إن استعمال الصلاة بـ «على» يدلُّ على المضرة، فيُشْعِر بالدعاء عليه. قلتُ: هذا مخصوص بلفظ الدعاء دون الصلاة»[2].

قوله: «الصلاة من الله تعالى رحمة»، «أي: مطلقًا، أو رحمة مقرونة بتعظيم المصلي...

وقوله: «ومن الملائكة استغفار»: قد يقال: الاستغفار: طلب المغفرة، وهو دعاء، فلا معنى للمقابلة[3]، ويمكن أن يجاب بأن صلاة الملائكة لما كانت دعاء خاصًا بخلاف صلاة غيرهم احتاج للتعيين والمقابلة»[4] أ.هـ حفني.

لكن ورد في حديث جلوس المصلي في مصلاه تفسير صلاة الملائكة بطلب المغفرة والرحمة، ونصُّهُ أنَّ «الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مُصَلَّاهُ، تقول: اللهم اغفر له،

---

(١) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٢) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ١٤.

(٣) الصلاة من الله: رحمته المقرونة بالتعظيم، ومن غيره: التضرُّع والدعاء ولو من الملائكة لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا..﴾ الآيات إلى قوله: ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾. حاشية الصاوي على جوهرة التوحيد، ص ٦١.

(٤) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ١٠.

فيجوز أن يكون سبب تسمية النبي ﷺ به ثبوت هذا المعنى في ذاته.

(وعلى عِتْرته) هو بكسر العين وسكون التاء المثناة، قيل: أهل بيته.....

حاشية البدوي

اللهم ارحمه»[1]، فلذا قال بعضهم: الحق أن صلاة الملائكة مطلق الدعاء[2].

قوله: «فيجوز أن يكون سبب تسمية النبي... إلخ»: «سماه به جده عبد المطلب لموت أبيه في سابع ولادته بالإلهام تفاؤلًا بأن يكثر حمد الخلق له، وفي السِّيَر: قيل لعبد المطلب: لم سميت ابنك محمدًا، وليس من أسماء آبائك وقومك؟ قال: رجوت أن يُحمد في السماء والأرض، وقد حقَّق الله رجاءه لما سبق في علمه تعالى»[3].

قوله: «أهل بيته»: «وهم عليٌّ وفاطمة والحسن والحسين، وفي كلام القليوبي أن المراد بهم ما يشمل الزوجات، وقُدِّمَ هذا المعنى على غيره للنص عليه بالخبر الوارد فيه[4]. أ.هـ حفني، وهو ما روي أنه عليه الصلاة والسلام خرج ذات يوم غدوةً وعليه مِرْطٌ مُرَجَّلٌ من شعر أسود، فجلس فجاءت فاطمة فأدخلها فيه، ثم جاء عليٌّ فأدخله

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: الصلاة، باب: الحدث في المسجد، ١/ ٩٦، ونصه: «عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه، ما لم يحدث، تقول: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه».

(٢) المشهور أن الصلاة من الله تعالى رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن المؤمنين دعاء، والتحقيق أنه موضوع للتعظيم، وإنْ كان ذلك التعظيم مشتركًا بين أفراده الثلاثة، فالصلاة مشترك معنوي بينها، لا مشترك لفظي. حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٤.

(٣) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ١٥.

(٤) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ١٠.

وقيل: أزواجه وذريته، وقيل: أهله وعشيرته[1]، وقيل: نسله ورهطه (أجمعين) تأكيد .....

حاشية البدوي

فيه، ثم جاء الحسن والحسين فأدخلهما فيه، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، كما في تفسير البغوي.

«قوله: «وقيل: أزواجه وذريته» في هذا المعنى إخراج بعض أهل البيت، وهو عليٌّ، وزيادة ما بعد الحسن والحسين من الذرية.

وقوله: «وقيل: أهله وعشيرته» فيه إدخال عليٍّ، وزيادة من ليس من ذريته من قومه.

وقوله: «وقيل: نسله ورهطه» قريب مما قبله، والعشيرة والرهط بمعنى القوم والقبيلة، وقيد بالأدنين لإخراج الأباعد»[2] قاله الحفني.

قوله: «تأكيد» أي: معنوي.

والفرق بين أجمعين وجميعًا أن أجمعين لا يُستعمل إلا توكيدًا، ولا يصح نصبه على الحال كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وأما جميعًا فإنه [قد][3] يُنصب على الحال، ويؤكد به من حيث المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٣٨]، كما في البيضاوي.

---

(١) هنا زيادة في (ف)، و(ق) الحجريتين، وهي: (الأدنون)، وهي ليست في الأصول الخطية.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ١٠.

(٣) ليس في المخطوط، والمثبت من الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ١٦.

(أما بعد) يُؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخَر، والتقدير: مهما يكن من شيءٍ بعد البسملة وما بعدها.....

حاشية البدوي

قوله: «أمَّا بعدُ»: «أمَّا: حرفُ شرطٍ وتفصيلٍ للمجمل السابق عليها غالبًا، وتأكيد لمدخول الفاء وهو الجزاء، أي: تفيد أنه واقع لا محالة»[1]. حفني

قوله: «للانتقال»: أي: عند الانتقال أو لإفهام الانتقال.

وقوله: «إلى آخَر»: بفتح الهمزة والخاء المعجمة، أي: لا يناسب المنتقل عنه وهو المسمَّى بالاقتضاب، فتكسبه شبهًا بالتخلص وهو الانتقال إلى المناسب، بسبب إشعارها بالمنتقل إليه في الجملة، فلا يَطْرُق الذهن بغتة، فيكون الانتقال إليه اقتضابًا محضًا[2].

قوله: «بعد البسملة وما بعدها»: يشير إلى أن «بعد» من متعلقات الشرط، والأولى جعلها من متعلقات الجزاء لإطلاق الشرط حينئذ، وعدم تقيُّده بهذه البعدية بخلاف ما إذا جعل متعلقًا بالشرط فإنه يكون مقيدًا، والمعلَّقُ على شيءٍ مطلقٍ أقوى تحقُّقًا من المعلَّقِ على شيء مقيَّد.

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ١٠.

(٢) إيضاحه أنَّ «أما بعد» يُؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، أي: من غرض إلى آخر، فلا تقع بين كلامَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ، ولا أول الكلام، ولا آخره، فإن وقعت بين كلامين متغايرين بينهما مناسبة كلية سُمِّيَ «تخلصًا»، وإن كان بينهما عدم مناسبة أصلًا سُمِّيَ «اقتضابًا محضًا»، وإن كان بينهما نوع مناسبة كما هنا سُمِّيَ «اقتضابًا مشوبًا بتخلص». حاشية الصاوي على الخريدة البهية، ص ٤، بتصرف.

(فهذه) أي: الأمور الحاضرة في الذهن، كأنَّ المصنف استَحْضَرَ المعانِيَ التي سَيَذْكُرُها في رسالته على وجه الإجمال، وأَوْرَدَ اسمَ الإشارةِ لبيانها، فإنَّ أسماء الإشارة وإنْ كان وضعُهَا للأمور المُبْصَرَة، إلا أنها ربما تُستعمل في الأمور المعقولة لنكتة، وهي ههنا: إمَّا الإشارة إلى [إتقان][1] هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مُبْصَرَةٌ عنده، ويَقْدِرُ على الإشارة إليها، وإمَّا إلى

حاشية البدوي

قوله: «فهذه، أي: الأمور الحاضرة... إلخ» أي: الألفاظ المستحضرة في الذهن باعتبار دلالتها على المعاني بناء على ما اختاره السيد في مسمَّى الكتب أنه الألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني.

وقوله: «كأن المصنف استحضر المعاني» أي: باعتبار كونها مدلولة لتلك الألفاظ خلاف المختار.

قوله: «إلا أنها ربما تُستعمل في الأمور المعقولة» على طريق الاستعارة المصرحة، شبه الألفاظ الغير المحسوسة بالبصر بالأمور المحسوسة بجامع الظهور والوضوح في كلٍّ، واستعمل لفظ هذه الموضوعة للأمور المحسوسة في الأمور الغير المحسوسة.

قوله: [«إلى الإيقان»] عبارة غيره: «إتقان»، وقوله: «في حثِّ الطالب» بالثاء لا بالسين.

---

(١) كما في (أ)، و(ج)، و(س)، و(ش)، و(ف)، و(م)، (ن)، و(و)، وفي (ب): (تفاوت). ومعنى قوله «إتقان هذه المعاني» أي: كمال العلم بها، وهو من إضافة المصدر إلى المفعول. إتحاف الطلاب، ص ٣١.

كمال فطانة الطالب كأنه بلغ مبلغًا صارت المعاني عنده كالمبصرات واستحق أن يشار له إلى المعقول بالإشارة الحسية، وفيه مبالغة في حثِّ الطالبِ، هذا إذا كانت الدِّيبَاجَةُ متقدِّمةً على الرسالة وإنْ كانت متأخِّرةً عنها كما هو دأب الأكثرين من المصنفين، فيكون المشار إليه محسوسًا متحقِّقًا.

(رسالة) مؤلَّفة (في) علم (المنطق) .....

حاشية البدوي

قوله: «هذا إذا كانت الديباجة... إلخ»: «هذا التفصيل مبنيٌّ على أنَّ مسمَّى الكتب المشار إليه: النقوش، والحقُّ أنَّ مسمَّاها الألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني، وعليه فالإشارة لما في الذهن مطلقًا» [1].

قوله: «رسالة» هي: عبارة عن الكلام الذي أُرسِلَ إلى الغير، وفي الاصطلاح: عبارة عن الكلام المشتمل على القواعد العلمية على سبيل الاختصار[2].

قوله: «في علم المنطق» الجار والمجرور صفة للرسالة، وإضافة علم إلى المنطق من إضافة الأعم إلى الأخص أو من إضافة المسمى إلى الاسم، والظرفية هنا من ظرفية الدال في المدلول؛ لأن علم المنطق معانٍ، والرسالة ألفاظ بناءً على ما تقرَّر في محله من

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ١١.

(٢) الفرق بين الرسالة والكتاب أن الكتاب أعم مطلقًا من الرسالة؛ لأنه هو الكلام المشتمل على القواعد العلمية سواء كان على سبيل الاختصار أو لا، وأما الرسالة فاشتمالها يكون على سبيل الاختصار فقط، ولهذا قال: «رسالة»، ولم يقل: «كتاب». الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص٢٠.

.....

حاشية البدوي

أنها كأسماء التراجم، والباب والفصل أسماء للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة.

فإن قيل: الظرفية يُشترط فيها أن يكون للمظروف تحيُّز، وللظرف احتواء، وما هنا ليس كذلك.

أجيب بأن الظرفية هنا مجازية لا حقيقية[1]، وحينئذٍ:

١ - يحتمل أنَّ المصنف شبَّه مطلق ارتباط دال بمدلول بمطلق ظرف بمظروف، فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات، واستعار لفظ «في» من جزئي من المشبه به لجزئي من المشبه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية.

٢ - ويحتمل أنه شبه الرسالة مع علم المنطق بمظروف مع ظرفه، واستعار لفظ المشبه به للمشبه، وحذفه ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو «في» على طريق الاستعارة بالكناية.

٣ - ويحتمل أنَّ «في» بمعنى لام الأجْل كما في «عُذِّبت امرأةٌ في هِرَّة»[2]، فيكون المعنى: فهذه رسالة مسرودة ومسوقة لبيان علم المنطق.

---

(١) الظرفية هي حلول شيء في شيء، وهي حقيقة في الأجسام، وضابطها: أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيُّز، نحو: «الماء في الكوز»، ومجازية، وضابطها: أن يُفقد التحيُّز والاحتواء أو أحدهما. مثال ما فُقِدَا فيه معًا: «النجاة في الصدق»، ومثال ما فُقِدَ فيه التحيُّز دون الاحتواء: «العلم في صدر زيد»، ومثال عكسه: «زيد في البرية». حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد على الآجرومية، ص ١٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: حديث الغار، ٤/ ١٧٦.

وهو آلةٌ قانونيةٌ تَعْصِمُ مراعاتُها الذهنَ عن الخطأ في الفكر.....

حاشية البدوي

قوله: «وهو آلة... إلخ»[1]، «هي الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول أثره إليه كالمنشار للنجار، وإنما كان المنطق آلة؛ لأنه واسطة بين القوة العاقلة والمطالب الكسبية في الاكتساب.

والقانونية نسبة إلى القانون، وهو والأصل والقاعدة والضابط: ألفاظ مترادفة على معنى واحد في الاصطلاح، وهو قضية كلية يُتَعَرَّفُ منها أحكام جزئيات موضوعها، وقد مرَّ في الكتابة على الخطبة كيفية تعرُّفِ أحكام جزئيات موضوعها منها.

وإنما كان المنطق قانونًا؛ لأن مسائله قوانين - أي: قواعد كلية - منطبقة على سائر جزئياتها، كما إذا عرَفنا أن «السالبة الضرورية تنعكس سالبة دائمة»، عرَفنا أن قولنا: «لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة» ينعكس إلى «لا شيء من الحجر بإنسان دائمًا».

وقوله: «تَعْصِمُ» أي: تحفظ مراعاتُها - أي: ملاحظتها - الذهنَ، وهو قوة مهيئة لاقتناص صور الأشياء، وإنما قال: مراعاتها؛ لأن المنطق نفسه لا يعصم عن الخطأ، وإلا لم يَعْرِض للمنطقي خطأ أصلًا، وليس كذلك؛ لأنه ربما يُخطئ لإهمال الآلة»[2].

---

(١) هذا التعريف «مبنيٌّ على أن المنطق آلة، وأمَّا على القول بأنه علم برأسه - وهو المشهور - فقد عرَّفه السيد بأنه علمٌ يُعرَفُ به الفكر الصحيح من الفكر الفاسد». حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ١٢.

(٢) تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي، ص ١٨، وما بعدها، بتصرف.

وموضوعُهُ: المعلومات التصورية والتصديقية .....

حاشية البدوي

قوله: «وموضوعه: المعلومات... إلخ»: «موضوع العلم: ما يُبحث فيه عن عوارضه الذاتية، كبدن الإنسان لعلم الطب، فإنه يُبحث فيه عما يعرِضُ له من حيث الصحة والمرض، وكالكلمات العربية لعلم النحو، فإنه يُبحث فيه عما يعرِضُ لها من حيث الإعراب والبناء.

والعوارض الذاتية ثلاثة أقسام:

١ - ما يلحق الشيء لذاته، كالتعجُّب - أي: إدراك الأمور الغريبة الخفية السبب - اللاحق للإنسان لذاته.

٢ - وما يلحق الشيء لجزئه، كالحركة بالإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان.

٣ - وما يلحق الشيء لخارج عنه مساوٍ له، كالضحك اللاحق للإنسان بواسطة أنه متعجب؛ فإن المتعجب مساوٍ للإنسان؛ إذ لا يوجد فرد منه لا يتعجب، فإنه يعرض للأطفال في المهد، ولذا يضحكون.

وإنما سُمِّيت الثلاثة أعراضًا ذاتية لاستنادها إلى ذات المعروض، أي: نسبتها إلى ذاته نسبة قوية؛ أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن الجزء داخل في الذات، والمستنِدُ إلى ما في الذات مستنِدٌ إلى الذات في الجملة، أي: باعتبار بعض أجزائها، وأما الثالث فلأن المساوي مستند إلى ذات المعروض، والمستندُ إلى المستندِ إلى شيء مستندٌ إلى ذلك الشيء، فيكون العارض أيضًا مستندًا إلى الذات.

.....

حاشية البدوي

والاحتراز بالذاتية عن الغريبة [١]، وهي أيضًا ثلاثة أقسام:

١ - ما يعرض للشيء بواسطة أمر خارج أعم [مطلقًا][٢] من المعروض، كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم؛ فإن الجسم خارج عن مفهوم الأبيض؛ إذ مفهومه: شيء ثبت له البياض، وهو أعم من الأبيض.

٢ - أو أخص مطلقًا، كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان، وإن كان عروضه بواسطة التعجب.

٣ - أو مباين، كاللون العارض للجسم بواسطة السطح....

إذا تمهَّد هذا، فنقول: موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة إيصالها إلى المجهولات[٣].

---

(١) إنما سُمِّيت غريبة؛ لأنها وإن كانت عارضة للمعروض ليست مستندةً لذاته، فهي غريبة وبعيدة عن ذاته، وإنما كان يُبحث في الفن عن الأعراض الذاتية للشيء دون أعراضه الغريبة؛ لأن أعراضه الذاتية أحوال له في الحقيقة، فلذا يُبحث في الفن المتعلق به عنها بخلاف أعراضه الغريبة؛ فإنها في الحقيقة ليست أحوالًا له، وإنما هي أحوال للغير الذي ثبت لذلك الشيء بسببه، فلا يُبحث عنها في الفن المتعلق بذلك الشيء، وإنما يُبحث عنها في الفن المتعلق بذلك الغير؛ لأن المقصود في كل علم إنما هو البحث عن أحوال موضوع الحقيقة. (التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي، ص ٦٠).

(٢) ليس في المخطوط، والمثبَت من حاشية الصبان (ص ٦٩) المنقول عنها.

(٣) أي: لا من حيث ذاتها كانت موصلةً لما ذُكِرَ أم لا، وإلا لزم كون جميع مسائل العلوم من المنطق؛ لأنه يُبحث في كل علمٍ عن حال أحد المعلومين المذكورين، فالحيثية للتقييد؛ =

.....

حاشية البدوي

وإنما قلنا: «من حيث صحة إيصالها»، ولم نقل: «من حيث إيصالها»؛ لأن قيد موضوع المنطق صحة الإيصال، وأما الإيصال وما يتوقف عليه الإيصال فأعراضٌ ذاتيةٌ له يُبحث عنها في المنطق كما ستعرفه، ولو قيِّد بنفس الإيصال لورد أن قيد الموضوع من تتمته لا يُبحث [عنه][1] في العلم، والإيصال مبحوث عنه فيه، وهكذا الحال في كل حيثية جُعِلَت قيدًا للموضوع، وبُحِثَ عنها في العلم.

وفي حاشية المطالع[2] أنَّ قيد موضوع المنطق: مطلق الإيصال، والمبحوث عنه: الإيصال المخصوص - أعني الإيصال إلى التصور أو التصديق - فتكون الأعراض الذاتية أخص من قيد الموضوع، وإنما كان موضوع المنطق تلك المعلومات؛ لأن المنطق

= فكأنه قال: بقيد أن يوصل المعلوم التصوري إلى مطلوب تصوري أو تصديقي، وبقيد أن يوصل المعلوم التصديقي إلى مطلوب تصديقي، فهي كالحيثية في قولهم: «الإنسان من حيث إنه يصح ويمرض موضوع علم الطب»، لا للتعليل كالحيثية في قولهم: «النار من حيث إنها نار تسخن»، ولا للإطلاق كالحيثية في قولهم: «الإنسان من حيث إنه إنسان جسم». التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي، ص ٥٨، وما بعدها.

(١) ليس في المخطوط، والمثبَت من حاشية الصبان (ص ٧٠) المنقول عنها.

(٢) للسيد الشريف الجرجاني، وعبارته (ص ٥١): «فإن قلت: لما كان موضوع المنطق مقيَّدًا بالإيصال كان الإيصال من تتمة الموضوع، فلم يكن من الأعراض المطلوبة له في هذا الفن، بل يجب أن يكون المبحوث عنه أحوالًا تعرض للموصل بعد كونه موصلًا. قلت: ما وقع قيدًا له هو الإيصال مطلقًا، والبحث إنما هو عن الإيصالات المخصوصة المندرجة تحته، أو نقول: قيد الموضوع هو صحة الإيصال لا نفسه».

.....

حاشية البدوي

يبحث عن أحوالها التي هي الإيصال إلى المجهولات وما يتوقف عليه الإيصال، وهذه الأحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها.

١ - مثال البحث عن الإيصال:

- الحكم بأن الجنس كالحيوان والفصل كالناطق - وهما معلومان تصوريان - إذا رُكِّبَا على الوجه المخصوص، وصل المجموع إلى مجهول تصوري كالإنسان.
- والحكم بأن القضايا المتعددة كقولنا: «العالم متغيِّر، وكل متغيِّر حادث» - وهما معلومان تصديقيان - إذا رُكِّبَا على الوجه المخصوص، صارا قياسًا موصلًا إلى مجهول تصديقي كقولنا: «العالم حادث».

٢ - ومثال البحث عما يتوقف عليه الإيصال إلى التصور، ولا يكون إلا توقفًا قريبًا: البحث عن كون المعلومات التصورية كلية أو جزئية، ذاتية أو عرضية، جنسًا أو فصلًا أو خاصة.

٣ - ومثال البحث عما يتوقف عليه الإيصال إلى التصديق:

- توقفًا قريبًا، أي: بلا واسطة: البحث عن كون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية.
- أو توقفًا بعيدًا، أي: بواسطة البحث عن موضوعاتها ومحمولاتها، فإن الموصل إلى التصديق يتوقف على القضايا لتركبه منها، والقضايا متوقفة على الموضوعات والمحمولات، فيكون الموصل إلى التصديق متوقفًا على القضايا بالذات، وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف القضايا عليه، هذا ملخص ما في

وفائدتُهُ: الاحتراز عن الخطأ في الفكر الذي هو ترتيبُ .....

حاشية البدوي

القطب وحواشيه». أ.هـ صبان[١]، وذِكْرُ الجزئية على سبيل الاستطراد؛ إذ لا دخل لها في الحدود[٢].

قوله: «الذي هو ترتيب... إلخ» هذا معناه اصطلاحًا، وأما لغة فهو حركة النفس في المعقولات، أي: تنقُّلها من بعض المعقولات، بخلافها في المحسوسات؛ فإنها تخييل[٣].

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٦٩: ٧١، بتصرف.

(٢) لأنَّنا في الحدود نقتنص المجهولات التصورية من المعلومات التصورية، وهي لا تُقتنص بالجزئيات، وذلك لأنَّ الجزئيات مما لا يقع فيها نظر ولا فكر أصلًا، ولا هي مما يحصل بفكر ونظر، فليست كاسبةً ولا مكتسبةً، فلا غرض للمنطقي متعلق بالجزئيات فلا بحث له عنها، بل لا يُبحث عنها في العلوم الحكمية أصلًا لتغيُّرها وعدم انضباطها؛ وذلك لأن المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس الإنسانية يبقى ببقائها، والجزئيات متغيِّرة متبدِّلة، فلا يحصل لها من إدراكها كمال يبقى ببقاء النفس. بتصرف من حاشية السيد الشريف على شرح القطب الرازي للشمسية (طبعة المكتبة الأزهرية: ص ٤٧)، و(طبعة جمال أفندي باستنابول: ص٧٠) لوجود سقط في الأولى.

(٣) جرى المحشِّي في تعريف الفكر في اللغة على المشهور، والظاهر أنه معنى عرفي لأهل المعقول، لا لغوي، يقول العطار: «كثيرًا ما يقولون: الفكر لغة: حركة النفس في المعقولات، ويقابله التخييل، وجعْلُ هذا معنى لغويًا بعيدٌ إلا إذا سُمِعَ استعماله بهذا المعنى، وبعيدٌ إرادتها عند أهل اللغة، والظاهر أنه معنى عرفي، ثم رأيت الميبدي في شرح الطوالع صرَّح بذلك، حيث قال: المراد بالفكر ههنا هو النظر، وقد يطلق الفكر على حركة النفس في المعقولات، أي حركة كانت، ويقابله التخييل، وهو حركتها في المحسوسات، وعلى حركتها في المطالب... إلخ، =

أمورٍ معلومةٍ حاصلةٍ يُتَوَصَّلُ بها إلى تحصيل غير الحاصل وَوُجِّهَ[1] تسمية هذه الآلة بالمنطق لأنَّ المنطقَ مصدرٌ ميميٌّ يُطلق بالاشتراك على النطق بمعنى التكلُّم، وعلى إدراك الكليات .....

حاشية البدوي

وقوله: «ترتيب أمور معلومة» هي المقدمتان الصغرى والكبرى، والجنس والفصل.

وقوله: «يُتوصل بها إلى تحصيل غير الحاصل» سواء كان ذلك الغير حاصل تصوريًا أو تصديقيًا، فعبارته بمعنى عبارة غيره: «يُتوصل بها إلى مجهول تصوري أو تصديقي»:

فالأول كما في قولك في تعريف الإنسان هو: «حيوان ناطق»[2]، فإن فيه ترتيب أمور معلومة، وهما الجنس والفصل، ليتوصل بهما إلى أمر مجهول تصوري، وهو «الإنسان».

= فدلَّ هذا على أنه معنى عرفي لأهل المعقول لا لغوي، وإن وقع التصريح بذلك في كلام كثير». حاشية العطار على شرح الخبيصي، ص ٣٦، وما بعدها.

(١) على صيغة الماضي المجهول من التوجيه... فلا يحتاج إلى تقدير الخبر، ويصح تعلق لام التعليل به من غير كلفة، وأما قراءته على صيغة الاسم، وتقدير الخبر أي: متحقق، أو جعل اللام زائدة أو مفتوحة، أو جعل لفظ الوجه زائدًا، فلا يخفى ركاكته. حاشية شوكت، ص ٨.

(٢) قوله: «الناطق» أي: المدرك بالقوة ليشمل المميِّز وغيره، ويخرج عنه بعض الطيور التي تتكلم. حاشية عليش على إيساغوجي، ص ٤٧.

وعلى قوانينها، ولما كانت هذه الآلة تُعْطِي الأولَ قوةً، والثاني إصابةً، والثالث كمالًا، سُمِّيت بالمنطق. .....

حاشية البدوي

والثاني كما في قولك في الاستدلال على حدوث العالم: «العالم متغيِّر، وكل متغير حادث»، فإنَّ فيه ترتيب أمور معلومة، وهما: المقدمتان المذكورتان ليتوصل بهما إلى مجهول تصديقي، وهو ثبوت الحدوث للعالم.

قوله: «وعلى قوانينها» الظاهر أنه تحريف من النُّسَّاخ، والصواب: «وعلى قوته»، أي: الإدراك، فهو بمنزلة قول غيره: «وعلى القوة العاقلة»، وعبارة السعد على الشمسية: و«سُمِّيَ بذلك؛ لأن النطق يُطلق على إدراك الكليات، وعلى مصدره الذي هو القوة العاقلة، وعلى مظهره الذي هو التلفُّظ والتكلُّم، وهذا القانون يُعطِي إصابةً في الأول، وكمالًا في الثاني، واقتدارًا في الثالث»[1] أ.هـ

واعلم أنَّ الشارح ذَكَرَ من المبادئ العشرة ثلاثة: التعريف والموضوع والفائدة، ونحن نذكر لك البقية، فنقول[2]:

واضعه: إِرَسْطُ، بكسر الهمزة، وفتحتين بعدها، وضم الطاء، وهو إرسطاطاليس، فاختصر الاسم الأول من الثاني، خلافًا لمن توهم أنهما شخصان.

واستمداده: من العقل.

---

(١) شرح سعد الدين التفتازاني على الشمسية، ص ١٠٩.

(٢) أخذها المحشي من العلامة الصبان في حاشيته على الشرح الصغير للملوي (ص ٧٢)، وأخذها العلامة الصبان من العلامة الملوي في شرحه الكبير على السلم (ص ١٢٠).

.....

حاشية البدوي

ومسائله[1]: القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرَّفات والأقيسة، وما يتعلق بهما، المبرهن عليها.

وأمَّا فضله: فهو يفوق ويزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع؛ إذ كل علم تصور وتصديق، وهو يبحث فيهما، لكن بعض العلوم تفوقه من جهة أخرى.

وأمَّا حُكمه: فسيأتي الكلام عليه عند قول المصنف: «أوردنا فيها ما يجب استحضاره».

وأمَّا نسبته من العلوم، فهو:

١ - باعتبار موضوعه: كلي لها؛ لأنَّ كلَّ علمٍ تصورٌ أو تصديقٌ، وموضوع هذا العلم: التصورات والتصديقات.

٢ - وباعتبار مفهومه: مباين لها.

---

(١) مسائل العلم هي القضايا التي يطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها بالبرهان، وهي نفس العلم، فلا يصح عدها من المبادئ، وإنما الذي من المبادئ ضبطها ومعرفتها على وجهٍ إجمالي، وذلك بأن يقال: كل مسألة في العلم لا يخلو موضوعها من خمسة أقسام: إما أن يكون عينَ موضوعِ العلم مجردًا كقولنا في النحو: «الكلمة بعد التركيب إما معربة أو مبنية»، أو مع عرض ذاتي نحو: «الكلمة المعربة إما ظاهرة الإعراب أو مقدرته»، أو نوع موضوعها نحو: «الاسم يُسند ويُسند إليه»، و«الأمر يفيد الوجوب»، أو نوعًا مع عرض ذاتي نحو: «الاسم المعرب إما منصرف أو غير منصرف»، أو يكون وصفًا ذاتيًا للموضوع كقولنا: «الإعراب والبناء إما ظاهران أو مقدران». حاشية سيدي علي قصاره على شرح البناني على السلم، ص٢١.

(أَوْرَدْنَا فيها) أي: في تلك الرسالة (ما يجب استحضارها) .....

حاشية البدوي

والاسم: المنطق كما ذكره المصنف، ويسمى أيضًا بالميزان، وبمعيار العلوم.

وقد نظمها بعضهم [1]، فقال:

إنَّ مبادِي كُلِّ فنٍّ عشرة ... الحدُّ والموضوعُ ثُمَّ الثمرة

وفضلُهُ ونسبةٌ والواضعْ ... والاسمُ الاستمدادُ حكم الشارع

مسائلٌ والبعضُ بالبعض اكتفى ... ومَنْ دَرَى الجميعَ حاز الشرفا

قوله: «أَوْرَدْنَا فيها»: «أي: ذكرنا في الرسالة، واختار هذه المادة للإشارة إلى شِدَّة الاحتياج إلى ما في هذه الرسالة من المسائل؛ لأنَّ فيه تشبيهَ الرسالةِ بالمنهل المورود، وما فيها بالماء الذي يَرِدُهُ الظمآن...

وأُورِدَ عليه أن ما يجب استحضاره هو نفس الرسالة، فيلزم عليه اتحاد الظرف والمظروف.

وأجيب بأنَّ الرسالةَ اسمٌ لذلك مع الخطبة... وعليه فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل». أ.هـ حفني [2].

قوله: «ما يجب استحضارها»: أي: حضورها وملاحظتها، وأنَّث الضمير باعتبار معنى «ما»، وفي بعض النسخ بتذكيره باعتبار لفظها.

«واعلم أنَّ المنطق قسمان:

---

(١) هو العلامة الصبان في حاشيته على الشرح الصغير للملوي، ص ٧١.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ١٣.

.....

حاشية البدوي

أحدهما: ما هو خالٍ عن ضلالات الفلاسفة الكفرة وغيرها كالمذكور في هذا المتن ومختصر السنوسي والسُّلَّم ومختصر ابن عرفة وتأليف الكاتبي والخونجي والسعد، وغيرهم من المتأخرين.

وهذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال به، بل هو فرض كفاية على كل إقليم؛ لأنه يتوقف عليه رد الشكوك في علم الكلام، وهو فرض كفاية، وما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية.

ومحل ذلك إذا لم يُستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع كما صرح به السنوسي في شرح مختصره وابن يعقوب وغيرهما، ولذلك لم يحتج إليه الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون وأصحابهم.

وثانيهما: ما ليس خاليًا عن تلك الضلالات كالمذكور في كتب المتقدمين، وهذا القسم هو الذي فيه الخلاف:

١ - فمنهم من حرَّم الاشتغال به كالنووي وابن الصلاح، ووافقهما على ذلك كثير من العلماء.

- قال بعضهم: ووجه تحريم هؤلاء الاشتغال به: أنه يشتغل به اليهود والنصارى، ورُدَّ بأنه يلزم هذا القائل تحريم الطب والنحو والأكل والشرب وغيرهما لاشتغال اليهود والنصارى بذلك.
- فالأحسن أن يقال: وجه تحريمهم الاشتغال به أنه حيث كان مخلوطًا بضلالات الفلاسفة يُخشى على الشخص إذا اشتغل به أن يتمكَّن من قلبه بعضُ العقائدِ

.....

حاشية البدوي

الزائغة كما وقع ذلك للمعتزلة[١].

٢ - ومنهم من استحسنه كالغزالي ومن تَبِعَهُ.

٣ - ومنهم من فصَّل، فقال:

- إن كان المشتغِل به ممارس السنة والكتاب، كامل ذكي الفطنة، فيجوز له الاشتغال به.
- وإلا، بأن كان بليدًا، أو ذكيًا لم يمارس الكتاب والسنة فلا، والمراد بممارستهما: مزاولهما ومتداولهما بحيث عرف العقائد الحقَّة من العقائد الباطلة، وليس المراد به: مزاولهما ومتداولهما بحيث عرف ما يتعلق بهما من لغات وأسباب نزول وناسخ ومنسوخ وغير ذلك؛ لأن هذا إنما يحتاج إليه المجتهد المطلق كما قاله ابن يعقوب[٢].

---

(١) ينظر في ذلك حاشية العطار على متن السلم، ص ٩٨.

(٢) عبارة ابن يعقوب: «وأمَّا ضعيف الإدراك فينبغي له تركه؛ لأنه في الغالب لا يدركه على حقيقته، وبعد إدراكه شيئًا منه يُخاف عليه أنْ يجْرِيَ ما أدركه منه على ما يتخيل عليه من الأحكام الوهمية فيضل عن سبيل الله، وكذلك مَنْ لم يُمارِس قواعد الكتاب والسنة أولًا ممارسةً راسخةً يُخشى عليه أن يجْرِيَ قواعده على الأوهام فيعتقد خلاف مقتضى الكتاب والسنة فيضل، بخلاف ذكي العقل الذي مارَسَ قواعد الكتاب وقواعد السنة ورسخت فيه، فإنما يجري قواعده مادةً وصورةً فيما يطابق ما مارس مِنْ الحقِّ المقرَّر من الكتاب والسنة». شرح ابن يعقوب على متن السلم، ٦/أ.

.....

حاشية البدوي

ومثل هذا القسم في هذا التفصيل: كتب الكلام المشتملة على تخليطات الفلاسفة كالمطالع والطوالع والمواقف والمقاصد، فيجوز الاشتغال بها لممارس السنة والكتاب كامل العقل بحيث عرَف العقائد الحقَّة من العقائد الباطلة دون غيره فلا يجوز له الاشتغال بها لئلا تتمكن من قلبه بعض العقائد الوهمية كما وقع للمعتزلة، فإنه تمكن من قلبهم بعض تلك العقائد كاعتقادهم أن الله لا يُرى في الآخرة لتوهمهم أنه لا يُرى إلا مَنْ كان جسمًا أو قائمًا به، وبنوا على ذلك قياسًا صورته هكذا:

الله ليس جسمًا ولا قائمًا به

وكل ما كان كذلك لا يُرى

تخرج النتيجة قائلة: الله لا يُرى

ونحن نُبْطِلُ ذلك القياس بنقض كبراه لحكم العقل أن ما كان موجودًا يصح أن يُرى وإن لم يكن جسمًا ولا قائمًا به، ونبني على ذلك قياسًا قائلًا:

الله موجود

وكل موجود يصح أنْ يُرى

تخرج النتيجة قائلة: الله يصح أنْ يُرى

وهو الحق، والله الموفق»[1]. أ.هـ باجوري.

---

(١) حاشية الباجوري على السلم، ص ٢٤: ٢٦، بتصرف.

قيل: المراد بالوجوبِ: الوجوبُ الاستحسانيُّ، لا الوجوبُ الشرعيُّ الذي يكون تاركه آثمًا كالصلاة والصوم والزكاة، ولا الوجوبُ العقليُّ الذي يمتنع الشروع بدونه[1]؛ لأن كثيرًا من المحصِّلين يُحَصِّلُ كثيرًا من العلوم من غير شعور بشيء من تلك الاصطلاحات، قال الإمام الغزالي: «مَن لا معرفة له بالمنطق .....

حاشية البدوي

قوله: «قيل: المراد بالوجوب: الوجوب الاستحساني»، الوجوب الاستحساني: ما يكون مناسبًا عند قوم.

«قوله: «قال الإمام الغَزَالي»: «نسبة إلى الغزل[2]، وذلك أن العلامة ابن المقري[3]

---

(١) هنا زيادة في (ف)، و(ق) الحجريتين، وكذا حاشية علي رضا، وإتحاف الطلاب، وهي: (كالتصوُّرِ بوجهٍ ما، والتصديقِ بوجهٍ ما)، وهي ليست في الأصول الخطية.

(٢) هذا النص للحفني، وقبله: «الغزَّالي: بالتشديد نسبة إلى غزَّالة. هذا هو المشهور، والحقُّ أنه بالتخفيف نسبة إلى الغَزَل...». حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ١٣، وما بعدها.

(٣) يقول العطار في حاشيته على شرح إيساغوجي (ص ١٩): «ومَنْ وَقَفَ على التاريخ يعلم أن ابن المقري متأخِّر في الزمن عن الغزالي ولم يكن في عصره، فإنَّ ابن المقري صاحب الروض مات عام سبع وثلاثين وثمانمائة كما نقله السيوطي في رسالته المسماة بالقول المشرق في تحريم الاشتغال بعلم المنطق». أقول: هي لابن العربي المتوفى عام ٥٤٣ هـ. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ٦/ ٢٢، والتاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: أبو الطيب محمد صديق خان، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص ٣٨٠.

لا ثقة بعلمه»، وسمَّاه معيارَ العلوم .....

حاشية البدوي

رآه في البرية بمَرْقَعَةٍ وعكاز، وقد ترك الإفتاء والتدريس، فسأله عن سبب ذلك، فقال:

تَرَكتُ هَوَى ليلى وسُعْدَى بِمنزل ... وَعُدتُ إلَى مَصحُوبِ أَوَّلَ مَنزِلِ

وناديت بالأسواق مهلا فهذه ... منازل من تهوى رويدك فانزل

غَزَلتُ لَهُم غَزلاً رَقِيقًا فَلَم أَجِد ... لِغَزلِيَ نَسَّاجًا فَكَسَّرتُ مِغزلِي

قوله: «لا ثقةَ بعلمه»: أي: لا يُوثق به[1]، ولا يُتلقَّى منه بالقَبُول لكونه خاليًا عن الأدلة العقلية التي تُستفاد من هذا الفن.

وقوله: «وسمَّاه معيارَ العلوم» أي: ميزانها الذي يُعْلَمُ به صحيح الفكر فيها من فاسده، كما يُعلم بالميزان الحسي تمام الموزون من نقصه، ويُطلق المعيار على اقتضاء الشيء واستلزامه، ومنه قولهم: الاستثناء معيار [العموم][2]، والمعنى هنا: أنه مقتضٍ ومستلزِمٌ لمعرفة تلك العلوم، وحصولها على الوجه الأكمل» أ.هـ حفني[3].

---

(١) أي: إدراكه، أي إدراكٍ كان، لأنه لا يُفرَّق بين صحيح العلوم وفاسدها. تقريرات الأنبابي على حاشية الباجوري على السلم، ص ٢٥.

(٢) في المخطوط: (العلوم)، وهو تصحيف، والمثبَت من حاشية الحفني (ص ١٤) المنقول عنها، يقول الشيخ عليش المالكي في حاشيته على شرح إيساغوجي (ص ١٩): «ويطلق المعيار على العلامة أيضًا، كما في قولهم: الاستثناء معيار العموم».

(٣) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ١٤، بتصرف.

(لمن يبتدئ في شيء من العلوم) والمراد من العلوم ههنا: العلوم الكسبية التي تحتاج في حصولها إلى كسب وفكر؛ لأن العلوم البديهية لا تحتاج في تحصيلها إلى شيء من الكسب، فكيف تحتاج إلى وجوب استحضار شيء من القواعد المنطقية؟

وإنما قال: «يجب استحضارها» لأنَّ القواعدَ [نفسَهَا لا][1] تفيدُ معرفةَ ..

حاشية البدوي

قوله: «لمن يبتدئ في شيءٍ من العلوم»: «اللام متعلقة بـ «يجب»، لا بـ «استحضار»، ولفظ «مَنْ»[2] مِنْ ألفاظ العموم، ففيه تنبيهٌ على أن الوجوب لا يختص بالمذكَّر، بل لو حصل هذا العِلْم من أنثى سقط الإثم على تقدير كونه فرض كفاية... و«العلوم»: جمعٌ محلًّى باللام فيفيد الاستغراق، فيلزم أن يكون مُقَدَّمًا على كل علم حتى الصرف والنحو»[3].

قوله: «العلوم الكسبية» أي: الحاصلة بواسطة الاكتساب الذي هو التحصيل بطريق الكسب.

وقوله: «إلى كسبٍ وفكرٍ» عطْفُ الفكرِ على الكسب عطْف تفسير، وهو ترتيب أمور معلومة ليتوصل به إلى تحصيل غير الحاصل كما تقدم.

---

(١) كما في (أ)، و(ب)، و(د)، و(م)، و(ن)، و(و)، وفي (ج)، و(س)، و(ش)، و(ف)، و(ق): (ليست نفسُها).

(٢) في قوله: «لمن يبتدئ».

(٣) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ٢٢، بتصرف.

الفكرِ، وإلا لم يَعْرِضْ للمنطقيِّ غَلَطٌ أصلًا، وليس كذلك؛ لأنه ربما يَغْلَطُ لإهمال القواعد أو لنسيانها، وإلى هذا يشير قولُهم في تعريف المنطق: «تعصِمُ مُرَاعاتُها الذهنَ»، وإنما وجب استحضارها لمن يبتدئ في شيءٍ من العلوم؛ لأنه آلةٌ لسائر العلوم، وآلةُ الشيءِ مُقَدَّمةٌ على ذلك الشيء.

فإن قلت: يلزم من كونه آلةً للعُلُوم كونُهُ آلةً لنفسه؛ لأنه من العلوم.

قلتُ: إنه علمٌ في نفسه، وآلةٌ لغيره، والشيءُ الواحدُ يجوز أن يكون آلةً وعلمًا باعتبارين، أو المرادُ من العلوم في قوله «في شيء من العلوم»: سوى المنطق.

(مستعينًا بالله) أي: طالبًا منه المعونة (إنه مُفِيضُ الخير) هو ما يُنتفع به في نفس الأمر (والجود) أي: العطاء .....

حاشية البدوي

قوله: «مُستعينًا بالله»: حال من فاعل «أوردنا»، والتطابق بين الحال وصاحبها حاصل؛ لأنَّ «نا» مراد به الواحد المعظِّم نفسه، فلا يَرِدُ عليه أن يقال: كان الظاهر: مستعينين.

وقوله: «طالبًا منه المعونة» أي: في جميع أموري، كما يُؤخذ من حذف المعمول، فتخصيص بعض الشُّرَّاح ذلك بالإكمال فلقرينة المقام، والاهتمام بما هو بصدده.

قوله: «إنه مُفِيضُ الخيرِ... إلخ» أي: المولى تبارك وتعالى، ويجوز فتح الهمزة على تقدير اللام علة لقوله: «مستعينًا»، وكسرها على الاستئناف فيكون تعليلًا بالجملة.

على عباده.....

حاشية البدوي

وهذا إشارة إلى قياس من الشكل الأول، ذكر المصنف صغراه، وطوى كبراه، تقديره:

اللَّه مستعانٌ، أي: مطلوب منه العون؛ لأنه مفيض الخير والجود[1]

وكل شيء شأنه كذا فهو مستعان

فاللَّه مستعان

والإفاضة: إسالة الماء بطريق الانصباب بكثرة، ففي الكلام استعارة مكنية حيث شبَّه الخيرَ والجودَ بالماء المنصبّ في الكثرة والمنفعة، [والإفاضة][2] تخييل، وعطف الجود على الخير من عطف الخاص على العام؛ لأنه إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجهٍ ينبغي، فالخير يعم الجود وغيره كدفع المضارّ.

وقوله: «على عباده» متعلق بـ «مفيض».

---

(١) الجود: إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجهٍ ينبغي، فعطفه على الخير من عطف الخاص على العام؛ لأنَّ الخير يعمُّ الجود وغيره كدفع المضار. حاشية الحفني، ص ١٥.

(٢) في المخطوط: (الإضافة)، والمثبت هو الصحيح حيث أسند ما يلائم المشبه به - أعني الماء - إلى المشبه - أعني الخير والجود - على سبيل الاستعارة التخييلية. (ينظر: الدر الناجي، ص ٢٢)، ومعلومٌ أن الاستعارة تنقسم إلى تصريحية ومكنية وتخييلية، فإنْ صُرِّح بذِكْر المشبه به فتصريحية، وإن طُوي ذِكْر المشبه به، وذُكِرَ شيء من لوازمه مع المشبه فمكنية، وإثبات لازم المشبه به للمشبه تخييلية، وهي لا تنفك عن المكنية، إذ هي قرينتها.

[أبواب المنطق]:

ثم لما كان الغرضُ من المنطقِ معرفةَ صحةِ الفكر وفسادِهِ، والفكرُ إمَّا لتحصيل المجهولات التصورية أو التصديقية .....

حاشية البدوي

[قوله: «ثم لما كان...إلخ» هذا شروع في ضبط مجملات أصول هذا الفن، وفائدته: ازدياد الطالب في البصيرة على بصيرته.

وقوله: «الغرض من المنطق» أي: المقصود الأصلي من تدوينه.

وقوله: «معرفة صحة الفكر وفساده» أي: لما قالوا في تعريف المنطق باعتبار الوحدة العرَضية بأنه قانون يُعرف به الفكر الصحيح من الفاسد، يعني: أن الفكر لما كان في اصطلاحهم: ترتيب أمور معلومة.... إلخ، وكان ذلك الترتيب صحيحًا مرة وفاسدًا أخرى التبس الأمر، فقانون المنطق يدفع ذلك الالتباس بأنْ يفرّق بين الفكر الصحيح من الفاسد.

وقوله: «والفكر» الواو للحال.

وقوله: «إما لتحصيل المجهولات التصورية» أي: بأن يكون قولًا شارحًا كـ «الحيوان الناطق» الذي معلوم تصوري، موصلٌ إلى معرفة «الإنسان» الذي هو مجهول تصوري.

وقوله: «أو التصديقية» أي: وإما لتحصيل المجهولات التصديقية بأن يكون قياسًا كقولك: «العالم متغيِّر، وكل متغيِّر حادث»، وهو معلوم تصديقي موصل إلى معرفة أن «العالم حادث» الذي هو مجهول تصديقي.

كان للمنطق طرفان: تصوراتٌ وتصديقاتٌ .....

حاشية البدوي

قوله: «كان... إلخ» أي: حصل للمنطق... إلخ، وهو جواب لما.

قوله: «للمنطق طرفان»؛ لما تقرر عندهم[1] أنَّ الفكر المحصِّل للمجهولات التصورية تصورات، والفكر المحصِّل للمجهولات التصديقية تصديقات...

وقوله: «تصورات وتصديقات»: اعلم أن العلم أي: الإدراك ينقسم إلى قسمين: تصور وتصديق؛ لأنه إما أن يكون إدراك معنى مفردًا أو يكون إدراك وقوع نسبة، فإن كان الأول فهو التصور، وإن كان الثاني فهو التصديق كإدراك وقوع القيام في قولنا: «زيد قائم»، فـ «زيد قائم» اشتمل على تصورات أربعة:

١ - تصور الموضوع وهو زيد.

٢ - وتصور المحمول وهو قائم.

٣ - وتصور النسبة بينهما وهو تعلق المحمول بالموضوع.

٤ - وتصور وقوعها.

فالتصور الرابع يُسمَّى تصديقًا، والثلاثة قبله شروط له، وهذا مذهب الحكماء، ومذهب الإمام أن التصديق هو التصورات الأربعة، فيكون التصديق بسيطًا على مذهب الحكماء، ومركبًا على مذهب الإمام، ومذهب الحكماء هو الحق[2].

---

(١) في الهامش: «قوله: «لما تقرر عندهم... إلخ» علة لحصر الطرفين للمنطق، أي: وإنما كان للمنطق طرفان، لا زائد عليهما، ولا ناقص عنهما، لما تقرر... إلخ. أ.هـ، تقرير».

(٢) يُوجِّهُ السيد ذلك في الحاشية الصغرى (ص ٩) بأنَّ «تقسيم العلم إلى هذين القسمين إنما =

ولكل منهما مبادٍ ومقاصدُ .....

حاشية البدوي

واعلم أنهم عرَّفوا التصور بأنه إدراك مفهوم النسبة لا على وجه الإذعان، وعرَّفوا التصديق بأنه إدراك مفهوم النسبة على وجه الإذعان، والمراد بالنسبة في تعريف التصور: النسبة الغير الخارجية[1].

قوله: «مبادٍ ومقاصد»: جمع مبدأ ومقصد.

= هو لامتياز كل واحد منهما عن الآخر بطريق خاص يُستَحصلُ به». يعني أنَّ «التصديق مستفاد من الحجة، والمستفاد منها إنما هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، وأما تصور المحكوم عليه وبه والنسبة فإنما هو مستفاد من القول الشارح»، التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي: الدسوقي (ص ٣٤).

(١) أي: النسبة غير الخارجية التي على وجه الإذعان، فما كان على وجه الإذعان تصديق، وما دونه تصور، «فدَخَل في التصور: ما لا نسبة فيه أصلًا كإدراك الموضوع وحده أو المحمول وحده، وما له نسبة تقييدية كغلام زيد، ويدخل سائر الإنشاء من الأمر والنهي والعرض وغيرها؛ فإن الجمل الإنشائية لم تحتوِ على نسبة حكمية؛ لأنها إنما تكون في الكلام الخبري، وتدخل النسبة الخبرية التي لم يتعلق بها الحكم؛ وهي المدركة من حيث كونها رابطة بين الموضوع والمحمول، وتدخل النسبة المشكوكة؛ فإنَّ الشاكَّ لا حكم عنده ومع ذلك هو متصور للنسبة، فثبت أن النسبة الخبرية الحكمية تارةً تُدرك على أنها رابطة بين الموضوع والمحمول، والإدراك المتعلق بها حينئذ من قبيل التصور، وتارةً تُدرك بعد تصورها من حيث هي كذلك في نفس الأمر أو ليست كذلك، وهو المعنى المعبَّر عنه بالإذعان وبالإيقاع والانتزاع، وهذا الإدراك هو المسمى بالتصديق». حاشية العطار على متن السلم، ص ١١١ وما بعدها.

فكان أقسامُهُ أربعةً: فمبادئ التصورات: الكلياتُ الخمسُ، ومقاصدُهَا: القولُ الشارح .....

حاشية البدوي

والمبادي، هي: ما لا تكون مقصودة بالذات من الفن، بمعنى أنها لا تكون معرفة أحوالها والنظر فيها مقصودًا أوليًا من الفن لعدم ترتُّب غايته عليها كالكليات الخمس والقضايا؛ فإن معرفتها والنظر فيها ليس مقصودًا أصليًا من المنطق، وإن كانت المسائل المتعلقة بها مقصودة أصلية منه لكون مسائل الفن كلها مقصودة بالذات فيه.

والمقاصد، هي: ما تكون مقصودة بالذات من الفن، بمعنى أنها يكون النظر في أحوالها والبحث عن أعراضها مقصودًا أوليًا من الفن لترتب غاية الفن عليها كالقول الشارح والحجة؛ فإن معرفتها والنظر فيها مقصودًا أصليًا من المنطق؛ لأن غاية المنطق التي هي عصمة الفكر إنما تترتب على معرفة أحوالها والبحث عن أعراضها.

فقوله: «فمبادئ التصورات» أي: المسائل التي لا يكون البحث عنها مقصودًا أوليًا في جانب التصورات الكليات الخمس، وقِسْ عليه ما بعده]. أ.هـ فوزي[1] بزيادة ونقصان، وافهم.

قوله: «ومقاصدها: القول الشارح» أي: مباحث القول الشارح[2]، وكذا الحال في

---

(١) خلاصة الميزان: محمد فوزي (ص ١٥، ١٦ بتصرف)، وما بين المكوفتين وجدتُ بعضه في الهامش وبعضه في الصلب، وأثبتُّهُ كله في الصلب لقرينة وَحدة مصدره الذي اعتمد عليه المحشِّي وهو خلاصة الميزان لمحمد فوزى بن عبد الله الرومي، الشهير بمفتي أدرنة (ت: ١٣١٨هـ). ولترجمته ينظر: هدية العارفين، ٢/ ٣٩٦، بتصرف.

(٢) في هامش (١٣/ أ): قوله: «أي: مباحث القول الشارح»: المراد من تقدير المضاف في -

ومبادئ التصديقات: القضايا وأحكامها، ومقاصدُها: القياسُ، ثم القياسُ

حاشية البدوي

قوله: «ومقاصدها القياس»[١] منلا أحمد[٢].

وقوله: «وأحكامها» هي التناقض والعكس[٣].

قوله: «ثم القياس»، «أعاده مظهرًا مع كون المقام مقام الضمير لتقدم الذكر للتنبيه على أن القياس الذي جعله مقاصِدَ القضايا غير القياس المنقسم[٤] إلى الأقسام الخمسة؛

= هذا التفسير أن يكون الكلام على وتيرة واحدة من حيث الجمعية، يعني: أنه لما قال في مبادئ التصورات: «الكليات الخمس» بصيغة الجمع، وقال في مقاصدها: «القول الشارح» بصيغة الإفراد لم يكن الكلام على وتيرة واحدة، وقيل: فسَّره لأجل المطابقة بين المبتدأ والخبر، وفيه أن المطابقة بينهما إنما يكون شرطًا إذا كان الخبر من المشتقات، وههنا ليس كذلك.

(١) حاشية منلا أحمد على الفناري (ص ٣٤).

(٢) هو: أحمد بن محمد يُسمَّى بـ «قول أحمد» (٧٠٦ - ٧٨٥ هـ): فقيه حنفي دمشقي صالحي. من كتبه: حاشية على شرح العقائد النسفية، وحاشية على الفوائد الفنارية على إيساغوجي. الأعلام للزركلي (ص ١/ ٢٢٥، بتصرف). هكذا ترجم له الزركلي وغيره، لكني أتوقف في هذه الترجمة؛ لأن حاشية منلا أحمد على شرح شمس الدين الفناري، والفناري وُلِدَ عام ٧٥١هـ، وتوفي عام ٨٣٤هـ وهذا يعني أن ملا أحمد مولود قبل الفناري بنحو ٤٥ عامًا.

(٣) في هامش (١٣/ أ): «قوله: «هي التناقض والعكس» أي: أحكام القضايا المذكورة في هذا التي هي التناقض والعكس المستوي، وإلا فأحكام القضايا أربع: التناقض، والعكس المستوي، والعكس النقيض، وتلازم الشرطيات. تقرير».

(٤) في هامش (١٣/ أ): قوله: «غير القياس المنقسم إلى الأقسام... إلخ» يَرِدُ عليه أنَّ الشيء إذا ذُكِرَ معرفة وأعيد معرفة فالثاني عين الأول، ويجاب بأن ذلك أكثري قد يُعدل عنه لوجود القرينة، وهي هنا قوله: بحسب المادة.

بحسب المادة خمسة، يسمونها الصناعاتِ الخمسَ.....

حاشية البدوي

لأن الأول هو القياس بحسب الصورة؛ ولذا ينقسم إلى الاستثنائي والاقتراني؛ لأن هذين الوصفين من أوصاف صورته، والثاني هو القياس بحسب المادة[1]؛ ولذا ينقسم إلى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة؛ لأن هذه الأوصاف من أوصاف مادته. أ.هـ برهان[2].

قوله: «بحسب المادة خمسة»: «وجه الضبط أنه إنْ تركَّب من اليقينيات [يُسمَّى][3] برهانًا، ومن الظنيات خطابة، ومن المسلَّمات جدلًا، ومن المخيلات شعرًا، ومن الشبيهة باليقينيات أو الظنيات مغالطة، فالمغالطة إما سفسطة أو مشاغبة». أ.هـ فنري[4].

---

(١) ينقسم القياس باعتبارات مختلفة:

١ - فباعتبار بساطته وتركيبه ينقسم إلى قياس بسيط ومركب.

٢ - وباعتبار صورته أو وضْع النتيجة فيه ينقسم إلى قياس اقتراني واستثنائي.

٣ - وباعتبار مادته ينقسم إلى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة.

٤ - وباعتبار طريق إثبات المطلوب ينقسم إلى قياس مستقيم، وقياس الخلف.

(٢) الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية لبرهان الدين بن كمال الدين، (ج: ٥/ أ، ب).

(٣) ساقط من المخطوطة، والمثبت من الفنري.

(٤) شرح إيساغوجي للفناري (ص ٣)، وهو: محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (أو الفَنَري) الرومي (٧٥١ - ٨٣٤ هـ): عالم بالمنطق والأصول، ولي قضاء بروسة التركية، وحج مرتين، زار في الأولى مصر (سنة ٨٢٢ هـ) واجتمع بعلمائها، والثانية (سنة ٨٣٣ هـ) شكرًا لله على إعادة بصره إليه، ومات بعد عودته من الحج. من كتبه (شرح إيساغوجي) في المنطق، =

فهي مع الأقسام الأربعة [أبوابٌ تسعةٌ][1] للمنطق، وبعضُ المتأخرين عدَّ مباحث الألفاظ جزءًا منها فصارت عشرة .....

حاشية البدوي

قوله: «فهي مع الأقسام الأربعة [تسعة أبواب]... إلخ»، «يريد أن أبواب المنطق حينئذٍ تكون تسعة، وإذا ضُمَّ إليها مباحث الألفاظ تكون عشرة[2].

= و(عويصات الأفكار) رسالة في العلوم العقلية، و(فصول البدائع في أصول الشرائع) في الأصول. الأعلام للزركلي، ٦/ ١٠٩، بتصرف.

(١) كما في (أ)، و(ج)، و(د)، و(س)، و(ش)، و(ن)، بينما في (م): (تسعة أبواب) وهو ما مشى عليه المحشّي.

(٢) الجمهور على أن مباحث الألفاظ ليست من أبواب المنطق خلافًا لبعض المتأخرين، يقول الكانقري (ص ٨٠): «واعلم أن الجمهور لم يجعلوا مباحث الألفاظ من أبواب المنطق؛ لأنه باحث عن أحوال المعاني من حيث نفعها في الإيصال إلى المجهولات وهو الظاهر، لكن لما توقف إفادة المعاني واستفادتها عليها جعلوها مقدمة لمباحثه، ولما كان مباحث إيساغوجي مقدَّمةً على الكل لما ذُكِرَ في محله ناسب جعل مباحث الألفاظ مقدَّمةً لمباحث إيساغوجي كما فعله المصنف، وبعض المتأخرين عدَّها بابًا مستقلًا لشدة ارتباط جميع المباحث إليها، ولا يُتوهم أن كون المنطق باحثًا عن أحوال المعاني من حيث نفعها في الإيصال إلى المجهول يقتضي فساد مسلك ذلك البعض من المتأخرين؛ لأن ذلك البعض لا يقول بكون جميع مباحثه بحثًا عن أحوال المعاني من الحيثية المذكورة، على أن له أن يقول: لتلك المباحث نفع في الإيصال؛ لأن الموصل وإن كان هو المعاني لكن للألفاظ مدخل في ذلك كما لا يخفى، ألا يُرى أن بعضهم زعم أن موضوع المنطق هو الألفاظ من حيث إنها تدل على المعاني، وإن كان هذا القول بعيدًا عن التحقيق فلا يُستبعد كون مباحث الألفاظ بابًا مستقلًا».

ولما أراد المصنف أنْ يُلمِّح إلى كل واحد من هذه الأبواب تسهيلًا للطلاب، رتَّبها على وَفق ما أشرنا إليه، فصار تقديمُ مباحث إيساغوجي واجبًا عليه، فقال بعد ذِكْر الخطبة .....

حاشية البدوي

فإن قلت: القياس مُنقَسِمٌ للصناعات الخمس، فلا يكون قسمًا برأسه خارجًا عن أقسامه، فتكون أبواب المنطق بدون ضَمِّ مباحث الألفاظ ثمانية لا تسعة، وإلا يلزم تعداد المقْسِم مع الأقسام، وهو غير جائز.

قلت: القياس المنقسم هو القياس بحسب المادة، وهو غير معدود مع الأبواب، والقياس المعدود هو القياس بحسب الصورة. أ.هـ برهان[1].

قوله: «أنْ يُلمِّح... إلخ» إشارة إلى أنه إنما أورد من كلِّ بابٍ شيئًا يسيرًا على سبيل الإجمال[2]، قاله منلا أحمد.

قوله: «رتَّبها» أي: الأبواب، أي: أراد ترتيبها تعبيرًا عن إرادة الفعل بلفظه مجازًا

---

(١) الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية، (ج: ٦/ أ)، و«غرض المنطقي إنما هو المباحث المتعلقة بالصورة، ولذا جعل كثير منهم المباحث المتعلقة بالموادِّ - أعني الصناعات الخمس - من خاتمة مباحث القياس، لكن لما تعلق بكل من تلك الصناعات غرض مستقل جُعِلَ كل واحد منها بابًا على حِدَة بخلاف مباحث القياس من أقسامه وأشكاله، فإن الغرض من الكل تنظيم صورة الدليل، ولذا أورد الجميع في باب واحد، فلا يُتوهم أنَّ جَعْلَ جميع الأشكال الأربعة والأقسام بابًا واحدًا، وجعل كل من الصناعات الخمس بابًا على حدة، ترجيح بلا مرجح». حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٧٩، وما بعدها.

(٢) حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٣٤.

[معنى إيساغوجي]:

(إيساغوجي) أي: هذا باب إيساغوجي، وهو لفظٌ يونانيٌّ مركبٌ من ثلاثة كلمات: الأول: «إيس» معناه: أنت، والثاني: «آغُو» معناه: أنا، والثالث: «إِجي» معناه: ثَمَّة،(١) ثُمَّ نَقَلَهُ المنطقيون وجعلوه عَلَمًا للكليات الخمس، أعني النوع، والجنس، والفصل، والخاصة، والعرض العام.....

حاشية البدوي

مرسلًا، كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦] حتى يصح قوله: «فصار تقديم مباحث إيساغوجي واجبًا عليه»، تأمل. منلا أحمد.

لعل وجه التأمل أنه ليس لكل واحد مما أشار إليه دخل في صيرورة تقديم مباحث إيساغوجي واجبًا عليه، بل تكفي فيها إرادة الترتيب على وَفق ما أشار إليه في الأربعة الأولى، بل في اثنين منها كما لا يخفى اللهم إلا أن يقال: أراد الترتيب على وفق المجموع.

قوله: «هذا باب إيساغوجي» أشار به إلى أن إيساغوجي خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف.

قوله: «لفظٌ يونانيٌّ» منسوب إلى لغة اليونان، صنف من العجم لوضعه في لغتهم.

قوله: «وجعلوه عَلَمًا للكليات الخمس» وعلى هذا فتسمية المصنف كتابه من باب تسمية الشيء باسم جزئه.

---

(١) في (ف) و(ق) الحمريتين زيادة هنا، وهي: (أي: في هذا المكان)، وفي (ن) الخطية زيادة كذلك، وهي: (ثُمَّ حذِفَ ألف «إجي» للاختصار).

واختُلِفَ في سبب تسميتها:

فقيل: إنَّ حكيمًا من الحكماء المتقدِّمين أَوْدَعَ تلك الكليات عند شخص مُسمَّى بإيساغوجي، وكان يُطالِعها [فما له قوةُ استخراجِ][1] ما فيها، ثم جاء الحكيمُ وقرأها عنده، وكان ذلك الحكيمُ يخاطِبُ له[2] بـ: «يا إيساغوجي، الحال كذا وكذا»، فصار لفظ إيساغوجي عَلَمًا لها، فعلى هذا يكون تسميةً للشيء باسم قارئه[3] وقيل: إنه كان عَلَمًا للحكيم .....

حاشية البدوي

قوله: «تسمية للشيء باسم قارئه» والعلاقة التعلُّق في الجملة[4]. حفني.

قوله: «وقيل: إنه كان عَلَمًا....إلخ» أي: إيساغوجي، أقول: يُفهم من هذا الوجه أن واضع هذا الفن حكيم مسمّى بإيساغوجي، والمشهور أن واضع هذا الفن ومبتدعه إِرَسَطُ.

---

(١) كما في (أ)، و(د)، و(ر)، و(س)، و(م)، و(ن)، و(و)، بينما في (ج) (فما كان له قوة استخراج)، وفي (ب): (فما له قوة لاستخراج)، وفي (ش): (فما له قوة أن يستخرج). وفي قوله «فما له قوة»: «لو أتى بالواو الحالية بدل الفاء لكان أربط». سيف الغلاب، ص ٥٥.

(٢) الصواب: «يخاطبه»، أي: في أثناء الدرس. إتحاف الطلاب، ص ٣٨.

(٣) أي: إنَّ إيساغوجي «في الأصل اسم مَنْ كان يقرأ الكليات الخمس على مَنْ دوَّنها، فيخاطبه المدوِّنُ المعلِّمُ في أثناء التعليم إياها بقوله: «يا إيساغوجي الأمر كذا» مرارًا، فلما تكرر ذلك صار اسمًا للكليات الخمس». حاشية ملا صادق (ص ٢١)، وفي مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص ٨٥): أنَّ معنى إيساغوجي: المدخَل.

(٤) حاشية الحفني، ص ١٦.

الذي استخرجها ودوَّنها، ثم جُعِلَ عَلَمًا لها، فعلى هذا يكون تسميةً للمُستخرَج باسم المستخرِج.

وقيل: إنه كان في الأصل اسمًا لِوَزْدٍ له خمسُ وَرَقَاتٍ، ثم نُقِلَ إلى هذه الكليات لمناسبةٍ بين المنقول والمنقول إليه، فعلى هذا يكون تسميةً للشيء باسم شبيهه، وهذا الوجهُ مشهورٌ في وجه تسميتها به.

[وجه انحصار الكليات في خمس]:

وإنما انحصَرَت الكلياتُ في الخمس؛ لأنَّ الكليَّ إذا نسبناه إلى ما تحته من الجزئيات، فلا يخلو: إمَّا أن يكون تمامَ ماهيتها، أو داخلًا فيها، أو خارجًا عنها فإن كان الأوَّلُ فهو النوع.....

حاشية البدوي

قوله: «تسميةً للمُستخرَج باسم المستخرِج» الأول على صيغة المفعول، والثاني على صيغة الفاعل، والعلاقة: التعلق في الجملة، أو السببية على بُعْدٍ، تدبر. حفني[1].

قوله: «تسميةً للشيء باسم شبيهه» على طريق الاستعارة المصرحة، شبه الكليات بوَزْدٍ له خمس أوراق بجامع العدد في كلٍّ، واستعير اسم المشبه به - الذي هو لِيسالخوجي - لها، كما استظهره في الدر الناجي[2].

قوله: «تمام ماهيتها»: أي: الماهية بتمامها.

(١) حاشية الحفني، ص ١٦.

(٢) الدر الناجي حل متن لِيسالخوجي، ص ٢٣.

وإن كان الثاني فهو لا يخلو من أن يكون مقولًا في جواب «ما هو» أو لا، الأول: الجنس، والثاني: الفصل.

وإن كان الثالث فلا يخلو من أن يكون مقولًا في جواب «أيُّ شيءٍ هو في عَرَضِهِ الخاصِّ» أو لا، الأول: الخاصة، والثاني: العَرَض العامُّ.

[وجه ذِكْر المناطقة لمباحث الألفاظ]:

ثم لما كان مقصودُهم استحضارَ الكلياتِ وغيرِها من الاصطلاحات المنطقية، واستحصالَ المجهولاتِ - والمجهولُ إمَّا تصوريٌّ أو تصديقيٌّ، والموصِلُ إلى الأوَّلِ: القولُ الشارح المركَّبُ من الكليات، وإلى الثاني: الحجةُ المركَّبةُ من القضايا - كان نظرُهُم إمَّا إلى القول الشارح وما يتركَّبُ هو منه، وإمَّا في الحجة وما تتركب هي منه، وهو لا يتوقف لا على الألفاظ.....

حاشية البدوي

قوله: «وما يتركب هو منه» ما: موصولة واقعة على الكليات الخمس، وجملة «يتركب» صلتها، وأبرز الضمير لكون الصلة جَرَتْ على غير ما هي له، والضمير في «منه» عائد إلى «ما»، وذكَّره باعتبار لفظها.

قوله: «وما تتركب هي منه» ما: موصولة واقعة على القضايا، وأبرز الضمير لما تقدم.

قوله: «وهو لا يتوقف لا على الألفاظ... إلخ» فإنَّ ما يُوصل إلى التصور ليس لفظ

ولا على الدلالة.....

حاشية البدوي

الجنس والفصل بل معناهما، وكذلك ما يوصل إلى التصديق مفهومات القضايا لا ألفاظها.

فالمنطقيُّ:

أ - إذا أراد أنْ يُحصِّل لنفسه مجهولًا تصوريًا أو تصديقيًا بالقول الشارح والحجة، فليس الألفاظ هناك أمرًا ضروريًا إذ يُمْكِنُهُ تعقُّل المعاني مجردةً عن الألفاظ لكنه عسيرٌ جدًّا؛ وذلك لأنَّ النفس قد تعوَّدت ملاحظة المعاني من الألفاظ بحيث إذا أرادت أن تتعقَّل المعاني وتلاحظها تتخيل الألفاظ أولًا، وتنتقل منها إلى المعانِي، ولو أرادت أن تتعقل المعاني صِرْفة صَعُبَ عليها نفس تلك المعاني صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع إلى الوجدان.

ب - وأما إذا أراد أنْ يُعْلِمَ غيرَهُ أحد المجهولين بأحد الطريقين، فلا بدَّ له هناك من الألفاظ ليُمْكِنه ذلك.

فنقول: إنَّ مَنْ أراد استفادة المنطق من غيره أو إفادته احتاجَ إلى الألفاظ، وكذا الحال في سائر العلوم، فإنَّ مَنْ أراد استفادة أي علمٍ كان، أو إفادته يحتاج إلى الألفاظ فلذلك عُدَّتْ مباحث الألفاظ مقدِّمة للشروع في العلم[1]. أ.هـ قطب على الشمسية، والأَوْلى: حذف «لا» الداخلة على «على» الأُولى[2].

---

(١) ملفقًا من شرح القطب الرازي على الشمسية وحاشية السيد الشريف، ص ٢٨.

(٢) أي: في قول المغنيسي: «وهو لا يتوقف لا على الألفاظ، ولا على الدلالة».

لكن لما كانت معرفةُ الكلياتِ الخمسِ تتوقف على معرفة الدلالات الثلاثِ وأقسامِ اللفظ، بَدَأَ ببيانهما، فقال: .....

حاشية البدوي

قوله: «لما كانت معرفة الكليات الخمس... إلخ»:

«جواب عن سؤال مقدَّر حاصله: أن المقصود إنما هو البحث عن الكليات وما بعدها؛ لأنَّ المنطقيَّ من حيث هو منطقي إنما يبحث عما يتعلق بالذهن لا باللسان، فلِمَ قدّم بحث الدلالة وأقسام اللفظ على الكليات مع أن ذلك ليس من مباحثه؟

وحاصل الجواب أن تلك المعاني المقصودة لما توقفت إفادتها واستفادتها على الألفاظ بدأوا ببيانها، وقسَّموها إلى مفرد ومركب، ولما كانت استفادة المعاني منها لا من حيث ذاتها، بل من حيث دلالتها، تعرَّضوا لبحث الدلالة أولًا.

وقوله: «وأقسام اللفظ» معطوف على معرفة أو على الدلالات كما لا يخفى.

وقوله: «تتوقف... إلخ» أي: توقُّف شروع، واعلم أنَّ أنواع التوقف خمسة:

الأول: توقف شروع، كهذا المذكور.

والثاني: توقف شعور، كتوقف المعرَّف على تعريفه.

والثالث: توقف وجود، كتوقف الماهية على أجزائها.

والرابع: توقف تأثير، كتوقف المفعول على علته الفاعلية.

والخامس: توقف اشتراط، كتوقف الصلاة على الطهارة». أ.هـ حفني[1].

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ١٦.

[الدلالة]

[تعريف الدلالة]:

(اللفظ الدال بالوضع) الدلالة، هي: كونُ الشيءِ بحالةٍ يلزمُ من العلمِ به العلمُ بشيءٍ آخرَ، ويُسمَّى الشيءُ الأولُ دالًا، والثاني مدلولًا.....

حاشية البدوي

قوله: «اللفظ الدال بالوضع»: أي: لا غير اللفظ، ولا اللفظ الدال بالطبع أو بالعقل؛ لأن الكلام ليس فيما ذكر.

قوله: «الدلالة» مثلثة.

قوله: «هي كون الشيء بحالة.... إلخ»: الحالة في اللفظ الدَّالِّ: وضعه[1] بإزاء المعنى ليُفهم منه عند إطلاقه، سواء فُهِمَ منه بالفعل أو لم يُفهم.

وقوله: «يلزم من العلم به»[2] أي: بسبب تلك الحالة وبواسطتها العلم بشيء آخر،

---

(١) للوضع عند أهل العربية معنيان:

أحدهما: جعل الشيء بإزاء المعنى ليدل عليه بنفسه، وهو المعنى الأخص المتبادر عند الإطلاق المعتبر في اصطلاحهم من الدلالات الثلاث والترادف والاشتراك وغيرها، الفارق بين الحقائق والمجازات.

وثانيهما: جعل الشيء بإزاء المعنى ليدل عليه ولو بمعونة القرائن، وهو المعنى الأعم الشامل للحقيقة والمجاز. حاشية مير أبي الفتح على شرح الجلال الدواني، ص ٦٤، وما بعدها.

(٢) للدلالة ثلاثة أقسام لا رابع لها: لزوم العلم من العلم وهو أقوى، ولزوم الظن من العلم، ولزوم الظن من الظن... وأما لزوم العلم من الظن - أي: من حيث هو ظن - فغير موجود، وإنما قيدنا بذلك؛ لأن لزوم العلم من الظن من حيث هو مناط لحكم شرعي لا يكاد يوجد مَنْ يُنكره؛ لكون ظن المجتهد مناطًا لقطعية الحكم عنده، على ما تقرَّر في أصول الفقه. حاشية =

[أقسام الدلالة]:

والدَّالُّ إنْ كان لفظًا فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية، وكلٌّ منهما إمّاوضعيةٌ أو عقليةٌ أو طَبَعِيَّةٌ.....

حاشية البدوي

والمراد باللزوم هنا: [اللزوم](١) مطلقًا بيّنًا أو غير بيّنٍ، والمراد بالعلم: ما يشمل التصور والتصديق يقينيًا أو ظنيًا لكن إذا كان دليله يقينيًا سُمِّيَ برهانيًا، وإلا سُمِّيَ أمارة ودليلًا إقناعيًا»(٢). أ.هـ حفني.

قوله: «وكلٌّ منهما إما وضعية... إلخ»(٣): فالأقسام ستة، «وبيانُ النَّسبِ بينها أنْ يقال: الوضعية اللفظية مباينة للطبيعية(٤) اللفظية، وكلاهما أخص من العقلية اللفظية خصوصًا مطلقًا خلافًا لما في البرهان من جعله وجهيًا، فتجتمع اللفظية العقلية مع الطبيعية اللفظية في «أح»، ومع الوضعية اللفظية في «زيد»، وتنفرد عنهما في «ديز»

= الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٨٥، بتصرف.

(١) كما في حاشية الحفني على شرح إيساغوجي (ص ١٩) المنقول عنها، وليس في الأصل.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي (ص ١٩)، وبين الدّالّ والدليل عموم وخصوص مطلق؛ لأن الدليل لا يستعمل إلا في التصديقات، والدال يستعمل في التصديق والتصور. الفيض الناجي، ص ٢٦.

(٣) تنقسم الدلالة باعتبار الدّالّ إلى لفظية وغير لفظية، وكلٌّ منهما ينقسم باعتبار النسبة إلى وضعية، وطبعية - ويقال لها كذلك: عادية - وعقلية، وتنقسم الدلالة اللفظية الوضعية باعتبار المدلول إلى مطابقية، وتضمنية، والتزامية.

(٤) الظاهر أن يقال في النسبة إلى الطبيعة: طبعيٌّ، بفتح الطاء والباء الموحدة، كما قالوا في النسبة إلى مقل حنبلة: حنفيٌّ، لكنهم تسامحوا في ذلك. حاشية الكانفري، ص ٩٠.

لأنَّ دلالةَ اللفظِ على المعنى إما بواسطة وضع اللفظ بإزاء المعنى، أو بواسطة العقل .....

حاشية البدوي

الدَّال على حياة لافِظِهِ.

وما قيل في أقسام اللفظية يقال في أقسام غيرها من غير فرق، فتجتمع العقلية الغير اللفظية مع الطبيعية الغير اللفظية في حمرة الخجل، ومع الوضعية الغير اللفظية في دلالة الخط والكتابة، وتنفرد عنهما في تغيُّر العالم الدال على الحدوث.

فعُلِمَ منه أنَّ المراد بالعقلية: ما كان للعقل مدخلٌ فيها أعم من كونه مُسْتَنِدًا لوضعٍ أو طبيعةٍ أو لا، وأنَّ الوضعية والطبيعية: ما كانتا مستندتين لوضعٍ أو طبيعةٍ، وإن لم يفارقهما الاستناد للعقل أيضًا، وهذه النِّسَب باعتبار المصدقات، وأما باعتبار المفهومات فهي متباينة»[1].

قوله: «لأنَّ دلالة اللفظ على المعنى إما بواسطة.... إلخ»: حَصْرُ الدلالةِ اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية استقرائيٌّ لا عقلي كما صرَّح به السيد[2]؛ لأن اللفظ إما

---

(١) الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ٣١/ أ، ب، بتصرف.

(٢) يعلل ذلك السيد في حاشيته على القطب على الشمسية (ص ٢٩)، بقوله: «فإن دلالة اللفظ إذا لم تكن مستندة إلى الوضع ولا إلى الطبع لا يلزم أن تكون مستندة إلى العقل قطعًا، لكنا استقرينا فلم نجد إلا هذه الأقسام الثلاثة»، والفرق بين الحصر العقلي والاستقرائي أن الأول لا يجوِّز العقل فيه وجود قسم آخر، والثاني يجوِّز العقل فيه وجود قسم آخر، والحصر العقلي يدور بين النفي والإثبات نحو: الشيء إما موجود أو لا، «وربما يُورَدُ الحصر الاستقرائي بصورة الحصر العقلي الدائر بين النفي والإثبات لمزيد الضبط، فيكون القسم الآخر مرسلًا، كما اشتهر في تقسيم الدلالة إلى تلك الأقسام، ولا عبرة بها؛ إذ مدار العقلية والاستقرائية على حقائق =

أو بواسطة اقتضاء الطبع.

فإن كانت الأُولى فالدلالة لفظية وضعية كدلالة لفظ «الإنسان» على «الحيوان الناطق»، وإن كانت الثانية فالدلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ.....

حاشية البدوي

يدل على المعنى الموضوع له أو على جزئه أو خارجه، والظاهر أن حصر الدلالة الغير اللفظية كذلك[1]. صبان.

قوله: «أو بواسطة اقتضاء الطبع» قال عبد الحكيم[2] ما نصُّه: «الطبع والطبيعة والطباع - بالكسر - السجية التي جُبِلَ عليها الإنسان، وفي الاصطلاح: تطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء سواء كان بشعور أو لا، وعلى الحقيقة، ثم الأظهر أن المراد: طبع اللافظ، كما حمله عليه الشارح - يعني القطب - ويصح أن يحمل على طبع اللفظ، وعلى طبع السامع، والمراد بالطبع على الأول: المبدأ، وعلى الثاني: الحقيقة، أعني

= الأقسام دون مفهوماتها الخارجة عن التقسيم». حاشية مير أبي الفتح على الدواني، ص ٥٤.

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ١٠٩، بتصرف.

(٢) هو: عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي، لم يبلغ أحد من علماء الهند في وقته ما بلغ من الشأن والرفعة، أفنى كهولته وشيخوخته في الانهماك على العلوم وحلّ دقائقها. من مؤلفاته: حاشية على الخيالي على العقائد النسفية، وحاشية على تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي، وحاشية على تفسير القاضي البيضاوي، وحاشية على التلويح لسعد الدين التفتازاني، وحاشية على حاشية المولى عبد الغفور على الفوائد الضيائية. معجم المطبوعات العربية والمعربة، ١/ ١٠٦٨، بتصرف.

المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، وإن كانت الثالثة فالدلالة لفظية طَبَعِيَّة كدلالة «أَخْ» بفتح الهمزة والخاء المعجمة على الوجع مطلقًا، وكدلالة «أُخْ» بفتح الهمزة أو ضمها والخاء المهملة على وجع الصَّدْر.....

حاشية البدوي

حقيقة معنى اللفظ، وعلى الثالث: مبدأ الإدراك»[1] أ.هـ.

قوله: «على وجود اللافظ» أو حياته، ولا يشترط كونه من وراء جدار، وإنما قيّد به لتكون الدلالة بمحض العقل بخلاف ما لو كان مُشاهَدًا؛ فإن الدلالة حينئذ بالعقل والحاسّة معًا.

قوله: «كدلالة أَخ بفتح الهمزة... إلخ» وأما ضمها فإنه يدلُّ على التلذذ والسرور[2]، وقوله: «مطلقًا» يُفسِّره ما بعده.

قوله: «وكدلالة أح.... على وجع الصدر» فإن طبيعة اللافظ تقتضي التلفظ به

---

(١) مبدأ الإدراك، أي: النفس الناطقة أو العقل، والنص بتمامه نَقَلَهُ المحشي عن الصبان في حاشيته على الشرح الصغير للملوي (ص ١٠٩)، وهو لعبد الحكيم السيالكوتي في حاشيته على القطب الرازي على الشمسية (١/ ١٧٦).

(٢) قوله: «كدلالة أح» بفتح الهمزة أو ضمها والحاء «على السعال» أي: على وجع الصدر وأذاه، يقال: أح الرجل أحًا إذا سعل، فهذا السعال مدلول هذا اللفظ، كما أنه نفسه في الصورة السابقة دال على فساد المزاج بالطبع، وأما «أُخْ» - بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة - فيدل على الوجع مطلقًا، وإذا فتحت الهمزة تدل على الحزن والتحسُّر. كذا في حاشية المطالع، وقيل: بفتح الهمزة والخاء المعجمة تدل على مطلق الوجع، وبالضم والخاء المعجمة تدل على التلذذ والسرور. حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٨٩.

وهو السُّعَال.

وكذلك الدلالة الغير اللفظية، إما أن يكون بواسطة الوضع، أو بواسطة العقل، أو بواسطة الطبع، فإن كانت الأولى فالدلالة غير لفظية وضعية كدلالة الدَّوَالِّ الأربع على ما وُضعت هي له، وإن كانت الثانية فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الأثر على المؤثِّر، وإن كانت الثالثة فالدلالة غير لفظية طَبَعِيَّة كدلالة تغيُّر وجه العاشق عند رؤية المعشوق على العِشْق.....

حاشية البدوي

عند عروض المعنى له، وبهذا الاقتضاء صار دالًّا عليه، فتكون الدلالة منسوبة إلى الطبيعة، كما أن صدور اللفظ منسوب إليها، والمنسوب إلى الطبيعة طبيعية [1]. منلا أحمد.

قوله: «وهو السعال» صريحه أنَّ السعالَ نفسُ الوجعِ، وهو المفهوم من كلام الفنري[2].

قوله: «فالدلالة غير لفظية عقلية»:

« إنْ قلت: إنَّ للعقل مدخلًا في جميع أقسام الدلالة، فلِمَ كان بعضها عقليًا، وبعضها غير عقلي؟

فالجواب أنهم إنما سموا البعض عقليًا لتمحُّضِ الدلالة فيه للعقل بخلاف غيره؛

(١) حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٣٥.

(٢) ينظر: شرح الفناري لإيساغوجي، ص ٣.

والمقصود الأصلي بالنظر إلى المنطقي الدلالة اللفظية الوضعية؛ لأنَّ غيرَهَا غيرُ منضبطةٍ لاختلاف الطبائع والعقول، بخلاف اللفظية الوضعية؛ فإنها منضبطة.....

حاشية البدوي

فإن الدلالة ليست متمحِّضة للعقل، بل معه أمر آخر، فأُنيطت به التسمية»[1]. قاله الصبان.

قوله: «والمقصود الأصلي بالنظر للمنطقي» الدلالة اللفظية الوضعية؛ و«ذلك لأنها الطريق المعتاد في تفهيم المعاني وتفهُّمها من المُعَلِّم أو في نفسه[2]، ولأن الدلالة الطبيعية والعقلية غير منضبطة لاختلافهما باختلاف الطبائع والأفهام، ومع ذلك لا تشتمل إلا لمعان قليلة بخلاف الدلالة الوضعية فإنها منضبطة شاملة لمعانٍ كثيرة»[3]. أ.هـ منلا أحمد:

قوله: «لأنها الطريق» أي: الدلالة اللفظية الوضعية.

وقوله: «في تفهيم المعاني» التفهيم هو: إيصال المعنى إلى فهم السامع، والتفهُّم:

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ١٠٨.

(٢) أي: لأنها الطريقُ المعتادُ في تفهيمِ المعلِّم المعانيَ إلى المتعلِّم، وتفهُّمها أي: تفهُّم المتعلِّم من المعلِّم، أو تفهُّم المعلِّم في نفسه، فكأنَّ المعلِّم يناجي نفسه بألفاظ مخيَّلة ولو أراد تجريده عنها أُشكِلَ عليه. حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٩١.

(٣) حاشية منلا أحمد على الفناري (ص ٣٥)، وحاصل ما أشار إليه ههنا في بيان الاعتناء بالدلالة اللفظية الوضعية أمور ثلاثة: كونها طريقًا معتادًا، وكونها منضبطة، وكونها شاملة لمعانٍ كثيرة. حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٩١.

[أقسام الدلالة اللفظية الوضعية]:

إذا عرفت هذا، فنقول: إن اللفظ الدَّالَّ بالوضع (يدلُّ) ذلك اللفظ بتوسط الوضع.....

حاشية البدوي

تصور المعنى من اللفظ.

وقوله: «من المعلِّم» ناظِرٌ إلى التفهيم كما أن قوله: «أو في نفسه» ناظِرٌ إلى التفهُّم.

وقوله: «لاختلافهما... إلخ» لجواز أن ينتقل الذهن في زمان دون آخر، أو ينتقل ذهن واحد دون آخر، وجواز أن تقتضي الطبيعية في زمان دون آخر بخلاف الوضعية؛ فإنها لا تختلف.

وقوله: والأفهام» الأَوْلى أنْ يقول: «والعقول» كما لا يخفى[1].

وقوله: «ومع ذلك لا تشتمل» أي: لا يشمل واحد منهما.

وقوله: «لمعانٍ قليلة» أراد منها المعنى المطابقي، ومن المعاني الكثيرة: المطابقي والتضمني والالتزامي؛ لأنه لا يُتصور في الطبيعية والعقلية إلا المطابقي، ويمكن أن يراد منها الأفراد القليلة، ومن قوله: «لمعان كثيرة» الأفراد الكثيرة[2].

وهذا في الدلالة اللفظية، وأما الدلالة الغير اللفظية بأقسامها الثلاثة فخروجها ظاهر؛ لأن المنطقي إنما يبحث في الدلالة من جهة اللفظ.

قوله: «بتوسُّط الوضع»: متعلق بـ «يدل».

---

(١) دفَعَ الكانفري هذه الأولوية بقوله: لك أن تقول: اختلاف الأفهام يستلزم اختلاف العقول، فلا ضرر عليه. حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٩١.

(٢) حاشية العمادي على منلا أحمد، ص ١٣٢.

.....

حاشية البدوي

«يعني:

١ - أنَّ دلالة المطابقة هي: دلالة اللفظ على معناه بتوسُّط الوضع له، وهذا القيد مُعْتَبَرٌ في دلالة التضمن والالتزام:

٢ - فدلالة التضمن هي: دلالة اللفظ على جزء معناه بتوسط الوضع لمعناه.

٣ - ودلالة الالتزام هي: دلالة اللفظ على لازم معناه بتوسط الوضع لمعناه.

وإنما تَرَكَهُ[1] الشارحُ فيهما اتِّكالًا على مقايستهما على دلالة المطابقة، وهو بمعنى قول بعضهم في المطابقيَّة: «من حيث إنه معناه»، وفي التضمنية: «من حيث إنه جزء معناه»، وفي الالتزامية: «من حيث إنه لازم معناه».

والغرض: الاحتراز عن انتقاضِ كلٍّ من الدلالات الثلاث بالأخريين فيما إذا فرضنا «لفظًا موضوعًا بطريق الاشتراك للملزوم بوضْع، وللازم بوضْع آخر، وللملزوم واللازم معًا بوضْعٍ ثالث، كلفظ شمس؛ فإنه وُضِعَ للقُرْص[2] بوضْعٍ، وللضوء اللازم له بوضْعٍ ثانٍ، وللقرص مع الضوء بوضْعٍ ثالث»[3]، ومن الأول: إذا غَرَبَتْ الشمسُ - أي: قُرْصُها -: حلَّ الفِطْر[4]، ومن الثاني: إذا دخلَت الشمسُ حجرتي فعلتُ كذا، أي: ضوؤها، ومن الثالث: انكسفت الشمس - أي: حال القمر

---

(١) أي: قيد توسُّط الوضع.

(٢) أي: الجِرْم.

(٣) حاشية الصبان، ص ١١٠، بتصرف.

(٤) وإذا طلعت فات الصبح. الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ص ٣٦/ ب.

.....

حاشية البدوي

بيننا وبين قرصها وضوئها»[1]:

١ - «لأنه إذا نُظِرَ إلى وضعه للمجموع تكون دلالتُهُ على كلٍّ من الجِرْم وحدَهُ، والضوء وحدَهُ دلالةَ تضمُّنٍ مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة؛ لأن اللفظ قد دلَّ على تمام ما وُضِعَ له بالنظر لوضعه لكل منهما على حِدَته، وإذا نُظِرَ لوضعه للجِرْم وحدَهُ تكون دلالته على الضوء وحده دلالة الالتزام مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة؛ لأن اللفظ قد دلَّ على تمام ما وُضِعَ له بالنظر لوضعه للضوء وحده، فبقيد الحيثية المذكورة يخرج ما ذُكِرَ عن تعريف دلالة المطابقة؛ لأن دلالة لفظ شمس على ما ذُكِرَ ليست من حيث إنه معناه، بل من حيث إنه جزء معناه على الأول، ومن حيث إنه لازم معناه على الثاني[2].

٢ - ولأنه إذا نُظِرَ لوضعه للجرم وحده تكون دلالته عليه دلالة مطابقة مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة التضمن؛ لأن اللفظ قد دلَّ على جزء معناه بالنظر لوضعه للمجموع، وتكون دلالته على الضوء وحده دلالة التزام مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة التضمن؛ لأن اللفظ قد دل على جزء معناه بالنظر لذلك، فبقيد الحيثية المذكورة يخرج ما ذُكِرَ عن تعريف دلالة التضمن؛ لأن دلالة لفظ الشمس على ما ذكر ليست من

---

(١) الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ص ٣٦/ أ، ب، بتصرف.

(٢) أي: لأنَّ الفرض أنَّ فهم السامع للجرم وحده أو للضوء وحده مبنيٌّ على اعتبار وضع لفظ الشمس للمجموع، ففهمه للجرم وحده إنما هو من حيث كونه جزءًا، وكذلك فهمه للضوء وحده، وكذا يقال في الآتي. تقريرات الأنبابي على حاشية الباجوري على السلم، ص ٣١.

(على تمام.....

حاشية البدوي

حيث إنه جزء معناه، بل من حيث إنه معناه على الأول، ومن حيث إنه لازم معناه على الثاني.

٣ - ولأنه إذا نُظِرَ لوضعه للضوء وحده تكون دلالته عليه دلالة مطابقة مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام؛ لأن اللفظ قد دلَّ على لازم معناه بالنظر لوضعه للجرم وحده، وإذا نُظِرَ لوضعه للمجموع تكون دلالته على الضوء دلالة تضمن مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام؛ لأن اللفظ قد دلَّ على لازم معناه بالنظر لذلك، فبقيد الحيثية المذكورة يخرج ما ذكر عن دلالة الالتزام؛ لأنَّ دلالة لفظ شمس على ما ذُكِرَ ليست من حيث إنه لازم معناه، بل من حيث إنه معناه على الأول، ومن حيث إنه جزء معناه على الثاني، فليتأمل»[1].

قوله: «على تمام»، «كان الأولى حذف لفظ «تمام» لإيهامه اشتراط التركيب في المعني المطابقي، وليس كذلك؛ لأن المعنى المطابقي قد يكون بسيطًا كما سيأتي، ولإيهامه أن الدلالة على آخر أجزاء الشيء كالعاشر من العشرة مثلًا مطابقة إذ تمام الشيء غايته مع أنها دلالة تضمن قطعًا»[2] أ.هـ حفني.

وفي بعض الشروح ما يخالفه حيث قال:

١ - «وقوله: «على تمام» لم يكتفِ بقوله: «ما وُضِعَ له»، بل زاد التمام مع أنَّ ما

(١) حاشية الباجوري على السلم، ص ٣١، وما بعدها.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ١٧.

ما وُضِعَ له بالمطابقة) لموافقته إياه، (وعلى جُزْئِهِ) أي: جزء ما وُضِعَ له.....

حاشية البدوي

وُضِعَ له لا يُستعمل إلا في تمام ما وُضِعَ له للتأكيد أو للرعاية لما يقتضيه حسن التقابل بجزء ما وُضِعَ له.

٢ - ولم يقل: «على جميع ما وُضِعَ له» لإشعار لفظ «الجميع» بالتركيب.

٣ - ولم يقل: «على كل ما وُضِعَ له» لما سبق.

٤ - ولم يقل: «على عين ما وُضِعَ له» مع أنه مرادف للتمام وأخصر منه تنبيهًا على أنَّ التمام لا يشعر بالتركيب؛ لأنَّ مقابِلَهُ النقص، بخلاف الجميع؛ فإنَّ مقابِلَهُ البعض»[1] أ.هـ

ولم يبرز الضمير مع أن الصلة جرت على غير ما هي له جريًا على مذهب الكوفيين المجوِّزين عدم الإبراز عند أمن اللبس.

قوله: «بالمطابقة» أي: دلالة ملتبسة بالمطابقة.

قوله: «لموافقته إياه» تعليل للتسمية بالمطابقة المفهومة من قوله: «يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة.... وكذا الحال في قوله: لدلالته على ما في ضمن الموضوع له[2] أ.هـ منلا أحمد، وعبر بصيغة المفاعلة للإشارة إلى أن الموافقة من الجانبين، والمراد بها: المساواة.

قوله: «على جزئه» أي بتوسُّط الوضع للمعنى الذي وضع له كما تقدم.

---

(١) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ٢٧.

(٢) حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٣٦.

(بالتضمُّن) لدلالته على ما في ضمن الموضوع له (إن كان له) أي: لما وُضِعَ له (جُزْءٌ)، أمَّا إذا لم يكن له جزءٌ كما في البسائط، مثل: الواجب تعالى والنقطة فلا يُتصوَّر التضمُّن (وعلى ما يُلازِمُهُ) أي: ما يلازم الموضوع له.....

حاشية البدوي

قوله: «إن كان له... جزء» أشار به إلى أن دلالة المطابقة قد توجد بدون دلالة التضمن كما سيأتي.

قوله: «مثل الواجب تعالى» الأَوْلى عدم التمثيل به لما فيه من سوء الأدب مع أنه لا يتصف بالبساطة والتركيب.

قوله: «وعلى ما يلازمه»[1] «أي: بتوسط الوضع كما تقدم، ولم يقل كسابقه: «إن كان له لازم» لعله مراعاة لكلام الإمام[2] القائل بأن المطابقة تستلزم الالتزام، حيث قال: إن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها، وإن كانت تلك المقالة مردودة بأن المعتبر إنما هو اللزوم البيِّن بالمعنى الأخص، وهو الذي يكفي في جزم

---

(١) الملازمة - ويقال لها: اللزوم، والتلازم، والاستلزام - هي لغة: امتناع انفكاك الشيء عن الشيء، وفي اصطلاح النظار أي: علماء آداب البحث والمناظرة: كون الحكم إيجابًا وسلبًا مقتضيًا - أي: مستلزمًا - لآخر، والمقتضِي يُسمَّى بالملزوم، والمقتضَى باللازم، وفي اصطلاح المناطقة: دلالة اللفظ على معنى خارج عما وُضِعَ له ذلك اللفظ لازم له في الذهن، وذلك نحو: دلالة حمرة الوجه على الخجل، فحمرةُ الوجهِ ملزومٌ ودالٌّ، والخجل لازمٌ ومدلول. ينظر: فتح الوهاب بشرح الآداب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ١٩/أ.

(٢) أي: الفخر الرازي.

(في الذهن .....

حاشية البدوي

العقل باللزوم فيه تصور الملزوم فقط»[1]، قاله حفني.

قوله: «في الذهن»: «متعلق بـ «يلازمه»، والذهن: قوة للنفس مُعِدَّة لاكتساب العلوم، وفيه دليلٌ على أنَّ للأشياء وجودًا في الذهن كما أنَّ لها وجودًا في الخارج كما هو مذهب المحققين من الحكماء والمتكلمين، وإن أنكر جمهور المتكلمين الوجود الذهني، وقالوا: لا وجود للأشياء في الذهن حقيقة، بل الموجود فيها ظلال الأشياء وأشباحها، وإلا لاحترق الذهن بوجود النار فيه، واخترق - بالخاء - بوجود الجبل فيه، وأجاب المحققون عنه بأنه إنما يلزم الاحتراق والاختراق لو ترتبت الآثار الخارجية للأشياء عليها في الذهن وليس كذلك؛ إذ ترتب الآثار يختلف باختلاف المحال كما هو المشاهد»[2].

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي ص ١٧.

(٢) الدر الناجي على متن إيساغوجي (ص ٢٩ وما بعدها)، ويحقِّق العلامة العطار مسألة الوجود الذهني بقوله: «لا يذهب عنك أنه لا يلزم من حضورِ الأشياءِ ذهنًا وجودُها فيه حتى يلزم الاعتراف بالوجود الذهني، وقد نفاه المتكلون وأثبته الحكماء، وأمثال هذه العبارات الطافحة من كتب المتكلمين وغيرهم من أهل السنة الموهمة لكون الأشياء لها وجود في الذهن - بل وجد منهم التصريح بذلك كقولهم: للشيء وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان - لا تحمل الاعتراف بالوجود الذهني حتى يلزم موافقتهم الفلاسفة ويتناقض كلامهم، بل معنى كلامهم أن الذهن يلاحظ الشيء ويلتفت إليه، فيقال: إن الشيء قام بالذهن أو وُجِدَ فيه تسمحًا، وملاحظة الذهن للأشياء لا يستلزم قيامها به على النحو الذي قال به الحكماء». حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ١٥.

بالالتزام).

[أقسام الدلالة اللفظية الوضعية الالتزامية]:

واللوازم ثلاثة:

١ - لازمٌ ذهنًا وخارجًا، كقابل العلم وصَنْعَةِ الكتابة للإنسان.....

حاشية البدوي

قوله: «بالالتزام» عبّر بالالتزام دون اللزوم؛ لأنَّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فيشعر بأن المعتبر فيه كمال اللزوم، وهو اللزوم البيِّن بالمعنى الأخص.

قوله: «واللوازم ثلاثة» أي: من حيث هي لا بقيد كونها ذهنية أو خارجية، ولا بقيد كون اللزوم الذهني بيِّنًا بالمعنى الأخص، أو بيِّنًا بالمعنى الأعم، أو غير بيِّن[1].

واعلم أنَّ النسبة بين اللزوم الذهني واللزوم الخارجي العموم والخصوص الوجهي:

١ - لاجتماعهما في مادة يكون بين اللازم والملزوم ملازمةٌ بحسب الوجودين، أي: الوجود الذهني والوجود الخارجي، كالزوجية للاثنين.

٢ - وانفراد الذهني عن الخارجي في العمى اللازم للبصر ذهنًا.

---

(١) وجه تسمية الأول أخص، والثاني أعم: أنه كلما تحقَّقَ الأول تحقَّقَ الثاني؛ لأنَّ كل ما كفى فيه تصور الملزوم يكفي فيه تصور الملزوم واللازم؛ لأن تصور اللازم يزيد تصور الملزوم قوة في الحكم باللزوم، ولا يلزم من تحقُّقِ الثاني تحقُّقُ الأول، وغير البيِّن هو المحتاج إلى واسطة كلزوم الحدوث للعالم. حاشية عليش على شرح إيساغوجي، ص ٣٢.

٢ - ولازمٌ خارجًا فقط، كالسواد للغراب والزنجي.

٣ - ولازمٌ ذهنًا فقط، كالبصر للعَمَى.

والمعتبَر في دلالةِ الالتزامِ اللزومُ الذهنيُّ[١]، وهو كون الشيء مُقْتَضِيًا .....

حاشية الهدوي

٣ - وانفراد الخارجي عن الذهني في السواد اللازم للغراب خارجًا، وما قيل: إن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا فهو ظاهر.

قوله: «كالسواد للغراب والزنجي» إنما لم يكن ذهنيًا أيضًا؛ لأنَّ العقل لا يحيل غرابًا أبيضَ، وهذا اللزوم لا يعتبره المنطقيُّ كما سيأتي، بخلاف الأصوليِّ والبيانيِّ[٢]؛ لأنَّ المعتبر عندهما مطلق اللزوم على أيِّ وجهٍ أمكن، ولذا كَثُرَت الفوائد التي يستنبطونها من الكتاب والسنة[٣].

قوله: «كالبصر للعَمَى» فإنه لا يمكن أن يُتصور العمى في الذهن إلا ويُتصور معه البصر، وهما في الخارج متنافيان، كما سيأتي.

قوله: «والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني»:

١ - أي: البيِّن بالمعنى الأخص كما تقدم، وهو: الذي يكفي في الجزم بلزومه

---

(١) سواء كان ذهنيًا فقط أم ذهنيًا وخارجيًا.

(٢) أي: البلاغي، وكثيرًا ما يُسمَّى علم المعاني وعلم البيان والبديع جميعًا بعلم البيان.

(٣) اللزوم عند المناطقة هو «اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك أبدًا، وهو اللزوم الكلي الذي اعتبره القوم في الدلالة، لا بمعنى عدم الانفكاك في الجملة، كما اكتفى به أهل العربية والأصوليون». سيف الطلاب على شرح معني الطلاب، ص ٦٠.

للآخر في الذهن، بمعنى: كلما تحقَّقَ الملزومُ في الذهنِ تحقَّقَ اللازمُ فيه[1]، ولذا قيَّده بقوله: «في الذهن»، ولا يجوز أنْ يُشترط فيها اللزومُ الخارجيُّ، وهو كون الشيء مُقتضيًا للآخر في الخارج، بمعنى: كلما ثبت الملزوم في الخارج ثبت اللازم فيه؛ إذ لو كان هذا شرطًا لم تتحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقُّق المشروط بدون الشرط، واللازم باطل .....

حاشية البدوي

تصور الملزوم كالزوجية للاثنين[2].

٢ - وأما البيِّن بالمعنى الأعم فهو: ما يكون تصور الملزوم واللازم كافيًا في الجزم بلزومه.

٣ - وغير البيِّن هو: المحتاج لواسطة كالحدوث للعالم[3]، وبه تتم أقسام اللازم الذهني الثلاثة.

قوله: «واللازم باطل» أي: وهو عدم تحقق دلالة الالتزام بدونه.

---

(١) أي: كلما حصل ما وُضِعَ له في الذهن بصورته امتنع أن لا يحصل ذلك الخارج في الذهن بصورته. حاشية ملا صادق، ص ٣٣.

(٢) بحيث متى تُصوِّرَ فيه الملزوم تُصوِّرَ فيه لازمه كلزوم الملكة لعدمها، واحترز باللزوم الذهني عن اللزوم الخارجي فقط كلزوم السواد للغراب والزنجي، فالدلالة عليه ليست التزاميًا؛ لأن اللزوم الخارجي لا يكفي فيه انتقال الذهن من الملزوم إلى لازمه لتوقفه على تكرار المشاهدة، فإنَّ مَن لم تتكرر مشاهدته كالأعمى، ومَن لم يَرَ الغراب أصلًا يتصور الغرابَ ولا يجزم بلزوم السواد له، بل لا يتصوره عند تصور الغراب. حاشية عليش، ص ٢٣، بتصرف.

(٣) اللزوم غير البيِّن: ما يحتاج الجزم باللزوم فيه - بعد تصور الملزوم واللازم - إلى وسط، والوسط: ما يقترن بقولنا: لأنه، وذلك كلزوم الحدوث للعالم، فإن الجزم بلزوم الحدوث له يحتاج لوسط، وهو لأنه متغير مثلًا، وأما البيِّن فهو ما لا يحتاج لذلك. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٢٧.

فكذا الملزوم؛ لأنَّ العدمَ كالعمى يدلُّ على الملكة.....

حاشية البدوي

وقوله: «فكذا الملزوم» أي: وهو كون اللزوم الخارجي شرطًا في الدلالة الالتزامية، وذلك لأن انتفاء اللازم يوجِب انتفاء الملزوم.

قوله: «لأنَّ العدم كالعمى... إلخ» هذا رأي الفلاسفة، فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة، ومذهب المتكلمين أنه معنى وجودي يضاد الإدراك بحاسة البصر، فالتقابل بينهما تقابل الضدين، فلا يدل على البصر التزامًا، والمراد بالعدم: دالُّهُ، وكالعمى مثال لذلك الدَّال، فالمعنى: لأنَّ دالَّ العدم كالعمى يدلُّ... إلخ.

قوله: «يدل على الملكة» أي: ملكته التزامًا، ككلِّ عدمٍ أُضِيفَ إلى ملكته فإن اللفظ الدال عليه يدل على ملكته التزامًا فقط، فلفظ العمى يدلُّ على عدمٍ مضاف إلى البصر مطابقة؛ لأنه تمام ما وُضِعَ له، لا على العدم والبصر معًا، وإلا كانت دلالته على البصر تضمنية.

وأُورِدَ عليه أنه إذا كان المعنى المطابقي العدم من حيث إنه مُضافٌ للبصر كانت معرفتُهُ متوقفةً على معرفة البصر؛ لأن معرفة المضاف من حيث هو مضاف متوقفة على معرفة المضاف إليه، فيلزم تقدُّم المدلول الالتزامي على المدلول المطابقي في المعرفة.

وأُجيب بأنه لا بُعْدَ في ذلك؛ لأنَّ اللازم في الالتزام كون تصور المدلول الالتزامي لازمًا لتصور المدلول المطابقي، بمعنى امتناع الانفكاك سواء قُدِّم عليه في التحقيق أو أُخِّر أو كان معه[1].أ.هـ حفني.

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٢٣.

كالبصر التزامًا؛ لأنَّ العَمَى عدمُ البصرِ عمَّا من شأنه أن يكون بصيرًا، مع أنَّ بينهما معاندةً في الخارج.....

حاشية البدوي

قوله: «كالبصر» مثال للملكة.

قوله: «عما من شأنه... إلخ» أي:

١ - من شأن شخصه كالبصير الذي عرض له العمى.

٢ - أو من شأن نوعه كالأكمه؛ فإن شأن نوعه - وهو الإنسان - قابلية البصر.

٣ - أو من شأن جنسه كالعقرب، فإن شأن جنسه - وهو الحيوان - ما ذُكِرَ.

وقوله: «مع أن بينهما معاندة» أي: منافاة ومباينة.

فائدة:

قال شيخنا الترمانيني[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرحه على الشمسية: «العدم والملكة: إثبات أحد أمرين أحدهما معناه ثبوتي والآخر سلب ذلك الثبوتي لما من شأنه أن يوصف بأحدهما كالعمى والبصر، فإنَّ البصرَ ثبوتيٌّ قولًا واحدًا.

---

(١) التِّرْمَانِيني (١٢٠٨ - ١٢٩٣هـ): أحمد بن عبد الكريم بن عيسى بن أحمد نعمة الله الترمانيني: من علماء حلب، وُلِدَ في ترمانين «من قرى حلب» وتعلم بالأزهر، وتصدر للإفتاء والتدريس بحلب إلى أن توفي فيها. كان حسن الطريقة في التعليم، يؤلف في كل شيء يرى فيه صعوبة على الطلبة كتابًا يُيَسِّرُ لهم فهمه. من كتبه: الهبات الربانية على شرح الشمسية في المنطق، وهداية الأنام في توريث ذوي الأرحام، وتلخيص العبارات الرائقة: حاشية على البيضاوي في التفسير، وحاشية على تفسير الجلالين، والجامع في الكيمياء، وغير ذلك. الأعلام للزركلي، ص ١/ ١٥٤، وما بعدها، بتصرف.

وفي قوله: «إن كان له جزء» إشارة إلى أنَّ المطابقةَ لا تستلزِمُ التضمُّنَ، وكذا لا تستلزِمُ الالتزامَ.....

حاشية البدوي

وأما العَمَى:

١ - فقيل: إنه عدمُ البصرِ عمَّا من شأنه البصر كالحيوان، فيكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة.

٢ - وقيل: إنه أمر وجودي أيضًا يقوم بالحدقة فيمنعها الإبصار، فيكون التقابل بينهما تقابل الضدين، وعلى كلٍّ لا يُوصَفُ نحو الحجر به لعدم كونه من شأنه أن يُوصف بالإبصار»[1].

قوله: «أنَّ المطابقة لا تستلزم التضمن» أي: ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن لجواز أن يكون اللفظ موضوعًا لمعنى بسيط، فتكون دلالته عليه مطابقة، ولا تضمن؛ لأنَّ المعنى لا جزء له.

قوله: «وكذا لا تستلزم الالتزام» أي: لتوقفه على أن يكون لمعنى اللفظ لازمٌ يلزم من تصور المعنى تصوره، وليس كلُّ ماهيةٍ كذلك؛ لإمكان أن يكون من الماهيات ما لا

---

(١) والضدان: الأمران الوجوديان اللذان لا يجتمعان وقد يرتفعان كالسواد والبياض. والنقيضان: أمران أحدهما وجودي والآخر عدمي لا بقيد كون المحل قابلًا أو لا، وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان كزوج ولا زوج، وأما فرد فهو مساوٍ للنقيض لا عينه؛ لأنه ضده. الهبات الربانية للقواعد المنطقية على متن الشمسية: العلامة أحمد بن عبد الكريم الحلبي الترمانيني (ص: ٣٥/ ب، ٣٦/ أ، ١٤٠/ أ) بتصرف. وينظر: حاشية عليش على شرح إيساغوجي (ص ٣٢)، ويانع الأزهار: الشيخ/ سليمان العبد (ص ٣٥)

خلافًا للفخر الرازي، وأمَّا التضمُّنُ والالتزامُ فيستلزمان المطابقة ضرورةً، فدلالة المطابقة لفظية[١].....

حاشية البدوي

يستلزم شيئًا كذلك.

قوله: «خلافًا للفخر الرازي»؛ «فإنه قال: المطابقة تستلزم الالتزام؛ لأنَّ كلَّ ماهيةٍ لها لازم أقلُّهُ كونه غيرَ ما عداها. ورُدَّ بأن هذا ليس لازمًا بيِّنًا بالمعنى الأخص بدليل أنَّا نتصورُ كثيرًا لحقيقةٍ مع الغفلة عما عداها فضلًا عن مغايرتها له، وإنما هذا لازمٌ بيِّنٌ بالمعنى الأعم لكن الفخر الرازي وكثير من المتأخرين اكتفوا بالبيِّن بالمعنى الأعم، وحينئذ فلا ينهض عليه الرد»[٢]. أ.هـ صبان.

قوله: «فيستلزمان المطابقة ضرورة»؛ «لأنهما لا يوجدان إلا معها لكونهما تابِعَيْنِ لها، والتابع من حيث إنه تابع لا يوجد بدون متبوعه، وإنما قيدنا بالحيثية احترازًا عن التابع الأعم كالحرارة للنار؛ فإنها تابعة لها، وقد توجد بدونها، كما في الشمس والحركة، أما من حيث إنها تابعةٌ لها فلا تُوجَد إلا معها.

لا يقال: المطابقة متبوعة، والمتبوع من حيث إنه متبوع لا يوجد بدون تابعه، فالمطابقة لا توجد بدونها لإمكان أن يقال: إنما يصح ذلك لو صدق أن المطابقة متبوعة دائمًا، وهو ممنوع لما تقدم لك، فلا تغفُل»[٣].

«قوله: «فدلالة المطابقة لفظية» أي: ووضعية لما علمت مِنْ أنَّ مَقْسِمَ الدلالة هو

---

(١) أي: من حيث وضعه، وكان الظاهر أن يقول: (وضعية)، كما أشير إليه في هامش (ي) ص ٩.

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ١٢١، بتصرف.

(٣) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٢١، بتصرف.

لأنها بمحض اللفظ، والأُخريان عقليتان لتوقُّفهما على انتقال الذهن من المعنى إلى جزئه ولازمه، وقيل: وضعيتان، وعليه أكثر المنطقيين.

[وجه انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاث]:

وإنما انحصرت الدلالةُ اللفظيةُ الوضعيةُ في الثلاث؛ لأنَّ اللفظَ الدالَّ - بحسب الوضع على المعنى - لا يخلو مِنْ أنْ يدلَّ على تمام ما وُضِعَ له، أو على جزء ما وُضِعَ له، أو على ما يلازمه في الذهن، فإن كان الأول فالدلالةُ دلالةٌ بالمطابقة، وإن كان الثاني فالدلالةُ دلالةٌ بالتضمن، وإن كان الثالث فالدلالةُ دلالةٌ بالالتزام.....

حاشية البيجوري

الدلالة اللفظية الوضعية.

قوله: «لأنها بمحض اللفظ» أي: الخالص من ضميمةِ أمرٍ عقليٍّ إليه، وهو انتقال الذهن من المعنى الموضوع له إلى شيء آخر بخلاف الأخريين، وليس المراد بكونها بمحض اللفظ أنه ليس للعقل مدخلٌ فيها؛ لأنَّ العقل له مدخلٌ في جميع الدلالات.

قوله: «عقليتان» أي: منسوبتان للعقل بمعنى أنه محتاج فيهما مع الوضع إلى ضميمةِ أمرٍ عقليٍّ، كما أشار إليه الشارح بقوله: «لتوقفهما.... إلخ»....

قوله: «وقيل: وضعيتان»: «أي: منسوبتان إلى الوضع كالأولى لاستنادهما إلى الوضع، لكن الاستناد في الأولى بلا واسطة؛ لأن المعنى المفهوم فيها من اللفظ هو عين ما عُيِّن له اللفظ بالوضع الحقيقي كالإنسان للحيوان الناطق، أو المجازي كالأسد

[التمثيل على الدلالات الثلاث]:

مثال الدلالة بالمطابقة: (كالإنسان، فإنه يدلُّ على الحيوان الناطق.....

حاشية البدوي

للرجل الشجاع، وفي الأخريين[1] بواسطة، فليس الوضع سببًا تامًّا لهما، بل سببُ سببٍ بخلاف الأولى، وبيان ذلك أنَّ الوضعَ سببٌ في فَهْمِ معنى اللفظ، وفَهْمُ معناه سببٌ في فَهْمِ جزئه أو لازمه، فالوضعُ بالنسبة لفهم المعنى من اللفظ هو السبب المباشر، وبالنسبة لفهم الجزء أو اللازم سببُ سببٍ.

والحاصل أنَّ هناك مقدمتين:

أ - إحداهما وضعية، وهي كلما أُطلِقَ اللفظ فُهِمَ مسمَّاه.

ب - والثانية عقلية، وهي

- في التضمن: وكلما فُهِمَ المسمَّى فُهِمَ جزؤه.
- وفي الالتزام: وكلما فُهِمَ المسمَّى فُهِمَ لازمه.

فالمطابقة لما لم تستند إلا إلى الأولى اتفق المناطقة على أنها وضعية، والأخريان لما توقفتا عليهما اختُلِفَ فيهما، فمَنْ نَظَرَ إلى استنادهما إلى الأُولى قال: إنهما وضعيتان، ومَنْ نَظَرَ إلى استنادهما إلى الثانية قال: إنهما عقليتان.

وبقي مذهب آخر، أن المطابقة والتضمن وضعيتان، والالتزام عقلية، وَوُجِّهَ بأنَّ أجزاء المسمَّى لما لم تكن خارجة عما وُضِعَ له اللفظ كانت كأنَّ اللفظَ موضوعٌ لها بخلاف المعنى الالتزامي»[2].

قوله: «كالإنسان» أي: لفظه.

---

(١) أي: التضمنية والالتزامية.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٢١، وما بعدها، بتصرف.

بالمطابقة)، وإنما سُمِّيت هذه الدلالة بالمطابقة؛ لأنَّ اللفظَ موافقٌ لتمام ما وُضِعَ له، وذلك من قولهم: طَابَقَ النعلُ بالنعلِ[1] إذا توافقتا.

(و) مثال الدلالة بالتضمن، كالإنسان فإنه يدلُّ (**على أحدهما**) أي: على الحيوان فقط، أو على الناطق فقط (**بالتضمن**) لكن لا مطلقًا، بل عند إرادة المعنى المطابقي؛ أعني المجموع من الحيوان والناطق؛ لأنه ربما يكون اللفظ دالًّا على جزء معناه المطابقي فقط ولا يكون دلالتُهُ عليه تضمنًا بل مطابقة، كما في دلالة لفظِ الإنسان على الحيوان أو على الناطق عند إرادة أحدهما منه، لا عند إرادة المجموع، وإنما سُمِّيت هذه الدلالة تضمنًا؛ لأنه يدل على ما في ضمن الموضوع له.....

حاشية البدوي

قوله: «**على أحدهما**» الظاهر أن يقال: «وعلى كلٍّ واحدٍ منهما»، تأمل[2]. منلا أحمد: وإنما قال: «الظاهر» لأنه يمكن أن يوجه كلامه بأن دلالته على أحدهما كافية في التمثيل، وأما دلالته على كل واحد منهما فأمر آخر لا يلزم بيانه هنا أو بأن أحد للاستغراق.

قوله: «**عند إرادة أحدهما**» أي: الحيوان فقط، أو الناطق فقط، فإنَّ دلالته ليست تضمنية، بل مطابقة؛ لأنه إذا ذُكِرَ لفظ الكلِّ وأُريد به الجزء كان مجازًا مرسلًا، ودلالة

---

(١) الظاهر ترك الباء. هامش مغني الطلاب (ي)، ص ١٠.

(٢) حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٣٧.

(و) مثال الدلالة بالالتزام كالإنسان فإنه يدل (على قابل العلم، وصنعة الكتابة بالالتزام) وهذا أيضًا عند إرادة المعنى الموضوع له .....

حاشية البدوي

اللفظ على المعنى المجازيِّ مطابقة[1].

قوله: «على قابل العلم» هو حصول صورة الشيء في العقل عند المنطقيين، والتحقيق أنه من مقولة الكيف[2].

قوله: «وصنعة الكتابة بالالتزام»، «اعتُرِضَ هذا المثال بأنَّ المرادَ باللزوم: اللزوم

---

(١) كدلالة لفظ أسد على الرجل الشجاع. فإن قلت: إن استعمال لفظ أسد في الرجل الشجاع مجاز، وقد قال أهل البيان: إن المجاز يدور على الدلالة الالتزامية. قلت: مسلَّمٌ ذلك، ولكن لما كان المجاز موضوعًا بالنوع كان لفظ أسد من هذه الحيثية دالًا على الرجل الشجاع دلالة مطابقة، وإن كان بحسب وضعه الشخصي الأصلي دلالته عليه التزامية، فلا منافاة، لكن هذه الدلالة الالتزامية التي في المجازات باعتبار اصطلاح البيانيين، والمناطقة يخالفونهم في ذلك، وليس هذا محل الكلام في هذه المسألة. حاشية العطار على متن السلم، ص ١٢٤، وما بعدها.

(٢) يُحقِّق مير زاهد هذا المقام بقوله: «ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني إلى أنَّ العلمَ إضافةٌ مخصوصةٌ بين العالم والمعلوم، وهي المسماة بالتعلُّق، وبعضهم إلى أنه صفةٌ حقيقيةٌ ذاتُ تعلُّقٍ. وأما القائلون بالوجود الذهني من الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافًا ناشئًا مِنْ أنَّ العلم ليس حاصلًا قبل حصول الصورة في الذهن بديهةً واتفاقًا، وحاصلٌ عنده بديهيةً واتفاقًا، والحاصل معه أمور ثلاثة: الصورة الحاصلة، وقُبُول الذهن لها من المبدأ الفياض، وإضافةٌ مخصوصةٌ بين العالم والمعلوم. فذهب بعضهم إلى أنَّ العلم هو الأول فيكون من مقولة الكيف، وبعضهم إلى أنه الثاني فيكون من مقولة الانفعال، وبعضهم إلى أنه الثالث فيكون من مقولة الإضافة، وأما نفس حصول الصورة في الذهن فلم يقل به أحد منهم كما لا يخفى على مَنْ تتبَّع كلامهم، والأصح من هذه المذاهب هو الأول». حاشية مير زاهد على حواشي التهذيب، ص١٩.

لا دلالته على الأمر الخارج اللازم مطلقًا، وإنما سُمِّيت هذه الدلالة بالالتزام؛ لأن اللفظ لا يدلُّ على كلِّ أمرٍ خارجٍ عنه، وإلا لزم دلالة اللفظ .....

حاشية البدوي

البيِّن بالمعنى الأخص، وهذا ليس كذلك؛ إذ لا يلزم من تصور الإنسان تصور قابلية العلم وصنعة الكتابة، فالأولى التمثيل بزوجية الاثنين.

وأجيب بأن التمثيل به من حيث إنه لازمٌ بيِّنٌ بالمعنى الأعم، ولا شك أنَّ اللزوم المذكور شرط؛ لأنَّ اشتراط الأخص يُوجِبُ اشتراط الأعم لعدم تحقُّقِ الأخص بدون الأعم، فيكون الأعمُّ شرطًا أيضًا، وأما عدم كفايته فشيء آخر، على أن هذه مناقشة في المثال[1]، وهي ليست من دأب المحصِّلين»[2].

قوله: «[لأن][3] دلالته على الأمر الخارج...» المناسب لكلامه سابقًا أن يقول: لأنه ربما يكون اللفظ دالًا على لازم معناه المطابقي، ولا تكون دلالته عليه التزامًا بل مطابقة، كما في دلالة لفظ الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة عند إرادته منه، لا عند إرادة الحيوان الناطق.

قوله: «لا يدل على كل... إلخ» مستدرك[4] لا حاجة لذكره هنا، فالصواب حذفه، والاقتصار على ما بعد الإضراب، ويقول: وإنما سميت هذه الدلالة بالالتزام؛ لأن

---

(١) المثال: جزئيٌّ يُذكر لإيضاح القاعدة، فيكفي فيه الفرض دون اشتراط لمطابقة الواقع، والشاهد: جزئيٌّ يُذكر لإثبات القاعدة.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ١٨، بتصرف.

(٣) كذا في نسخة المحشي، وما في الأصول الخطية: (لا).

(٤) الاستدراك: إغناء بعض اللفظ عن بعض. شرح الملا عمر على الولدية، ص ٧٤.

على معانٍ غير متناهية، ولا على بعضٍ غير مضبوطٍ[1] لعدم الفهم، بل يدلُّ على الأمر الخارج اللازم له ذهنًا.

حاشية البدوي

اللفظ يدل على الأمر الخارج اللازم له ذهنًا؛ لأنَّ هذا هو العلة في تسميتها دلالة الالتزام.

قوله: «معانٍ... إلخ» أي: وهو خلاف الواقع.

قوله: «غير مضبوطٍ» أي: بضابطٍ يُوجِبُ الفهم، وهو اللزوم الذهني البيِّن بالمعنى الأخص.

* * *

(١) أي: بضابطٍ يُوجِبُ الفهم، وهو اللزوم الذهني البيِّن بالمعنى الأخص فقط عند الجمهور، ومطلق البيِّن عند الإمام. إتحاف الطلاب، ص ٥١.

[اللفظ المفرد والمؤلَّف]

ثم لما فرغ المصنف من بيان الدلالات الثلاث، شرع في بيان تقسيم اللفظ، فقال:

[اللفظ المفرد]:

(ثم اللفظ) الموضوع لمعنى .....

حاشية البدوي

قوله: «ثم اللفظ»: «ثم هنا للتراخي الرُّتْبِي، بمعنى أن رتبة بيان تقسيم اللفظ إلى المفرد والمركب متأخِّر عن بيان رتبة تقسيم الدلالات إلى الثلاثة؛ لأنَّ فهم المعاني موقوفٌ على اللفظ، وهو من حيث إنه يُفهم منه المعنى موقوفٌ على الدلالة، فيكون بحثُ اللفظِ متأخِّرًا عن بحث الدلالة رتبةً، كما فُصِّل في المطولات.

واللام في اللفظ للعهد، والمعهود اللفظ الدال بالوضع أعم من أن يكون مطابقة أو تضمنًا أو التزامًا كما هو الظاهر من إطلاق اللفظ... ويمكن أن يراد من المقْسِم: اللفظ الدال بالمطابقة، فعلى هذا: وجه تخصيص المقْسِم بالمطابقة أن المطابقة متبوع، والتضمن والالتزام تابعان، فقيد اللفظ بالمطابقة تنبيهًا على انحطاط رتبتهما عن رتبة المطابقة»[1].

---

(١) الدر الناجي، ص ٣٤ بتصرف.

(إما مفرد، وهو الذي لا يُرادُ بالجزء منه دلالةٌ على جزء معناه) وهو أعم من:

١ - أن لا يكون له[١] جزء كـ «قِ» عَلَمًا.....

حاشية البدوي

قوله: «إما مفرد» المراد به: ما قابل المركب بقرينة المقابلة.

قوله: «لا يُراد بالجزء منه... إلخ»، «ظاهر كلامه أنَّ الإرادة شرط في الدلالة؛ وهو الذي صرَّح به الشيخ[٢]، ورأيُ المتأخرين عدم الاشتراط، قالوا: لأن اللفظ يُوصَفُ بكونه دالًا في نفسه، سواء استُعْمِلَ أو لم يُستعمل، والتحقيق كما ذكره بعض الحذَّاق أنَّ الدلالة إنْ أريد بها الدلالة بالقوة لم تشترط فيها الإرادة، وإن أريد بها الدلالة بالفعل كانت الإرادة شرطًا فيها، ويصح أن يكون هذا جمعًا بين القولين.

وأُورِدَ على التعريف أنه يصدق على «زيد قائم»؛ فإنَّ الزاي مثلًا جزء منه، ولا يراد بها الدلالة على جزءِ معناه مع أنه مركَّبٌ، فلا يكون تعريف المفرد مانعًا، وحينئذ فالأولى أن يقال: «لا يُراد بجزءٍ» بالتنكير، أي: أيِّ جزءٍ من أجزائه، ولا شك أنَّ هذا يراد ببعض أجزائه الدلالة على جزء معناه، فيكون خارجًا عن التعريف»[٣].أ.هـ حفني.

قوله: «كـ «قِ» عَلَمًا»[٤] قيد به ليكون «قِ» من المفرد، وليصح كونه مثالًا لما لا جزء له.

---

(١) أي: للفظه.

(٢) ابن سمنا.

(٣) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٢٤.

(٤) احتراز عن كونه فعل أمر. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٣٠.

٢ - أو كان له جزء لا لمعناه كلفظة «النقطة»[١].....

حاشية البدوي

قوله: «كلفظة النقطة»[٢]: «هي: طرف الخط: [الذي هو طرف السطح][٣]: الذي هو طرف الجسم: وهو ما له طول وعرض وعمق، والسطح: ما له طول وعرض دون العمق، والخط: ما له طول دون العرض والعمق، والنقطة: ما ينتهي إليه الخط....

وفي التمثيل بلفظ «النقطة» لما له جزء لا لمعناه نظر[٤]؛ لأنه:

١ - إن كان المراد بها: معناها الكلي - أعني نهاية الخط - فهي كالإنسان في عدم

---

(١) أي: ما كان للفظه جزء لكن ليس لمعناه جزء، والحاصل أنَّ «القسم الأول: ما ليس للفظه جزء لكن يكون لمعناه جزء، والقسم الثاني بالعكس، فبين القسمين تعاكس». حاشية الكانقري على الحواشي الأحمدية، ص ١٢٠.

(٢) يقول الكانقري عن تمثيل الملا أحمد بالنقطة: «أشار به إلى انقسام المعنى إلى ما له جزء وإلى ما ليس له جزء، خلاف ما أشار إليه بعضهم كصاحب القسطاس حيث جعل أقسام المفرد أربعة، فردَّ عليه بهذا البيان، ولذا صرح بأن أقسام المفرد خمسة، فالقسم الأول: ما ليس للفظه جزء لكن يكون لمعناه جزء، والقسم الثاني بالعكس، فبين القسمين تعاكس». حاشية الكانقري (ص ١٢٠)، والقسطاس كتاب في المنطق لمحمد بن أشرف الحسيني السمرقندي.

(٣) ساقط من المخطوطة، والمثبت من حاشية العمادي (ص ١٧٤) المنقول عنها.

(٤) دَفَعَ هذا النظرَ الفاضلُ محمد فوزي اليارانكموي بقوله عن التمثيل بالنقطة لما له جزء ولكن لا جزء لمعناه: «أي: مثاله النقطة؛ لأنَّ للفظها جزءًا، وهو النون والقاف وما يليهما، ليس لمعناه جزء؛ لأن معناه يُعبَّرُ عنه بنهاية الخط، وهو لا يقبل التجزُّؤ، والمراد بمعناه: ذات المسمى بنهاية الخط، فلا تقبل هي القسمة ولا النسبة لا عقلًا ولا فرضًا ولا وهمًا، فلا يَرِدُ ما ترى في حاشية المولى قول أحمد من الاعتراض على المثال، فلا حاجة إلى جوابه». خلاصة الميزان على الفناري، ص ٣٧، وما بعدها.

٣ - أو كان له جزء، ولمعناه أيضًا جزءٌ، ولا يدلُّ جزء ذلك اللفظ على جزء معناه (كالإنسان)، فإنه لفظٌ لا يُراد بجزئه دلالة على جزء معناه، فإن الألف منه مثلًا لا يدلُّ على الحيوان، والنون منه لا يدلُّ على الناطق.

٤ - أو كان له جزء دالٌّ على معنى لكن لا على جزء المعنى المراد كـ «عبد الله» عَلَمًا؛ إذ ليس شيءٌ من العبوديةِ والألوهيةِ جُزْءًا للشخص المُعْلَم؛ لأنَّ المرادَ ذاتُهُ المشخَّصةُ. .....

حاشية البدوي

دلالة جزء اللفظ على جزء معناه.

٢ - وإن كان المراد بها: ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي - أعني طرف هذا الخط وذاك وذلك - فهو ليس بمعناها؛ إذ المعنى هو الصورة الذهنية من حيث وُضِعَ بإزائها الألفاظُ، فالماصدق لم يُوضَعْ بإزائه لفظُ النقطةُ، فلا يكون معناها.

جوابه: قد يُكتفى في إطلاق المعنى على الصورة بمجرد صلاحيته لأن يُقصد باللفظ سواء وُضِعَ له لفظ أو لا على ما قاله السيد[1]، فيكون الماصدق معنى النقطة على معنى صلاحيته لوضع النقطة بإزائه، والقرينة على ذلك المقابلة...

ولك أن تقول: الفرض كافٍ في التمثيل، أو تقول: إنه يجوز أن يكون الموضوع له هو الماصدق، ويكون المفهومُ الكليُّ آلةً له، ويكون الوضع من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص[2]، فلا بدَّ لنفي هذا من دليل.....

(١) عبارة السيد: «وقد يُكتفى في إطلاق المعنى على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لأن تُقصد باللفظ سواء وُضِعَ لها لفظٌ أم لا». حاشية السيد الشريف الصغرى، ص ٤٤.

(٢) ينقسم الوضع إلى ثلاثة أقسام، وهي: الوضع الخاص للموضوع له الخاص كوضع الأعلام =

٥ - أو كان له جزء دالٌّ على جزء المعنى المراد، ولا تكون دلالته مرادةً حال كون ذلك المعنى مرادًا كـ «الحيوان الناطق» عَلَمًا؛ إذ ليس شيء من....

حاشية البدوي

والاحتمال كافٍ للمانع»[1]، وما أجاب به منلا أحمد - من أنه تمثيلٌ للمعنى الذي لا جزء له إذا وُضِعَ له لفظٌ له جزءٌ[2] - لا يلائم ما قبله وما بعده.

قوله: «كالحيوان الناطق»، «إنما جَعَلَ هذا مثالًا لهذا القسم، وعبد الله مثالًا لما قبله، مع أنَّ كلًّا منهما له جزءٌ يدلُّ على معنى قبل العَلَمية، ولا يدلُّ على شيء بعدها؛ لأنَّ الأول له مفهومان أصليان، هما جزءان للمفهوم المنقول [إليه][3] ولا كذلك الثاني.

فقول الشارح أولًا: «لكن لا على جزء المعنى المراد» معناه: أنَّ أحدَ الجزأين وإن كان له معنى قبل العلمية لكن ذلك المعنى ليس جزءَ المعنى بعد العلمية، فلم يدل جزؤه على جزء المعنى»[4].

وقوله ثانيًا: «أو كان له جزء دال.... إلخ» معناه: أنَّ أحدَ الجزأين له معنى، وذلك

= الشخصية، ووضع العام للموضوع له العام كوضع الإنسان وسائر أسماء الأجناس، ووضع العام للموضوع له الخاص كوضع الحروف والضمائر وأسماء الإشارات والموصولات والمشتقات والمركبات والمجازات. حاشية مير أبي الفتح على الدواني، ص ٦٥، بتصرف.

(١) ملفقًا من منلا أحمد، وحاشية العمادي، وقره خليل عليه، ص ١٧٤: ١٧٦.

(٢) أي: يكون للذلك اللفظ جزء لا لمعناه. حاشية منلا أحمد، ص ٤٠.

(٣) ليس في المخطوط، والمثبت من حاشية الحفني، ص ٢٤.

(٤) حاشية الحفني، ص ٢٤، وما بعدها، بتصرف.

معنى الحيوان والناطق الجزأين للإنسان الجزء للشخص المُعْلَم[١] مرادًا في حال العلمية، وإنما المراد دلالة مجموع الحيوان والناطق على الذات المشخَّصة، فالمفرد خمسة أقسام.....

حاشية البدوي

المعنى جزء معناه بعدها[٢]، فقد دلَّ جزؤه على جزء المعنى لكن لم يُرَدْ ذلك بعد العلمية.

قوله: «مرادًا في حال العلمية» أي: لأنَّ العَلَمَ شيءٌ لا يُراد به إلا الذات المعيَّن مع قطع النظر عن حقيقة الذات.

قوله: «فالمفرد خمسة أقسام»:

الأول: أن لا يكون للفظِهِ جزء.

الثاني: أن يكون له جزء لا لمعناه.

الثالث: أن يكون له جزء، ولمعناه جزء، لكن لا يدل على جزء المعنى.

الرابع: أن يكون له جزءٌ دالٌّ على معنى لكن لا على جزء المعنى المراد.

الخامس: أن يكون له جزءٌ دالٌّ على جزء معنى، ولا تكون دلالتُهُ مرادةً.

وإنما تعرَّض لعدِّهِ تنبيهًا على أنه خالف القوم فيه بناء على أن المفرد عندهم أربعة أقسام على ما يشعر به تقريرهم.

---

(١) لأن الجزئي مركب من الماهية والمشخصات. إتحاف الطلاب، ص ٥٣.

(٢) أي: بعد العلمية.

[اللفظ المؤلَّف]:

(وإما مُؤَلَّفٌ، وهو: الذي لا يكون كذلك) أي: الذي يُرادُ بالجزء منه دلالةٌ على جزء معناه، بأن يكون القيود الخمسة متحققة فيه

حاشية البدوي

قوله: «وإما مؤلَّفٌ» التأليف ضم الأشياء مؤتلفة كـ «حيوان ناطق»، و«قام زيد»، والتركيب: ضمها مؤتلفة أو لا:

١ - فهو أعم مطلقًا، فيجتمعان في الأشياء التي بينها ألفة كـ «حيوان ناطق»، وينفرد التركيب إذا لم يكن بينهما ألفة كـ «إنسان، لا إنسان»؛ إذ لا ألفة بين الإثبات والنفي.

٢ - وقيل: مترادفان.

قوله: «وهو الذي لا يكون كذلك» أي: كالمفرد، وفسَّره الشارح، فقال: أي: يراد بالجزء منه.... إلخ، ولو جرى على مقتضى التعبير لقال: أي: لا يراد.

قوله: «بأن يكون القيود الخمسة.... إلخ»: «أي: يكون له جزء، ويكون لمعناه جزء أيضًا، ويكون جزؤه دالًا على جزء المعنى، ويكون ذلك المعنى معناه المقصود، وتكون تلك الدلالة مقصودة أيضًا.

والمراد بالقصد: القصد الجاري على قانون الوضع، أي: وضع اللغة لا مطلق الوضع، فلا يَرِدُ «زيد» على منعِ تعريفِ المركبِ، وجمعِ تعريف المفرد[1] إذا أريد بجزء

(١) أي: فلا يُنتقض تعريف المركب منعًا، ولا تعريف المفرد جمعًا بـ «زيد» إذ أريد بجزء منه، مثل: الراي، الدلالة على شيء من أجزائه، مثل: رأسه أو ظهره أو رجله. حاشية الكانقري =

(كرامي الحجارة) فإنَّ الرامِيَ يراد به الدلالة على ذات صدر منه الرمي، والحجارة يراد بها الدلالة على جسم معيَّنٍ بالتعيين النوعي.....

حاشية البدوي

منه الدلالة على شيء من أجزاء مدلوله، بأن يراد بالزاي رأسه، وبالدال رجلاه، وبالياء ما بينهما، أو يراد بالزاي سبعة، وبالياء عشرة، وبالدال أربعة، وبالجزء الجزء المرتب في السمع بأن يكون بعض أجزائه مقدَّمًا، وبعضها مؤخرًا من السمع، فلا يَرِدُ على تعريف المركب الفعل الدال بمادته على الحدث، وبصيغته على الزمان لكن هذا إذا لم يستكِنَّ فاعلُهُ، وإلا فهو مركب كما لا يخفى»[1].

«قوله: «كرامي الحجارة»: «أي: إن كان غير عَلَمٍ، وإلا كان من قبيل المفرد كما لا يخفى، ولو قال: «كغلامِ زيدٍ» لكان أولى؛ إذ كلامنا في المؤلَّف لا في المركب، وهذا لا يصلح مثالًا لعدم الألفة بين الرامي والحجارة، ويمكن أن يجاب بأن الألفة حاصلة باعتبار وصف الأول بكونه راميًا، والثاني بكونه مرميًّا، أو أشار بذلك إلى أن المراد بالمؤلَّف مطلق المركب.

قوله: «فإنَّ الرامِيَ» لو أسقط «أل» لكان أولى؛ لأن جزء المركب المذكور إنما هو «رامي» بدون «أل».

وقوله: «على ذاتٍ صَدَرَ منه الرمي» إنما ذَكَّرَ الضمير؛ لأن الذات مُذكَّر؛ لأن تاءَهُ ليست للتأنيث.

قوله: «والحجارة يُراد بها... إلخ» مقتضاه أنَّ الجزء الثاني مقصودٌ ومعتبرٌ في

= على الحواشي الأحمدية، ص ١٢٢.

(١) ملفقًا من حاشية ملا أحمد (ص ٤٠)، وحاشية العمادي (ص ١٧٨: ١٨٠).

فإن قلتَ: لِمَ قدَّمَ المصنِّفُ تعريفَ المفردِ على تعريف المؤلَّف، مع أنَّ الأَوْلَى عكسه؛ لأنَّ القيود المذكورة في تعريف المؤلَّف وجودية، وفي تعريف المفرد عدمية، والأعدام إنما تُعرف بملكاتها؟

قلتُ: إنَّ مقصودَ المصنف هنا التقسيم بقرينة تصدير اللفظ، والتعريف يُستفاد منه ضمنًا، والتقسيم باعتبار الذات لا باعتبار المفهوم، وذاتُ المفرد سابقٌ على ذات المركب.....

حاشية البدوي

تركيب المركب الإضافي وليس كذلك لما صرَّحوا به من أنَّ المركب الإضافي مركبٌ من جزء مادي وهو رامي في هذا المثال، ومن جزء صوري وهو الإضافة، وقد يقال: ما صرحوا به إنما هو فيما إذا كان المقصود معنى المضاف فقط، وحينئذ فلا يظهر كونه من قبيل المركب، أما إذ كان المقصود معنى المضاف والمضاف إليه كما هنا تعيَّن كون المضاف إليه جزأ ماديًا أيضًا».[1] أ.هـ حفني.

قوله: «لأنَّ القيودَ... إلخ»، يَرِدُ عليه أن المقدَّم قيد واحد، وهو كونه يراد بالجزء منه... إلخ، ويجاب بأنه في قوة قيدين، فكأنه قال: يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه دلالة مرادة، والجَمْعُ عند المناطقةِ يُطلق على ما فوق الواحد، أو يقال: جمع القيد للتعظيم، والمراد بالوجودي: ما لا يدخل حرف السلب في مفهومه، والعدمي بخلافه.

قوله: «والأعدام إنما تُعْرَفُ بملكاتها»[2] فالتقابل بين المفرد والمركب تقابل العدم

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص٢٥ وما بعدها، بتصرف.

(٢) أي: بموجوداتها؛ لأنَّ أعدام الملكات مُضافٌ إليها كعدم البصر وعدم السمع، والمضاف =

واعلم أنَّ المفردَ والمؤلَّفَ وأقسامَهما الآتيةَ أقسامٌ للمفهوم أوَّلًا وبالذات، وللفظ ثانيًا وبالعَرْض[1].....

حاشية البدوي

والملكة.

قوله: «وأقسامَهما الآتية» من الكلية والجزئية والذاتية والعرضية.

قوله: «أقسامٌ للمفهوم أوَّلًا وبالذات»:

«فإنْ قلتَ: إنَّ المفردَ والمركبَ، والكليَّ والجزئيَّ، بالمعاني المذكورة هنا، أوصافٌ للفظِ، ولا تصدق على المفهوم أصلًا، فكيف تكون أقسامًا للمفهوم أوَّلًا وبالذات، وللفظ ثانيًا وبالعَرْضِ؟ بل الأمر بالعكس.

قلتُ: المقصود أن المعاني الحقيقية لها ما هو وَصْفٌ للمفهومات، وإنما تطلق على ما هو وصف للألفاظ مجازًا، يدل عليه قوله: «تسمية للدال باسم المدلول» لكن كون المفرد والمركب كذلك محل بحث، بل الأمر بالعكس فيهما على ما قرر في المطولات»[2].

أ.هـ منلا أحمد:

«قوله[3]: «إن المعاني الحقيقية لها» أي: للمفرد والمركب، والكلي والجزئي.

= من حيث إنه مضاف لا يُعْرَفُ إلا بعد معرفة المضاف إليه. سيف الغلاب، ص ٨١.

(١) بسكون الراء: مصدر بمعنى عروض، وليس من العَرَضي المقابل للذاتي. نبَّه عليه الفاضل عبد الحميد التركماني.

(٢) حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٤٠.

(٣) أي: منلا أحمد.

تسميةً للدال باسم المدلول، إلا أنَّ المصنف اعتبر التقسيمَ المجازيَّ تقريبًا لفهم المبتدئين.....

حاشية البدوي

وقوله: «ما هو وصف للمفهومات» بأن يقال: الكلي هو الذي لا يمنعُ نفسُ تصور مفهومه من وقوع الشَّرِكَة بين كثيرين، وقس عليه البواقي.

وقوله: تسمية للدال باسم المدلول» الأولى أن يقال: تسميةً لوصف الدال باسم وصف المدلول.

وقوله: «على ما قُرِّر في المطولات» يعني أن المقرر في المطولات أن المفرد والمركب صفتان للفظ أولًا وبالذات، وللمعنى ثانيًا وبالعَرَض تسمية لوصف المدلول باسم وصف الدال، كما أن الكلية والجزئية وصفان للمعنى لا للفظ، فوصفه بهما مجاز من وصف الدال بما للمدلول»[1].

والحاصل أنَّ قول الشارح - تبعًا للفنري ـــ: «إنَّ المفرد والمركب وأقسامهما الآتية أقسام للمفهوم أوَّلًا وبالذات» غيرُ مُسلَّمٍ في المفرد والمركب، بل هما قسمان للفظ أوَّلًا وبالذات، وللمفهوم ثانيًا وبالعَرَض.

[قوله: «تسمية للدال باسم المدلول» الأولى: تسمية لوصف الدال باسم وصف المدلول][2].

---

(١) حاشية العمادي، ص ١٨١، وما بعدها، بتصرف.

(٢) ذَكَرَ المحشِّي هذه الجملة نقلا عن العمادي قبل عدة أسطر، فالأولى حذفها.

[مباحث الكليات الخمس]

ولما فرغ مما يتوقف عليه الاصطلاحات[1] شرع في مباحث الاصطلاحات، فقال:

[أقسام اللفظ المفرد بالنظر إلى معناه]:

(و) اللفظ (المفرد) .....

حاشية البدوي

قوله: «شرع في مباحث الاصطلاحات» المباحث: جمع مبحث، ومثله يصلح أن يكون مصدرًا ميميًّا، واسم مكان، واسم زمان، لكنه هنا اسم لمكان البحث، بمعنى المسائل المبحوث فيها عن اللفظ من جهة كونه كليًّا أو جزئيًّا، والبحث في الأصل: التفتيش عن باطن الشيء حسًّا، استعمل عرفًا في بيان الشيء والكشف عن حقيقته.

قوله: «واللفظ المفرد... إلخ»، «ظاهره مطلقًا اسمًا أو فعلًا أو حرفًا مع أن المنقسم إلى الكلي والجزئي هو الاسم، وأما الفعل فهو كليٌّ أبدًا كما صرَّحوا به؛ لأنه محمولٌ على فاعله، ومن شأن المحمول الكلية، وتشخُّص فاعلِهِ لا يُوجِبُ تشخُّصه، وأما الحرف فليس كليًّا ولا جزئيًّا؛ لأنه لما لم يفد معناه إلا بمتعلَّقه وكان معناه فيما دخل عليه لم يكن بذاته كليًّا ولا جزئيًّا. هكذا قال بعض الشارحين، وهو مخالف لما عليه علماء الوضع من أن الحرف له معنى في نفسه، وإن كان لا يدل عليه إلا بمتعلقه[2].

---

(١) أي: الكليات، والأولى التعبير به حيث جعل ما تقدم مقدمة لإيساغوجي لا لجميع المنطق. إتحاف الطلاب، ص ٥٥.

(٢) لكلية الفعل والحرف وجزئيتهما اعتباران: ▪

.....

حاشية البدوي

ثم اختلفوا:

فذهب السعد إلى أنه كليٌّ؛ لأنه موضوع عنده للمعنى المطلق، فـ «مِنْ» مثلًا عنده موضوعة للابتداء المطلق، لكنها لم تُستعمل إلا في الابتداء الجزئي، فالحروف عنده كليات وضعًا، جزئيات استعمالًا.

وذهب العضد إلى أنه موضوع للمعنى الجزئي المستحضر بالمعنى المطلق، فالحروف عنده جزئيات وضعًا واستعمالًا، وآلة الوضع على هذا كلية، وهذا المذهب هو الحق»[1].

وظاهره أنَّ المركب لا ينقسم إلى هذين القسمين حيث خص التقسيم إليهما بالمفرد وليس كذلك، بل ينقسم إليهما كالمفرد، فالمركب الكلي كـ «حيوان ناطق»، والجزئي كـ «رأس زيد» بجعل الإضافة للعهد، ولذا قال بعضهم: تخصيص المفرد بالذِّكْر ليس للاحتراز عن المركب، بل لأنَّ الكلام هنا توطئة للكليات الخمس، وهي مفردات.

= الأول: باعتبار معنى الفعل والحرف، فالفعل كليٌّ باعتبار الحدث الواقع في أحد الأزمنة، وهو لا يمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين، ولذا صح اتصاف أي فاعلٍ كان بذلك الحدث، وجزئيٌّ باعتبار دلالته على نسبة معينة لذلك الحدث إلى فاعل مخصوص... وأما الحرف فالحقُّ فيه أنه جزئي لا غير؛ لأنه موضوع وضعًا عامًا لمعنى مخصوص، فـ «مِن» دالة على ابتداء معين، هو ابتداء المتكلم السير من البصرة إلى الكوفة.

الثاني: باعتبار الفعل من حيث هو فعل، والحرف من حيث هو حرف، فلا يُوصف واحدٌ منهما بالكلية والجزئية. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٣٤، بتصرف.

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٢٨.

بالنظر إلى معناه (إما كلي، وهو: الذي لا يمنع نفسُ تصوُّرِ مفهومِهِ) أي: لا يَمْنَعُ مفهومُهُ لا من حيث هو هو، بل من حيث إنه متصوَّرٌ، على ما يُفيدُهُ قَيْدُ «النفس» (عن وقوع الشَّرِكَةِ بين كثيرين) .....

حاشية البدوي

قوله: «بالنظر إلى معناه»: «أشار به إلى أنَّ الكلية والجزئية إنما هي من صفات المعاني حقيقة، وأما وَصْف الألفاظ بها فمجاز من باب إطلاق ما للمدلول على الدال، والمراد بمعنى المفرد هنا: ما وُضِعَ لفظ المفرد بإزائه كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان، لا مفهومه السابق كما هو ظاهر[1]. أ.هـ حفني.

قوله: «إما كليٌّ» قدَّمه على الجزئي لما يأتي في الشرح، وقوله: «وهو» أي: المفرد الكلي، وقوله: «الذي» أي: اللفظ الذي.

قوله: «تصوُّرِ مفهومِهِ» إضافة «تصور» إلى «المفهوم» من إضافة الصفة إلى الموصوف على حدِّ «جَرْدُ قَطِيفة» أي: مفهومه المتصوَّر، فالتصوُّر: مصدر بمعنى المتصوَّر.

وقوله: «لا من حيث هو هو» الأولى حذفه والاقتصار على ما بعد الإضراب.

قوله: «على ما يفيده قيد النفس» فَقَيْدُ «النفس» يُغني إغناء الحيثيَّة[2].

قوله: «عن وقوع الشَّرِكَة... إلخ» متعلق بـ «لا يمنع»، «أي: شركة الأفراد في

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٢٨، بتصرف.

(٢) معنى نفس: أي مجرد تصوره، فيغني غناء الحيثية، فكأنه قال: لا يمنع تصور مفهومه من حيث إنه متصور. الدر الناجي، ص ٣٨.

.....

حاشية البدوي

المفهوم بمعنى صدقه وحمله على كل منها كما أشار إليه الشارح بالحيثية، فعلمت من هذا أن معنى وقوع الشركة في الكلي ليس باعتبار كون معناه قابلًا للتعدُّدِ في نفسه؛ لأن معناه شيء واحد وهو الحقيقة، بل باعتبار صدق تلك الحقيقة على أفراد متعددة، وعبَّر بـ «المفهوم» دون «المسمَّى» ليدخل المجاز؛ فإنَّ «المسمَّى» في اصطلاحهم إنما يُطلق على المعنى الحقيقيِّ بخلاف «المفهوم» و«المعنى».

واعلم أن الكلي ثلاثة أقسام: منطقي وطبيعي وعقلي[1]:

---

(١) حاصله أن الكليات الخمس المنطقية عوارض لها معروضات تُسمَّى أجناسًا طبيعية، وأنواعًا طبيعية، وفصولًا طبيعية، وخواصًّا طبيعية، وأعراضًا عامةً طبيعية، والمركَّبُ من تلك العوارض والمعروضات يُسمَّى كليًّا عقليًّا، والمنطقيُّ - وكذا العقلي - لا وجود له في الخارج، والنظر في ذلك من المباحث الحكمية، وهل للطبيعي وجود في الخارج أم لا؟ وعلى تقدير وجوده في الخارج: هل هو موجود فيه بوجودٍ مغايرٍ لوجود الأفراد، أو موجودٌ بوجودٍ هو عين وجود الأفراد؟ وهذه ثلاثة أقوال، ذَهَبَ إلى كلٍّ طائفةٌ، والتحقيق أنه غير موجود في الخارج، بل هو أمر اعتباري وانتزاعي ينتزعه العقل من الأفراد الموجودة؛ إذ لو كان موجودًا فيه: فإن كان موجودًا بوجودٍ مغايرٍ لوجودِ الأفراد - على أن يكون كلٌّ من الوجود والموجود متعدِّدًا - يلزم في مثل قولنا: «زيد إنسان» حمل أحد المتغايرين مفهومًا وذاتًا على الآخر، وهو محال، وإن كان موجودًا بوجود هو عين وجود الأفراد - على أن يكون الوجود واحدًا، والموجود متعدِّدًا - يلزم قيام المعنى الواحد بمحلَّين، وهو محال. فالحقُّ ما ذهب إليه الطائفة الثالثة من أن وجود الكلي الطبيعي بمعنى وجود أشخاصه، وتحقيق هذا المرام مما لا يتحمله المقام. حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية (ص ١٦٣)، ومحل النزاع ليس في الكلي الطبيعي مطلقًا؛ إذ منه الكليات الفرضية كشريك الباري تعالى شأنه، والمفهومات العدمية كالعمى، وهذه =

والمراد بعدم منع الاشتراك: إمكانُ فَرْضِ صِدْقِهِ على كثيرين، لا اشتراكُهُ في الواقع، ولا فرضُهُ بالفعل، حتى يدخُلَ الكلياتُ الفَرْضِيَّة كشريك الباري واللاشيء .....

حاشية البدوي

الأول: مفهوم الكلي، وسُمِّيَ منطقيًا لأنه المبحوث عنه في فنِّ المنطق.

والثاني: ما صدق عليه هذا المفهوم كطبيعة الحيوان، أي: الجسم النامي المتحرِّك بالإرادة، وسُمِّي طبيعيًا لتعقُّله بنفس الطبيعة، أي: الحقيقة.

والثالث: مجموع الأمرين، وسُمِّي عقليًا لأنه لا وجود له إلا في الذهن[1]. أ.هـ حفني.

قوله: «حتى يدخلَ الكليات الفَرْضية»[2] فإنها تمتنع أن تصدق على شيء من الأشياء لكن لا بالنظر إلى مجرد تصورها.

= ليست بموجودة في الخارج بالاتفاق، بل محل النزاع هو الكلي الطبيعي الذي له أفراد موجودة في الخارج كالإنسان والحيوان. الدر الناجي (ص ٥٦).

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٢٩، بتصرف.

(٢) الكلي الفرضي هو الذي لا يوجد له فرد لا في الخارج ولا في الذهن، فلذلك قالوا: اللاموجود الخارجي كلي ذهني، واللاموجود الخارجي والذهني كلي فرضي، ويمثلون لها باللاشيء، واللاممكن إمكانًا عامًا، وإنما قُيِّدَ بالعام؛ لأنه يتناول جميع الأشياء من الواجب والممتنع والممكن، بخلاف الإمكان الخاص فإنه إنما يصدق بالأخير، فإذا دخل على الممكن العام حرف سلب كان كليًا فرضيًا، ومثل الكلي الفرضي في الإشكال المذكور الكلي المنحصر في فرد مع امتناع الغير كالواجب والقديم بالذات. حاشية العطار على شرح الخبيصي (ص ٧٣)، وينظر: حاشية السيد على شرح القطب للشمسية (ص ٤٥).

واللاممكن في تعريف الكلي، وتخرُجَ عن تعريف الجزئي، وإلا لانتقضا جمعًا ومنعًا.

وإنما قيَّدَ المفهومَ بالتصور؛ لأنَّ مِنْ الكليات ما يَمْنَعُ الاشتراك بين كثيرين بالنظر إلى الدليل الخارجي، كواجب الوجود تعالى؛ فإنَّ الدليلَ الخارجيَّ قَطَعَ عِرْقَ الشَّرِكَةِ عنه، وأمَّا بالنظر إلى مجرَّدِ تصوره فلا يَمْنَعُ عن صدقه على كثيرين، وإلا لم يُحتج في إثبات وحدانيته إلى دليلٍ خارجيٍّ، والاحتياجُ فيه إلى دليلٍ مُقَرَّرٌ، فظَهَرَ أنَّ العقلَ لم يَمنَعْ صِدْقَ مفهومِهِ على كثيرين عند قطع النظر عن الدليل الخارجي.....

حاشية البدوي

قوله: «بالفعل» بالفاء والعين[1].

قوله: «وإلا لانتقضا جمعًا ومنعًا» لف ونشر مرتب.

قوله: «وإنما قيَّدَ المفهومَ بالتصور» حاصل الكلام أنَّ الماتِنَ ذَكَرَ قَيْدَ «النفس»، و«التصور»؛ لأنه لا بدَّ منهما[2]:

---

(١) الأولى أن يكون قبل الفقرة السابقة؛ لأن نص المغني: ولا فرضه بالفعل حتى يدخل الكليات الفرضية.

(٢) حاصل المسألة أنه قيل: إنك ذكرت قيدين، وهما: «النفس»، و«التصور»، فهل يمكن الاكتفاء بأحدهما؟ وحاصل الجواب أنه لا يحصل الاحتراز المذكور بالاكتفاء بأحدهما:

أما في الاكتفاء بالتصور؛ فلأنه إذا قيل: «لا يمنع تصور مفهومه» كان ظاهرًا في العقل؛ إذ التصور لا يكون إلا فيه، ومن البيِّن أنه لا يمنع ضميمة البرهان، فحينئذ يخرج عن تعريفِ =

.....

حاشية البدوي

١ - لأنَّ «الاكتفاء بـ «النفس» فقط لا يحصل الاحتراز به عن مثل الواجب الوجود والشمس والكليات الفرضية؛ لأنَّ نفسَ مفهوماتِها باعتبارِ الوجودِ الخارجيِّ مانعٌ، ولو كان المرادُ نفسَ المفهومِ من غيرِ اعتبارِ شيءٍ أصلًا فلا يكون[1] مانعًا ولا لا مانعًا؛ لأن المانعية واللامانعية باعتبار الخارج والذهن، فإذا لم يُعتبرا فلا يكون مانعًا ولا لا مانعًا[2].

= الكليِّ مثلُ واجب الوجود؛ لأنَّ تصورَ مفهومِهِ مع ضميمة البرهان يمنع وقوع الشركة فيه، والظاهر أنه لا يخرج حينئذٍ عن التعريفِ الكلياتُ الفرضيةُ؛ لأنَّ تصور مفهوماتها غير مانع، ولا يتصور فيها ضميمة البرهان.

وأما في الاكتفاء بالنفس؛ فلأنه إذا قيل: «لا يمنع نفس مفهومه» كان هذا متبادرًا بالنظر إلى الخارج، فحينئذٍ يخرج عن التعريف مثل الواجب والكليات الفرضية؛ لأن نفس مفهوماتها مانعة من الشركة بالنظر إلى الخارج كما أشار إليه الشارح آنفًا.

والحاصل: أنَّ التصورَ ظاهرٌ في العقلِ، والنفسُ متبادرٌ في الخارج، فبأيهما اكتفي لا يحصل الاحتراز المذكور، فلو تُرِكَ القيدان وقيل: «لا يمنع مفهومه» فالأولى أن لا تحصل الفائدة المذكورة. حاشية الكانقري، ص ١٢٨، بتصرف.

(١) أي: تعريف الكلي. حاشية الكانقري، ص ١٣٠.

(٢) حاصله أنَّ المراد لو كان نفس المفهوم من حيث هو هو مع قطع النظر عن الاعتبارين - أعني الوجود الخارجي، والوجود الذهني - لزم أن لا يكون التعريف مانعًا ولا مانعًا، أي: لزم أن لا يتصف بأحدهما؛ إذ الاتصاف بأحدهما فرع أحد الوجودين ضرورةَ أنَّ ثبوتَ الشيءِ للشيءِ فرعُ ثبوتِ المثبتِ له إن ذهنًا فذهن، وإن خارجًا فخارج، ومن البيِّن أن نفس المفهوم - مع قطع النظر عن كلا الاعتبارين - لا ثبوت له في أحد الوجودين بالنظر إلى ما هو اللازم ههنا =

وأمَّا تقييدُهُ بالنفس؛ فلئلَّا يُتَوَهَّمَ دخولُ مفهومِ الواجبِ في حدِّ الجزئيِّ، وأمَّا ذِكْرُ المفهومِ فمبنيٌّ على أنَّ مَوْرِدَ القسمة اللفظ، فلا يلزم أنْ يكونَ للمفهومِ مفهومٌ، فمثال الكلي (كالإنسان) فإنَّ مفهومَهُ إذا تُصُوِّرَ لم يمنع عن صدقه على كثيرين من أفراده.....

حاشية البدوي

٢ - والاكتفاء بـ «التصور» فقط لا يحصل فائدة الاحتراز عن مثل الواجب أيضًا، كما لا يحصل فائدة الاحتراز عن مثل الواجب على تقدير الاكتفاء بالنفس؛ لأن تصوره مع ضميمة البرهان التوحيدي مانع أيضًا»[1].

قوله: «كالإنسان» اعلم أنَّ أقسام الكلي ثلاثة:

الأول: ما لم يُوجد منه شيء.

والثاني: ما وُجِدَ منه فرد واحد.

والثالث: ما وُجِدَ منه أفراد.

كذا قال الأقدمون.

وجعلها المتأخرون ستة أقسام حيث قسَّموا الأول إلى:

١ - ما يستحيل وجود شيء منه كالجمع بين الضدين.

= من المنع وعدمه عن وقوع الشركة، فيكون المفهوم معدومًا مطلقًا، فيجوز ارتفاع المانع واللامانع عنه قطعًا. حاشية الكانفري، ص ١٢٩ بتصرف.

(١) ملفقًا من حاشية ملا أحمد وحاشية العمادي عليها، ص ١٩٠.

(وإمَّا جزئيٌّ.....

حاشية البدوي

٢ - وما لا يستحيل كبحر من زئبق[١].

وقسَّموا الثاني إلى:

١ - ما يستحيل وجود غير ذلك الفرد الذي وُجِدَ منه كالإله.

٢ - وما لا يستحيل كالشمس.

وقسَّموا الثالث إلى:

١ - ما وُجِدَ منه أفراد غير متناهية كصفة وموجود وشيء وثابت، فإن أفرادها التي وُجِدَت لا تتناهى؛ لأن منها الصفات الوجودية القائمة بذاته تعالى، وقد دلَّ الدليل على أنها لا نهاية لها وإن كان المكلَّفُ بمعرفته تفصيلًا سبعة: القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام، واستحالة وجود ما لا نهاية له إنما تثبت في حق الحوادث.

٢ - وما وُجِدَ منه أفراد متناهية كالكواكب السبعة المجموعة في قول بعضهم:

زُحَلُ شَرَى مُرِّيخُهُ مِنْ شَمْسِهِ فَتَزَاهَرَتْ بِعُطَارِدِ الأَقْمَارُ

قوله: «وإما جزئي»[٢] أي: حقيقي بقرينة المقابلة بالكلي، وإلا فالجزئي قد يكون

---

(١) أُورد على التمثيل بجبل من ياقوت وبحر من زئبق أن كلامنا في المفرد، وهذا من قبيل المركب، وأجيب بأن هذا من قبيل المفرد المقيَّد لا من قبيل المركب؛ إذ المقصود هو الجبل والبحر فقط بقيد أن يكونا من كذا، لا هما وكذا حتى يكون مركبين. الحفني ٣٠ بتصرف.

(٢) اعلم أنهم اختلفوا هل يختص الجزئي بالعَلَم أم لا، فقال بعضهم: إنه مختص بالعَلَم، ولا يشمل سائر المعارف كالضمير واسم الإشارة والموصول وغيرها؛ لأنها موضوعة للكلي، =

وهو: الذي يمنع نفسُ تصوُّرِ مفهومِهِ عن ذلك) أي: عن وقوع .....

حاشية البدوي

إضافيًا بالنسبة إلى ما هو أعم كالحيوان، فإنه جزئي بالنسبة إلى الجسم النامي وإن كان كليًا بالنسبة إلى الإنسان، وذلك كالعَلَم الشخصي، والمعرَّف بأل التي للعهد الخارجي، ومثل ذلك: الضمير واسم الإشارة والموصول على ما حقَّقَهُ السيد تبعًا للعضد من أنها موضوعة للجزئيات بملاحظة أمر كلي، وأما المعرَّف بغير أل التي للعهد فكلي، وكذا اسم الجنس وعلم الجنس؛ لأن الأول موضوع لفرد من أفراد النوع، فالتعدد فيه من أصل الوضع، والثاني موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن[1]. أ.هـ حفني.

قوله: «الذي يمنع... إلخ»: «أي: اللفظ الذي يمنع... ففيه إطلاق الجزئية على اللفظ مجازًا، ويصح أن يكون واقعًا على المفهوم، ويكون إضافة مفهوم إلى الضمير بيانية.

وقوله: «نفسُ تصوُّرِ مفهومِهِ» أي: التصور من حيث نفسه، وقيد به ليخرج ما مَنَعَ الشَّرِكَةَ للدليل الخارجي كواجب الوجود أو بالنظر للخارج كالكليات الفرضية.

وقوله: «يمنع... إلخ» أي: لا يمكن فرض[2] صدقه على كثيرين....

= وقال الجمهور: إنه ليس بمختص به، بل يشمل سائره من قبيل وضع العام للموضوع له الخاص؛ لأنها معارف، وهو المختار. الدر الناجي، ص ٣٩.

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٣١، بتصرف.

(٢) الفرض ههنا بمعنى التجويز، أي: الحكم بالجواز، لا بمعنى التقدير المعتبر في مقدَّم الشرطية، ولا شك أن العقل إذا جرد النظر إلى المفهوم عن الخصوصيات يحكم في البعض بجواز صدقه على كثيرين فهو الكلي، وفي البعض لم يحكم به فهو الجزئي... فالحاصل أن مجرد فرض صدقه =

الشَّرِكَةِ بين كثيرين (كزيدٍ) [عَلَمًا][1] فإنَّ مفهومَهُ الذاتُ مع التشخُّصِ، وهو من حيث إنه مُتصوَّرٌ يَمْنَعُ عن وقوع الشركة بين كثيرين، بأنْ يَحْصُلَ

حاشية البدوي

وقد يقال في هذا المقام:

الجزئي لا يمنع نفسُ تصوُّرِ مفهومه عن وقوع الشَّرِكَةِ فيه

وكل ما كان كذلك فهو كليٌّ

فالجزئي كليٌّ

هذا خلف، ويجاب:

١ - بأنَّ المراد من الجزئي إن كان ما صدق عليه مفهوم الجزئي من زيد وعمرو مثلًا فلا نُسلِّمُ الصغرى.

٢ - وإن كان لفظ الجزئي باعتبار دلالته على مفهومه فالقياس صحيح، ولا نُسلِّمُ الخلف؛ لأن الجزئي بهذا الاعتبار كلي، تدبَّر»[2].

قوله: «كزيد [عَلَمًا][3]» أي: إذا كان عَلَمًا لا مصدرًا لـ «زاد»؛ فإنه حينئذ كلي.

= على كثيرين لا بالفعل ولا في نفس الأمر، بل بالإمكان، كافٍ في اعتبار الكلية، وفي الجزئية لا بد أن يكون ذلك الفرض ممتنعًا أيضًا، ولا كذلك ما وقع مقدَّمًا للشرطية. حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ١٢٦.

(١) كما في (ج)، وهي ليست في: (أ)، و(ب)، و(د)، و(س)، و(ش)، و(م)، و(ن)، (و).

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٣١.

(٣) ما مشى عليه المحشي يوافق نسخة (ج).

مِنْ تَعَقُّلِ كلِّ واحدٍ منها أمرٌ متجدِّدٌ، مثلًا: إذا رأينا زيدًا ولاحظناه مع مُشَخَّصاتِهِ، يَحْصُل منه في أذهاننا الصورةُ الإنسانيةُ المتصفةُ باللواحق، وإذا رأينا عَمْرِيهُ بكرًا ولاحظناه أيضًا مع مشخصاته، يحصل منه صورةٌ أخرى غير الصورة الأولى، وقِسْ على هذا.

[وجه جعْل المقْسِم المفرد]:

وإنما قسَّم المفرد إلى الكلي والجزئي دون المؤلَّف؛ لأنَّ كونَ المؤلَّفِ كليًّا وجزئيًّا إنما يكون باعتبار كون أجزائه كليًّا أو جزئيًّا، أو نقول: قسمة المفرد إليهما لا ينافي قسمةَ المؤلف إليهما.

[وجه تقديم الكلي على الجزئي في التعريف]:

وقدَّمَ الكليَّ على الجزئيِّ:

١ - لأنَّ الكليَّ جزءٌ للجزئيِّ غالبًا، كالإنسان فإنه جزءٌ لزيدٍ الجزئيِّ؛ لأنَّ

حاشية البدوي

قوله: «مشخصاته» أي: معيناته، أي: الأوصاف التي يمتاز بها عن غيره كالسواد والبياض وغيرهما من العوارض كالقِصَر والطول، كذا في بعض الهوامش معزيًا للسيد.

قوله: «لأنَّ الكليَّ جزءٌ للجزئيِّ غالبًا»[1] أي:

(١) وذلك لأن القاعدة «كلُّ كلٍّ جزءٌ من جُزْئِيه، وكلُّ جزئيٍّ كلٌّ لكُلِّيه»، لأن حقيقة الجزئي -

الإنسانَ هو الحيوانُ الناطقُ، وزيدًا هو الحيوانُ الناطقُ مع التشخُّصِ، والجزئيُّ كلٌّ لكون الكليِّ جُزْءًا منه على تقدير كونه مركبًا.

٢ - ولأنَّ الكليَّ مادةُ الحدودِ .....

حاشية البدوي

١ - والجزء مقدَّمٌ على الكل طبعًا فقُدِّمَ وضعًا، وإنما قال: «غالبًا»[1]؛ لأنَّ بعض الكليات قد لا يكون جزءًا لجزئيِّهِ كالخاصة والعرض العام.

٢ - أو يقال: قدَّمه؛ لأنه المقصود في هذا الفن؛ إذ المقصود أصالةً معرفة كيفية اكتساب المجهولات التصورية والتصديقية، والأُولى إنما تُكتسب من القول الشارح، وهو لا يُركَّب إلا من الكليات، والثانية: إنما تُكتسب من القياس، وهو لا يُركَّب إلا من القضايا الكلية غالبًا، ومن غير الغالب قد يتركب من الجزئي مع الكلي كقولنا:

زيد عالم

وكل عالم يستحق الإكرام

زيد يستحق الإكرام

قوله: «ولأنَّ الكليَّ مادةُ الحدودِ» أي: التعاريف لتركبها منه.

= مركبة من الكلي ومن التشخُّص، فالجزئيُّ كلٌّ للكليِّ، والكليُّ جزءٌ للجزئيِّ؛ مثلًا: حقيقة زيد مركبة من الإنسان والتشخُّص، فالإنسان كليٌّ، وهو جزء من جزئيه كزيد، وزيد جزئي وهو كلٌّ لكليه، فليتأمل. حاشية الباجوري على السلم، ص ٣٥.

(١) إشارة إلى أن بعض الكليات ليس جزءًا لجزئياته كالخاصة والعرض العام، وأما الثلاثة الباقية فهي أجزاء لجزئياتها؛ فإنَّ الجنسَ والفصلَ جزءان لماهية النوع، والنوعُ جزءٌ للشخص من حيث هو شخص وإن كان تمام ماهيته. حاشية السيد الشريف الصغرى، ص ٤٦.

والبراهينِ والمطالبِ بخلاف الجزئيِّ.

[إطلاقات الجزئي]:

اعلم أنَّ الجزئي يُطلق بالاشتراك:

١ - على المعنى المذكور، ويُسمَّى جزئيًا حقيقيًّا؛ لأنَّ جزئيته بالنظر إلى حقيقته المانعة من الشَّرِكَة، وبإزائه الكليُّ الحقيقيُّ.

٢ - وعلى كلِّ أخصَّ تحتَ الأعم؛ كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان، ويُسمَّى جزئيًا إضافيًّا؛ لأنَّ جزئيته بالإضافة إلى شيء آخر، وبإزائه الكليُّ الإضافيُّ.

[أقسام الكلي بالنظر إلى ما تحته من جزئيات]:

ولما فرغ من تقسيم اللفظ المفرد إلى الكلي والجزئي ابتدأ بالكلي، فقال:

(و) اللفظ المفرد (الكلي إما ذاتي.....

حاشية البدوي

وقوله: «والبراهين» أي: الأقيسة.

وقوله: «والمطالب» أي: النتائج لتركُّب موادِّها - وهي القضايا - منه.

قوله: «على المعنى المذكور» أي: في المتن، وهو الذي لا يمنع نفس تصور.... إلخ.

قوله: «والكلي إما ذاتي»[1] قد عرفت أن الغرض من وضع المنطق استخراج

(١) للذاتي المذكور ههنا خواص ثلاثة: =

.....

حاشية البدوي

المجهولات التصورية والتصديقية، والجزئي لا يجري فيه شيء من ذلك، ولذلك تُرِكَ الاهتمام بشأنه وأُعْرِضَ عنه[1]، واشتغل بالكلي تعريفًا وتقسيمًا، فقال: والكلي إما ذاتي

= الأولى: أن يمتنع دَفْعه عن الماهية، على معنى أنه إذا تُصوِّر الذاتي، وتُصوِّر معه الماهية، امتنع الحكم بسلبه عنها، بل لا بد من أن يحكم بثبوته لها.

الثانية: أن يجب إثباته للماهية، على معنى أنه ليس يمكن تصوُّر الماهية إلا مع تصوُّر موصوفه به، أي: مع التصديق بثبوته لها، وهي أخص من الأولى؛ لأن التصديق إذا لزم من مجرد تصور الماهية يلزم من التصورين بدون العكس، وقد قيل عليه: إنهما ليسا بخاصتين مطلقتين؛ لأن الأولى تشمل اللوازم البيِّنة بالمعنى الأعم، والثانية بالمعنى الأخص.

الثالثة: وهي خاصة مطلقة لا توجد في غير الذاتي، أن يتقدم على الماهية في الوجودين، بمعنى: أن الذاتي والماهية إذا وُجِدَا بأحد الوجودين كان وجود الذاتي مُتقدِّمًا عليها بالذات، أي: العقل يحكم بأنه وُجِدَ الذاتي أولًا، فوُجِدَت الماهية، وكذا في العدمين، لكن التقدُّم في الوجود بالنسبة إلى جميع الأجزاء وفي العدم بالقياس إلى جزء واحد. حاشية الكانقري على الحواشي الأحمدية، ص ١٣٥.

(١) لأن الجزئي لا يُعرَّف، ولا يُعرَّف به، ولا يُبرهَنُ به ولا عليه، فليس من مباحث هذا الفن أصلًا، وإنما تعرَّضوا لتعريفه؛ لأن مفهومه ملكة، ومفهوم الكلي عدم يتوقف تصوره على تصورها. وتقسيمُهُ إلى جزئي حقيقي وجزئي إضافي، وأخذ النسبة بينهما، وأنَّ الحقيقي مباين للكلي، والإضافي أعم منه من وجه، لا يقتضي أن يكون مبحوثًا عنه في هذا الفن؛ أما بيان مفهومي الجزئي الحقيقي والإضافي فمن قبيل التصور، وهو لا يسمى بحثًا؛ لأنه في الاصطلاح عبارة عن حمل شيء على شيء، وأما بيان النسبة فمن تتمة التعريف؛ لأن إيضاح المفهومات المتعددة تزداد بمعرفة نسب بعضها إلى بعض، فصار البحث عن الجزئي ليس مقصودًا بالذات، فوجب تقديم ما هو المقصود بالذات وهو الكلي. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٣٩ وما بعدها.

وهو: الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس) فإنَّ الحيوانَ كليٌّ ذاتيٌّ داخلٌ في حقيقة الإنسان لكونه مركبًا من الحيوان والناطق، وكذا بالنسبة إلى الفرس والبقر والبغل وغيرها من الأفراد النوعية المندرجة تحت الحيوان.

اعلم أن الكلي الذاتي يُطلق بالاشتراك على معنيين:

أحدهما: ما يكون داخلًا في حقيقة جزئياته.

وثانيهما: ما لا يكون خارجًا عنها.

والمراد من الدخول ههنا هو المعنى الثاني ليَدْخُلَ نفسُ الماهيةِ في الكليِّ.....

حاشية البدوي

وإما عرضي، وتقديم الذاتي على العرضي مستغن عن البيان.

قوله: «وهو» أي: الذاتي.

وقوله: «الذي يدخل في حقيقة جزئياته» «أي:

١ - حقيقتها الذهنية، وهي الماهية.

٢ - أو الخارجية، وهي الماهية والتشخُّص؛ لأن التشخُّصَ جزءٌ من حقيقة الفرد الخارجي كما صرح به بعض المحققين»[1]، قاله حفني.

قوله: «والمراد من الدخول ههنا المعنى الثاني» أي: بطريق المجاز المرسل من قبيل ذِكْر الملزوم وإرادة اللازم؛ لأنَّ الدخولَ يستلزم عدم الخروج، وقرينة هذا المجاز:

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي (ص ٣٢).

الذاتيِّ، وإنْ حُمِلَ على المعنى الأول لم يصح بعد ذلك تقسيمُ الكليِّ الذاتي إلى الجنس والنوع والفصل، فإنَّ النوعَ على المعنى الأول ليس بذاتي؛ لأنه تمامُ حقيقةِ الجزئيات، فيلزم منه دخول الشيء في نفسه وهو محال، وأما على المعنى الثاني فيكون نفسُ الحقيقةِ داخلةً فيه؛ لأنه كما يصدق على جُزْأَيِ الحقيقة: الأعم والمساوي - أعني الجنس والفصل - أنهما غير خارجين عنها، كذلك يصدق على نفس الحقيقة أنها غير خارجة عنها، وإلا يلزم كون الشيء غير نفسه، وهو محال. .....

حاشية البدوي

[عد][1] المصنف النوع من أقسام الذاتي فيما سيجيء.

ويصح أن يُراد المعنى الأول، ويراد بالذاتي الثاني ما ليس خارجًا عن حقيقة جزئياته، ولا ينافيه إعادته بلفظ المعرفة أنَّ المعرفةَ إذا أُعيدت معرفة كانت عينَ الأُولى؛ لأن هذه قاعدة أغلبية يُعدل عنها كثيرًا للقرائن كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [المائدة: ٤٨]، فقوله: «وإن حُمِلَ على الأول لم يصح» غير مسلَّم.

قوله: «أعني الجنس والفصل» لف ونشر مرتب.

قوله: «وإلا يلزم» أي: وإلا يصدق على نفس الحقيقة أنها خارجة عنها بأن صدق عليها أنها خارجة عنها يلزم... إلخ.

---

(١) في المخطوطة، وكذا في الدر الناجي المنقول عنه (ص ٤٠): (عنند)

فإنْ قلتَ: حقيقة النوع عين الذات، فكيف يكون ذاتيًا، أي: منسوبًا إلى الذات، والنسبة تقتضي المغايرة بين المنسوب والمنسوب إليه، والشيء لا يغاير نفسه؟

قلتُ: إطلاق الذاتي عليه اصطلاحي؛ لأنَّ الذاتيَّ الاصطلاحيَّ هو الذي ليس بعرضي، ومن هذا لا يلزم كون الشيء منسوبًا إلى نفسه.....

حاشية البدوي

قوله: «اصطلاحي» بمعنى أنَّ علماء الميزان نقلوا لفظ الذاتي عن معناه اللغوي وجعلوه اسمًا لما ذكروه، فليس الياء فيه للنسب حتى يلزم نسبة الشيء إلى نفسه.

وأجيب بجواب آخر بتسليم أنَّ الياءَ للنسب، وأنَّ التسميةَ لغويةٌ، لكن لا نُسلِّم لزوم نسبة الشيء إلى نفسه؛ لأن الذات كما تطلق على الماهية تطلق على ماصَدقها[1]، ويمكن نسبة الماهية إلى ماصَدقها، ويكون ذلك من نسبة الكلي للجزئي، وهو ظاهر.

قوله: «ومن هذا» أي: من أن الذاتي الاصطلاحي هو الذي ليس بعرضي لا يلزم.... إلخ

(١) تصرَّف المناطقة في هذا كقولهم: «اللا إنسان» مثلًا، فجعلوا اللفظين بمنزلة كلمة واحدة، وأدخلوا الجار عليه وجروه به، وأصله مركب من «ما» الموصولة، و«صَدَقَ»: فعل ماض أي: «ما صدق عليه الماهية»، والصدق بمعنى الحمل، فمصدوق الموصول مع صلته: الأفراد، فإن تلك الأفراد تُحمل عليها الماهية كزيد وعمرو... إلخ، فإنه يقال: زيد إنسان، وعمرو إنسان.... إلخ، فعلى هذا تُفتح القاف في «صَدق». حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص٤١.

(**وإما عَرَضِيٌّ، وهو: الذي يُخَالِفُهُ**) أي: لا يدخل في حقيقة جزئياته بأن يكون خارجًا عنها (**كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان**) فإنه لا يدخل في حقيقة جزئيات الإنسان التي هي زيد وعمرو وبكر.

فإنْ قلتَ: إنَّ الحكمَ على الناطق بأنه داخلٌ في حقيقة الإنسان، وعلى الضاحك بأنه خارجٌ عنها تحكُّمٌ لكونهما متساويين في اختصاصهما بالإنسان.

حاشية البدوي

قوله: «وإما عرضي» ليس المراد بالعرضي: ما يقابل الجوهر[١]، أعني: ما لا يقوم بذاته، بل المراد: الخارج المحمول على الشيء.

قوله: «وهو الذي يخالفه»: «أي: ما ليس كذلك من باب إطلاق الأعم وهو المخالفة على الأخص وهو المناقضة مجازًا، والقرينة المقابلة، لكنْ حَمْلُ المخالفةِ على معناها الأعم خروجٌ عن اصطلاح أهل الفن إلى اصطلاح [أهل][٢] العربية؛ لأن المخالفة عند أهل الميزان إنما تطلق على ما يصح فيه الاجتماع فقط كالضحك والقيام، واللفظ إذا أُطْلِقَ [في فن][٣] إنما يتبادر الذهن إلى معناه عندهم، ولذا قال العلامة القليوبي: «ولو قال يناقضه لكان صوابًا».

قوله: «كالضاحك» هذا مثال للعرضي، سُمِّيَ بذلك لكونه منسوبًا لما يعرِض للذات وهو الضحك، وقال القليوبي: لأنه يعرض للذات، أي: باعتبار المعنى المقصود

---

(١) الجوهر في اصطلاح المتكلمين: ما قام بنفسه، ويقابله: العرض وهو: ما قام بغيره من الجواهر.

(٢) كما في حاشية الحفني على شرح إيساغوجي (ص ٣٣) المنقول عنها، وليس في الأصل.

(٣) كما في حاشية الحفني على شرح إيساغوجي (ص ٣٣) المنقول عنها، وليس في الأصل.

قلتُ: ههنا قاعدة، وهي أنَّ نوعًا ما إذا كان له خواصُّ مُرَتَّبَةٌ، كالناطق والمتعجِّب والضاحك، فأَقْدَمُهَا يُعْتبر ذاتيًا؛ لأنَّ الذاتيَّ أقدمها.....

حاشية البدوي

منه وهو الضحك»[1]. حفني.

قوله: «قلت ههنا قاعدة» أتى بهذه القاعدة دليلًا لكون الضحك خارجًا عن حقيقة جزئياته.

قوله: «كالناطق... إلخ»، «أي: المدرِك للكلي، (والمتعجِّب): المدرِك للأمور الغريبة، (والضاحك): أي: المنفعِل عند إدراكها، فإن الأول مقدَّمٌ على الثاني، والثاني على الثالث؛ لأنَّ الانفعالَ عند إدراك الأمورِ الغريبةِ متفرِّعٌ على إدراكها تفرُّعَ [المسببِ على السبب][2]، وإدراكها على مطلق الإدراك تفرع الخاص على العام، أو المقيد على المطلق، أو الكل على الجزء، فيكون الناطق من بين هذه الخواص ذاتيًا لا غير، فاحفظ التعريفات فإنها من التحقيقات بقوة الواردات»، قاله البرهان[3].

قوله: «فأقدمها يعتبر ذاتيًا» يعني الضاحك ليس بأقدم الخواص؛ إذ الناطق أقدم منه، [فيُعتبر][4] خارجًا[5]. قاله منلا أحمد.

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٣٣.

(٢) في المخطوطة: (السبب على المسبب)، والمثبت من الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية (أ: ١٦/ أ)، (ب: ١٥/ ب)، (ج: ١١/ ب).

(٣) الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية، (ب: ١٦/ أ)، (ج: ١١/ ب).

(٤) كما في حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٤٢، وفي المخطوطة: (فتعين).

(٥) حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٤٢.

فالناطق أقدم الخواص؛ لأنَّ اختصاصَ الناطقِ بالإنسان أقوى من اختصاص الضاحك؛ لأنَّ اختصاصَ الضحك تابعٌ ومُتفرِّعٌ على اختصاص الناطق به، بناء على أن الإنسان ما لم يتصف بالإدراك مطلقًا .....

حاشية البدوي

قوله: «فالناطق أقدم الخواص» فإنه مقدَّمٌ بالنسبة إلى التعجب والضحك؛ لأنَّ النطقَ سببٌ للتعجب، والتعجُّبُ سببٌ للضحك، والسببُ مقدَّمٌ على المسبب، فيكون الناطقُ مُقدَّمًا على المتعجب؛ لأنه سببٌ قريبٌ للتعجُّب، وسببٌ بعيدٌ للضحك.

قوله: «مطلقًا» أي: سواء كان الإدراك ظاهريًا بأن كان بالحواس الظاهرة، وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس، أو باطنيًا بأن كان بالحواس الباطنة وهي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتخيلة[1]، هذا ما ظهر لي.

---

(١) **الحس المشترك**: قوة ترسم فيها صور الجزئيات المحسوسة بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، فالحس المشترك بمنزلة حوض يصبُّ فيه خمسة أنابيب؛ لأن جميع ما أدركته الحواس الخمس الظاهرة تُورَدُ عليه، ولذلك سمي بالحس المشترك. **والخيال**: قوة تحفظ الصور التي أدركها الحس المشترك، فالخيال كالخزانة للحس المشترك. **والوهم**: قوة تدرك المعاني الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة كعداوة زيد وصداقة عمرو. **والحافظة**: قوة تحفظ تلك المعاني، فالحافظة كالخزانة للوهم. **والمتصرفة**: وتسمى المتخيلة: قوة تتصرف في الصور التي تأخذها من الحس المشترك، وفي المعاني التي تأخذها من الوهم بالتركيب والتفريق، كأن تركب رأس حمار على جثة زيد، وأن تفرِّق أجزاء ذات عمرو بعضها عن بعض، وهكذا دائمًا، فلا تسكن نومًا ولا يقظة. **فتحصل من هذا**: أن شأن كل من الخيال والحافظة: الحفظ، وشأن كل من الحس =

- وهو النطق - لم يتصف بالانفعال عند إدراك الأمور الغريبة وهو الضحك[1].....

حاشية البدوي

قوله: «وهو النطق» أي: الإدراك هو النطق.

قوله: «وهو الضحك» أي: الانفعال هو الضحك.

= المشترك والوهم: الإدراك، لكن الحس المشترك يدرك الصور المحسوسة، والوهم يدرك المعاني الجزئية المنتزعة من تلك الصور، وشأن المتصرفة التركيب والتحليل. حاشية الباجوري على شرح العقائد النسفية، ص ٢٥٥، ٢٥٩، بتصرف.

(١) وأجيب كذلك بأنه: يفرق الذاتي من العرضي بطريقين؛ أحدهما: بوضع اللفظ، فما دخل في مسمَّى اللفظ ومعناه الموضوع له فهو ذاتي، وإلا فهو عرضي، ولما فتشنا كتب اللغة، ووجدنا أن الإنسان موضوع للحيوان الناطق فقط لا غير كان الناطق داخلًا كالحيوان، والضاحك خارجًا، فلذلك كان الناطق ذاتيًا، والضاحك عرضيًا، والثاني: بفرض العقل، وهو أن يقترح العقل، ويعرف حقيقة مركبة من شيئين مثلًا، فيكون ما عداهما خارجًا عنها، فإذا قيل: ما مسمى سكنجبين؟ فنقول: إنه جزءان: الخل والسكر، وأما نفعه للصفراء أو غيرها فأمورٌ خارجة، وذلك إنما جاء من وضع سكنجبين، والحاصل أن تمييز الذاتي من العرضي سهل في المعاني اللغوية، والمفهومات الاعتبارية العقلية، والموضوعات الاصطلاحية، وأما التمييز بين الذاتي والعرضي في الماهيات الحقيقية لمتعلَّم أو معلِّم؛ إذ الاطلاع بالحقائق مختصٌّ بالله تعالى عند بعض، أو بمن له كعبٌ عالٍ في الاطلاع على الحقائق. الدر الناجي، ص ٤٢ وما بعدها.

[أقسام الذاتي]:

(والذاتي) قد سبق بيان ما هو المراد منه، وهو ينحصر في ثلاثة أقسام: جنس ونوع وفصل؛ لأنه:

١ - إما مقول في جواب ما هو بحسب الشَّرِكَة فقط، وهو الجنس.....

حاشية البدوي

قوله: «والذاتي» أتى بالظاهر وإن كان المقام للضمير لئلا يتوهم عود الضمير للأقرب، وهو العرضي قبل التأمل فيما بعده، أو للتنبيه على أن الذاتي هنا غير الذاتي هناك.

قوله: «قد سبق بيان ما هو المراد منه» أي: ما لا يكون خارجًا.

قوله: «لأنه إما مقول... إلخ» علة لقوله: «وينحصر» وتوجيهٌ له، أو تقول: وجه الحصر أن الذاتي إما أن يكون تمامَ الماهيَّةِ أو جُزْأَها، الأول: النوع كالإنسان، والثاني: إن كان مساويًا فالفصل كالناطق، أو أعم فالجنس كالحيوان.

قوله: «إما مقول في جواب ما هو»: «من القول بمعنى التكلم والتلفظ، أي: يقال ويتكلم في جواب السؤال بما الاستفهامية، وتفسير البعض القول بمعنى الحمل[1]

(١) وهو المشهور دون الأول؛ لأن المنطقي لا شغل له بالألفاظ، ومعنى «مقول أي: صالح لأن يُحمل حمل مواطأة لا حمل اشتقاق، وإلا لزم كون البياض جنسًا للإنسان والقطن مثلًا؛ لأنه يُحمل عليهما حمل اشتقاق وهو باطل، والفرق بينهما أن حمل المواطأة هو الذي لا اشتقاق فيه ولا إضافة كـ «زيد إنسان»، والثاني: ما فيه أحدهما كـ «مالك عالم» أي: ذو علمٍ أو عالم. حاشية عليش على شرح إيساغوجي (ص ٤٦)، وينظر: حاشية السيد الصغرى (ص ٤٨).

٢ - أو في جواب ما هو بحسب الشَّرِكَة والخصوصية معًا، وهو النوع.

٣ - أو مقول في جواب أي شيء هو في ذاته، وهو الفصل.

ولذا قال:

[الجنس]: .....

حاشية البدوي

تفسير باللازم؛ لأن الجواب محمول على السؤال في جواب ما، وما هذه استفهامية يستفهم بها عن الحقيقة»[1]، ولذلك خطَّأ فرعونُ سيدَنا موسى - عليه السلام - في جوابه بالعرضي حين قال له: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] سائلًا عن حقيقته، وأجاب بذِكْرِ خواصِّه وصفاته حيث قال: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ۝ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ٢٤: ٢٥]، يعني: سألتُهُ عن الحقيقة فأجاب بذِكْر الصفات، فلم يطابق الجواب السؤال، ولكن عدل سيدنا موسى عليه السلام عن الجواب اللائق بالسؤال إشارة لتخطئة فرعون في سؤاله؛ إذ سأل عن الحقيقة التي يعجز الحادث عن إدراكها، وأنه كان ينبغي له أن يسأل عن العوارض فيجاب بما ذُكِرَ.

وإنما أفرد الضمير مع أن الجنس إنما يجاب به السؤال عن اثنين أو أكثر لتأويله بالمذكور.

(١) الدر الناجي، ص ٤٤.

(إما مقول في جواب ما هو) أي: في جواب السؤال بما هو (بحسب الشَّرِكَة المحضة) أي: لا الخصوصية أيضًا، يعني: كما أنه يكون مقولًا في جواب السؤال بـ «ما هو» حال الشركة لم يكن مقولًا في جوابه حال الخصوصية (كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس) أي: بالنسبة إلى الأفراد المختلفة الحقيقة، فإنه إذا سئل بـ «ما هما» عنهما كان «الحيوان» جوابًا عنهما؛ لأنَّ السؤال بـ «ما هما» عن الشيئين طلبٌ لتمام الماهية المشتركة بينهما، وتمامُ الماهيةِ المشتركةِ بينهما هو «الحيوان» فقط، فيكون الجواب هو «الحيوان» فقط .....

حاشية البدوي

قوله: «بحسب الشركة المحضة» الباء متعلقة بمقول، أي: يقال ويجاب «بقدر الشركة الخالصة من شائبة الخصوصية لا أخص، وقول بعضهم: لا أعم ولا أخص غير ظاهر؛ لأنه حينئذ يخرج الجنس العالي والمتوسط مع أن المراد إدخالهما...

قوله: «كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس» فالحيوان جنس؛ لأنه مقول على الإنسان والفرس بحسب الشركة المحضة، وكل ما شأنه كذلك جنس، فالحيوان جنس.

قوله: «كان الحيوان جوابًا عنهما» أي: عن السؤال عنهما، وكان الأولى إفراد الضمير لعوده للسؤال المفهوم من سأل، وكأن تثنيته للإشارة إلى أن ذلك في قوة سؤالين كما هو ظاهر» حفني[1].

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٣٤.

فإذا أُفرد كل واحد منهما في السؤال لم يصح «الحيوان» أن يقع جوابًا عن كلِّ واحدٍ منهما؛ لأنَّ السؤالَ بـ «ما هو» عن شيءٍ واحدٍ طَلَبٌ لتمام الماهية المختصة به، وليس الحيوان كذلك، بل هو جزء عن تمام ماهية كلِّ واحدٍ منهما، فيكون الجواب في السؤال عن الإنسان وحده هو «الحيوان الناطق»، وعن الفرس وحده هو «الحيوان الصاهل» لكونهما تمامَ ماهية كلِّ واحدٍ منهما. .....

حاشية البدوي

تنبيه: «المسؤول عنه بما منحصرٌ في أربعة:

١ - في واحد كلي، نحو: ما الإنسان؟

٢ - وواحد جزئي، نحو: ما زيد؟

٣ - وكثير متماثل من أفراد الحقيقة، نحو: ما زيد وعمرو وبكر؟

٤ - وكثير مختلفها، نحو: ما الإنسان والفرس والشاة؟

والجواب عن الأربعة منحصرٌ في ثلاثة أجوبة:

١ - لأن الجواب عن الأول بتمام الماهية المختصة تفصيلًا كالحيوان الناطق[١].

٢ - وعن الثاني والثالث بتمام الماهية المختصة إجمالًا، وهو النوع[٢].

---

(١) أي: يجاب بحدِّه التام. حاشية عليش على شرح إيساغوجي (ص ٤٧)، والحيوان الناطق هو تمام الماهية المختصة، ولا يجاب بالحيوان فقط، ولا بالناطق فقط؛ لأن كل واحد منهما جزء الماهية لا تمامها، ولا بغيرهما كالضاحك مثلًا؛ لأنه خارج عنها. الدر الناجي، ص ٤٤.

(٢) ولا عبرة بالمشخصات المختلفة؛ لأنها عرضيات. حاشية عليش، ص ٤٧.

(وهو) أي: ذلك المقول (الجنس) قدَّمه على النوع؛ لأنه جزء النوع، والجزء مقدَّمٌ على الكل، (ويُرْسَمُ) الجنس (بأنه كليٌّ مقولٌ على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو) قوله «كليٌّ»: جنسٌ للجنس شاملٌ لسائر

حاشية البدوي

٣ - وعن الرابع بتمام الماهية المشترك، وهو الجنس»[١].

قوله: «على كثيرين»: «جُمِعَ بالياء والنون مع أنه قد يكون لغير العاقل تغليبًا للعاقل على غيره لشرفه، ويَرِدُ أن كثيرين جمع كثير، وأقل الجمع اثنان، وأقل الكثرة ثلاثة، فيلزم أن لا يصلح لأن يصدق على أقل من ستة أنواع، وهو باطل، فالتعبير بذلك من مسامحات المصنفين التي مقتضاها غير مراد، فكان الأولى التعبير بالكثرة المختلفة، كما عبَّر به السعد»[٢].

قوله: «كليٌّ: جنسٌ للجنس... إلخ» وجه كونه جنسًا للجنس أن الكليات الخمس أنواعٌ للكلي كما يدلُّ عليه قوله: «شامل لسائر الكليات»، ومن جملتها الجنس، فيلزم أن يكون الكليُّ جنسًا للجنس، لكن يلزم عليه أن يكون الجنس نوعًا، وقد يقال: لا محذور فيه، فإنه نوعٌ باعتبار اندراجه تحت مفهومٍ كليٍّ، وجنسٌ باعتبار اندراج أنواعه تحته.

فإن قلتَ: الكليُّ جنسُ الجنسِ، وجنسُ الجنسِ أخصُّ من مطلق الجنس؛ لأنَّ المقيدَ أخصُّ من المطلق، فالكليُّ أخصُّ من مطلق الجنس، وكلما كان أخص فلا يجوز

---

(١) الشرح الصغير على السلم للملوي، ص ١٤٦، وما بعدها، بتصرف.

(٢) ملفقًا من حاشية الصبان (ص ١٤٨)، وحاشية الحفني (ص ٣٥).

الكليات، وقوله «مقول»: إنما ذُكِرَ ليتعلق به قوله: «على كثيرين»، وقوله «على كثيرين» إنما ذُكِر ليوصف بقوله: «مختلفين بالحقائق»، وبقوله: .....

حاشية البدوي

تعريف العام به.

قلتُ: للكلي اعتباران:

أحدهما: اعتبار ذاته ومفهومه، وهو بهذا الاعتبار عامٌّ شاملٌ لجميع الكليات الخمس.

وثانيهما: باعتبار عارضه، وهو كونه جنسًا للجنس، وهو بهذا الاعتبار مقيَّدٌ وأخصُّ من مطلق الجنس.

فحينئذ إن أريد أن الكلي بالاعتبار الأول أخص من مطلق الجنس، فلا نسلم صغرى القياس الثاني؛ لأنه بهذا الاعتبارِ عامٌّ ومعرَّفٌ كما عرفت.

وإن أريد أن الكلي أخص من مطلق الجنس بالاعتبار الثاني، فالمقدمات بأسرها مسلَّمة لكنه غير مفيد؛ لأنه بهذا الاعتبار ليس جزءًا من التعريف، وإنما جزئيته بالاعتبار الأول، فلا إشكال.

قوله: «على كثيرين... إلخ» والحاصل أنَّ هذا التعريفَ تعريفٌ للجنسِ، ولا بدَّ في تعريف الجنس من قيد ليخرج به النوع، وهو قوله: «مختلفين»، ومختلفين صفة تقتضي موصوفًا يعرض له الاختلاف، فذكر قوله: «على كثيرين» ليكون موصوفًا، والموصوف - وهو قوله: «على كثيرين» - جار ومجرور يقتضي متعلقًا، فذكر المقول ليكون متعلقًا، فلا يكون ذِكْرُ المقولِ مُغنيًا عن ذِكْر الكلي؛ لأنَّ ذِكْره لأجل التعليق لا لأجل الجنسية، فاندفع ما قيل: إن لفظ الكلي زائد لا طائل تحته؛ لأنَّ ذِكْرَ المقول على

«مختلفين بالحقائق» خرج النوع وخاصته والفصل القريب، وبقوله: «في جواب ما هو» خرج الفصل البعيد والعرض العام .....

حاشية البدوي

كثيرين يُغني عنه؛ لأنَّ مفهوم الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين إلا أنَّ لفظ الكلي يدل على كثيرين إجمالًا، ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلًا[1].

قوله: «خرج النوع» أي: نوع الأنواع، وهو النوع الحقيقي؛ لأنه كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة، وكذا يقال فيما بعده.

وقوله: «في جواب ما هو» خرج الفصل البعيد؛ لأنه يقال في جواب أي شيء هو في ذاته.

وقوله: «والعرض العام»؛ لأنه لا يقال في الجواب أصلًا؛ لأنه ليس ماهية لما هو عرض له حتى يقال في جواب ما هو، ولا مميِّزًا له حتى يقال في جواب أي شيء هو في

---

(١) حقَّقَ السيد الشريف أن لفظ «المقول على كثيرين» يغني عن لفظ «الكلي»، يقول في حواشي الشمسية (ص ٤٨): «الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه إلا أن لفظ الكلي يدل عليه إجمالًا، ولفظ المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلًا. لا يقال: مفهوم الكلي: هو الصالح لأنْ يقال بالفرض على كثيرين، ومفهوم المقول على كثيرين: ما كان مقولًا على كثيرين بالفعل، فلا يغني عنه؛ لأن دلالة المقول بالفعل على الصالح لأن يقال على كثيرين التزام، ودلالة الالتزام ليست معتبرة في التعريفات. لأنا نقول: لم يرد بالمقول على كثيرين في تعريف الكليات إلا الصالح لأن يقال على كثيرين؛ إذ لو أريد به المقول بالفعل لخرج عن تعريف الكليات مفهومات كلية ليس لها أفراد موجودة في الخارج ولا في الذهن، فإنها لا تكون مقولة بالفعل بل بالصلاحية، فيكون المقول على كثيرين بمعنى الكلي، فيُغني عنه».

وخاصة الجنس.

[مراتب الجنس]:

اعلم أنَّ الجنسَ:

١ - إمَّا عالٍ، وهو: الذي تحته جنس، وليس فوقه جنس، كالجوهر .....

حاشية البدوي

ذاته[1].

وقوله: «وخاصة الجنس» كالماشي للحيوان، وأما الجزئي فلم يدخل في الكلي حتى يحتاج إلى إخراجه بقوله: «على كثيرين» كما زعمه جماعة.

قوله: «إما عالٍ» الأولى: أن يبدأ بالسافل ثم المتوسط ثم العالي كما فعل القوم؛ لأنَّ المعتبَر في الأجناس التصاعد؛ لأنَّا إذا فرضنا شيئًا، وفرضنا له جنسًا فهو لا يكون إلا فوقه، وإذا فرضنا للآخر جنسًا فكذلك وهكذا، كما أن المعتبر في ترتيب الأنواع التسفُّل؛ لأنا إذا فرضنا شيئًا وفرضنا له نوعًا كان تحته، وإذا فرضنا للآخر نوعًا كان تحته وهكذا.

قوله: «كالجوهر»: «لا يقال: هناك ما هو أعلى منه كالشيء والمذكور والموجود والحادث، لأنَّا نقول: هذه أعراضٌ عامةٌ خارجةٌ عن الماهيات، أي: لم يُجعل شيءٌ منها جزء ماهيةٍ أصلًا، فلا يكون من الجنس الذي الكلام فيه؛ لأنه لا بدَّ أن يكون جزءًا من

(١) التحقيق أن العرض العام من حيث إنه عرض عام لا تمييز له أصلًا، ومن حيث إنه خاصة إضافية يُميِّز الماهية في الجملة. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٤٨.

على القول بجنسيته. .....

حاشية البدوي

حقيقة مَّا، أفاده الشارح في الكبير[١]. أ.هـ الصبان[٢]، والمراد بالشارح: الملوي، فاندفع ما قاله بعض المحققين: «إنَّ الجوهرَ جنسٌ عالٍ فيه نظر؛ لأنَّ فوقه جنسًا وهو موجود لشموله الجوهر والعرض، وكذا شيء على القول بشموله للمعدوم».

قوله: «على القول بجنسيته»[٣]: «أي: بكونه جنسًا للجسم والعقل المطلق، ومقابله: أنه عرضٌ عامٌّ لهما خارج عن حقيقتهما، وذلك لتركُّب الجسم من الأسطحة المتألِّفة من الخطوط المتألِّفة من النقط، وكلها أمور وهمية، ولكون العقل المطلق من الماهيات البسيطة، والظاهر أن الجوهر مباين لما ذُكِرَ كما ذكره بعض المحققين؛ لأنه متحيِّز، وهما ليسا كذلك، إلا أن يقال: المراد بالجسم: الجسم المركب من الهيولَى

(١) ينظر: الشرح الكبير على السلم للملوي، ص ١٩٥.

(٢) حاشية الصبان على الملوي، ص ١٥٧.

(٣) اعلم أن للحكماء في تحقيق الأجناس العالية اضطرابًا، فذهب قوم إلى أن جنس الأجناس واحد، وهو الوجود، ورُدَّ بأن الجنس يجب أن يقال على الأفراد بالتواطؤ، والوجود مقول بالتشكيك، وذهب آخرون إلى أن الأجناس العالية اثنان: الجوهر والعرض، وقيل: إنها أربعة: الجوهر والكم والكيف والمضاف، وذهب المحققون - منهم أرسطو - إلى أنها عشرة، وهي المسماة بالمقولات العشر... وليس لهم برهان على الحصر، بل عوَّلوا على الاستقراء، فهذه الأجناس العشرة العالية المسماة بالمقولات كلٌّ منها جنسٌ لما تحته لا عرض عام، وما تحته من الأقسام الأولية أجناس لا أنواع، فمَبْنَى القول بكون الجوهر جنسًا عاليًا هو ذلك، وعلى أن الوجود ليس جنسًا للجوهر والعرض. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٤٤.

٢ - وإمَّا متوسط، وهو: الذي فوقه وتحته جنس، كالجسم النامي.

٣ - وإمَّا سافل، وهو: الذي فوقه جنس، وليس تحته جنس، كالحيوان[١].

٤ - وإما مفرد، وهو: الذي ليس فوقه جنس، وليس تحته جنس، [قالوا][٢]: ولم يوجد له مثال .....

حاشية البدوي

والصورة[٣]، والماهيات البسيطة جواهر مجرَّدة قطعًا، وليس الجوهر داخلًا في حقيقتهما، فصحَّ كونه عرضًا عامًّا لهما، تدبَّر»[٤].

قوله: «كالجسم النامي» لو قال: «كالنامي» لكان أوضح.

قوله: «قالوا: «ولم يوجد له مثال»»، «إنما تبرَّأ منه؛ لأن بعضهم مثَّل له بالعقل

---

(١) في (ف) و(ق) زيادة ليست في الأصول الخطية، وهي: (لأن الذي تحته أنواع لا أجناس).

(٢) في النسخ الخطية: (كما قالوا)، والمثبَت من (ف)، و(ق) الحجريتين، والمطلع لشيخ الإسلام (ص ٥٣).

(٣) اصطلاح الفلاسفة أن الجوهر خمسة أقسام؛ لأنه إما حالٌّ وهو الصورة، وإما محلٌّ وهو الهيولى، وإما مركب منهما وهو الجسم، أو ليس حالًّا ولا محلًّا وهو المجرَّد، وفيه قسمان؛ لأنه إما أن يتعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف وهو النفس، أو لا يتعلق به كذلك وهو العقل، وحصروا أفراده في عشرة، ولا دليل لهم على ذلك... والحقُّ عند أهل السنة أن الجوهر إن لم يقبل القسمة بوجهٍ من الوجوه فهو الجوهر الفرد، وإلا فهو الجسم، وأنكروا جميع ما عدا ذلك. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٤٤ وما بعدها، بتصرف.

(٤) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٣٦.

[النوع]:

(وإما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معًا، كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو) وغيرهما من الأفراد الشخصية:

١ - فإنه إذا سُئل عن زيد وعمرو بـ «ما هما» كان الجواب «الإنسان»؛ لأنَّ السائلَ طَلَبَ الماهيةَ المشتركة بينهما، والماهيةُ المشتركةُ بينهما «الإنسان»، فيكون جوابًا عنه .....

حاشية البدوي

المطلق بناءً على أنَّ الجوهر ليس جنسًا له، بل عرض عام؛ لئلا يتحقق جنس فوقه، وبناء على أنَّ ما تحته من العقولِ العشرةِ أنواعٌ لا أفراد اختلفت بالخواصِّ المشخِّصة لا بالفصول وإلا لم يكن جنسًا، ولا أجناسٌ[1] وإلا لم يتحقق كونه منفردًا لوجود جنس تحته»[2].

قوله: «معًا»:

(١) أي: بناء على أن ما تحته من العقول العشرة أنواع لا أفراد ولا أجناس.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي (ص ٣٧، بزيادة): «والحاصل أن العقل قيل: إنه جنسٌ مختلفةٌ أنواعُهُ بالفصول. وقيل: إنه نوعٌ مختلفةٌ أفرادُهُ بالخواصِّ؛ فعلى الأول يكون جنسًا منفردًا لكونه ليس فوقه جنس وتحته أنواع حقيقية وهي العقول العشرة، وعلى الثاني: يكون نوعًا منفردًا؛ لأنه ليس فوقه جنس وتحته أفراد وهي العقول العشرة بناءً على رأي الحكماء من إثباتها وإثبات الجواهر المجرَّدة من الموادِّ الجسمية، وأنَّ الجوهرَ ليس جنسًا لما تحته؛ لأنه حينئذ مقولٌ بالتشكيك على المجرَّدات وغيرها، وأمَّا على القول بعدم المجرَّدات فالجوهر جنسٌ لما تحته؛ لأنه مقولٌ عليه بالتواطؤ». التحريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي، ص ٩٧.

٢ - وإذا أُفْرِدَ «الإنسانُ» بأنْ سُئِلَ عن زيدٍ فقط أو عمروٍ فقط كان الجواب أيضًا «الإنسان»؛ لأنَّ السؤال عن الأفراد على سبيل الانفراد طلب الماهية المختصة بكل واحد، والماهية المختصة بكل واحد هو «الإنسان» فقط.

فعُلِمَ منه أن النوع يكون مقولًا في جواب «ما هو» بحسب الشركة والخصوصية معًا، وأنَّ أفرادَ النوعِ منحصرةٌ في الجزئيات الحقيقية.

(وهو) أي: ذلك المقول (النوع، ويُرْسَمُ بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو)، فذكر «الكلي والمقول على....

حاشية البدوي

فإن قيل: فعلى هذا يلزم أن يكون النوع جوابًا للسؤالين في وقت واحد، وليس كذلك عادة، وإن كان كذلك في بعض الصور فلا يصح قوله: «معًا».

قلنا: إنما يَرِدُ هذا السؤال إذا كان المراد من المعيَّة: المعيَّة الزمانية، وأما إذا كان بمعنى جميعًا كما هو مذهب البعض أو كان المراد من المعيَّة: المعيَّة في الوجود بمعنى أنه يكون جوابًا عنهما، وإن لم يكن في زمانٍ واحدٍ، فلا يَرِدُ هذا السؤال.

قوله: «وهو... النوع» أي: الحقيقي؛ لأنه المتبادر عند الإطلاق، وبقرينة المقابلة بالجنس.

قوله: «مختلفين بالعدد» أي: الأفراد لكون أفراده مختلفة بالعوارض والتشخُّصات، سواء كان الاختلاف خارجيًا أو ذهنيًا؛ ليشمل النوع المنحصر في شخص[1]، والنوع المعدوم كالعَنْقاء.

---

(١) كالشمس. الدر الناجي، ص ٤٨.

كثيرين» كما مر، وقوله «مختلفين بالعدد دون الحقيقة»: احتراز عن الجنس والخاصة والعرض العام والفصل البعيد، وقوله «في جواب ما هو»: احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع؛ فإنهما مقولان في جواب أيّ شيء هو في ذاته أو في عرضه.

اعلم أن النوع قسمان:

أ - إضافي، وهو: المندرج تحت جنس .....

حاشية البدوي

قوله: «كما مرَّ» أي: عند تعريف الجنس، والذي مرَّ أن المقول إنما ذُكِرَ ليتعلَّق به قوله: «على كثيرين»، وقولُهُ: «على كثيرين» إنما ذُكِرَ ليُوصف بقوله: «مختلفين بالحقائق».

قوله: «اعلم أن النوع»: «أي: من حيث هو أعم من الحقيقي والإضافي، وليس التقسيم للنوع الإضافي حتى يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره...

وقوله: «المندرج تحت جنس» أعمُّ من أن يكون تحته نوع أو جنس؛ وهي مادة الانفراد، أو يكون تحته أفراد فقط؛ وهي مادة الاجتماع[1].

(١) اختُلِفَ في النسبة بين النوع الإضافي وبين النوع الحقيقي:

١- منهم مَن ذهب إلى أن الأول أعم مطلقًا من الثاني؛ لاجتماعهما في مثل: «الإنسان»، ووجود الأول بدون الثاني في مثل: «الحيوان» و«الجسم النامي».

٢- والجمهور ذهبوا إلى أنَّ بينهما عمومًا وخصوصًا من وجهٍ؛ لتصادقهما في «الإنسان»، ووجود الأول بدون الثاني في «الحيوان»، ووجود الثاني بدون الأول في مثل: «النقطة» و«الوَحدة». =

ب - وحقيقي، وهو: ما ليس تحته جنس كالإنسان، فبينهما عموم وخصوص من وجهٍ:

١ - فيجتمعان في نحو: «الإنسان»؛ فإنه نوع إضافي لاندراجه تحت جنس وهو «الحيوان»، وحقيقي إذ ليس تحته جنس.

٢ - وينفرد الإضافي بنحو: «الجسم النامي»؛ فإنَّ فوقه جنسًا، وهو «الجسم المطلق»، وتحته جنس وهو «الحيوان».....

حاشية البدوي

قوله: «ما ليس تحته جنس» الأولى: ما ليس تحته نوع، وإلا لَزِمَ كون الجنس السافل [كالحيوان][1] نوعًا حقيقيًّا، ويمكن أن يقال: أراد الجنس اللغوي، فيخرج الحيوان؛ لأن تحته جنسًا لغويًا وهو الإنسان، وأما الأصناف فليست أجناسًا لغة، بل أنواع لغة.

وقوله: «ما ليس تحته جنس» أعم من أن لا يكون فوقه جنس، وهي مادة الانفراد،

= ٣- ومن المحققين من ذهب إلى أن الثاني أعم مطلقًا من الأول بناءً على ما حُقِّقَ مَن أنَّ كلَّ كليٍّ له أفراد في نفس الأمر نوعٌ بالقياس إلى حِصَصِهِ المضافة إلى تلك الأفراد، وإن كان بالقياس إلى تلك الأفراد الموجودة في نفس الأمر واحدًا من الأقسام الباقية، مثلًا: «الحيوان» جنسٌ بالقياس إلى الأفراد الإنسانية والفرسية، ونوعٌ بالقياس إلى حِصَصه المضافة إليها، فعلى هذا: كلُّ نوعٍ إضافيٌّ نوعٌ حقيقيٌّ ولو بالقياس إلى حِصَصه من غير عكس، كما في المفهومات الشاملة؛ إذ لا نوع فوقها حتى يُتصوَّر كونها أنواعًا إضافية، فهي أنواع حقيقية. حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ١٤٣.

(١) ليس في المخطوطة، والمثبت من حاشية الحفني (ص ٣٨) المنقول عنها.

٣ - وينفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسية الجوهر.

[الفصل]:

ولما فرغ من القسم الأول والثاني للذاتي شرع في القسم الثالث منه، فقال: (**وإمَّا غيرُ مقولٍ في جواب ما هو، بل مقولٌ في جوابِ أيُّ شيءٍ هو في ذاته**) أي: حقيقته، وههنا قاعدة لا بد من معرفتها، وهي أن السؤال بـ «أي شيء هو» على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يُزاد على «أي شيء هو» قيد.

وثانيها: أن يُزاد عليه قيد، وهو: «في ذاته».

وثالثها: أن يُزاد عليه قيد، وهو «في عرَضه».

حاشية البدوي

أو يكون فوقه ما ذكر، وهي مادة الاجتماع...

قوله: «على القول بنفي جنسية الجوهر» أي: وعلى القول بأن العقول العشرة أفراد لا أنواع، وإلا كان نوعًا إضافيًا أيضًا»[1].

قوله: «في ذاته» حال من الضمير في مقول، أي: حالة كونه كائنًا في حقيقته، أي: داخلًا.

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٣٨، بتصرف.

فإن كان الأول كان السؤال عن المميِّز المطلق، فيكون الجواب بما يُميِّزُهُ في الجملة، سواء كان فصلًا قريبًا أو بعيدًا أو خاصة، كما إذا سُئل عن الإنسان بـ «أي شيء هو» يصحُّ أن يقال في جوابه: إنه ناطقٌ أو حساسٌ أو ضاحكٌ، فإنَّ كلًا منها يُميِّزُهُ عن غيره في الجملة.

وإن كان الثاني كان السؤال عن المميِّز الذاتي، فيكون الجواب [بالفصل وحده؛ لأن المميِّز الذاتي هو الفصل لا غير، كما إذا سُئِلَ عنه بـ «أي شيء هو في ذاته» يصح في الجواب أن يقال: إنه ناطق، ولا يصح أن يقال: إنه ضاحك][1].

وإن كان الثالث كان السؤال عن المميِّز العرضي، فيكون الجواب

حاشية البدوي

.....

(١) في جميع الأصول الخطية: (بالفصل القريب وحده؛ لأنَّ المميِّز الذاتي هو الفصل القريب لا غير، كما إذا سُئِلَ عنه بـ «أي شيء هو في ذاته» يصح في الجواب أن يقال: إنه ناطق، ولا يصح أن يقال: إنه ضاحك أو حساس)، وهو مشكِل؛ لأنَّ المميِّز الذاتي يكون بالفصل وحده سواء كان قريبًا أم بعيدًا، ورأيت التصريح بذلك في هامش نسخة (ي) الحجرية: (ص ١٦)، وكذا الفاضل علي رضا في حاشيته على مغني الطلاب (٢٧/ب)، وذَكَرَ أنه سهوٌ من النساخ، وضبطه بالمثبَت في الصلب مع زيادة، وأثبَتَ الملا مصطفى العربي في حاشيته إتحاف الطلاب (ص ٦٩) النصَّ المثبَت في الصلب، في متن مغني الطلاب الذي يعلو حاشيته دون ذِكْرٍ للنص المشكِل الوارد في النسخ الخطية.

بالخاصة وحدها، كما إذا سُئل عنه بـ «أي شيء هو في عرضه» فالجواب عنه بالضاحك.

فإذا عرفت هذا، فنقول: الذاتي الذي لا يكون مقولًا في جواب «ما هو» بل يكون مقولًا في جواب «أي شيء هو في ذاته» هو الفصل.

ولما كان في قوله: «بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته» نوعُ خفاءٍ، فسَّره بقوله: (وهو الذي يُميِّزُ الشيء عما يشاركه في الجنس) وإنما قيده

بقوله: «في الجنس» بناءً على أنَّ كلَّ ماهيةٍ لها فصلٌ فلها جنسٌ ألبتة كما هو مذهب المتقدمين. وأمَّا المتأخرون فاختاروا أنَّ الفصلَ أعمُّ مِنْ أنْ يُميِّزَ..

حاشية البدوي

قوله: «نوع خفاء» لعل وجه الخفاء أن الماتن لو قال: «هو مقول في جواب أي شيء هو في ذاته» ولم يفسره بقوله: «أعني وهو الذي يُميِّزُ الشيء... إلخ» لفُهِمَ منه جواز المذهبين ههنا مع أنه ليس كذلك، تأمل.

قوله: «وهو الذي يُميِّزُ الشيء» أي: الحقيقة والماهية.

قوله: «عمَّا» أي: عن ماهية أخرى.

قوله: «يشاركه في الجنس» أي: ولو بعيدًا، والضمير المستتر في يشاركه يرجع إلى ما، والبارز يرجع إلى الشيء، ويجوز العكس، أي: يشارك إحدى الماهيتين الأخرى.

قوله: «لها فصل»: «أي: يميِّزها عما يشاركها في الجنس...

قوله: «فلها جنس» أي: يجب أن يكون [لها][1] ذلك لعدم جواز تركُّبِ الماهية من

(١) ليس في المخطوطة، والمثبت من حاشية الحفني، ص ٣٩.

عن المشاركات الجنسية كفصل الإنسان والحيوان، فإنه يُميِّز الشيء عما يشاركه في الجنس، أو المشاركات الوجودية كأجزاء الماهية المركبة من أمرين متساويين أو أمور متساوية؛ فإنها تُميِّزُ الشيءَ عما يشاركه في الوجود، كما إذا فرضنا أن ماهية «ب» مركبة من «ج، د»، و«ج، د» متساويان في الصدق، كان كلُّ واحدٍ منهما يُميِّز ماهية «ب» عما يشاركه في الوجود.

وهذا الخلاف مبنيٌّ على امتناع تركب الماهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية عند المتقدمين، وجوازه عند المتأخرين .....

حاشية البدوي

أمرين متساويين، أمَّا عكس ما ذُكِرَ - وهو أنَّ كلَّ ماهيةٍ لها جنسٌ فلها فصلٌ - فلا خلاف بين الفريقين فيه»[1].

قوله: «فإنها تميِّزُ الشيء عما يشاركه في الوجود» لا في الجنس؛ إذ لا جنس، تدبّر.

قوله: «مبنيٌّ على امتناع تركُّب.... إلخ» امتناع تركب الماهية من أمرين متساويين وإن لم يتم عليه دليل لكن تركبها منهما غير واقع.

قوله: «عند المتقدمين»[2] واستدلوا على المنع بأدلة، منها: أن الماهية لو تركبت مما

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٣٩.

(٢) مذهب المتقدمين أن كل ماهية لها فصل فلها جنس، كما هو المشهور في الألسنة من أن كل تعريف لا بدَّ فيه من جنسٍ يشمل الأفراد والأغيار، ومن فصلٍ يُخرج الأغيار، وأما المتأخرون فقسَّموا الفصل إلى قسمين: الفصل في الجنس، والفصل في الوجود، ولم يأخذوا في التعريف قوله: «في الجنس» ليشمل كلا القسمين، وهذا الاختلاف مبنيٌّ على اختلاف آخر من أن =

وكأن المصنف اختار مذهب المتقدمين.

ولم يذكر لفظ الجنس في رسمه اكتفاء بما ذكره في تفسيره، أو أشار في الموضعين إلى المذهبين، فعلى هذا لا يَرِدُ ما قيل: لو قال: «أو في الوجود» بعد قوله: «في الجنس» لكان أشمل.....

حاشية البدوي

ذُكِرَ فإما أن يحتاج كل منهما للآخر، أو يحتاج أحدهما للآخر، أو لا يحتاج واحد منهما إلى الآخر، وكل فاسد؛ أما الأول فللزوم الدور، وأما الثاني فللزوم ترجيح أحد المتساويين من غير مرجِّح، وأما الثالث فلضرورة احتياج بعض أجزاء الماهية إلى بعض في وجود الماهية، قال بعض المتأخرين: يمكن أن يختار الأول ويدعى أنَّ الدورَ مَعِيٌّ لا سَبْقِيٌ[1] كما قالوا في توقُّف الجوهر على العرض والعكس.

= تركب الماهية من أمرين متساويين ممتنع عند المتقدمين وجائز عند المتأخرين، والحق أن النزاع والخلاف إنما هو في الجواز دون الوقوع؛ لأن عدم الوقوع متفق عليه بينهما. الدر الناجي (ص ٥٠)، وتحقيقه: أن فصل الشيء إن اختص بجنسه كالحساس للحيوان بالنسبة إلى الجسم النامي كان مميزًا عما عداه مما شاركه في الوجود. وإن لم يكن مختصًا بالجنس كالناطق للإنسان - عند من يجعله مقولًا على غير الحيوان كالملائكة مثلًا - فهو مميِّز للإنسان عن جميع ما يشاركه في الجنس، أعني الحيوانية لا عن جميع ما شاركه في الوجود؛ إذ لا يميزه عن الملائكة. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٤٨.

(١) الدور إما سَبْقِيٌ، ويُعبَّرُ عنه بالتقدُّمِيِّ، وإما مَعِيٌ: فالدور السبقي: هو توقُّف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء، والدور المعي: هو تلازم الشيئين في الوجود بحيث لا يكون أحدهما =

وذلك - أعني ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس - **(كالناطق بالنسبة إلى الإنسان)** فإنَّ الناطقَ يُميِّزُ الإنسان عما يشاركه في الحيوان كالفرس والبغل والبقر وغيرها، فإذا سُئل عنه بأي شيء هو في ذاته كان الجواب «الناطق» **(وهو الفصل)** وهو إمَّا قريبٌ إنْ ميَّز الشيء عما يشاركه في الجنس

حاشية البدوي

قوله: «وكأن المصنف اختار مذهب المتقدمين» يعني أن كل ماهية لها فصل فلها جنسٌ ألبتة.

قوله: «أو أشار» عطف على اختار، أي: وأشار في موضع التقسيم إلى مذهب المتقدمين، وفي موضع التعريف إلى مذهب المتأخرين.

قوله: «كالناطق»، «قال الغُنَيْمِي[1]: كون الناطق مميزًا للإنسان عما سواه إنما هو

= إلا مع الآخر، مثل الأبوة والبنوة، والمحال هو الدَّوْر السبقي لا المعي. ينظر: شرح القطب على شمسية (ص ١٤)، وخلاصة القواعد المنطقية (ص ١٨٢).

(١) هو: أحمد بن محمد بن عليّ، شِهاب الدين الغنيمي الأنصاري الخزرجي (ت: ١٠٤٤ هـ): الإمام العلامة، أجلُّ الشيوخ الذين انفردوا في عصرهم في علم المعقول والمنقول، وتبحروا في العلوم الدقيقة حتى استخرجوها بالنظر الدقيق، وكان أول أمره شافعيا، ثم إنه لما صار إلى البلاد الرومية صار حنفيًا. من مؤلفاته: حاشيته على مقدمة أم البراهين للسنوسي وهي أجلها كما صرَّح عن نفسه، وصرَّح كذلك بأنه لم يُكملها، وحاشية على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على إيساغوجي، وكان يلقي دروسًا في التفسير بجامع ابن طولون في القاهرة، وجمع ما علقه فيها على تفاسير البيضاوي والزمخشري وأبي السعود في كتاب سُمِّيَ بحاشية الغنيمي في التفسير، والغنيمي نِسْبَة إلى جده الشيخ غنيم المدفون بالشرقية. ينظر: خلاصة الأثر =

القريب، وإمَّا بعيدٌ إنْ ميَّزه في الجملة عما يشاركه في الجنس البعيد.

(ويُرْسمُ) أي الفصل .....

حاشية البدوي

عند مَنْ لم يجعله مقولًا على غير الحيوان، أمَّا عند مَن جعله مقولًا عليه فلا يكون الناطق فصلًا للإنسان بالنسبة للملائكة، بل بالنسبة لما شاركه في جنسه، فإن الملائكة عندهم ليست حيوانًا؛ لأنها عندهم ليست أجسامًا ولكنها ناطقة. أ.هـ ببعض تصرف، وقيل: عدم حيوانيتهم لعدم نموّهم، وكالملائكة فيما ذكر الجن». أ.هـ صبان[1].

قوله: «إنْ ميَّزه في الجملة» أي: عن بعض المشاركات، وذلك كالحسَّاس للإنسان، فإنه يُميِّزه عما شاركه في الجنس البعيد وهو الجسم أو النامي، دون القريب وهو الحيوان؛ إذ لم يميِّزه عن الفرس مثلًا.

قوله: «ويُرْسَم... الفصل»:

فإن قلت: لا حاجة إلى هذا التعريف؛ لأنه قد سبق تعريفه مرتين فيكون مستدركًا.

= في أعيان القرن الحادي عشر (١/ ٣١١: ٣١٥)، والأعلام للزركلي (١/ ٢٣٧، وما بعدها).

(١) حاشية الصبان على الملوي، ص ١٥٠، وأجاب عنه الدر الناجي (ص ٥١)، بقوله: ويمكن أن يجاب عنه أن هذا المثال مبنيٌّ على مذهب الحكماء، وهم يُنكرون الملك والجن، كما هو المناسب لكون المنطق في الحكمة، ويمكن أن يجاب بأن الفصلية والخاصية إنما هو بالنظر إلى الجسم الكثيف لا اللطيف، كما هو الظاهر من نماء الحيوان، تدبر. وأما نطق بعض الطيور فليس بطبيعي، بل تعليمي.

(بأنه كليٌّ يُقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته) فقوله «كلي»: جنس يشمل الكليات، وقوله «يقال على الشيء في جواب أي شيء هو» يخرج

حاشية البدوي

قلت: لا نُسلِّم استدراكه؛ لأنه مراعاةٌ للطبائع الثلاث للناس، أعني الذكي والغبي والمتوسط، كما قاله الفاضل الجامي[1] في تعريف الاسم والفعل والحرف، أو نقول: الأول ليس بتعريف، بل تفسير على تقدير الفرق بينهما كما هو مذهب البعض، والثاني مبني على مذهب المتقدمين، والثالث على مذهب المتأخرين على ما فهم من قول الفناري في الوجه الثاني. أ.هـ در ناجي[2].

قوله: «بأنه كلي يقال» إنما عدل عن الاسم إلى الفعل إما للتفنن وإما للتنبيه على الفرق بينه وبين ما قبله؛ لأنه جواب عن السؤال بما هو، وما بعده جواب عن السؤال بأي شيء.

قوله: «في ذاته» حال من «هو»، والمعنى: أيُّ شيءٍ هو معتبرًا أو ملاحظًا في ذاته، أي: مع قطع النظر عن عوارضه.

---

(١) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي (٨١٧ - ٨٩٨ هـ) ولد في جام «من بلاد ما وراء النهر» وانتقل إلى هراة، وتفقه وصحب مشايخ الصوفية، وحج سنة ٨٧٧ هـ فطاف البلاد، وعاد إلى هراة فتوفي بها. من مؤلفاته: شرح الكافية لابن الحاجب وهو أحسن شروحها، سماه «الفوائد الضيائية». ينظر الأعلام للزركلي، ص٣/ ٢٩٦.

(٢) الدر الناجي، ص ٥١.

الجنس والنوع والعرض العام؛ لأنَّ الأوَّلَيْنِ يُقالان في جواب «ما هو»، لا في جواب «أي شيء هو»، والثالث لا يقال في الجواب أصلًا، وقوله «في ذاته» أي: في جوهره: يخرج الخاصة؛ لأنها وإن كانت مميِّزة للشيء لكن لا في ذاته بل في عرضه، وإنما قال: «على الشيء» ولم يقل: «على كثيرين» كما قال في سائر تعريفات الكليات ليشمل فصلَ النوعِ الذي ينحصر في شخصٍ واحدٍ بحسب الخارج كالشمس.

[الخاصة والعرضي العام]:

(وأما العرضي) فقسمان: خاصة وعرض عام؛ لأنه إن اختص بحقيقة...

حاشية البدوي

قوله: «لأنَّ الأولَيْنِ يقالان في جواب ما هو» أي: وإن اختلفت جهة المقولية؛ لأن الأول يقال بحسب الشَّرِكَة فقط، والثاني يقال بحسب الشَّرِكَة والخصوصية معًا[1].

قوله: «وأما العرضي» «المراد بالعرضي هنا: المنسوب لما يَعْرِضُ للذات، وهو

(١) الذي يُقال بحسب الشَّرِكَة فقط هو الجنس، والذي يقال بحسب الشركة والخصوصية هو النوع، ومعنى قولنا «بحسب الشركة والخصوصية»: «أي: يُحمل تارةً على جملة من أفراده المتماثلة إذا سُئل عنها بأن قيل: ما زيد وعمرو وبكر؟ فيجاب بإنسان، وهذا هو المراد بقوله: «بحسب الشركة»؛ لأنه تمام الماهية المشتركة بينهم، وتارةً يُحمل على فرد واحد، نحو: ما زيد؟ فإن جوابه: إنسان، وهذا هو المراد بقوله: «والخصوصية»، هذا ما أطبق عليه المحققون من شراح هذا الكتاب كالسيد والفنري وشيخ الإسلام ومن حشى كلامهم». حاشية عليش على شرح إيساغوجي، ص ٥١.

واحدة فخاصة، وإن اشتمل على الحقائق فعرض عام، فبهذا الاعتبار صار الكليات خمسًا، وإن اندرج فيه تقسيم آخر على ما قال المصنف.....

حاشية البدوي

الخارج عن الماهية قديمًا كان أو حادثًا، وهو مصطلح أهل الميزان، لا المنسوب للعرض المقابل للجوهر كما هو مصطلح المتكلمين، وبين التفسيرين عموم وجهي، يجتمعان في نحو السواد والبياض، وينفرد الأول في نحو القدرة، والثاني في نحو الناطقة، كذا حققه بعض مشايخنا»[1]. أ.هـ حفني.

قوله: «فبهذا الاعتبار» أي: اعتبار تقسيم العرضي إلى خاصة وإلى عرض عام.

قوله: «صار الكليات خمسًا» دفع به ما قيل: إن الكليات سبعة لا خمسة، وذلك أن العرض اللازم خاصة وعرض عام، والعرض المفارق أيضًا قسمان، فيكون المجموع أربعة، وتقدم ثلاثة فيكون المجموع سبعة.

فأجاب عنه بأن العرضي ينقسم إلى خاصة وعرض عام، وأما كونه لازمًا أو مفارقًا فقسمان منهما، ولا اعتبار بهما في هذا المقام؛ لأنهما قسما القِسْم، ولا اعتبار لقِسْمِ القسم ههنا، ولو اعتبر قِسْم القسم لكانت الأقسام أكثر من أن تحصى، لكن المصنف تسامح في العبارة، فنشر أولًا ثم ضمَّ، فالعبارة الواضحة: وأما العرضي فإما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة، وإما أنْ يعمَّ حقائق فوق حقيقة واحدة، وهو العرض العام، وكلُّ واحدٍ منهما إما لازم أو مفارق... إلخ[2].

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٤١.

(٢) الدر الناجي، ص ٥٢، وما بعدها، بتصرف.

(فإما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية) سواء:

أ - امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي، بأن يمتنع انفكاكه عنها في الذهن والخارج معًا كالفردية للثلاثة، ويُسمَّى هذا «لازم الماهية»...

حاشية البدوي

قوله: «فإما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية»[1] بمعنى أنه لا يمكن إدراكها بدون إدراكه.

واعلم أن العرض اللازم ثلاثة أقسام؛ لأنه:

١ - إما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي، أي: في كلا الوجودين، كلزوم الفردية للثلاث.

---

(١) الماهية:

أصلها: «ما هو»: جيء بآخره ياء نسبية مشددة وتاء مصدرية، فصار «مَاهُويَّة»، ثم قلبت الواو ألفًا على غير القياس للتخفيف، وبُدِّلَ ضمة الهاء إلى الفتحة لاقتضاء الألف فتحة ما قبلها، فاجتمع الساكنان: أحدهما الألف المقلوبة، والآخر ياء النسبة، فحذف الألف المقلوبة لدفعه فصار «مَاهَيَّة»، ثم بُدِّلَ فتحة الهاء كسرة لتصح بناء الياء فصار «مَاهِيَّة».

وقيل: أصلها «ما هي»: جيء بآخره تلك الياء والتاء، فصار «ماهيية»، ثم حذف الياء الأولى للتخفيف مع حركتها فصار «ماهية».

وقيل: «مائية»: قلبت الهمزة إلى الهاء، فمعنى الماهية على هذا أن يقول: منسوبة إلى «ماو»، معنى المنسوبة إلى «ما» أن يقول: منسوبة إلى السؤال بها، فحينئذ كان المعنى: انفكاكه عن الحقيقة التي يسأل عنها بما. سيف الغلاب، ص ١٣٤.

ب - أو عن الماهية الموجودة، بأن يمتنع انفكاكه عنها باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن كالسواد للحبشي؛ فإن السواد ليس بلازم لماهية الحبشي من حيث هي هي، وإلا لكان كل إنسان أسود، بل لازم لوجوده، ويُسمَّى هذا «لازم الوجود»، (**وهو العرض اللازم**) كالضاحك بالقوة بالنسبة إلى الإنسان .....

حاشية البدوي

٢ - أو يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث الوجود الخارجي، كلزوم السواد للحبشي.

٣ - أو يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث الوجود الذهني، كلزوم البصر للعمى[1]، وقد ذكر الشارح القسمين الأولين، وترك القسم الثالث.

قوله: «وإلا لكان كلُّ إنسانٍ أسود» وإلا بأن كان لازمًا لماهية الحبشي التي هي الحيوان الناطق من حيث هي هي لكان... إلخ.

قوله: «كالضاحك بالقوة»:

«الضاحك: مشتق من الضحك، وهو انبساط الوجه مع انكشاف مقدَّم الأسنان من سرور النفس، ولكون انكشاف مقدَّم الأسنان له دخل في مسماه سُمِّيت مقدمات الأسنان ضواحك.

والقوة: فسَّرها بعضهم بإمكان حصول الشيء مع انعدامه، وبعضهم بإمكان

---

(١) والأول يُسمَّى بلازم الماهية، والثاني بلازم الوجود، والثالث باللازم الذهني.

(أو لا يمتنع) انفكاكه عنها، بل يمكن مفارقته عنها (وهو العرض المفارق)، وهو على قسمين:

الأول: ما يكون مفارقته بالفعل إما يسيرًا كمفارقة القيام عن القائم، أو عسيرًا كمفارقة العشق عن العاشق.

والثاني: ما يكون مفارقته بالإمكان لا بالفعل كمفارقة حركة الأفلاك؛ فإنها لا تنفك عن الأفلاك بالفعل مع أنها مُمْكِنٌ[1] الانفكاك عنه.

(وكل واحد منهما) أي: من العرض اللازم والعرض المفارق (إما أن يختص بحقيقة واحدة.....

حاشية البدوي

الحصول مطلقًا، أي: غير مقيد بالعدم، وهو المراد هنا، ولا شك أن الضاحك بالقوة بهذا المعنى لازم للإنسان ذهنًا وخارجًا، وأما الأول فلا يصح إرادته لعدم لزومه للإنسان ذهنًا وخارجًا لحصول الضحك بالفعل بالمشاهدة»[2].

قوله: «بل يمكن مفارقته عنها» ولو في وقت ما.

قوله: «إما أن يختص بحقيقة واحدة»، «أي: بأفرادها؛ لأن الخاصة لا تلزم الماهية من حيث هي هي، أي: بقطع النظر عن الأفراد، والمراد بالحقيقة: ما يشمل النوعية والجنسية كالضاحك في الأولى، والماشي واللون في الثانية، خلافًا لمن قال: إنها لا تكون إلا للنوع.

---

(١) الظاهر: ممكنة. حاشية شوكت على مغني الطلاب، ص ٢٥.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص٤٢.

وهي الخاصة)، وهي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما توجد في جميع أفراد ذي الخاصة مع امتناع انفكاكها عنه، وتُسمَّى هذه «خاصة شاملة لازمة»، (كالضاحك بالقوة) بالنسبة إلى جميع أفراد الإنسان، فإن الضاحك بالقوة يوجد في جميع أفراد الإنسان مع امتناع انفكاكه عنه .....

حاشية البدوي

قوله: «وهي الخاصة» قدَّمها على العرض العام؛ لأن مفهومها وجودي، ومفهومه عدمي؛ لأن الخاصة ما اختص بحقيقة واحدة، والعرضي: ما لم يختص بما ذُكِرَ.

وهي قسمان:

١ - خاصة حقيقية، ويقال لها: مطلقة، أي: لم تُقيَّد بشيء دون شيء، كالضاحك للإنسان.

٢ - وإضافية، ويقال لها: غير مطلقة، وهي التي تكون بالنسبة إلى شيء دون شيء، كالماشي بالنسبة إلى الإنسان باعتبار كونه مقابلًا للحجر، لا باعتبار كونه مقابلًا لبقية أنواع الحيوان»[1].

قوله: «كالضاحك بالقوة» مثال للعرض اللازم.

وأُورِدَ عليه أن الضحك مطلقًا لا يختص بتلك الحقيقة؛ لما قيل من أن الملائكة والجن يضحكون ويبكون أيضًا.

وأجيب بأن التحقيق عند الحكماء أن حالهم لا يقتضي ضحكًا ولا بكاء، ولا ينافيه

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٤٢.

وثانيها: ما توجد في جميع أفراد ذي الخاصة، لكن يجوز انفكاكه عن كل واحد من أفراد ذي الخاصة (و) تُسمَّى هذه «خاصة شاملة غير لازمة» كالضاحك (بالفعل بالنسبة إلى الإنسان) فإنه يوجد فيه في وقت دون وقت.

وثالثها: ما لا توجد في جميع أفراد ذي الخاصة، بل توجد في بعضها، وتُسمَّى هذه «خاصة غير شاملة» كالكاتب بالفعل بالنسبة إلى أفراد الإنسان، فإنه يوجد في بعض أفراد الإنسان دون بعضها.

(وتُرْسَمُ) أي: الخاصة (بأنها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) يخرج به الجنس والعرض العام (قولًا عرضيًا) يخرج به النوع والفصل.

حاشية البدوي

ما ورد في السنة من نسبة الضحك إلى الملائكة وإلى الجن؛ لأن المراد به التعجُّب مجازًا من باب إطلاق اسم المسبب على السبب[1].

قوله: «لكن يجوز انفكاكه» أي: الخاصة، وذكَّر الضمير مراعاة للفظ ما، وأنَّثه في القسم الذي قبله مراعاة لمعناها.

قوله: «فقط» أي: لا حاجة إليه بعد قوله: واحدة.

قوله: «يخرج به» أي: بقوله: على ما تحت حقيقة الجنس والعرض العام؛ لأنهما مقولان على ما تحت حقائق مختلفة.

قوله: «يخرج به النوع والفصل»؛ لأنهما وإن كانا مقولين على أفراد حقيقة واحدة إلا أن مقولتيهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضي.

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٤٢.

(**وإما أن يَعُمَّ**) كل واحد من اللازم والمفارق (**حقائق فوق**) حقيقة (**واحدة، وهو العرض العام**) فاللازم منه (**كالمتنفس بالقوة**) فإنه عرض....

لازم غير مُنفكٌّ عن ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة، (و) المفارق منه كالمتنفس (**بالفعل**) فإنه عرض مفارق ينفكُّ عن ماهية الحيوانات غير مختصة بحقيقة واحدة، وقوله (**للإنسان وغيره من الحيوانات**) يتعلق بالمثالين وبيانٌ لعمومهما. (**ويُرسم**) أي: العرض العام (**بأنه كليٌّ يقال على ما تحت حقائق مختلفة**) خرج به غير الجنس والفصل البعيد، وخرجا بقوله: (**قولًا عرضيًا**).

وإنما كانت تعريفات هذه الكليات رسومًا؛ لأنَّ المقولية عارضة فيها...

حاشية البدوي

قوله: «وهو العرض العام» سُمِّي بذلك لعمومه حقائق مختلفة.

قوله: «يتعلق بالمثالين وبيان لعمومهما» أي: «أن الجار والمجرور في قوله: «للإنسان» متعلق بالمتنفس بالقوة وبالمتنفس بالفعل، وبيان لعموم المتنفس.

قوله: «ويُرسم... بأنه كليٌّ... إلخ» المراد من القول: الحمل على شيء فلا يقال: إنه مناف لما عُلِمَ قبل هذا من أن العرض العام لا يقال في الجواب أصلًا؛ لأن عدم وقوعه في الجواب لا يستلزم عدم حمله على شيء»[1]. أ.هـ .....

(١) هذا جواب عن إشكال، وقد ذكره وأجاب عنه الدر الناجي (ص ٥٥) بقوله: فإن قلت: يُفهم=

.....

حاشية البدوي

برهان[١].

وأُورد على قوله: «ما تحت حقائق مختلفة» أنه صادق على خواص الأجناس كالماشي للحيوان. وأجيب بأنها خاصة باعتبار نسبتها للجنس، وعرض عام باعتبار نسبتها إلى الأنواع، والحاصل أن قيد الحيثية مُعتبَرٌ في التعاريف.

ثم اعلم أنَّ الحقائق المختلفة إن كانت أجناسًا كان الخارجُ عرضًا عامًا للجنس كالسواد، وإن كانت أنواعًا فقط كان الخارجُ عرضًا عامًّا للنوعِ وخاصَّةً للجنسِ كالآكل والشارب[٢]. أ.هـ حفني.

= من هذا أن العرض العام يُحمل، وقد مرَّ مرارًا أن العرض العام لا يحمل أصلًا، وهما متنافيان، فما التوفيق؟ قلت: المقصد بما سبق أنه لا يُحمل في جواب ما هو، ولا في جواب أي شيء هو، وأما المقصد من التعريف فهو أن العرض العام يحمل مطلقًا، فلا تنافي بينهما؛ إذ نفي الأخص لا ينافي إثبات الأعم، ولك أن تقول: ههنا مذهبين، أحدهما: أن العرض العام لا يكون جزءًا من التعريف أصلًا، وهو مذهب المتأخرين، وثانيهما: أنه قد يكون جزءًا من التعريف، وهو مذهب المتقدمين، والنفي مبنيٌّ على المذهب الأول، والإثبات مبني على المذهب الثاني.

(١) الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية (أ: ١٩/ أ).

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي (ص ٤٣)، وكلُّ خاصةِ نوعٍ خاصةٌ لجنسه ولا ينعكس، بيانه أن كلَّ خاصةِ نوعٍ كالضاحك للإنسان خاصةٌ لجنسه كالحيوان بمعنى أنها لا تتجاوزه إلى غيره؛ لأنه يلزم من عدم مجاوزته للخاص عدم مجاوزته للعام ضرورة أنه لو جاوز العام جاوز =

والتعريف بالعارض لا يكون إلا رسمًا.....

حاشية البدوي

قوله: «**والتعريف بالعارض لا يكون إلا رسمًا**» وإنما كانت عارضة؛ لأن الجنس مثلًا هو الكلي الذاتي للحقائق المختلفة قيل عليها أو لم يقل.

* * *

= الخاص، وليس المراد أن خاصة النوع توجد في كل فرد من أفراد الجنس لعدم صحته، وقوله: «ولا ينعكس» أي: عكسًا لغويًا؛ لأن بعض خواص الجنس لا يكون خاصة للنوع كالحياة الخاصة بالحيوان، فإنها ليست خاصة لنوعه كالإنسان. حاشية الحفني، ص ٤٣ بتصرف.

[القول الشارح]

ولما فرغ من مبادئ التصورات، وهي الكليات الخمس، شرع في مقاصدها، فقال: (القول الشارح) أي: مما يجب استحضاره القول الشارح، ويرادفه: المعرِّف. يُسمَّى بالقول لكونه مركبًا .....

حاشية البدوي

«القول الشارح»: «الذي يشرح الماهيَّةَ هو الحدُّ التام، أمَّا الرسم فلا يشرحها، بل يُميِّزها بوجهٍ مَّا[1]، فيكون إطلاقه على المعرِّف مطلقًا كما هنا من إطلاق الأخص على الأعم، أو يقال: هو حقيقة فيما ذُكِرَ باعتبار أنَّ الشرحَ بمعنى البيان، والتمييز بالرسم بيانٌ للماهية في الجملة، وكذا يقال في الحد الناقص»[2].

قوله: «لكونه مركبًا»[3] علة لقوله: «يُسمَّى بالقول» كما أنَّ قوله: «لشرحه الماهية»

---

(١) بناءً على رأي المتقدمين، والمتأخرون على أنَّ الرسم يُميِّز الماهية عن جميع ما عداها، يقول السيد الشريف: «اعلم أن المتأخرين اعتبروا في المعرِّف أن يكون موصلًا إلى كُنْهِ المعرَّف أو يكون مميِّزًا للمعرَّف عن جميع ما عداه من غير أن يوصل إلى كُنْهِهِ؛ ولهذا حكموا بأن الأعم والأخص لا يصلحان للتعريف أصلًا، والصواب أن المعتبر في المعرِّف كونه موصلًا إلى تصور الشيء إما بالكنه أو بوجه ما، سواء كان مع التصور بالوجه تميزه عن جميع ما عداه أو عن بعض ما عداه؛ إذ لا يمكن أن يكون الشيء متصورًا مع عدم امتيازه عن بعض ما عداه، وأما الامتياز عن الكل فلا يجب». حاشية السيد الشريف على شرح القطب، ص ٧٨.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٤٤.

(٣) أي: كليًا عند قومٍ، وغالبًا عند آخرين، «كليًا أي: في جميع المواد عند قوم أي: المتقدمين، وغالبًا أي: في أكثر المواد عند الآخرين، أي: المتأخرين؛ إذ التعريف بالمفرد جائز عندهم». حاشية =

ويُسمَّى شارحًا لشَرْحِهِ الماهيةَ إمَّا بأن يكون تصوُّرُهُ سببًا لاكتساب تصور الماهية .....

حاشية البدوي

علة لقوله: «يُسمَّى شارحًا».

قوله: «ويُسمَّى شارحًا لشرحه الماهية إما بأن يكون...إلخ» الأقعد في التعبير أن يقول: وإنما سُمِّي شارحًا لشرحه الماهية إما بكُنْهِهَا وهو الحدُّ، أو بوجهٍ يُميِّزها عما عداها وهو الرسم، فالمعرِّفُ: ما يكون تصوره سببًا لاكتساب تصور الشيء إما بكُنْهِهِ أو بوجهٍ يُميِّزه عما عداه.

قوله: «بأن يكون تصوره... إلى آخره»، «يُخْرِجُ: التصديقات بناء على أن المراد بالتصور: ما يقابل التصديق كما هو المتبادر... فخرج عن الحدِّ: القياسات؛ فإنَّ تصديقاتها سببٌ لاكتسابِ تصديقاتٍ أُخَرَ»[1]. منلا أحمد:

قوله: «بناء على أن المراد بالتصور... إلخ» إشارة إلى جواب ما قيل: إنَّ التصورَ يُطلق على التصديق أيضًا؛ لأنه قسم منه، فكيف يخرج به التصديقات؟ فأجاب بقوله: «بناء... إلخ»[2].

قوله: «لاكتساب تصور الماهية»، «يخرج: الملزوم بالنسبة إلى لوازمه البيِّنة - كالعَمَى بالنسبة إلى البصر، والسقف بالنسبة إلى الجدار - ؛ فإن تصور

= الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ١٦٤.

(١) حاشية منلا أحمد على الفناري، (ص ٤٧)، وحاشية العمادي (ص ٢٦٠).

(٢) حاشية العمادي (ص ٢٦٠).

بكُنْهِهَا وهو الحدُّ، أو بأن يكون تصوُّرُهُ سببًا لاكتساب تصورها بوجهٍ ما يُميِّزها عما عداها وهو الرسم. وبهذا عُلِمَ أنَّ القول الشارح إما حدٌّ أو رسمٌ، فَعَرَّفَ الحدَّ بقوله: (الحدُّ قولٌ دالٌّ على ماهية الشيء) أي: حقيقته الذاتية.

حاشية البدوي

الملزوم وإن كان مستلزمًا لتصور اللازم لكنه ليس بمعرِّف لمفهوم اللازم لانتفاء الاكتساب فيه؛ لأنَّ الاكتسابَ هو أنْ يُتصور أولًا المعرَّف بوجهٍ من الوجوه، ثم يُقصد إلى ذاتياته وعرضياته، فيؤلَّف منهما ما يستلزم تصوُّرُهُ تصورَ المعرَّفِ، ولا شك أنَّ الملزوم بالنسبة إلى اللازم ليس كذلك؛ لأنَّ اللازم ليس بمتصوَّرٍ قبل تصور الملزوم، ولم يُقصد قط تعريف اللازم، بل إنما يتصور أولًا الملزوم فيلزم منه تصور اللازم بلا قصدٍ واختيارٍ، فلا يكون فيه اكتساب؛ لأنَّ الاكتساب يقتضي القصد والاختيار، أي: قصد المكتَسِب واختيار اكتسابه، وههنا ليس كذلك»[1].

قوله: «بكُنْهِهَا» أي: بمجرد ذاتياتها.

قوله: «وبهذا عُلِمَ... إلخ» أي: من التوزيع الذي ذكره بقوله: «إما بأن يكون تصوره...إلخ».

(١) الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية (أ: ٢١/أ).

قيل: لم يجز تعريفُ المعرَّفِ لئلا يتسلسل .....

حاشية البيجوري

قوله: «لئلا يتسلسل» أي: لو احتاج مفهومُ المعرَّف إلى مُعرِّفٍ آخر[1]، لاحتاج مفهومُ مُعرِّفِ المعرَّفِ إلى مُعرِّفٍ آخر؛ لأنه جزؤه، وكذلك يحتاج مفهومُ مُعرِّفِ مُعرِّفِ المعرَّفِ إلى آخر ويتسلسل، كذا وجَّهَهُ السيد الشريف في حواشي المطوَّل، قُدِّس سِرُّه. منلا أحمد[2]:

قوله: «لأنه جزؤه» أي: المعرَّف المطلق جزءُ معرِّفِ المعرَّف؛ لأنَّ المطلقَ جزءُ المقيدِ، فاحتياج الجزء إلى المعرَّف يوجب احتياج الكل إليه؛ لأنَّ الكلَّ يحتاج إلى الجزء، ومن المعلوم المتعارف أنَّ المحتاجَ إلى المحتاجِ إلى شيءٍ محتاجٌ إلى ذلك الشيء[3].

---

(١) ههنا أمور ثلاثة: المعرَّفُ للحدودِ، والمعرِّفُ الذي هو حدُّ المعرَّفِ المحدود، والمعرِّفُ الذي هو حدُّ حدِّ المعرِّفِ للمحدود. والمجيب يقول: إن الأمر الثالث هو عين المعنى الثاني؛ لأنَّ كلَّ واحد من حدِّ المعرَّف، وحدِّ حدِّ المعرِّفِ، عينُ الآخر بناءً على أن كل واحد منهما عبارة عن يستلزم تصوره تصور الشيء، كما أن كل واحد من الوجود ووجود الوجود عبارة عن الكون في أحد المحلين: الذهن والخارج، وإنما عُرِّف المعرَّف الذي هو الأمر الأول بالأمر الثاني الذي هو ما يستلزم تصوره تصور الشيء، لا يحتاج الأمر الثاني إلى أن يُعرَّف بأمر ثالث مغاير للأمر الثاني؛ لأنه عينه، والتعريفُ بالعينِ لغوٌ لفظًا ومحلَّ معنى، فلا يلزم التسلسل على تقدير أن يُعرَّف المعرِّف لانقطاع التسلسل في المرتبة الأولى. الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنرية (ل ٢١/ ب).

(٢) حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٤٩، بتصرف.

(٣) حاشية العمادي على منلا أحمد (ص ٢٧٥).

وأجيب بأنَّ التسلسلَ غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ مُعرِّفَ المعرِّفِ من حيث هو هو غير محتاجٍ إلى مُعرِّفٍ آخر إما لبداهة أجزائه، أو لكونه معلومًا بالكسب.....

حاشية البدوي

قوله: «وأجيب بأنَّ التسلسلَ غيرُ لازمٍ... إلخ»، «تلخيص هذا الكلام أنَّا لا نُسلِّم أنه لو كان للمعرِّفِ معرِّفٌ آخر لَزِمَ التسلسل.

إن قيل: لو احتاج المعرِّفُ إلى المعرِّفِ لاحتاج مُعرِّفُ المعرِّفِ إلى مُعرِّفٍ آخر أيضًا وهَلُمَّ جرًّا.

قلنا: مُعرِّفُ المعرِّفِ من حيث هو[1] لا يحتاج إلى مُعرِّفٍ آخر لجواز أن تكون أجزاؤُهُ بديهيةً أو لكونها معلومةً بالكسب[2]، والظاهر إسقاط قوله: «لكونها معلومة» هو الصواب». أ.هـ منلا أحمد[3]:

قوله: «والظاهر إسقاط لكونها معلومة هو الصواب»؛ لأنه ينافي قوله: «من حيث هو غير محتاج إلى معرِّف آخر»؛ لأنَّ القولَ بالاكتسابِ قولٌ بالاحتياج، وقد نفاه أولًا، تأمل.

---

(١) أي: من حيث ذاته مع قطع النظر عن الوصف أي: عن كونه معرِّفًا؛ فإنه عارض عليه، فلا يُلتفت إليه. شوقي على الفناري، ص ٨٣.

(٢) أي: بتعليم الغير، وأما إذا أريد به المعلومية بالوحي والإلهام فلا يرد ما ذكره المحشي قول أحمد. مفيد فناري على قول أحمد، ص ٢٨.

(٣) حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٥٠، بتصرف.

وبأنَّ التسلسلَ ههنا في الأمور الاعتبارية، والتسلسل فيها ليس بمحال، لأنه ينقطع بانقطاع اعتبار المعتبِر .....

حاشية البدوي

قوله: «وبأنَّ التسلسل ههنا في الأمور... إلخ» أقول: «حاصل هذا مَنْع بطلان اللازم، تقريره[1]: أنَّا لا نُسلِّم أنَّ هذا التسلسلَ باطلٌ، وإنْ سُلِّم لزومه؛ لأنَّ هذا التسلسل في الأمور الاعتبارية، وهو ينقطع بانقطاع الاعتبار[2]:

١ - فإنَّ العقل قد يَعتبِرُ مُعرَّفَ المعرِّفِ من حيث هو، فلا يلزم من احتياج المعرِّفِ إلى معرِّفٍ احتياجه لما ذُكِرَ من بداهة أجزائه.

٢ - وقد يعتبره من حيث هو مُعَرِّفٌ، فيلزم من ذلك احتياجه إليه، ولا يعتبره العقل على هذا الوجه دائمًا - وهو أن يعتبره من حيث هو معرِّف - فينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار»[3].

والحاصل أنَّ التسلسلَ موقوفٌ على أمرٍ، وهو أنَّ المعتَبِرَ ينظر إلى كلٍّ من حيث الوصف، أعني كونه مُعرِّفًا لشيء، فمن هذه الحيثية يحتاج إلى تعريف، وأمَّا إذا نُظِرَ إلى ذات المعرَّف من غير كونه مُعرِّفًا فلا يحتاج إلى مُعرِّف، فالمعتبِرُ لا يعتبِرُ الأول دائمًا.

---

(١) لو قُرِّرَ بالترديد لكان له وجهٌ، بأن يقال: إن أردت بلزوم التسلسل: لزوم التسلسل المحال، فالملازمة ممنوعة؛ إذ اللازم إنما هو التسلسل في الاعتباريات وهو ليس بمحال، وإن أردت بلزومه: لزوم مطلق التسلسل، فالملازمة مُسلَّمة، وبطلان التالي ممنوع؛ لأن هذا التسلسل في الاعتباريات، وهو ليس بمحال. حاشية الكانقري على الحواشي الأحمدية، ص ١٨٥.

(٢) أي: التسلسل في الأمور الاعتبارية غير محال لانقطاعه بانقطاع الاعتبار، «فمعنى قولهم: «إن التسلسل في الأمور في الأمور الاعتبارية جائز» معناه: أن التسلسل فيها لا يتحقق ولا يوجد، وليس معناه أنه فيها موجود وجائز. شوقي على الفناري، ص ٨٤.

(٣) حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٥٠.

[أقسام المعرَّف]:

والمعرَّفُ منحصرٌ في الأقسام الأربعة .....

حاشية البدوي

«ويمكن الجواب عنه[١] بأن يقال: إنَّ معرَّفَ المعرِّفِ مما يصدق عليه مفهوم المعرَّف، ولا يلزم من احتياج المفهوم إلى المعرِّف احتياج ما صدق عليه المفهوم إليه، فيكون [الاعتراض][٢] من قبيل اشتباه المعروض بالعارض»[٣].

والمراد بالعارض: المعرِّف المطلق، وبالمعروض: مفهوم معرِّف المعرَّف، ولَمَّا رُئِيَ أن العارض محتاج ظن أن المعروض محتاج، وليس كما ظن.

قوله: «والمعرَّفُ منحصرٌ في الأقسام الأربعة»[٤] قال بعضهم: وبقي خامس، وهو

---

(١) حاصله: أنَّ في معرِّف المعرَّف أمرين: ذاته: أعني ما صدق عليه مفهوم المعرِّف، ومفهومه وهو: كونه معرِّفًا، والتسلسل إنما يلزم إذا احتاج الثاني إلى معرِّفٍ آخر؛ إذ ينتقل الكلام إليه لا إلى نهاية له دون الأول؛ إذ ينتهي ذلك قطعًا، ولا يلزم من احتياج الأول إلى معرِّف، احتياج الثاني، والمقصود ههنا إنما هو الثاني دون الأول. حاشية الكانقري على الحواشي الأحمدية، ص ١٨٦.

(٢) ليس في المخطوطة، والمثبت من حاشية منلا أحمد على الفناري (ص ٥٠)، والمعنى: «فيكون الاعتراض المذكور في أول البحث من قبيل اشتباه المعروض - أي: ما صدق عليه مفهوم معرِّف المعرَّف - بالعارض - أي: مفهوم معرِّف المعرِّف - حيث لم يفرق بينهما وجعل التسلسل اللازم للعارض الغير المقصود ههنا لازمًا للمعروض المقصود ههنا، مع أنه لا يلزم في المعروض التسلسل قطعًا». حاشية الكانقري على الحواشي الأحمدية، ص ١٨٦.

(٣) حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٥٠.

(٤) وتصل تفصيلًا إلى ثمانية أقسام عند المنطقيين، وإلى عشرة عند علماء آداب البحث والمناظرة. ينظر: سيف الغلاب (ص ٨٦)، وذريعة الامتحان (ص ٤٩).

لأنه إما بمجرد الذاتيات أو لا .....

حاشية البدوي

التعريف اللفظي، وهو ما أنبأ عن الشيء، أي: دلَّ عليه بلفظ أظهر عند السامع، مثل: العُقَار الخمر، فيكون واردًا على الحصر بناءً على عدم دخوله في الرسم، والمحققون على دخوله فيه؛ لأنَّ لفظَ الخمرِ في المثالِ خاصَّةٌ من خواصِّ العُقَار، وحينئذ فلا يكون واردًا.

ومثل ذلك: ما زاده بعضهم من التعريف بالمثال كقولهم: العلم نور، والجهل كالظلمة، والتعريف بالتقسيم[1] كقولهم: العلم تصور أو تصديق؛ لأنهما خاصَّتان للمعرَّف[2].

قوله: «لأنه إما بمجرد الذاتيات... إلخ»، «الأنسب بقوله سابقًا: «إما بأن يكون تصوره سببًا لاكتساب تصور الماهية بكنهها... إلخ» أن يقول: إن كان تصوره سببًا لاكتساب تصور الماهية بكُنْهِهَا فحدٌّ، وإن كان سببًا لاكتساب تصور الماهية بوجهٍ

---

(١) في جَعْلِ المثال والتقسيم من قبيل المعرِّفات، وأنهما رسمان - وإن قيل به - تساهلٌ، نعم التقاسيم تتضمن التعاريف، لا أنَّ نفسَ التقسيمِ تعريفٌ؛ لأنَّ الغرضَ مِن كلٍّ منهما مختلف؛ إذ الغرض من التقسيم: تحصيل الأقسام، ومن التعريف: تصور المعرَّف، فمن ثَمَّ تراهم دائمًا يُقدِّمون تعريف الشيء على تقسيمه؛ لأنَّ الشيءَ تُعْرَفُ حقيقته ثم يُقسَّم بعد ذلك إلى أقسام. وأمَّا المثال فليس يُورد في مقام التصورات بل التصديقات، يدلُّ عليه قولهم: إنه جزئي يُذكر لإيضاح القاعدة. فإن قلت: يعنون بالمثال ما يقال: العلم كالنور مثلًا. قلت هذا تشبيهٌ لا تمثيل، فتدبر. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٥٨، بتصرف.

(٢) حاشية الحفني، ص ٤٥، بتصرف.

[الحدُّ التام]:

فالحدُّ التام (وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين)، فالجنس القريب للشيء هو الذي لا يكون بينهما جنس آخر كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، والفصل القريب للشيء هو الذي لا يكون بينهما فصل آخر كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، فالمركب منهما هو الحد التام (كالحيوان الناطق بالنسبة للإنسان)، فإنك إذا قلت: ما الإنسان؟ فيقال: الحيوان الناطق.

(وهو الحدُّ التَّامُّ) أمَّا تسميته حدًّا .....

حاشية البدوي

يُميِّزها عما عداها فرسمٌ»[1].

قوله: «وهو الذي يتركب... إلخ» الضمير عائد إلى التَّامِ في ضمن مطلق الحدِّ، أو إلى الحدِّ السابق بمعنى الحدِّ التَّامِ، ويكون في كلامه استخدام، والمراد بالتركيب: ما يشمل اللفظي والعقلي.

(١) حاشية منلا أحمد، ص ٥٠، بتصرف.

فلأن الحدَّ في اللغة: المنع، وهو لاشتماله على جميع الذاتيات مانعٌ عن دخول الأغيار الأجنبية فيه، وأمَّا تسميته تامًّا فلكونِ الذاتياتِ مذكورةً بتمامها فيه، ويُعتبر في الحد التام تقديم الجنس على الفصل؛ لأنه مفسِّرٌ للجنس، ومفسَّرُ الشيء متأخِّرٌ عنه .....

حاشية البدوي

قوله: «فلأنَّ الحدَّ في اللغة المنع» وحينئذ فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل، أو من باب تسمية الشيء باسم صفته، والعلاقة التعلُّق.

قوله: «لاشتماله على جميع الذاتيات... إلخ» أي: الخاصة بالمحدود.

وقوله: «مانع من دخول الأغيار الأجنبية» ومانع أيضًا من خروج بعض أفراده عنه.

قوله: «ويُعتبَرُ في الحدِّ التَّام تقديم الجنس... إلخ»[1] كان الأولى عدم التقييد بالتام؛ لأن الحد الناقص أيضًا كذلك[2].

وقوله: «ومفسَّرُ الشيء متأخِّرٌ عنه»[3] أي: لكونه محكومًا به عليه، والمحكوم به

---

(١) تقديم الجنس على الفصل في الحدِّ التام واجب كما نص عليه السعد، وغير واجب بل مستحسن فيما نص عليه الدواني. ينظر: حاشية السعد على شرح مختصر المنتهى الأصولي (١/ ٢٤٧)، وحاشية الدواني على التهذيب (ص ٣٣)، ومرآة الشروح على سلم العلوم لمولوي محمد مبين (ص ص ١٤٦).

(٢) هكذا قال الغنيمي، وتَبِعَهُ الدَّلْجيُّ والحفنيُّ، وفي ذلك - أي: اعتبار تقديم الجنس على الفصل في الحد الناقص - يقول عليش: اعتباره في الحد الناقص ممنوع؛ إذ غاية ما يلزم على تأخير الجنس عن الفصل لغو الجنس وعدم اعتباره لتقدم الفصل المغني عنه عليه، ولا يلزم من ذلك فسادُ الحدِّ؛ إذ الحدُّ بالفصل وحده حدٌّ ناقصٌ صحيحٌ معتَبَرٌ عند من أجاز التعريف بالمفرد، وكون الاعتبار على وجه الشطرية ممنوع أيضًا. حاشية عليش، ص ٦٤.

(٣) معنى كون الفصل مفسِّرًا للجنس أنَّ الصورةَ الفصليةَ علةٌ لرفع إبهام الصورة الجنسية =

[الحدُّ الناقص]:

(والحدُّ الناقص، وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب) فالجنس البعيد للشيء هو الذي يكون بينهما جنس آخر (كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان) أمَّا كونه حدًّا فلما مر، وأمَّا كونه ناقصًا فلعدم ذِكْر جميع الذاتيات فيه.

[الرسم التام]:

(والرسم التام، وهو الذي يتركب من جنس الشيء.....

حاشية البدوي

متأخِّر عن المحكوم عليه طبعًا.

قوله: «والحد الناقص» مبتدأ، خبره كالجسم الناطق.

قوله: «من جنس الشيء البعيد» أي: بمرتبة أو أكثر، وكلما كان أبعد كان أنقص.

قوله: «فلما مرَّ» هو قوله: «فلأن الحد في اللغة المنع... إلخ».

وقوله: «وأما كونه ناقصًا فلعدم ذِكْر جميع الذاتيات» أي: لنقص بعض الذاتيات فيه، «وكان الأولى التعبير بما ذُكِرَ كما لا يخفى...

قوله: «والرسم التام... إلخ» التقييد بالقريب أحد مذهبين، والمذهب الثاني عدم

= المبهمة في العقل، والعلةُ ليست من المفسِّر في شيءٍ حقيقةً، لكن لما زال الإبهام صارت كالمفسِّر، وهذا لا يقتضي أنَّ الفصلَ متأخِّر في الوجود عن الجنس؛ لأنهما مجعولان معًا، نعم بحسب تعقل الجنس مبهمًا ثم إزالة الفصل للإبهام يكون التأخُّر بحسب التعقل. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٦٠، بتصرف.

القريب وخواصُّه اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان):

أما كونه رسمًا فلأنَّ رسمَ الدارِ أثرُهَا، ولما كان هذا التعريف تعريفًا بالخاصة اللازمة الخارجة التي هي من آثار الشيء كان تعريفًا بالأثر.

وأما كونه تامًّا فلكونه مشابهًا بالحدِّ التام من جهة أنه وضع في كل واحدٍ منهما الجنسُ القريبُ المقيَّدُ بأمرٍ [مخصِّصٍ][1]، وإنما قَيَّدَ الخواصَّ باللازمة ...

حاشية البدوي

التقييد، وعليه فيتعدد الرسم التام»[2] حفني.

قوله: «وخواصُّه اللازمة له»: «أي: البيِّنة الثبوت له، والانتفاء عن غيره، وإلا لم يكن تصوره سببًا لاكتساب تصور الملزوم، فلا يكون معرفًا، فلا يكون رسمًا، وخرج باللازمة: المفارقة كالضاحك بالفعل، فإنه أخص من الإنسان، فلا يصح رسمه به، ثم جمع الخواص ليس شرطًا في الرسم، ولذا اقتصر القطب على الخاصة الواحدة[3]، وقد يقال: الجمعية باعتبار المواد أو الجنس». حفني[4].

قوله: «من آثار الشيء» أي: عوارضه وخواصِّه.

---

(١) كما في (أ)، و(س)، و(ش)، و(م)، و(ن)، و(ي)، بينما في (ب)، و(د)، و(و)، و(حاشية شوكت): (مخصوص)، وفي (ج): (مختص بالشيء).

(٢) حاشية الحفني (ص ٤٧)، والمعروف عن القوم تركُّب الرسم التام من الجنس القريب والخاصة اللازمة. ينظر: شرح القطب على الشمسية (ص ٨٠) وعلى مطالع الأنوار (١/ ٣٨١)، وأسكيجي زاده (١٢٨)، والدر الناجي (٦١)، وشوقي على الفناري (٨٨).

(٣) أي: القطب الرازي، يقول في شرحه للشمسية (ص ٨٠): «والرسم التام ما يتركب من الجنس القريب والخاصة.... ».

(٤) حاشية الحفني، ص ٤٧.

لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة لكونها أخص من ذي الخاصة، والتعريفُ بالأخصِّ غيرُ جائزٍ.

[الرسم الناقص]:

(والرسم الناقص، وهو الذي يتركب من عرضياتٍ تختص جملتها بحقيقة واحدة .....

حاشية البدوي

قوله: «المقيد بأمر [مختص]» أي: بالشيء وهو الخاصة كما قُيِّدَ الحدُّ التَّامُّ بالفصل القريب وهو مختصٌّ بالمعرَّفِ.

قوله: «لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة... إلخ» كالضاحك بالفعل، فإنه أخص من الإنسان، فلا يصح رسمه به.

قوله: «من عرضيات»، «أفاد بالجمع أنه لا تكفي الخاصة الواحدة، وهو مذهب المتقدمين؛ لأنهم منعوا التعريف بالمفرد». حفني[1].

قوله: «تختص جملتها»، «أفاد أنَّ العرض العام لا يقع وحده معرِّفًا ولو تعدد بأن كان عرضين عامين أو أكثر؛ إذ لا تختص جملته بحقيقة واحدة، كتعريف الإنسان بأنه ماشٍ متنفِّسٌ، والظاهر أن ذلك ممتنع حتى على مذهب مَنْ يُجوِّز التعريف بالأعم[2]،

(١) حاشية الحفني، ص ٤٧، وما بعدها.

(٢) كذا قيل. وهو مردودٌ بما في حواشي الجلال الدواني عند قول التهذيب (ولم يعتبروا بالعرض العام... إلخ): قد اعتبره المعتبرون في الرسوم الناقصة، وأيَّده في الحواشي الفتحية بأنه يفيد تصورًا لا يحصل بدونه، نعم لم يعتبره المتأخرون من المناطقة، وحينئذ فإيراده في =

كقولنا في تعريف الإنسان: .....

حاشية الباجوري

تأمل». حفني[١].

قوله: «كقولنا في تعريف الإنسان.... إلخ»:

«فإن قلت: القهقه الأعم، أعني الضحاك بالطبع مغنٍ عما قبله؛ لأنه شامل لأفراد الإنسان، ومانع من الأغيار، فيكون ما عداه مستدركًا، فيلزم اشتمال التعريف على المستدرك.

قلتُ: لا نسلم لزوم الاستدراك، وإنما يلزم ذلك لو لم يكن لتعميم الماهية وتوضيحها، وههنا ذكرت للتعميم لا للجمع والمنع، فلا محذور، ويمكن أن يجاب بأن المراد: التمثيل، وعدمُ غُنْيَةِ البعضِ عن البعضِ غيرُ ملتزَمٍ في مثله.

فإن قلتَ: هذا التعريف غير جامع لأفراد المعرَّف؛ لأنه غير شامل لرجل ذي رجل واحدة، ولإنسان ذي شعر كثير، ولشخص أحدب الظهر، ولرجل عَبُوس الوجه بالطبع، وكلُّ تعريفٍ شأنه كذا فهو باطل، فهذا التعريف باطل.

قلتُ: هذا التعريف للإنسان المشهور المعتد به، ومثل هذا الإنسان خارج عن المعرَّف؛ لأنه غير مشهور، وليس بمعتدٍّ به كما هو خارج عن التعريف فلا نقض، ويمكن أن يجاب بحمله على التمثيل كما سبق توجيهه»، قاله في الدر الناجي[٢].

= مباحث الكليات على اصطلاحهم إنما هو بالعرض على سبيل الاستطراد، وأما على مذهب مَن اعتبره - وهم المتقدمون - فلا. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٦١.

(١) حاشية الحفني، ص ٤٨.

(٢) الدر الناجي، ص ٦٣، بتصرف.

إنه ماشٍ على قدميه) يخرج الماشي على الأقدام الأربعة كالفرس والبقر.

(عريضُ الأظفار) يخرج ما ليس بعريض الأظفار كالطيور.

(بادي البَشَرِة) يخرج ما هو مستور البشرة بالشَّعْرِ.

(مستقيمُ القامة) يخرج ما هو منحني القامة كالإبل والبقر.

فلما قال: (ضحاكٌ بالطبع) اختص الجميع بالإنسان وخرج غيرُهُ؛ لأن جملة هذه الأمور العرضية مختصة بالإنسان لا غيرُ، بخلاف كل واحد منها...

حاشية البدوي

قوله: «يخرج الماشي على الأقدام الأربعة»، «أو الثلاث أو أكثر كالدود المتولد من السِّرْجِين[1]، ويخرج أيضًا الماشي على بطنه كالحيَّة.

قوله: «عريض الأظفار» جمع ظُفْر، والعريض من العَرْضِ خلاف الطول لا غيرُ.

قوله: «كالطيور» فإنها مُدوَّرات الأظفار.

قوله: «بادي البَشَرَة» من البُدُوِّ بمعنى الظهور لا من البدء بمعنى الابتداء، والمراد من البَشَرَة: البدن.

قوله: «يخرج ما هو مستور البَشَرَة بالشعر» كالمَعْز، أو بالصوف كالغنم، أو بالوَبَر كالإبل.

قوله: «وأما الضحاك بالطبع» أي: بالقوة.

(١) السِّرْجِينُ والسِّرقِينُ، بكسرهما: الزِّبْلُ، مُعَرَّبا سَرْكين، بالفتح. القاموس المحيط.

لوجود البعض منها في غيره أيضًا؛ فإنَّ الماشي على القدمين يوجد أيضًا في الطيور، وعريض الأظفار يوجد في الفرس، وبادي البشرة يوجد في الحية والسمك، ومستقيم القامة يوجد في الأشجار، وأما الضحاك بالطبع ففي وجوده في غير الإنسان خلاف لكن الأَولى أن لا يوجد .....

حاشية البدوي

قوله: «ففي وجوده في غير الإنسان خلافٌ» فإن النَّسْنَاس - (وهو الحيوان البحري الذي صورته كصورة الإنسان)[1] - يضحك كما يضحك الإنسان، قال العلامة السنوسي: لا يقال: المراد بالضحك ما يكون مسببًا عن التعجب القلبي وهو مختص بالإنسان، وضحك ما ذُكِرَ صوري لا حقيقي؛ لأنَّا نقول: بل هو ضحك حقيقة؛ لأنهم حكوا عنه أنه إنما يضحك إذا رأى أو سمع ما يُتعجب منه»[2].

قوله: «لكن الأولى أن لا يوجد» المعتمد وجوده في النسناس كما تقدم، والأولى حذف هذه العبارة لما فيها من القلاقة كما لا يخفى.

---

(١) حاشية منلا أحمد على الفناري (ص ٥١)، وتعريف النسناس المذكور على ما نص عليه الإمام الدميري في حياة الحيوان. ينظر: حاشية الكانقري (ص ١٩٠).

(٢) حاشية الحفني (ص ٤٨، بتصرف)، ويذكر الباجوري هذا الإيراد وجوابه، بقوله: «أورد على التمثيل بالضاحك للخاصة أنه حُكي أن النسناس يضحك إذا سمع ما يُتعجب منه أو رآه، وأنه وقع الضحك من الجن والملائكة كما في بعض الآثار. وأجيب بأن ذلك ليس بمقتضى الطبع له، بل هو أمر اتفاقي بخلافه في الإنسان، قال الغنيمي: ومن يجعل ذلك باقتضاء الطبع أيضًا عليه أن لا يجعل الضاحك من خواص الإنسان، أي: لأنه من العرض العام على هذا الرأي. حاشية الباجوري على مختصر السنوسي، ص ٦٥.

أما كونه رسمًا فلما مر، وأما كونه ناقصًا فلعدم ذِكْر بعض أجزاء الرسم التام حتى تتحقق المشابهة بالحدِّ التام كتحققها بين الرسم التام والحدِّ التام.

[القضايا وأحكامها]

ولما فرغ من التصورات مبادئها ومقاصدها، شرع في التصديقات فقدَّم مبادئها، وهي مباحث القضايا وأحكامها:

فقال: (القضايا) أي: مما يجب استحضارها، هي .....

حاشية البدوي

قوله: «فلما مر» هو قوله: «أما كونه رسمًا فلأنَّ الرسم أثرها... إلخ».

قوله: «فلعدم ذِكْر بعض أجزاء الرسم التام»؛ لأنه لم يذكر فيه الجنس القريب.

قوله: «وأحكامها» التناقض والعكس[1].

«القضايا»، «إنما أورد الجمع ابتداءً للتنبيه على كثرتها وتعدُّدها؛ لأنها تنقسم إلى حملية وإلى شرطية، وإلى موجبة وإلى سالبة، وإلى غير ذلك؛ أو لكون المراد بالجمع ما فوق الواحد خصوصًا في هذا الفن، وقدم القضايا على القياس مع أنه المقصود الأصلي؛ لأنها جزؤه، والجزء مقدَّم»[2].

---

(١) أحكام القضايا في غير هذه الرسالة الأثيرية أمور أربعة، وهي: نفس تقسيم القضية بأقسام شتى، والتناقض، والعكس، وتلازم الشرطيات. الفرائد البرهانية (ج: ١٨/ أ)، بتصرف.

(٢) الدر الناجي، ص ٦٥، بتقديم وتأخير.

جمع قضية، ويُعبَّر عنها بالخبر .....

حاشية البدوي

قوله: «جمع قضية» أي: كمطيَّة ومطايا، «سُمِّيت بذلك؛ لأنه قُضِيَ وحُكِمَ فيها بشيءٍ على شيءٍ، فهي فعيلة بمعنى مفعولة، أو بمعنى فاعلة؛ أي: قاضية، على الإسناد المجازي.

قوله: «ويُعبَّر عنها بالخبر... إلخ» أي: لاحتمالها الصدق والكذب:

١ - وتُسمَّى «مقدمة» من حيث إنها جزءُ قياسٍ؛ إذ هي طريقٌ للنتيجة ومقدِّمةٌ لها.

٢ - وتُسمَّى «مطلوبًا» من حيث كون المتكلِّم يقيم عليها الدليل، أو من جهة أن السامع يطلب من المتكلِّم إقامة الدليل عليها، ويُسمَّى هذا الطلب «مَنْعًا» في مذهب النظار و«نقضًا تفصيليًّا»[1].

٣ - وتُسمَّى «نتيجة» من حيث حصولها عن الدليل.

٤ - وتُسمَّى «مسألة» من حيث إنها يُسأل عنها، أي: عن حكمها، فالذاتُ واحدةٌ، واختلافُ العباراتِ باختلاف الاعتبارات»[2].

---

(١) المراد بالنُّظَّار: علماء آداب البحث والمناظرة، ويقال لهذا العلم كذلك: علم صناعة التوجيه، والمراد بالمنع في عرفهم: طلب الدليل على المقدمة، بأن يقول السائل - وهو مَنْ نصب نفسه لهدم الحكم - للمعلِّل - وهو مَنْ نصب نفسه لإثبات المدَّعى - مثلًا: لا أُسلِّم صغرى دليلك، أو كبراه ممنوعة. ويقال للمنع كذلك: المناقضة، والنقض التفصيلي.

(٢) حاشية الحفني (ص ٥١، بزيادة)، وأصله للسعد التفتازاني في شرح التلويح (١/ ٣٥).

[تعريف القضية]:

(القضية: قولٌ يَصِحُّ أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب فيه) .....

حاشية البدوي

قوله: «القضية»، «تاؤها للنقل من الوصفية إلى الاسمية.

فإن قلتَ: لم أَوْرَدَ المفردَ بعد الجمعِ، ولم يقل: «القضايا قولٌ يصح... إلخ»؟ قلتُ: أورده تنبيهًا على أنَّ التعريف للماهية دون الأفراد؛ لأنَّ الجمع للأفراد.

فإنْ قلتَ: المقام للإضمار، فلم أَوْرَدَ المصنفُ الاسمَ الظاهر[1]؟ قلتُ: لو قال: «هي» احتمل أنْ يرجع الضمير إلى القضايا، فيُوهِم خلاف المقصود، فأورد الظاهر مقام الضمير دفعًا للالتباس»[2].

قوله: «يصحُّ أنْ يقال لقائله... إلخ»، «اللام بمعنى «في»، وليست صلة ليقال، وإلا لوجب أن يقال: إنك.... إلخ، كما أفاده العصام»[3]، أي: لأن القول إذا كان متعديًا باللام كان بمعنى الخطاب، يقال: قال لَهُ، أي: خَاطَبَهُ[4].

قوله: «صادق فيه أو كاذب فيه» أي: بقطع النظر عن البداهة والمخبِر، وإلا لوَرَدَ: الجزء أقل من الكل، وأخبار اللَّه، ونبيه، وأخبار مُسَيْلِمة الكذاب؛ ولذا زاد بعضهم في

---

(١) أي: لم قال: القضايا قول، ولم يقل: هي قول؟

(٢) الدر الناجي، ص ٦٥، وما بعدها، بتصرف.

(٣) هكذا نَقَلَ المحشِّي عن الحفني (ص ٥٢)، ونَسَبَهُ الحفنيُّ إلى عصام الدين، وعصام الدين في حاشيته على التصديقات (ص ٥) نصَّ على أنَّ اللام بمعني «عن»، وعبارته: «اللام في قوله: «لقائله» بمعنى «عن»، وليس صلةً للقول، وإلا لوجب أن يقال: إنك صادق أو كاذب».

(٤) الدر الناجي، ص ٦٧، بتصرف.

.....

حاشية البدوي

التعريف قيد «لذاته»:

أ - لإدخال: ما لا يحتمل إلا الصدق لا لذاته كالأول والثاني والثالث[١]، فإن القطع بالصدق في الأول من جهة البداهة، وفي الثاني والثالث من جهة المخبِر، وما لا يحتمل إلا الكذب لا لذاته كالرابع[٢]؛ فإن القطع بالكذب فيه من جهة المخبِر[٣].

ب - ولإخراج: الإنشائيات المتحملة الصدق والكذب بالنظر لاستلزامها خبرًا، فإن قولك: «اسقِني» مثلًا وإن احتمل الصدق والكذب لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولك: «أنا طالبٌ للسُّقْيا منك».

واعترض هذا التعريف من وجهين:

أحدهما: أنه غير مانع لدخول الغير فيه؛ لأنه صادق على القياس؛ فإنه يجوز أن يقال فيه: إنه قول يصح أن يقال لقائله: «إنه صادق فيه أو كاذب» مع أنه ليس بقضية.

وثانيهما: أن التعريف لا يجوز دخول «أو» فيه؛ للمنافاة بينهما؛ لأن التعريف

---

(١) الأول: الجزء أقل من الكل، والثاني: أخبار الله تعالى، والثالث: أخبار نبيه ﷺ.

(٢) وهو أخبار مُسَيْلِمة الكذاب.

(٣) أي: دخل بقيد لذاته أولًا: المقطوع بصدقه من الأخبار، كأخبار الله تعالى، وأخبار رسوله ﷺ. وثانيًا: المقطوع بكذبه من الأخبار، كخبر مُسَيْلِمة في دعوى النبوة. وثالثًا: المعلوم صدقه بضرورة العقل، نحو: الواحد نصف الاثنين. ورابعًا: المعلوم كذبه بضرورة العقل، نحو: الواحد ربع الاثنين. ينظر: الشرح الكبير على السلم للملوي (ص ٢٣٦). يقول العطار في حاشيته على شرح إيساغوجي (ص ٦٥): ويخطر ببالي أن المعرَّف ههنا هي القضايا المستعملة في الأقيسة، فلم يدخل خبر الله وخبر رسوله؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما دليلٌ على حِدَته على ما قُرِّرَ في الأصول، وهي أدلة نقلية، وكلامنا هنا في الأدلة العقلية وموادها وهي القضايا العقلية.

والقول هو المركب ملفوظًا أو معقولًا فهو جنس كذلك .....

حاشية البدوي

للتمييز، و «أو» للشك.

والجواب عن الأول أن المراد من القول المذكور في تعريف القضية هو القول الواحد؛ لأنَّ التنوين يكون للوحدة، فيكون تقدير الكلام هكذا: «القضية قول واحد» فيخرج القياس؛ لأنه يجب أن يكون فوقَ قولٍ واحدٍ.

وعن الثاني أنَّ «أو» للتنويع، فلا يمتنع دخولها في التعريف، بخلاف «أو» التي للشك[1].

قوله: «ملفوظًا أو معقولًا» حال من الضمير في المركب.

قوله: «فهو جنس كذلك» اسم الإشارة راجع لقوله: «ملفوظًا أو معقولًا» لتأويله بالمذكور لا أن العطف بـ «أو»؛ لأنها للتنويع، فتجب فيها المطابقة، أي: «فالقولُ المركبُ:

١ - حال كون المراد به القول الملفوظ جنسٌ للقضية الملفوظة إذا كان التعريف للقضية الملفوظة.

٢ - وحال كون المراد به القول المعقول جنسٌ للقضية المعقولة إذا كان التعريف للقضية المعقولة، وذلك لأن لفظ القضية والقول إما مشتركان بين المعنيين، أو

---

(١) «أو» التي للشك أو الإبهام لا تدخل على الحدود أو الرسوم، والتي للتقسيم أو التنويع تدخل على الرسوم دون الحدود.

وباقي القيود فصلٌ يُخْرِجُ المركبات الإنشائية سواء كانت طلبيةً كالأمر والنهي والنداء، أو غيرَ طلبيةٍ كالقَسَم وأفعال المدح والذم وصِيَغ العقود كـ

حاشية البدوي

حقيقيان في أحدهما ومجازيان في الآخر، كذا قرروه[1].

وعلى كلا التقديرين لا يجوز إرادة المعنيين بهما معًا؛ إذ لا يجوز الجمع بين الحقيقي والمجازي[2]، ولا بين معنيي المشترك في الإرادة باللفظ.

قوله: «وباقي القيودِ فصلٌ يُخْرِجُ... إلخ» الأظهر أن يقال: «والقيد الأخير»؛ لأن الباقي قيد واحد، لكن المراد الباقي من القيود» أ.هـ منلا أحمد[3].

وفيه أيضًا إطلاق القيد على الجنس غير متعارف، بل المتعارف هو أن يُطْلَقَ على

---

(١) إحالةً عليهم للزوم استعمال المشترك أو المجاز في التعريف، ولاحتمال الاشتراك المعنوي، بل يحتمل كل منهما معنى مجازيًا لكل منهما، وإن أمكن التفصّي عن الأول بأنَّ اشتهار كون بحث المنطقي عن المعاني يُعيِّنُ المعنى الحقيقي أو المراد من المشترك، وعن الثاني بكونه غير مناسب لنظر الفن، وعن الثالث بأنه لا بد لكل مجاز من حقيقة وإن لم يتم ذلك عند كثير من أهل المعاني. حاشية الكانفري (ص ١٩٧). وهذا كله تعسُّف، والأنسب بنظر الفن، والأوفق بقاعدة الأصول: أن يكون القولُ حقيقةً في المعقولِ مجازًا في الملفوظ، ووجه كونه أنسب بنظر الفن: أنَّ المناطقة إنما يبحثون عن المعاني، ووجه كون أوفق بقاعدة الأصول: أنَّ المجازَ خيرٌ من المشترك لأنه أكثر استعمالًا منه بشهادة الاستقراء. ينظر: حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٦٤.

(٢) أي: في إطلاق واحد. حاشية الكانفري، ص ١٩٧.

(٣) حاشية منلا أحمد، ص ٥٣، بتصرف.

«بِعْتُ واشتريت» فإنها ليست بقضية، بل هي من قبيل التصورات الساذَجة[1] عند أرباب هذا الفن، وكذا يُخرِجُ المركباتِ التقييديةَ، مثل: «الحيوان الناطق» والإضافيةَ، مثل: «غلام زيد»، وغيرهما من نحو «خمسةَ عشرَ»؛ لأن: .....

حاشية البدوي

المُخرِج[2]، ولئن سُلِّمَ فإطلاق صفة الجمع على ما فوق الواحد فيما سوى التعاريف غير متعارف، وكلام المحشي يستلزمهما على ما لا يخفي[3]. أ.هـ عبد الرحيم: لكن قوله: «فإطلاق صفة الجمع على ما فوق الواحد غير متعارف» فيه نظر؛ لأنه كثيرًا ما يُطلق الجمع ويُراد به ما فوق الواحد خصوصًا في هذا الفن.

قوله: «فإنها ليست بقضية» ظهر لك من هذا أنَّ كلَّ مركبٍ كلامٌ عند النحويين، ولا يلزم أن يكون قضيةً عند علماء الميزان كهذه المركبات.

---

(١) أي: الخالية عن الحكم، يقال: شيءٌ ساذَجٌ - بفتح الذال المعجمة - أي: عُطْلٌ غُفْلٌ غيرُ محلًّى، فارسي معرب. ينظر: حاشية العطار على شرح الخبيصي، ص ٢٦.

(٢) أي: المتعارف أنْ لا يُطْلَق القيد على الجنس؛ بل يُطْلَق على المخرِج؛ لأنَّ الجنس للإدخال لا للإخراج، والقيد للإدخال أو الإخراج.

(٣) دَفَعَ هذا النظرَ الكانفريُّ بقوله على قول ملا أحمد «والقيد الأخير»: هذا يُشعر بإطلاق القيد على الجنس، ولا بأس في ذلك سيما في التعريف الاعتباري كما ههنا، كيف وهم جوزوا فيه كون بعض القيود أعم من وجهٍ من الآخر، فلا حاجة في الإطلاق إلى اعتبار التغليب. حاشية الكانفري، ص ١٩٧، وما بعدها.

أ- صدق القول:

١ - مطابقة حكمه للواقع وإنْ لم يكن مطابقًا للاعتقاد على مذهب الجمهور.

٢ - أو لاعتقاد المخبِر وإن كان غيرَ مطابقٍ للواقع على مذهب النظَّام.

٣ - أو لهما جميعًا على مذهب الجاحظ.

ب - وكذبه: عدم مطابقته للواقع، أو للاعتقاد، أو لهما معًا.

حاشية البدوي

قوله: «أو لاعتقاد المخبِر وإن كان غيرَ مطابقٍ للواقع» أي: كقول الكافر: «الكفر حقٌّ»، فإنه صادق عند النظَّام، غير صادق عند الجمهور والجاحظ.

قوله: «أو لهما جميعًا على مذهب الجاحظ»: كقول المسلِم: «الإسلام حقٌّ»؛ فإنه صادقٌ عند الجميع.

قوله: «وكذبه: عدم مطابقته للواقع» أي: عند الجمهور وإن كان مطابقًا للاعتقاد.

قوله: «أو للاعتقاد» وإن كان مطابقًا للواقع عند النظام.

قوله: «أو لهما جميعًا»: «عند الجاحظ، فالخبر الذي يكون حكمه مطابقًا لأحدهما دون الآخر ليس بصادق ولا كاذب عنده، فلا ينحصر الخبر في الصادق والكاذب، بل يكون بينهما واسطة، وأما على مذهب الأولين فلا واسطة بينهما، والحق مذهب الجمهور على ما بُيِّن في المطولات»[1].

(١) حاشية ملا أحمد، ص ٥٣، بتصرف.

ولا حكم في الإنشائيات والتقييديات والإضافيات؛ لأنَّ الحكمَ أداءُ للواقعِ في نفس الأمر من طرفي النسبة، وهما: الثبوتُ والوقوعُ كما في.....

حاشية البدوي

قوله: «لأنَّ الحكمَ أداءٌ للواقع في نفس الأمر من طرفي... إلخ»[1]: «فلا بدّ من أن يكون بين طرفي القضية - في نفس الأمر مع قطع النظر عما في الذهن - ثبوتٌ أو انتفاءٌ، أو وقوعٌ أو لا وقوع[2] حتى يُؤدَّى، فإن كان المؤدَّى هو ما في نفس الأمر من

(١) النسبة لها طرفان: أحدهما: الوقوع، والثاني: اللاوقوع، والحكم الإيجابي هو أداء الوقوع، والحكم السلبي هو أداء اللاوقوع، فإنك إذا قلت: «زيد قائم» فقد أدَّيت وقوع قيام زيد، وإذا قلت «زيد ليس بقائم» فقد أدَّيت لا وقوع قيام زيد. الفرائد البرهانية (ج: ١٨/ أ).

(٢) إشارة إلى مذهب المتأخرين في أجزاء القضية، ودونكَ هذا التحقيق النفيس للعلامة الكانقري، يقول: «وتحقيق هذا المقام أنهم اختلفوا في أجزاء القضية:

فذهب القدماء إلى أنها ثلاثة: الموضوع، والمحمول، والنسبة التامة الخبرية الثبوتية والسلبية؛ ويقال لها عندهم: «الوقوع، واللاوقوع» لكن بمعنى الاتحاد وعدم الاتحاد، لا بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها، فكلٌّ من النسبة التامة والوقوع واللاوقوع صفةُ المحمولِ قائمةٌ به، وليس ههنا جزء آخر، فهذا الجزء الثالث يتعلق به التصور كما في صورة الشك، ويتعلق به التصديق كما في صورة الجزم، فالتصديق عندهم مغاير للتصور ذاتًا؛ إذ الجزم يباين الشك قطعًا وإن اتحد متعلقهما، أعني: النسبة التامة؛ إذ لا حجر في التصور، بل يتعلق بكل شيء، فأجزاء القضية عندهم ثلاثة ذاتًا، وأربعة اعتبارًا.

وذهب المتأخرون إلى أنها أربعة: الموضوع، والمحمول، والنسبة بين بين، ووقوعها ولا وقوعها، فالوقوع واللاوقوع عندهم صفة للنسبة لا للمحمول كما عند الأوائل، فهذا الجزء الرابع يتعلق به التصديق، ولا يتعلق به التصور، فالتصديق عندهم كما يمتاز عن التصور ذاتًا يمتاز عنه أيضًا باعتبار المتعلق، فأجزاءُ القضيةِ عندهم أربعةٌ ذاتًا واعتبارًا، فليكن هذا على ذُكْرٍ منك». =

الموجبة، والانتفاءُ واللاوقوعُ كما في السالبة، ولا أداء في الإنشائيات والتقييديات والإضافيات.

حاشية البدوي

الثبوت أو الانتفاء، أو الوقوع أو اللاوقوع، بأن كان الأداء للثبوت أو للوقوع، وكان ما في نفس الأمر أيضًا هو الثبوت أو الوقوع، أو كان الأداء للانتفاء أو للاوقوع، وكان ما في نفس الأمر هو الانتفاء أو اللاوقوع يكون الحكم الذي هو الأداء مطابقًا للواقع، وإلا فلا[1].

قوله: «ولا أداء في الإنشائيات» أي: ولا أداء للواقع في نفس الأمر من طرفي النسبة مع قطع النظر عما في الذهن في الإنشائيات كما في «بِعْتُ» الإنشائي؛ إذ البيع إنما يحصُلُ في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ مُوجِدٌ له، لا أنه واقع، مع قطع النظر عن هذا اللفظ، وهذا اللفظ أداءٌ له، وهو ظاهر.

وكذا الأداء في التقييديات؛ إذ المراد بالأداء هو الأداء للواقع في نفس الأمر من طرفي النسبة اللذين هما النسبة بأن هذا ذاك، وهذا ليس ذاك مثلًا، أو وقوعها أو لا

= حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٢٠٠.

(١) أراد منلا أحمد بهذا الكلام تطبيق كلام الفناري على المذهبين - أي: مذهب المتقدمين والمتأخرين - في أجزاء القضية، وحاصل ما في المقام «أنَّ الحكم - أي: النسبة التامة، أو وقوع النسبة ولا وقوعها - ما به أداء أنَّ الواقع في نفس الأمر هو الثبوت أو الوقوع كما في الموجبة، أو ما به أداء أن الواقع في نفس الأمر هو الانتفاء أو اللاوقوع كما في السالبة، سواء كان الحكم عبارة عن المعلوم كما هو المتبادر، أو عبارة عن العلم، أي: إدراك النسبة التامة أو إدراك وقوعها ولا وقوعها كما هو معنى الحكم أيضًا». حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٢٠٠.

.....

حاشية البدوي

وقوعها، بمعنى أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة، لا الأداء مطلقًا.

واعلم أن معنى أداء الواقع هو إيصاله إلى السامع، ولا يكون هذا إلا بالتكلُّم بالخبر والقضية، وليس هذا حكمَ الخبرِ؛ لأنَّ الحكم في اصطلاح المنطقيين: إما نفس النسبة الحاصلة في الذهن، أو إدراك وقوعها أو لا وقوعها...

فالأَولى أن يقال: ولا حكم في الإنشائيات والتقييديات يطابق الواقع أو لا يطابقه؛ لأن الحكم إما نفس النسبة التامة، أو الإذعان بها[1]، ولا يُوجَد شيءٌ من هذين في شيءٍ من الإنشائيات والتقييديات؛ أما التقييديات فلأنه لا نسبة تامة بين طرفيها، وأما الإنشائيات فلأنه لا يُتصوَّرُ فيها المطابقة وجودًا وعدمًا لها في نفس الأمر؛ إذ ليس فيها في نفس الأمر شيء حتى يطابقه ما في الذهن أو لا يطابقه، بل النسبة إنما توجد بنفس الإنشائيات، ولهذا يسمَّى إنشائيًا»[2]. أ.هـ. منلا أحمد[3].

---

(١) أي: بالنسبة التامة... والإذعان عبارة عن اعتقاد الشيء مطابقًا أو غير مطابق، سواء كان في نفسه مطابقًا أو لا، فيدخل الظنيات والجهليات فيه. حاشية الكانقري، ص ٢٠٣.

(٢) الفرق بين النِّسَبِ الخبرية والإنشائية والتقييدية أنَّ المدلول المطابقي للخبر يحتمل الصدق والكذب بخلاف الإنشائيات والتقييديات، وإن كانت الإنشائياتُ مُستلزِمةً لنِسَبٍ خبرية باعتبارها يجري أداءُ الواقعِ فيها، والتقييدياتُ مشيرةً إلى نِسَبٍ خبرية باعتبارها يجري أداء الواقع فيها، ولكن الكلام ههنا في المدلولات المطابقية ليس إلا. حاشية الكانقري، ص ٢٠٢: ٢٠٤، بتصرف.

(٣) حاشية منلا أحمد، ص ٥٤، بتصرف.

[أقسام القضية]

ولما فرغ من تعريف القضية شرع في تقسيماتها، فقال:

[أقسام القضية باعتبار الطرفين]:

(**وهي**) أي: القضية، تنقسم أولًا باعتبار الطرفين إلى قسمين:

أ - (**إما حملية**)، وهي التي يكون طرفاها - أعني المحكومَ عليه وبه - مفردين بالفعل أو بالقوة، موجبةً كانت (**كقولنا: زيد كاتب**) أو سالبةً.....

حاشية البدوي

قوله: «**باعتبار الطرفين**» أي: طرفي القضية، أعني المحكوم عليه وبه في الحملية، والمقَدَّم والتالي في الشرطية.

قوله: «**إلى قسمين**» هذا لا يلائم كلام المصنف، «فإنه قسَّمها إلى ثلاثة أقسام تبعًا للشيخ في الإشارات[1]، وقسَّمها الخونجي إلى قسمين: حملية وشرطية، ثم قسَّم الثانية إلى متصلة ومنفصلة[2]، وهو الأولى؛ لأن الأخيرين قسمان للشرطية، فهو تقسيم ثانوي»[3]، فالأولى للمصنف أن يقول: إما حملية وإما شرطية، والشرطية إما متصلة وإما منفصلة.

قوله: «**كقولنا: زيد كاتب**» هذه القضية مثالٌ للتي يكون طرفاها مفردَيْنِ بالفعل،

---

(١) فإنَّ الشيخ ابن سينا قسَّمها إلى حملية، وشرطية متصلة، وشرطية منفصلة. ينظر: الإشارات والتنبيهات: الشيخ ابن سينا، مطبعة القدس، قم بإيران، ط٢، ١/ ١١٣.

(٢) ينظر: كشف الأسرار عن غوامض الأفكار: أفضل الدين الخونجي، تحقيق: خالد الرويهب، مؤسسة مطالعات إسلامي، طهران، ١٣٨٩، ص ٧١.

(٣) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٢٥، بتصرف..

كقولنا: «زيد ليس بكاتب»، وتسميتها حملية باعتبار [طرفها الأخير][1] إلا أن الموجبة هي الحملية في الحقيقة لتحقق معنى الحمل فيها، وأما السالبة فلا حمل فيها لكن كثيرًا ما تُسمَّى الأعدام باسم الملكات اتِّساعًا .....

حاشية البدوي

ومثال التي يكون طرفاها مفردين أو أحدهما بالقوة، أي: بأن يمكن التعبير عنهما بألفاظ مفردة:

١ - «زيدٌ قائمٌ نقيضُ زيدٍ ليس بقائمٍ»؛ لأنه في قوة: «هذا نقيض هذا».

٢ - و«زيدٌ قام أبوه»: موضوعها مفرد، ومحمولها في قوة المفرد؛ لأنه في قوة «قائم الأب».

٣ - و«زيدٌ قائمٌ قضيةٌ»: موضوعها في قوة المفرد، ومحمولها مفرد؛ لأنه في قوة «هذا المركب[2] قضية»[3].

قوله: «وتسميتها حمليةً باعتبار طرفها الأخير» أي: الأخير في الترتيب الطبيعي

---

(١) كما في (أ)، و(د)، و(ر)، و(س)، و(م)، و(ن). وفي (ب)، و(س): (حمل أحد طرفيها على الآخر).

(٢) أي: «زيدٌ قائمٌ» من قولنا: «زيدٌ قائمٌ قضيةٌ»، فإنه مركب توصيفي، وهو ما كان الثاني فيه صفة للأول.

(٣) القضية الحملية يكون طرفاها مفردين أو في قوتهما، فدخل فيها أربعة أقسام: الأول: أن يكونا مفردين بالفعل، نحو: «زيدٌ كاتب». الثاني: أن يكون الموضوع مفردًا بالفعل، والمحمول مفردًا بالقوة، نحو: «زيد قام أبوه». الثالث: عكس الثاني، نحو: «زيد قائم قضية». الرابع: أن يكونا مفردين بالقوة معًا: «زيد قائم نقيضه زيد ليس بقائم». ينظر: الشرح الكبير للملوي، ص٢٣٩.

ب - (وإما شرطية) وهي التي لا يكون طرفاها مفردين، وهي:.....

حاشية البدوي

وإن كان متقدِّمًا لفظًا وهو المحمول[١]، ونُسِبَتْ إليه دون الموضوع؛ لأنه محطُّ الفائدة[٢].

قوله: «لا يكون طرفاها مفردَيْنِ» أي: لا بالفعل ولا بالقوة، لكن « يَرِدُ عليه أنَّ الشرطيةَ مؤلفةٌ من مفردين في القوة، فإنها إذا كانت متصلةً في قوة: «هذا ملزومٌ لذاك»، وإذا كانت منفصلةً في قوة: «هذا معانِدٌ لذاك»، وحينئذ يَرِدُ على تعريف الحملية أنَّ الشرطيةَ داخلةٌ فيه فيكون غيرَ مانعٍ، وما أجيب به عن ذلك غير ناهض، فلو قالوا: - القضية إنْ حُكِمَ فيها بإسناد شيءٍ لشيءٍ أو رفعه عنه فهي حملية، أو بتعليق شيء على شيء أو رفعه فهي شرطية متصلة، أو بمعاندة شيء لشيء أو رفعه فهي شرطية منفصلة، وسكتوا عن ذكر الإفراد والتركيب - لكان أولى»[٣].

---

(١) شُبِّهَ بالشيء المحمول على آخر. الشرح الكبير للملوي، ص ٢٣٨.

(٢) فإن قلت: هذا إنما يتحقق في الموجبة، وأما السالبة فلا حمل فيها، فالجواب أنه في السالبة يلاحظ الإيجاب، ثم يدخل عليه حرف السلب، ففيها حمل بحسب التقدير، أو أنه كثيرًا ما تُسمَّى الأعدام باسم الملكات اتساعًا. حاشية العطار على متن السلم، ص ١٩٨.

(٣) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي (ص ١٩٩) بتصرف، وهو أخذه عن الملوي في شرحه الكبير (ص ٢٤١). وفي هذه الأولوية لم تُعرَّف الشرطية، وإنما عُرِّفت أقسامها، أعني الشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة، ولو أردنا أنْ نُعرِّف الشرطية قلنا: «هي ما حُكِمَ فيها بتعليق نسبة على تقدير نسبة أخرى». فإن قلتَ: هذا التعريف منقوضٌ بأنه وإن كان مانعًا من دخول الحملية في الشرطية إلا أنه غير جامع لأقسام الشرطية؛ إذ المنفصلة لا تعليق فيها، وإنما فيها عنادٌ أو نفي العناد. قلتُ: المراد بالتعليق: مطلق الربط بين الطرفين ولو على سبيل =

١ - إما (متصلة) وهي التي يُحكم فيها بصدقِ قضيةٍ أو لا صدقِها على تقدير صدق قضية أخرى:

فإن كان الأول فالقضية شرطية متصلة موجبة (كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)، فإنه حُكِمَ فيها بصدق قضية «النهار موجود» على تقدير صدق قضية «الشمس طالعة».

وإن كان الثاني فالقضية شرطية متصلة سالبة كقولنا: «ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود»، فإنه حُكِمَ فيها بسلب صدق قضية «الليل موجود» على تقدير صدق قضية «الشمس طالعة».

٢ - (وإما شرطية منفصلة) وهي التي يُحكم فيها بالتنافي بين القضيتين: .....

حاشية البدوي

قوله: «ليس إن كانت الشمس... إلخ»، «فهذه القضية حُكِمَ فيها بأنَّ وجودَ الليلِ عند طلوع الشمس غيرُ ثابتٍ لعدم التلازم بينهما»[1].

= العناد، وليس المراد به التعليق المعروف وهو توقف الثاني على الأول، وعلى هذا التأويل يشمل التعريفُ المنفصلةَ؛ لأن فيها ربطًا بين جزأيها. ينظر: حاشية العطار على متن السلم (ص٢١١)، ومذكرات على السلم للشيخ صالح موسى شرف (ص ١١).

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٥٣.

فإن كان الحكم بالتنافي بينهما إيجابًا فمنفصلة موجبة، (كقولنا: العدد إما زوج وإما فرد) فإنه حُكم فيها بأن كون العدد زوجًا ينافي كونه فردًا.

وإن كان سلبًا فمنفصلة سالبة، كقولنا: «ليس إما أن يكون هذا أسود أو كاتبًا»، فإنه حُكم فيها بسلب المنافاة بين كونه أسود وكونه كاتبًا.

وتسمية المتصلة بالشرطية ظاهرة لاشتمالها على أداة الشرط، وأما تسمية المنفصلة بها فلمشابهتها المتصلة من حيث إنهما مركبتان من القضيتين .....

حاشية البدوي

قوله: «وهي التي يُحكم فيها بالتنافي بين القضيتين»، «أمَّا التي لا تنافي بينهما فليست من المنفصلات وإنْ وُجِدَ فيها «إمَّا»، كقولنا: «رأيت إمَّا زيدًا وإمَّا عَمْرًا»، وقولنا: «العالِمُ إمَّا أنْ يعبدَ الله أو ينفعَ الناس»؛ وذلك لأنَّ الشيخ في الإشارات صرَّح أنَّ غير الحقيقي من المنفصلات قد يكون له أصناف غير مانعة الجمع ومانعة الخُلُوّ»[1].

قوله: «كقولنا: ليس إمَّا أن يكون هذا أسود... إلخ» ردًّا لمن اعتقد المعاندة بينهما.

قوله: «وتسمية المتصلة بالشرطية ظاهرة»؛ لاشتمالها على أداة الشرط، أي: لفظًا أو تقديرًا ليشمل المنفصلة، فإن قولنا: «إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا» في قوة قولنا: «إن كان العدد زوجًا لم يكن فردًا، وإن كان فردًا لم يكن زوجًا». منلا أحمد[2]، وهو أحسن مما قاله الشارح في وجه تسمية المنفصلة شرطية.

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٥٣.

(٢) حاشية منلا أحمد على شرح إيساغوجي، ص ٥٤، بتصرف.

فيكون معنى الشرطية في المتصلة حقيقةً، وفي المنفصلة مجازًا.

[أجزاء القضية الحملية]:

(والجزء الأول) أي: المحكوم عليه (من) القضية (الحملية يُسمَّى موضوعًا)؛ لأنه إنما وُضِعَ لأنْ يُحكم عليه بشيءٍ، وهو المحكوم به.

حاشية البدوي

قوله: «مجازًا» أي: بالاستعارة التصريحية، شُبِّهَت المنفصلة بالشرطية المتصلة بجامع الاشتمال في كلٍّ على الجملتين، واستعير لفظ الشرطية للمنفصلة.

قوله: «والجزء الأول» أي: في الرتبة وإن ذُكِرَ آخرًا نحو: «في الدار زيدٌ»[1]، و«ضَرَبَ زيدٌ»[2].

قوله: «إنما وُضِعَ لِأَنْ يُحكم عليه»: «أي: إنما اعتُبِرَ ولُوحِظَ، وعبارة ابن يعقوب: (سُمِّيَ الأول موضوعًا في القضية الحملية؛ لأنه إنما يُتخيَّل فيه أنه كشيء وُضِعَ - أي: نُصِبَ - ليُحمل عليه غيره، وسُمِّيَ الثاني محمولًا لتخيُّل أنه حُمِلَ على الأول، وسبب التخيُّل أنَّ المعروض - وهو الأول - أصله أن يكون ذاتًا، والعارض أن يكون وصفًا،

(١) فالموضوع هو «زيد» الذي هو مبتدأ مؤخَّر، والمحمول: «في الدار» الذي هو خبر مقدم.

(٢) فإنَّ «زيدًا» موضوعٌ مقدَّمٌ طبعًا وإن كان مؤخرًا ذِكْرًا، والمحمول - أعني الضرب - مؤخر طبعًا وإن كان مقدمًا ذكرًا، فلا يُتوهم اختصاص الموضوع والمحمول بالجملة الاسمية، بل يشمل الموضوعُ الفاعلَ في الجملة الفعلية في نحو: «ضَرَبَ زيدٌ»؛ لأن محصَّل معناه: زيدٌ ضاربٌ، أو ذو ضربٍ في الزمان الماضي. بتصرف من حاشية العطار على شرح إيساغوجي (ص ٦٦)، وحاشية العبادي على قول أحمد (ص ٣١٧).

(و) الجزء (الثاني) أي: المحكوم به يُسمَّى (محمولًا)؛ لأنه إنما وُضع لأنْ يُحْمَلَ به على شيءٍ، وهو الموضوع.

وللحملية جزء آخر وهو النسبة التي يَرْتَبِطُ بها المحمولُ بالموضوع، وتُسمَّى «نسبةً حُكْمِيَّةً»، ولم يذكرها المصنف؛ لأنه يريد أنْ يُبيِّن اسم ما سبق ذكره في تقسيم القضية إلى الحملية والشرطية، والمذكور فيما سبق ليس إلا الطرفين.

(والجزء الأول من) القضية (الشرطية) سواء كانت متصلة أو منفصلة (يُسمَّى مُقدَّمًا) لتقدُّمه في الذِّكْر طبعًا وإنْ تأخَّر وضعًا، كما في قولنا: «النهار

حاشية البدوي

والذات أحقُّ بأن تكون حاملًا، فيكون الوصف أحق أن يكون محمولًا)[1]....». أ.هـ صبان[2].

قوله: «والجزء الثاني» أي: في الرتبة وإنْ ذُكِرَ أولًا، نحو: «قائم زيد»، و«قام زيد».

قوله: «لأنه إنما وُضِعَ... إلخ» الأخصر والأوضح أن يقول: لحمله على شيء.

قوله: «وهو النسبة التي يرتبط.... إلخ» التي هي مورد الإيجاب والسلب والإيقاع والانتزاع.

قوله: «وإنْ تأخَّرَ وضعًا» أي: في الذِّكْر والكتابة والتعليم والتعلُّم، وكون الجزء

(١) شرح ابن يعقوب على متن السلم، ٢٠/ ب.

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٠٨.

موجود كلما كانت الشمس طالعة».

(و) الجزء (الثاني) منها يُسمَّى (تاليًا) لكونه تابعًا، وهو من التُّلُوِّ بمعنى التَّبَع.

[أقسام القضية باعتبار النسبة التامة]:

(والقضية) تنقسم ثانيًا إلى قسمين: (إما موجبة) إن كان الحكم فيها بالإيقاع (كقولنا: زيد كاتب، وإما سالبة) إن كان الحكم فيها بالانتزاع (كقولنا: زيد ليس بكاتب).

ثم الموجبة إما محصَّلة أو معدولة؛ لأن القضية الموجبة لا تخلو:

حاشية البدوي

الأول في الشرطية يُسمَّى مُقدَّمًا وإنْ تأخَّر، والثاني تاليًا وإنْ تقدَّم، إنما هو في الشرطية المتصلة. وأما الشرطية المنفصلة فلا ترتيب بين جُزْأَيها إلا في الذِّكْر، فأيهما ذكرته أولًا فهو المقدَّم، وأيهما ذكرته مؤخَّرًا فهو التالي، وبذلك يُعلم ما في كلام الشارح.

قوله: «من التُّلُوِّ»[1] أي: لا من التلاوة.

قوله: «محصَّلة» من باب الحذف والإيصال، أي: محصَّلًا فيها[2].

---

(١) التُّلُوّ: بضمتين وتشديد الواو بمعنى التَّبَع، وأما التِّلْو بكسر فسكون فهو بمعنى التابع كالتالي. ينظر: حاشية شوكت (ص ٣١)، وإتحاف الطلاب (ص ٩١).

(٢) بعض المناطقة على أن أداة السلب إن كانت جزءًا من أحد طرفي القضية أو منهما معًا فالقضية تُسمَّى حينئذٍ «معدولة»، وإن لم تكن أداة السلب جزءًا من أحد طرفيها أو منهما معًا فالقضية =

أ - إما أن لا يكون فيها حرف السلب وهي محصلة، وتسمى وجوديةً أيضًا[١]، مثل: «زيد كاتب».

ب - أو يكون فيها حرف السلب التي يكون جزءًا من القضية وهي المعدولة، وإنما سميت معدولةً لأنَّ حرفَ السلبِ عُدِلَ به عن أصل مدلوله وهو السلب، وجُعِلَ حكمُهُ حكمَ ما بعده:

حاشية البدوي

قوله: «لأنَّ حرف السلب»، «أي: أداته، اسمًا كـ «غير»، أو فعلًا كـ «ليس»، أو حرفًا كـ «لا».

قوله: «عن أصل مدلوله، وهو السلب» أي: قَطْع النسبة، أي: نفيها، عُدِلَ به عن ذلك حيث جُعِلَ جزءًا من الموضوع أو المحمول، وبه يصير المدخول عدميًا»[٢]، وإضافة أصل إلى المدلول من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: مدلوله الأصل، أي المتأصل.

= تُسمَّى «محصَّلةً» إن كانت موجبةً، و«بسيطةً» إن كانت سالبةً؛ لأنها لاشتمالها على حرف سلب واحد بسيطة بالنسبة إلى السالبة المعدولة المشتملة من حرف السلب على أكثر من واحد. وبعضهم يُطلق المحصَّلة على ما ليست بمعدولة موجبةً كانت أو سالبةً لتحصل طرفيها. ينظر: حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٦٩.

(١) تُسمَّى محصَّلةً لتحصيلها الحكم واشتمالها عليه، وتُسمَّى وجوديةً لتحصيل طرفيها، أي: وجودهما. ينظر: التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي، ص ١٢٧.

(٢) حاشية الحفني، ص ٥٤، بتصرف.

١ - فإن كان حرفُ السلبِ جزءًا من الموضوع تُسمَّى معدولةَ الموضوع، مثل قولنا: «اللاحي جماد».

٢ - وإن كان جزءًا من المحمول تُسمَّى معدولة المحمول، مثل قولنا:...

حاشية البدوي

قوله: «فإن كان حرفُ السلبِ جزءًا من الموضوع... إلخ»: «استُشْكِلَ جعل حرف السلب جزءًا من الموضوع أو المحمول بأنَّ (معناهما [يجب][1] أن يكون مستقلًا، و[معنى][2] حرف السلب غير مستقل، والمركب من المستقل وغيره غير مستقل، إلا أن يقال: لوحظ في المحمولية والموضوعية جهة الاستقلال وإن اشتملت على غيرها)، كذا في يس[3].

أقول: إذا جعلت «لا» بمعنى «غير» كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] على ما في البغوي وغيره، لم يُشكِل جعلها جزءًا؛ لأنها حينئذ اسم مستقل». أ.هـ صبان[4].

قوله: «تُسمَّى معدولة الموضوع... إلخ»[5]، «أي: معدولًا فيها بالأداة عن أصل

(١) ساقط من المخطوطة، والمثبَت من حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢١٢، وأصله الذي نقل عنه، وهو حاشية يس الحمصي على شرح الخبيصي، ص ١٩٧.

(٢) ساقط من المخطوطة، والمثبَت من حاشيتي الصبان (ص ٢١٢)، ويس (ص ١٩٧).

(٣) حاشية يس الحمصي على شرح الخبيصي، ص ١٩٧.

(٤) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢١٢.

(٥) في الحقيقة: المعدول هو حرف السلب؛ لأنه هو الذي عُدِلَ به عن موضعه، وهو قطع النسبة، لكن لما عُدِلَ في ذلك الجزء بحرف السلب عن موضعه سُمِّيَ الجزء معدولًا، فهو من تسمية المحل باسم الحالّ فيه. التجريد الشافي على تلخيص المنطق الكافي، ص ١٢٦.

«الحي لا جماد»[١].

٣ - وإن كان جزءًا منهما معًا تُسمَّى معدولةَ الطرفين، مثل قولنا: «اللاحي لا عالم».

والسالبة ما يكون فيها حرف السلب، ولا يكون جزءًا منهما أصلًا، وهي «زيد ليس بكاتب»، ومرادهم عند الإطلاق بالمحصلة: ما لا عدول فيها أصلًا، وهي محصلة الطرفين، وبالمعدولة: ما فيها عدول سواء كان بطرفيها أو بأحدهما.

حاشية البدوي

مدلولها، فهو من باب الحذف والإيصال»[٢].

---

(١) والفرق بين معدولة المحمول والسالبة البسيطة من ثلاثة أوجهٍ:

الأول: من جهة اللفظ: فإذا تقدمت الرابطة على حرف السلب كان معدولًا به عن أصل وضعه، مثل: «محمد هو لا كاتب»؛ لأنَّ ما بعد الرابطة محمول، وإذا تأخرت الرابطة عن السلب كان باقيًا على أصل وضعه، ولا تكون القضية حينئذ معدولة، مثل: «محمد لا هو كاتب»، وإذا حُذِفَت الرابطة فحينئذٍ تصلح المادة لأن تكون معدولة المحمول، وسالبة بحسب تقدير الرابطة قبل أداة السلب وبعدها.

الثاني: من جهة المفهوم: إذا قلنا: «زيد ليس هو بعالم» فهو قضية سالبة بسيطة، والمعنى: نفي ثبوت العلم لزيد، وإذا قلنا: «زيد هو ليس بعالم» فهو قضية موجبة معدولة المحمول، والمعنى: ثبوت عدم العلم لزيد، فمعدولةُ المحمولِ حُكِمَ فيها بثبوت العدم للموضوع، والسالبةُ حُكِمَ فيها بعدم المحمول.

الثالث: من جهة المادة: وهو أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة. ينظر: حاشية العطار على شرح إيساغوجي (ص ٦٩)، ومذكرات على التهذيب للشيخ صالح موسى (ص ١٠٦).

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢١٢.

اعلم أنَّ الموجبة - محصلةً كانت أو معدولةً - تقتضي وجود الموضوع، بخلاف السالبة.

حاشية البدوي

قوله: «تقتضي وجودَ الموضوع»، «أي: خارجًا حال وقوع الحكم واتصاف الموضوع به حالًا أو ماضيًا أو مستقبلًا، وذهنًا حال تعقُّل القضية وإيقاع النسبة، والوجود الأول هو الذي اختصت القضية الموجبة[1] باقتضائه إذا كان المحمول خارجيًّا دون الثاني؛ فإنه مشترك بين الموجبة والسالبة، بمعنى أنك لا تحكم على الشيء حكمًا إيجابًا أو سلبًا إلا بعد أن تستحضره في ذهنك وتتصوره، فقولهم: «السالبة لا تقتضي وجود الموضوع»، أي: خارجًا، كذا في اليوسي» أ.هـ صبان[2]، فقول الشارح: «بخلاف السالبة» أي: فإنها لا تقتضي وجود الموضوع، أي: خارجًا[3].

---

(١) كلمة: (الموجبة) ساقطة من حاشية الصبان المطبوعة (ص ٢١٤)، وكذا نسخة مصطفى البابي الحلبي الحجرية (ص ٩٦). والمثبت من حاشية اليوسي (ص ٤٥٥).

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي (ص ٢١٤)، وينظر: نفائس الدرر في حواشي المختصر لليوسي (ص ٤٥٥)، واليُوسي هو: الحسن بن مسعود بن محمد (١٠٤٠ - ١١٠٢ هـ): من بني «يوسي» بالمغرب الأقصى، كان يُلقب بغزالي عصره، له: حاشية على كبرى السنوسي، والكوكب الساطع في شرح جمع الجوامع للسبكي، لم يكمله، قيل: لو كمل هذا الشرح لأغنى عن جميع الشروح. الأعلام للزركلي (٢/ ٢٢٢) بتصرف.

(٣) تحريره: «أنَّ المقصود من الموضوع وقت الحكم عليه: أفرادُه، ومن المحمول: مفهومُه. وهذه الأفراد معنونة بعنوانين: عنوان الموضوع الصادق عليها، ويقال له: عقد الوضع، وعنوان المحمول الصادق عليها أيضًا، ويقال له: عقد الحمل، فقولنا: «كل إنسان حيوان» الموضوع: أفراد الإنسان كزيد وعمرو.. إلخ، وهذه الأفراد معنونة بعنوان الموضوع أي: الاتصاف =

.....

حاشية البدوي

«واعلم أنَّ موضوع القضية الموجبة التي تقتضي وجوده قسمان:

١ - موجود بالفعل في أحد الأزمنة الثلاثة، كما في: «كل إنسان حيوان»، وتُسمَّى القضية حينئذ «خارجية».

٢ - وموجود تقديرًا، كما في: «كل عنقاء طائر»، وتُسمَّى القضية حينئذ «حقيقية»، ومعنى «كل عنقاء طائر»: أن العنقاء لو وُجِدَت كانت طائرًا.

٣ - وأما ما موضوعها ليس موجودًا بالفعل ولا مُقدَّر الوجود، فتُسمَّى بالقضية [الذهنية][1]، نحو: «شريك الباري معدوم»، وبهذا التحقيق يُعْرَفُ ما في كلام البعض

= بالإنسانية، وبعنوان المحمول أي: الاتصاف بالحيوانية». تعليقات الشيخ محمد عبد المجيد الشرنوبي على شرح الخبيصي على التهذيب وحاشيتَيْه (ص ٢٤٥). إذا اتضح ذلك، فإنَّ «الموجبة الحملية تستلزم وجود الموضوع من حيث ثبوت المحمول له، وتستلزم وجوده من جهة الحكم عليه، لكن الوجود الذي تستلزمه من حيث الحكم عليه وجود ذهني، وهو تصوره؛ لأنَّ الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوره. وأما الوجود الذي تستلزمه من حيث ثبوت المحمول له فتارةً يكون وجودًا خارجيًا، وتارة يكون ذهنيًا، وتارة يكون تقديريًا؛ وذلك لأن النسبة إن كان محلها الخارج فوجود الموضوع خارجي، وإن كان محلها الإمكان فوجود الموضوع إمكاني، وإن كان محلها الذهن فوجود الموضوع ذهني. وأما السالبة فتقتضي وجود الموضوع من حيث الحكم عليه، ولا تقتضي وجود الموضوع من حيث سلب المحمول عنه، فقولك: «لا شيء من الإنسان بحجر»: نفيُ الحجرية عن الإنسان صادقٌ مع وجود الإنسان في الخارج وجودًا زائدًا على تصوره، ومع عدم وجوده في الخارج، وأما تصوره في الذهن ساعة الحكم عليه فلا بدَّ منه، وهذا معنى قولهم: «السالبة تصدق بنفي الموضوع» أي: تصدق عند نفيه وعدم وجوده. التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي، ص ١٢٣، وما بعدها.

(١) في المخطوطة: (الشخصية الذهنية)، والمثبَت من حاشية الصبان (ص ٢١٤)، والحفني (ص٥٤).

[أقسام القضية باعتبار الموضوع]:

(وكل واحدة منهما) أي: من الموجبة والسالبة:

أ- (إما مخصوصة) وهي التي كان الموضوع فيها شخصًا معيَّنًا، وهي إما موجبة أو سالبة (كما ذكرنا) في مثاليهما، من نحو: «زيد كاتب» و«زيد ليس بكاتب»، أما تسميتها «مخصوصة» فلخصوص موضوعها، وقد يقال لها: «شخصية» أيضًا لكون موضوعها شخصًا معيَّنًا.

ب- [(و) [إنْ كان الموضوع كليًّا، فإنْ بُيِّنَ فيها كمية الأفراد][1]، فالقضية تُسمَّى محصورةً ومُسَوَّرةً، وهي:

(إمَّا كليةٌ مُسَوَّرَةٌ) وهي التي يكون الحكم فيها على كل الأفراد، وهو إما بالإيجاب أو بالسلب: .....

حاشية البدوي

هنا». أ.هـ صبان[2].

قوله: «شخصًا مُعيَّنًا» أي: في الخارج، كـ «زيد كاتب»، أو في الذهن نحو: «أبوَّةُ زيدٍ لعمروٍ ثابتةٌ».

قوله: «وقد يقال لها: شخصية... إلخ» لكن يمتنع إطلاق الشخصية على قولنا:

---

(١) كما في (أ)، و(و)، بينما في (ب)، و(ب)، و(س)، و(م): (إن لم يكن الموضوع فيها شخصًا معينًا).

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢١٤، وما بعدها.

فإن كان بالإيجاب فهي موجبة كلية مُسوَّرَة (كقولنا: كل إنسان كاتب) وسورها نحو: «كل»، و«الألف واللام الاستغراقية أو العهدية».

حاشية البدوي

«الله تعالى قادر» لإيهامه التشخُّص الجسماني وإن أريد به - أي: التشخُّص - معنى صحيح، وهو: كون المنسوب إليه مُعيَّنًا؛ لبقاء الإيهام، أي إيهام التشخص الجسماني.

قوله: «كقولنا: كل إنسان كاتب... إلخ» هذا مبنيٌّ على التمثيل، أو على اختلاف المحمول بالقوة والفعل، فلا يُتوهَّم التناقض.

قوله: «وسورها نحو: كل[1]... إلخ»، و«جميع وعامة وطرًّا وقاطبة وكافة وأجمعين وتوابعه». صبان[2].

قوله: «أو العهدية» أُورِدَ عليه أنه إن أُريد العهد الذهني فالمشار إليه حِصَّة غير معينة، وإن أريد العهد الخارجي فالمشار إليه مشخَّص، وحينئذ فالقضية جزئية على الأول، وشخصية على الثاني، وأجيب باختيار الثاني، ويُراد استغراق المعهود، وحينئذ

---

(١) لفظ «الكل» يُطْلَق على معانٍ ثلاثة: الأول: الكلُّ الأفرادي أي: المفسَّر بكل واحدٍ واحدٍ، والثاني: الكلُّ المجموعي، والثالث: بمعنى الكليِّ. والكلُّ الذي هو السور في الموجبة الكلية إنما هو الكل بالمعنى الأول؛ لأنَّ المعتبر في العلوم والقياسات هو الكل الأفرادي، وهو الذي يفيدُ أنَّ المحمولَ ثابتٌ على كلِّ فردٍ فردٍ من الموضوع، لا المجموعي الذي يفيدُ ثبوتَ المحمولِ على مجموعِ أفراد الموضوع من حيث إنه محمول، فإنَّ المعتَبر لو كان الكل المجموعي لم يُنتج القياس. شرحُ شرحِ الخبيصي على تهذيب المنطق للسعد التفتازاني: أحمد بن رجب القسطنطيني، ص ١٢٣/أ.

(٢) عبارته (ص ٢٠٢): ومثل جميع وعامة: لام الاستغراق، وطرًّا... إلخ.

(و) إن كان بالسلب فهي سالبة كلية مسورة، كقولنا: (لا شيء من الإنسان بكاتب)، وسورها: «لا شيءَ»، و«لا واحدَ».

(وإما جزئية مسورة) وهي التي يكون الحكم فيها على بعض الأفراد، وهو أيضًا إما بالإيجاب أو بالسلب:

فإن كان بالإيجاب فهي موجبة جزئية مسورة (كقولنا: بعض الإنسان كاتب) وسورها: «بعض»، و«واحد».

حاشية البدوي

تكون كلية بهذا الاعتبار[1].

قوله: «وسورها: لا شيءَ ولا واحدَ» أي: ولا ديَّارَ، وسائر النكرات في سياق النفي، على ما أطلقه أهل هذا الفن.

قوله: «وسورها: بعض وواحد» أي: «كاثنين وثلاثة، والتنوين في الإثبات كـ «واحدٌ من الصفات عَرَضٌ»، و«اثنان من الإنسان قائمان»، كذا في شرح الملوي الكبير[2]، وأقول في النفس من كون التنوين في الإثبات سورًا للجزئية شيء، فتأمل». أ.هـ صبان[3].

---

(١) يقول العطار عن عدِّ «أل» العهدية من أسوار الكلية: «الأولى حذفه، وما قيل في توجيهه تمحُّل». حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٧١.

(٢) ينظر: الشرح الكبير للملوي، ص ٢٤٦.

(٣) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي (ص ٢٠٢، بتصرف)، وجَعْلُ التنوين مفيدًا للبعضية مأخوذٌ من كلام الشيخ حيث قال في الإشارات: «إن كان إدخال الألف واللام =

(و) إن كان بالسلب فهي سالبة جزئية مسورة، كقولنا: (**بعض الإنسان ليس بكاتب**)، وسورها: «ليس كل»، و«ليس بعض»، و«بعض ليس».

والسور مأخوذ من سور البلد، فإنه كما يحصر البلدَ ويحيط به، كذلك....

حاشية البدوي

قوله: «وسورها: ليس كل، وليس... إلخ» الفرق بين الأول والاثنين بعده أنَّ المدلول المطابقي في الأول رفع الإيجاب الكلي، ويلزمه السلب الجزئي(١)، والأخيران بالعكس(٢).

قوله: «فإنه كما يحصر البلد... إلخ» ففيه استعارة تصريحية حيث شبَّه الدَّالَّ على

= يُوجِبُ تعميمًا، وتركه وإدخال التنوين يُوجِبُ تخصيصًا فلا مهملة في كلام العرب» أ.هـ. وقد يقال: إنَّ كونَ التنوينِ سورًا للجزئية غالبي لا كلي؛ لأنَّ النكرة المنونة قد تعمُّ في الإثبات، نحو: «تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ»، و ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾ [الانفطار: ٥]، على ما قرره علماء المعاني، فتدبر. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٧١.

(١) قوله «ليس كل»: استعماله في السلب الجزئي أكثري لا لازم، وقد وَرَدَ للسلب الكلي، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [القلم: ١٠]. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٧١.

(٢) يفرِّق العلامة السعد بين «ليس بعض»، و«بعض ليس» بقوله: والفرق بين «ليس بعض»، و«بعض ليس» أنَّ «ليس بعض» قد يُستعمل للسلب الكلي، كما في قولنا: «ليس بعضٌ من الإنسان بحجر» لوقوعه نكرة في سياق النفي، بخلاف «بعض ليس»؛ فإنه ليس في سياق النفي، و«بعض ليس» يُذكر للإيجاب العدولي، كما في قولنا: «بعض الحيوان هو ما ليس بإنسان» بتقديم الرابطة على حرف السلب، بخلاف «ليس بعض»؛ فإن حرف السلب مقدم على الرابطة قطعًا، فتكون سالبة قطعًا؛ إذ لا يصلح مثله للموضوع العدولي. شرح الشمسية للسعد التفتازاني، ص ٢١٣.

هذه الأسوار تحصر أفرادَ الموضوع وتحيط به، هذا في الحمليات.

وأما في الشرطيات فخصوصها وحصورها وإهمالها بتعيين الأزمان والأوضاع وبإحصارها وبإهمالها؛ لأنَّ الأزمنةَ والأوضاعَ في الشرطياتِ بمنزلة الأفراد في الحمليات، فكما أنَّ الحكمَ فيها إنْ كان على فرد معين فهي مخصوصة، كذلك في الشرطيات إنْ كان الحكم بالاتصال والانفصال فيها على الوضع المعيَّن فهي مخصوصة، كقولنا: «إن جئتني اليوم أكرمتك»، وإلا فإنْ بُيِّنَ كمية الحكم بأنه على جميع الأوضاع أو على بعضها فهي مُسوَّرة وإلا فمهملة.

حاشية البدوي

كمية أفراد الموضوع كُلًّا أو بعضًا بسور البلد المحيط بكله أو ببعضه بجامع الإحاطة في كلٍّ، واستعير لفظا المشبَّه به للمشبَّه وإن كان حقيقةً في اصطلاح المناطقة.

قوله: «بتعيين الأزمان... إلخ» فيه لف ونشر مرتب، ولا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة، فالأحسن أن يقول: «وأما في الشرطيات، فإن كان الحكم فيها بالاتصال والانفصال في زمان معين فمخصوصة، وإلا فإن بُيِّنَ فيها كمية الزمان جميعه أو بعضه فمحصورة، وإلا فمهملة».

قوله: «على الوضع المعيَّن» أي: جاريًا على الوضع المعين، أي: حالة معينة ككون المجيء مقيدًا بخصوص اليوم أو بخصوص الركوب مثلًا.

قوله: «على جميع الأوضاع»، «وهي الأحوال الحاصلة للمُقَدَّم بحسب الاجتماع

فسور الموجبة الكلية في المتصلة: «كلما»، و«مهما»، و«متي»، كقولنا: «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، وفي المنفصلة: «دائمًا»، كقولنا: «دائمًا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا».

وسور السالبة الكلية فيهما: «ليس ألبتة»، كقولنا: «ليس ألبتة إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود»، و«ليس ألبتة إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا».

وسور الموجبة الجزئية فيهما: «قد يكون»، كقولنا: «قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، و«قد يكون إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا».

حاشية البدوي

مع الأمور الممكنة الاجتماع معه وإنْ كانت محالةً في أنفسها، فإذا قلنا: «كلما كان زيدٌ إنسانًا كان حيوانًا» فمعناه: أنَّ لزومَ حيوانيةِ زيدٍ للإنسان ثابتٌ مع كل وضع يمكن أن يجامع إنسانية زيد من كونه قائمًا أو قاعدًا أو كاتبًا أو ضاحكًا، وكون الشمس طالعة أو غير طالعة إلى غير ذلك». منلا أحمد[1].

وخرج بالأمور الممكنة الاجتماع: الممتنعة، فلا تُعتبر وإلا لم يصدق «كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا»؛ لأن من جملة الأوضاع الممتنعة كون الإنسان غير حيوان.

قوله: «وفي المنفصلة دائمًا»، «ظاهره أنَّ «دائما» لا يكون سورًا للمتصلة، ونُقِلَ

(١) حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٥٥.

وسور السالبة الجزئية فيهما: «قد لا يكون»، كقولنا: «قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودًا»، و«قد لا يكون إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا»، وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي، نحو: «ليس كلما»، و«ليس مهما»، و«ليس متى» في المتصلة، و«ليس دائمًا» في المنفصلة.

وأما المهملة:

١ - فبإطلاق لفظ «لو»، و«إذا»، و«إنْ» في المتصلة، نحو: «إذا كانت - أو لو كانت، أو إنْ كانت - الشمسُ طالعةً كان النهار موجودًا».

حاشية البدوي

عن بعضهم أنه يكون سورًا لها أيضًا»[1].

قوله: «وبإدخال حرف السلب» متعلق بمحذوف تقديره: ويتحقق سور السلب الجزئي أيضًا بإدخال.... إلخ.

قوله: «وأما المهملة... إلخ» أي: عن اعتبارِ حُكْمِ سورٍ فيها.

وقوله: «فبإطلاق... إلخ» متعلق بمحذوف تقديره: «تتحقق» أي: وتتحقق المهملة بإطلاق وعدم تقييد لفظ «لو، وإن، وإذا» عمَّا يدلُّ على تعميم الحكم في كل الأوضاع أو بعضها الغير المعين أو المعين، وكذا يقال في قوله الآتي: «أو بإطلاق لفظ إمَّا».

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٥٥.

٢ - وبإطلاق لفظ «إما» في المنفصلة، نحو: «إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا».

ج - (**وإما أن لا يكون**) كل من الموجبة والسالبة (**كذلك**) أي: لا مخصوصة ولا كلية ولا جزئية، (و) القضية (**تُسمَّى مهملة**) لإهمال بيان كمية الأفراد التي حُكِمَ عليها بترك أداة السور عنها (**كقولنا**) في الموجبة: (**الإنسان كاتب، و**) في السالبة (**الإنسان ليس بكاتب**) وهاتان القضيتان إنما تكونان مهملتين عند من لم يجعل لام الاستغراق في حكم أداة السور، أو لأنها ليس للاستغراق.

حاشية البدوي

قوله: «وتُسمَّى مهملة، كقولنا: الإنسان كاتب»[1]: «أي: بجعل «أل» للحقيقة في ضمن الأفراد لا بقيد كلها ولا بقيد بعضها، بل المحتملة لأَنْ تكون للجميع أو البعض، فلا يقال: إنها إنْ جُعِلَت استغراقية فالقضية كلية، أو للعهد الخارجي فشخصية، أو للعهد الذهني فجزئية، أفاده الشارح[2] أي: أو للحقيقة من حيث هي فطبيعية.

---

(١) نص متن إيساغوجي.

(٢) أي: العلامة الملوي في شرحه الكبير على السلم (ص ٢٤٣)، وعبارته عن القضية المهملة: «ونريد بـ «أل» الحقيقة؛ لأن المعرَّف بـ «أل» لا تكون معه القضية مهملة إلا حيث يُراد بها الحقيقة، أمَّا حيث يراد بها الاستغراق فهي مسورة كلية و«أل» سورها؛ إذ لا نعني بالسور إلا ما دلَّ على الإحاطة، و«أل» دالٌّ على ذلك».

اعلم أنَّ:

١ - المهملةَ في قوة الجزئية؛ لأنها تصلح لأن تكون كليةً وجزئيةً، وعلى التقديرين: الجزئيةُ متحقِّقةٌ.

حاشية البدوي

واعترض بأنهم لم يذكروا في أقسام «أل» ما ذكره أولًا، بل حصروها في المرادِ بها الحقيقة من حيث هي، والمرادِ بها الاستغراق، والمرادِ بها العهد الخارجي، والمرادِ بها العهد الذهني.

وأقول: ذَكَرَهَا حفيد السعد في حواشيه على المطول وعلى المختصر حيث قال: قد يعتبر في المعرَّف بلام الجنسي وجود الحقيقة في ضمن الفرد غير مقيد بالبعضية والكلية كما في المهملة»[1]. أ.هـ صبان.

فاندفع ما اعترض بعضهم هنا على المثال، والمراد بالشارح: الملوي شارح السلم، وما أجاب به بعض شراح المتن بأن «أل» زائدة ليس بشيء؛ لأن المنطقي من حيث هو منطقي إنما يبحث عما يتعلق بالذهن لا باللسان.

قوله: «عند من لم يجعل لام الاستغراق في حكم أداة السور، أو لأنها ليست للاستغراق» لا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة، فالأولى حذفها، ويقول: وهاتان القضيتان إنما تكونان مهملتين إذا جُعِلَت «أل» للحقيقة في ضمن الأفراد، لا بقيد كلها ولا بقيد بعضها، بل المحتملة لأنْ تكون للجميع أو البعض كما تقدَّم.

قوله: «في قوة الجزئية» أي[2]: «لأنَّ الحكمَ فيها على بعض الأفراد محقَّقٌ، والزائد

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٠١.

(٢) أي: ملازمة لها؛ لأنه حيث يصدق الحكم على الطبيعية من حيث هي، فإما أن يصدق عليها =

٢ - والشخصيةَ في حكم الكلية؛ ولهذا اعتُبِرت في كبرى الشكل الأول، نحو: «هذا زيد» و«زيد إنسان».

حاشية البدوي

مشكوكٌ فيه، فطُرِحَ وجُعِلَت القضية في قوة الجزئية، وكون المحكوم به قد يُتيقَّنُ تحققه لجميع الأفراد كما في «الإنسان كاتب بالقوة» لا يقتضي تيقُّن الحكم به من المتكلم على الجميع، فسقط ما قيل هنا». صبان[1].

قوله: «والشخصية في حكم الكلية»؛ «لأنَّ الحكم في كلٍّ على مصدوق اللفظ من غير خروج شيء عن الحكم... ولما كان الشَّبَهُ بين الشخصية والكلية ضعيفًا عن الشَّبَهِ بين المهملة والجزئية لرجوع معنى المهملة إلى [معنى][2] الجزئية عبَّر بـ «الحكم» فيما بين الشخصية والكلية، دون «القوة» المعبَّر بها فيما بين المهملة والجزئية، كذا ظهر لي، فما قيل: إنه تفننٌ قصورٌ» أ.هـ صبان[3].

قوله: «ولهذا اعتبرت في كبري الشكل الأول»، وكذا في كبرى الشكل الثاني، مثالها فيه: «لا شيء من الحجر بحيوان، وزيد حيوان» ينتج «لا شيء من الحجر بزيد»، أي: بمسمى هذا الاسم، ومثالها في الشكل الأول ذكره الشارح.

= في ضمن جميع الأفراد أو بعضها، وعلى التقديرين تصدق الجزئية... وحُكْم أرباب الميزان بأن كل مهملة في قوة الجزئية لا ينافي أن بعض المهملات في قوة الكلية. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٧١.

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٠٧.

(٢) كما في حاشية الصبان (ص ٢٠٧)، وليس في المخطوطة.

(٣) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٠٧.

فعُلِمَ مما سبق أنَّ في القضايا مخصوصتين: موجبةً وسالبةً، ومحصوراتٍ أربعَ: موجبة وسالبة كلية وجزئية، ومهملتين: موجبة وسالبة.

فإنْ قلتَ: التقسيم غير حاصر لعدم ذِكْر الطبيعية، وهي التي يُحكم فيها على طبيعة الموضوع، كقولنا: «الحيوان جنس»، و«الإنسان نوع»، فإنَّ الحكمَ فيهما بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه الحيوان والإنسان من أفرادهما، بل على نفس طبيعتهما.

قلتُ: الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم، والقضيةُ الطبيعيةُ ليست بمعتبرة في العلوم لعدم إنتاجها في الاصطلاحات، فخروجها عن التقسيم لا

حاشية البدوي

قوله: «فعُلِمَ مما سبق... إلخ» أي: من كلام المصنف.

قوله: «فإن قلت: التقسيم غير حاصر»: «أي: تقسيم القضية إلى الشخصية والمحصورة والمهملة [غير حاصر][1] لعدم ذِكْر الطبيعية مع أنها قضية حملية حُكِمَ فيها بثبوت مفهومٍ لمفهومٍ، كقولنا: الإنسان نوع». منلا أحمد[2].

قوله: «فإن الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه الحيوان والإنسان من أفرادهما»؛ إذ لا شيء من أفراد الحيوان بجنس، ولا شيء من أفراد الإنسان بنوع.

قوله: «بل على نفس طبيعتهما»؛ لأنَّ الحكم إنما وقع على طبيعة الكليِّ، أي:

---

(١) ليس في المخطوطة، والمثبت من حاشية منلا أحمد (ص ٥٥) المنقول عنها.

(٢) حاشية منلا أحمد على الفناري، ص ٥٥.

يخِلُّ بالانحصار أو لأنها ترجع إلى المهملة أو الشخصية، ولقائلٍ أنْ يقول: فعلى هذا: إنَّ المهملة لما كانت في حكم الجزئية كانت مستغنى عنها بالجزئية، فتأمل.

[أقسام القضية الشرطية]

ولما فرغ من تقسيمات الحملية .....

حاشية البدوي

ماهيته، لا على ما صدق عليه من الأفراد.

قوله: «أو لأنها ترجع إلى المهملة... إلخ»:

«أمَّا رجوعها إلى المهملة: من جهة أنَّ الحكم في كلٍّ على كليٍّ أُهمِلَ بيان كمية أفراده. ورُدَّ بأنَّ المهملة في قوة الجزئية، وهذه لا تصدق جزئية؛ إذ ليس بعضُ الإنسانِ أو الحيوانِ نوعًا أو جنسًا.

وأمَّا رجوعها إلى الشخصية: من حيث إنَّ المحكوم عليه في كل صورة معينة عند العقل. ورُدَّ بأنَّ الحكم فيها ليس بهذا الاعتبار، وإلا لكانت هي - بل وجميع المحصورات - شخصيات». قاله شيخنا الترمانيني - رحمه الله تعالى - في شرح الشمسية[1].

قوله: «ولما فرغ من تقسيمات الحملية...إلخ»: «ظاهره أنه لم يُقسِّم الشرطية فيما مرَّ، مع أنه قسَّمها إلى متصلة ومنفصلة. وقد يقال: إنَّ قَصْرَ فراغِ التقسيم على الحملية لعدم استيعابه ما يتعلق بالشرطية من الأقسام.

---

(١) الهبات الربانية للقواعد المنطقية (٩٩/أ) بتصرف.

شرع في تقسيمات الشرطية، فقال:

(والمتصلة إما لزومية) وهي التي حُكِمَ فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدَّم لعلاقة بينهما تُوجِبُ ذلك، وهي ما بسببه يستلزِمُ المقدَّمُ التالِيَ

حاشية البدوي

وقوله: «في تقسيمات الشرطية» قد يقال: لم يأخذ في تقسيمها، وإنما أخذ في تقسيم أقسامها. وأجيب بأنَّ في الكلام حذفَ مضافٍ دلَّ عليه المقام، أي: في تقسيمات أقسام الشرطية.

قوله: «وهي التي حُكِمَ فيها بصدق... إلخ» هذا التعريف لا يشمل السالبة، كقولنا: «ليس ألبتة إذا كان هذا إنسانًا كان حجرًا»، ولعله نظر إلى كون إطلاق اللزومية عليها إنما هو بطريق الحمل على الموجبة لعدم اللزوم فيها، ولو نظر إلى كون إطلاق اللزومية على السالبة حقيقة اصطلاحية، لقال: هي التي يُحكم فيها بصدق التالي... إلخ، أو سلب اللزوم بينهما»[1].

قوله: «لعلاقة بينهما» أي: لملاحظة علاقة لما ستعرفه.

قوله: «تُوجِب ذلك» أي: صِدْق التالي على تقدير صِدْق المقدَّم.

قوله: «يستلزم [صِدْق] المقدَّم التالي»: «أي: يستلزم تحقُّقُ المقدَّمِ في نفس الأمر تحقُّقَ التالي فيه، وليس المراد الاستلزام في التعقُّل كما لا يخفى، حتى يَرِدَ أنَّ كثيرًا من الأمثلة لا يلزم من تصور أحد الطرفين فيه تصور الآخر.

واعتُرِضَ كلامه بأنَّ هذا لا يظهر فيما إذا كان المقدَّم مُسبَّبًا عن التالي، أو كلاهما

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٥٨، بتصرف.

كالعِلِّية والتضايف.

أمَّا العِلِّية:

١ - فبأن يكون المقدَّمُ علةً للتالي، (كقولنا: **إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود**)؛ فإنَّ طلوعَ الشمسِ علةٌ لوجود النهار.

٢ - وبأن يكون التالي علةً للمقدَّم، كقولنا: «إن كان النهار موجودًا فالشمس طالعة»؛ فإن المقدم في هذه الشرطية معلول للتالي.

٣ - وبأن يكونا معلولَيْ علةٍ واحدةٍ، كقولنا: «إن كان النهار موجودًا فالعالم مضيء»؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ من وجودِ النهارِ وإضاءةِ العالَمِ معلولٌ لطلوع الشمس.

حاشية البدوي

مُسَبَّبَيْنِ عن آخر؛ لأنَّ المسبَّبَ لا يستلزم سببًا بعينه ولا مُسبَّبًا آخر.

وأقول: يجاب بأنَّ في كلام الشرح اكتفاءً، أي: أو يستلزم التالي المقدَّم، أو شيءٌ آخر إياهما بقرينة بقية كلامه»[1].

قوله: «كالعِلِّيَّةِ»: «أي: كون الأول علةً للثاني، أو معلولًا له، أو كونهما معلولي علة واحدة، ولا شك أنَّ ذلك سبب لا يستلزم المقدَّم التالي كما لا يخفى»[2].

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٢٦.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٥٩.

وأما التضايف، فبأن يكون المقدَّم والتالي بحيث يكون تعقُّل أحدهما بالقياس إلى الآخر، كقولنا: «إن كان زيدٌ أبًا لِعَمْروٍ فعمروٌ ابنُهُ»، فإنَّ تعقُّلَ كلِّ واحدٍ من الأبوَّة والبنوَّة بالقياس إلى تعقُّل الآخر.

(**وإما اتفاقية**) وهي التي حُكِم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدَّم، لا لعلاقة تُوجِبُ ذلك، بل بمجرد صدقهما (**كقولنا: إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهقٌ**) فإنه لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار؛ لتجويز العقل كلَّ واحدٍ منهما بدون الآخر، بل إنما توافقتا على الصدق، فتكون تسمية المتصلة الأولى باللزومية لاشتمالها على علاقة اللزوم، وتسمية الثانية بالاتفاقية لعدم اشتمالها على تلك العلاقة، بل على مجرد الاتفاق.

حاشية البدوي

قوله: «بحيث يكون تعقُّل أحدهما بالقياس إلى الآخر» ولا يتحقق أحدهما بدون تحقق الآخر كالأبوة والبنوة وإن تقدَّمت ذات الأب على الابن؛ إذ تقدُّم الذات لا يستلزم تقدُّم الصفة.

قوله: «وهي التي حُكِمَ فيها بصدق التالي...إلخ» هذا التعريف قاصر على الموجبة نظير ما مرَّ، ولو أُرِيدَ شموله للسالبة يُزاد في التعريف: «أو بسلبه».

قوله: «لا لعلاقة»: «أي: لا لملاحظة علاقة، فلا يَرِدُ أنَّ من أنواع العلاقة أنْ يكون المقدَّم والتالي مُسبَّبيْنِ عن سبب واحد، ولا شك أنَّ ناطقيةَ الإنسانِ وناهقيةَ الحمارِ مُسبَّبانِ عن سببٍ واحدٍ، وهو تعلُّق القدرة والإرادة عندنا، فيكون قولنا: «إن كان

فإن قيل: الاتفاقية مثل اللزومية في كونها مشتملة على علاقة؛ لأن اجتماع التالي مع المقدَّم في الوجود أمرٌ ممكنٌ، فلا بدَّ له من علة موجِبة.

قلنا: نعم، لكن العلاقة لما لم يحَصُلْ الشعورُ بها في الاتفاقية، حُكِمَ بعدم العلاقة، حتى لو لَاحَظَ العقلُ المقدَّمَ والتاليَ فيها جَوَّزَ الانفكاكَ بينهما، بخلاف اللزومية؛ فإنَّ العلاقة فيها مَشْعُورٌ بها، ولهذا إذا لَاحَظَ العقلُ المقدَّمَ والتاليَ فيها حَكَمَ بامتناع الانفكاك بينهما، هذا تقسيمُ الشرطية المتصلة.

[أقسام القضية الشرطية المنفصلة]:

(و) أما الشرطية (المنفصلة) فهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: حقيقية، ومانعة الجمع فقط، ومانعة الخلو فقط؛ لأن الحكم في القضية بالتنافي بين جزأيها:

حاشية البدوي

الإنسان ناطقًا كان الحمار ناهقًا» لزومية، مثل: إن كان النهار موجودًا فالعالَم مضيء، أفاده الغنيمي». صبان[1].

وهذا أحسن مما قاله الشارح؛ إذ لا يلزم من عدم حصول الشعور بالعلاقة عدم الملازمة في نفس الأمر، وإلا يلزم أن يكون كلُّ ما هو مجهول من الأمور الموجودة في الخارج معدومًا فيه، وهو بيِّن البطلان، وبالجملة فالمدار على ملاحظة العلاقة وعدمها.

قوله: «بالتنافي بين جُزأيها»:

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٢٧.

(إمَّا) في الصدق والكذب معًا، فالقضية تُسمَّى منفصلة (حقيقية، كقولنا: العدد إما زوج وإما فرد) فلا يصدقان معًا لامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد، ولا يكذبان معًا لامتناع ارتفاعهما عنه معًا، وهذه موجبتها.

حاشية البدوي

١ - «أي: لذات الجزأين إن لم تكن اتفاقية كمثال المصنف، أو لا لذاتهما؛ بل لمجرد أنه اتفق وقوع المنافاة بينهما، وكذا يقال في الآتيين، كقولنا للأسود اللاكاتب: «إما أن يكون هذا أسودَ أو كاتبًا»؛ فإنه وإن كان لا منافاة بين مفهومي الأسود والكاتب، لكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة، فلا يصدقان لانتفاء الكتابة، ولا يكذبان لوجود السواد.

٢ - ولو جعلتها مانعةَ جمعٍ فقط قلت: «إما أن يكون هذا لا أسودَ أو كاتبًا»[١].

٣ - أو مانعة خلو فقط قلت: «إما أن يكون هذا أسود أو لا كاتبًا»[٢].

والحقيقية هي التي تتركب من الشيء ونقيضه، كقولنا: «العدد إما زوج أو لا زوج»، أو من الشيء والمساوي لنقيضه كمثال المصنف»[٣].

---

(١) لأنهما لا يصدقان، ولكن يكذبان لانتفاء اللاأسود والكتابة معًا في الواقع. شرح القطب على الشمسية (ص ١١٢)، وكلمة «لا» التي في هذا المثال ساقطة من حاشية الحفني الحجرية (ص ٥٩)، لكنها موجودة في نسخها الخطية (أ: ٣٦/ أ)، و(ب: ٣٨/ أ)، و(ج: ٢٨/ أ).

(٢) لأنهما لا يكذبان، ولكن يصدقان لتحقق السواد واللاكتابة بحسب الواقع. شرح القطب على الشمسية (ص ١١٢).

(٣) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي (ص ٥٩)، وأصله للقطب على الشمسية، ص ١١٢.

وسالبتها برفع التنافي في الصدق والكذب معًا، كقولنا: «ليس ألبتة إما أن يكون هذا الإنسان كاتبًا أو تركيًا»، فإنهما يصدقان ويكذبان معًا، (وهي) أي: المنفصلة الحقيقية (مانعة الجمع، و) مانعة (الخلو معًا) أي: مركبة منهما.

وإنما سميت حقيقية؛ لأن التنافي بين جزأيها أشد من التنافي بين جزأي مانعة الجمع ومانعة الخلو؛ لأنه يوجد التنافي بين جزأيها في الصدق والكذب معًا، وهذا ليس إلا حقيقةَ الانفصالِ.

(وإما) في الصدق فقط، فالقضية تُسمَّى (مانعة الجمع فقط) أي: دون الخلوِّ (كقولنا: هذا الشيء إما حجرٌ أو شجرٌ) فإنهما لا يصدقان؛ لأن بينهما معاندة، وقد يكذبان بأن يكون إنسانًا، وهذه موجبتها.

وسالبتها برفع العناد في الصدق فقط، نحو: «ليس ألبتة إما أن يكون....

حاشية البدوي

قوله: «لأنَّ التنافي بين جزأيها أشد... إلخ» أي: لكونه اعتبر في جانبي الصدق والكذب، كما قاله الشارح.

قوله: «وإمَّا في الصدق» أي: التحقُّق، أي: أنهما لا يصدقان في محل واحد.

قوله: «مانعة الجمع فقط» هي المركبة من الشيء والأخص من نقيضه، فإن «الشجر» نقيضه «لا شجر»، و«الحجر» أخص من «لا شجر»، وكذا «الحجر» نقيضه «لا حجر»، و«الشجر» أخص من «لا حجر».

هذا الشيء لا شجرًا أو لا حجرًا معًا»، فإنهما يصدقان ولا يكذبان، وإلا لكان حجرًا وشجرًا معًا، وإنما سميت مانعة الجمع؛ لاشتمالها على منع الجمع بين جزأيها في الصدق.

(وإما) في الكذب فقط، فالقضية تُسمَّى (مانعة الخلو فقط) أي: دون الجمع (كقولنا: زيد إما يكون في البحر وإما أن لا يَغْرَق) فإنه حُكِمَ في هذه القضية بالتنافي بين «أن لا يكون في البحر» وبين «أن يغْرَقَ»، لا بين «أن يكون في البحر» وبين «أن لا يغْرَقَ»؛ لجواز أن يكون في البحر وأن لا يغْرَقَ، فالكون في البحر مع عدم الغَرَقِ يصدقان .....

حاشية البدوي

قوله: «فإنهما يصدقان»؛ لاجتماعهما في الإنسان مثلًا.

قوله: «مانعة الخلو فقط» هي المركبة من الشيء والأعم من نقيضه:

١ - لأنَّ «أنْ لا يغرق» نقيضه «يغرق»، و«إما أن يكون في البحر» أعم مِنْ «أنْ يغرق».

٢ - وكذا «إما أن يكون في البحر» نقيضه «إما أن لا يكون في البحر»، و«أن لا يغرق» أعم من «أن لا يكون في البحر».

وقوله: «في الكذب» أي: الانتفاء، أي: أنهما لا يرتفعان عن المحل.

قوله: «فالكون» أي: كون زيد في البحر.

وقوله: «يصدقان» بأن يكون في البحر سابحًا مثلًا.

ولا يكذبان وإلا لغَرِقَ في البر، وهذه موجبتها.

وسالبتها برفع العناد في الكذب فقط، نحو: «ليس ألبتة زيدٌ إمَّا أن لا يكون في البحر وإما أن يغْرَق»، فإن عدم الكون في البحر مع الغرق يكذبان ولا يصدقان، ومرادهم بالبحر: ما يمكن الغرق فيه عادةً من ماء أو من سائر المائعات، لا البحر نفسه، فلا يُتوهم اجتماع الطرفين في الكذب، بأن يكون في بئرٍ أو حوضٍ ويغرق.

(وقد تكون المنفصلات) الثلاث، أي: كل واحد منها، كما تكون ذات..

حاشية البدوي

وقوله: «ولا يكذبان» لعدم إمكان الغرق في البر.

قوله: «وإلا لغرق في البر» وهو محال.

وههنا أيضًا أربعة احتمالات:

الأول: كونُ زيدٍ في البر، وأن يغرق.

والثاني: كونه في البحر، وأن لا يغرق.

والثالث: كونه في البحر، وأن يغرق.

والرابع: أن لا يكون في البحر، وأن لا يغرق.

والأول باطل، والباقي حقٌّ.

قوله: «وقد تكون المنفصلات... إلخ»، «الواو:

أ - إما عاطفة على مُقدَّرٍ، تقديره: كثيرًا ما تكون المنفصلات ذوات جزأين، وقد تكون ذوات أجزاء.

جزأين - كما مرَّ من الأمثلة - تكون (ذوات)[1] أجزاءٍ ثلاثةٍ) أو أكثر، أشار بتصدير لفظة «قد» إلى تقليل هذا الحكم، فالمنفصلة الحقيقية التي ....

حاشية البدوي

ب - أو استئنافية واقعة في جواب سؤال مُقدَّرٍ، تقديره كأنه قيل: يُفهم من الأمثلة السابقة أنَّ المنفصلة لا تتركب إلا من جزأين، وهل تتركب من أكثر من جزأين أم لا؟ فأجاب بذلك.

والمراد بالمنفصلات: الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو، والذوات: جمع ذات، والجمع إذا قوبل بالجمع ينصرف الآحاد إلى الآحاد، والمعنى: «قد تكون كل منفصلة ذات أجزاء»، فلا يَرِدُ ما قاله منلا أحمد من أنَّ العبارة الصحيحة: «وقد تكون المنفصلة» بالإفراد»[2].

قوله: «الثلاث» المذكورة في المتن فـ «أل» للعهد الذكري.

قوله: «ذوات أجزاء» أي:

١ - ثلاثة كما في مثال المتن.

٢ - أو أربعة كقولك: «الشكل إما أول أو ثانٍ أو ثالث أو رابع».

٣ - أو خمسة كقولك: «الكلي إما جنس أو نوع... إلخ».

٤ - أو أكثر من ذلك، كقولنا: «الفعل إما صحيح، وإما مثال، وإما مضاعف، وإما ناقص، وإما مهموز، وإما أجوف».

---

(١) كما في (و)، وفي بعض النسخ كـ (أ)، و(ب)، و(س): (ذات).

(٢) الدر الناجي، ص ٨٢، بتصرف.

ذات أجزاء ثلاثة (كقولنا: العدد إما زائد أو ناقص أو مساوٍ) فإن هذه الأجزاء الثلاثة لا تجتمع على عدد واحد، لا في الصدق ولا في الكذب.

والمراد بكون العدد زائدًا أو ناقصًا أو مساويًا: كون كُسُوره زائدًا أو ....

حاشية البدوي

قوله: «كقولنا: العدد إما زائد أو ناقص أو مساوٍ»، «العدد هو: ما ساوى نصف مجموع حاشِيَتَيْهِ القريبتَيْنِ أو البعيدتَيْنِ على السواء، مثلًا: الثمانية:

١ - لها حاشيتان قريبتان، وهما: العدد الذي قبلها وهو سبعة، والذي فوقها وهو تسعة، ومجموعهما ستة عشر، والثمانية نصفها.

٢ - وحاشيتان بعيدتان، وهما: ستة وعشرة، ومجموعهما ستة عشر، والثمانية نصفها، وعلى هذا فقِس.

وإن شئت قلت: العدد ما تألَّف من الآحاد، وعلى كلٍّ: فالواحد ليس بعدد، وإطلاق الحُسَّاب عليه اسم العدد مجاز من تسمية الجزء باسم كله، وبذلك يندفع الاعتراض على كون القضية المذكورة منفصلة حقيقية بارتفاع أطرافها في الواحد»[1].

قوله: «ولا في الكذب» الصواب أن يقول: «ولا يخلو العدد عن أحدها» كما في شيخ الإسلام[2].

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي (ص ٢٣١، وما بعدها) وأصله للعلامة الدَّلْجي في حاشيته على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على إيساغوجي (٢٣٢/ ب).

(٢) المطلع شرح إيساغوجي: شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ص ٨١.

ناقصًا أو مساويًا، فإنه لو جُمِعَت كسوره التي تحته:

١ - فإن زادت عليه يُسمَّى «زائدًا»، كاثني عشر، فإنَّ كُسُوره - وهي النصف والثلث والربع والسدس - زائدة؛ لأن مجموعها خمسةَ عشَر.

٢ - وإن نقصت عنه يُسمَّى «ناقصًا»، كالثمانية، فإنَّ كُسُورها - وهي النصف والربع والثمن - ناقصة عنها؛ لأنها سبعة.

حاشية البدوي

قوله: «فإنَّ كُسُوره، وهي: النصف والثلث والربع والسدس زائدة»، «اعلم أن المتصف بالزيادة حقيقة لغوية إنما هو مجموع الكسور لا العدد، فإطلاق الزائد على العدد وإن كان حقيقة عرفية مجاز عقلي من وصف الشيء بوصف مصاحبه، وقيل: لغوي من تسمية الجزء باسم كُلِّه»[1].

قوله: «ناقصة»، وفي إطلاق ناقص على العدد ما مرَّ.

«واعلم أنَّ ما مشى عليه الشارح من تعاريف الأقسام الثلاثة بما مرَّ، ومن إسناد الزيادة والنقص والمساواة في التعاريف إلى الكسور هو المشهور. وقيل: العدد الزائد: ما زاد على المجتمع من كسوره، والناقص: ما ناقص عنه، والمساوي: ما ساواه. كذا في بعض حواشي الفنري[2].

فإن قلت: يَرِدُ أحد عشر، وثلاثة عشر، وسبعة عشر ونحوها من الأعداد التي

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٣٢.

(٢) ينظر: حاشية منلا أحمد على شرح الفناري، ص ٥٨.

٣ - وإن ساوته يُسمَّى «مساويًا»، كالستة، فإنَّ كُسُورها - وهي النصف والثلث والسدس - متساوية لها؛ لأنها ستة أيضًا.

وأما مانعة الجمع التي ذات أجزاء ثلاثة، فكقولنا: «إما أن يكون هذا الشيء شجرًا أو حجرًا أو حيوانًا»، فإن هذه الأجزاء تجتمع كذبًا لجواز أن يكون شيئًا آخر.

حاشية البدوي

ليس لها كسور صحيحة.

قلت: الكلام في العدد الذي له كسور صحيحة، فلا يَرِدُ ما ذُكِرَ»[1].

ولم يُمثِّل الماتنُ والشارحُ إلا للمنفصلات الموجبات، وبقي أمثلة السوالب:

١ - فمثال السالبة الحقيقية: ليس ألبتة إما أن يكون زيدٌ أسودَ أو كاتبًا أو ظالمًا.

٢ - ومثال مانعة الجمع السالبة: ليس ألبتة إما أن يكون هذا الشيء لا حجرًا أو لا شجرًا أو لا حيوانًا.

٣ - ومثال مانعة الخلو السالبة: ليس ألبتة إما أن يكون هذا الشيء شجرًا أو حجرًا أو حيوانًا[2].

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٣٢.

(٢) حاشية الحفني (ص ٦٠ بتصرف): والسالبة في مانعة الجمع والخلو: تسلب التنافي المدَّعَى أنَّه في الصدق والكذب فيجوز اجتماع الطرفين وارتفاعهما، والسالبة في مانعة الجمع: تسلب التنافي المدَّعَى أنه في الصدق فيجوز اجتماعهما، والسالبة في مانعة الخلو: تسلب التنافي المدَّعَى أنه في الكذب فيجوز ارتفاعهما، واعلم أنَّ رفعَ المثبتِ نفيُهُ، ورفعَ المنفيِّ حذفُ النفيِ منه. =

وأما مانعة الخلوِّ التي ذات أجزاء ثلاثة، فكقولنا: «إما أن يكون هذا الشيء لا حجرًا أو لا شجرًا أو لا حيوانًا».

والحقُّ أنَّ المنفصلات لا تتركَّب من أكثر من جزأين؛ لأنها متحققة بانفصال واحد، وهو لا يكون إلا بين شيئين، فعند زيادة الأجزاء يلزم تعدُّد المنفصلة، ولأنها لو تركَّبت من أجزاء ثلاثة كما في قولنا: «العدد إما زائد أو ناقص أو مساوٍ» لا بدَّ من تعيين جزأيها، فإذا فرضنا أنَّ أحدَ جزأيها قولنا: «العدد إما زائد» فالجزء الآخر إما أن يكون أحد الباقيين على التعيين أو بلا تعيين، فإن كان أحدهما على التعيين تمَّت المنفصلة بالمعيَّن، وبقي الآخر زائدًا حشوًا، وإن كان أحدهما لا على التعيين كان تركُّبها من حملية ومنفصلة.

حاشية البدوي

قوله: «فعند زيادة الأجزاء يلزم تعدد المنفصلة» ففي المثال المذكور في المتن منفصلتان حقيقيتان، وهما: «العدد إما زائد أو غيره، وغير الزائد إما ناقص أو مساوٍ»، فقولنا: «العدد إما زائد أو غيره» منفصلة، و«غير الزائد إما ناقص أو مساوٍ» منفصلة أخرى، ولما كانت المنفصلة الثانية متولدة من الجزء الثاني من المنفصلة الأولى حُذِفَ الجزء الثاني من المنفصلة الأولى، وأُقيمت المنفصلة الثانية مقام الثاني من المنفصلة الأولى إقامةً للمفصّل مقام المجمل.

قوله: «تركبها من حملية ومنفصلة»: «وتحقيقه ما نقول من أن قولنا: «العدد إما زائد أو ناقص أو مساوٍ» كان في الأصل «العدد إما زائد أو غير زائد»، فتكون هذه

= ينظر: مذكرات في المنطق على التهذيب، ص ١٢٥.

.....

حاشية البدوي

القضية قضية شرطية منفصلة، وكل قضية شرطية منفصلة فهي مركبة من حمليتين؛ لأنها عند حذف الأداة [وخلع][1] صورتها تصير قضيتين، كقولنا: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فإنك إذا حذفت [أداة الشرط وفاء الجزاء][2] من هذه الشرطية يبقى لك «الشمس طالعة، النهار موجود» وهما قضيتان حمليتان، وكذا يبقى لك بعد العمل المذكور من قولنا: «العدد إما زوج أو فرد»: «العدد زوج، العدد فرد»، وهما قضيتان حمليتان؛ ولهذا قالوا: حق العبارة في المنفصلة أن يقال: «إما العدد زوج، وإما العدد فرد» ليكون الترديد بين القضيتين، لكن لما حذف العدد الثاني اختصارًا، وصار «إما العدد زوج، وإما فرد» [زُحْلِقَتْ][3] كلمة «إما» إلى حيِّز أختها حتى لا تكون إحداهما داخلة على المقسِم والأخرى على القسم، بل يكونان داخلتين على القسم، فصار «العدد إما زوج وإما فرد».

وإذا ثبت أن القضية الشرطية مركبة من قضيتين حمليتين، ثبت أنَّ كلًّا من جزأيها يكون قضية حملية، فحينئذ:

---

(١) كما في المخطوطة، وكذا في (ب: ٣١/ ب)، و(ج: ٢٣/ أ) من الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية، وفي نسخة (أ: ٣٢/ أ) من الفرائد: (خُلُوّ).

(٢) كذا في المخطوطة، وفي الفرائد البرهانية (أ: ٣٢/ ب)، و(ج: ٢٣/ أ): (آلة الشرط والجزاء).

(٣) كما في المخطوطة، وفي الفرائد البرهانية: في النسخة (ج: ٢٣/ أ): (زحلقت) وهو موافق للمثبَت، وفي (أ: ٣٢/ ب): (حلقت)، وفي (ب: ٣٢/ أ): (دخلت)، والمثبَت هو الصحيح.

[التناقض]

ولما فرغ من بيان القضايا وأقسامها، شرع في أحكامها، فقال:

حاشية البدوي

١ - يكون قولنا في المثال المذكور: «إما زائد» حملية، وقولنا: «أو غير زائد» حملية أخرى.

٢ - والحملية الأولى - أعني قولنا: «إما زائد» - ليست في قوة قضية أخرى، فأبقيت على صورتها.

٣ - والحملية الثانية - أعني قولنا: «إما غير زائد» - كانت في قوة قضية منفصلة - أعني قولنا: «إما ناقص أو مساوٍ» فحُذِفَت تلك الحملية - أعني قولنا: «إما غير زائد» - وأُقيمت هذه المنفصلة - أعني قولنا: «إما ناقص أو مساوٍ» مُقام تلك الحملية، فبهذا التحقيق ينشرح شرح بعض الشارحين». أ.هـ برهان[1].

«التناقض»

«قدَّموه على العكس:

١ - لأنه يعمُّ سائر القضايا؛ إذ كلُّ قضيةٍ لها نقيضٌ بخلاف العكس؛ فإنَّ بعضَ القضايا لا ينعكس؛ لأنه ليس للشرطية عكس أصلًا على الصحيح، ولا للسالبة الجزئية ولا للسالبة المهملة كما سيأتي.

٢ - ولتوقُّف العكس عليه في الجملة؛ لأنَّ من طرقِ إثباتِ العكسِ الخُلْفَ، وهو

---

(١) الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية (أ: ٣٢/أ، ب)، و(ب: ٣١/ب، ٣٢/أ)، و(ج: ٢٣/أ، ب).

(التناقض) أي: مما يجب استحضارها التناقض (وهو اختلاف القضيتين) يُخرِجُ اختلافَ المفردين كـ «السماء، والأرض»، واختلاف مفرد وقضيةٍ كـ «عمرو، وزيد قائم» (بالإيجاب والسلب) يُخرِجُ الاختلاف .....

حاشية البدوي

ضمُّ نقيض العكس مع الأصل ليستلزم المحال، كأن يقال: عكس «كل إنسان حيوان»: «بعض الحيوان إنسان»؛ لأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه، وهو «لا شيء من الحيوان بإنسان»، يضم كبرى إلى الأصل صغرى هكذا: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بإنسان» ينتج سلب الشيء عن نفسه[1]، ولا محال إلا من نقيض المطلوب، فالمطلوب حقٌّ.

ووجه الحاجة إليهما[2]: أنَّ إقامة الدليل في بعض المواضع على المقصود لا تمكن، فيُقام على إبطال نقيضه، أو على صدق معكوسه، فإذا بطل أحد النقيضين كان الآخر حقًّا، وإذا صدق المعكوس صدق العكس؛ إذ يلزم من صدق الملزوم صدق اللازم، كما في ردِّ بعض ضروب الأشكال غير الأول إليه، وكما في الاستدلال على صدق «بعض الحيوان إنسان» ببطلان نقيضه وهو «لا شيء من الحيوان بإنسان»[3].

---

(١) إذ النتيجة: لا شيء من الإنسان بإنسان.

(٢) يقول العلامة الترمانيني عن أبحاث التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض واللوازم الشرطية: «وهذه الأربعة لها وقع عظيم في استحصال المطالب التصديقية، فمَنْ أتقنها سَهُل عليه القياس لا سيما التناقض؛ إذ عليه مدار برهان الخلف، وهو غالب استدلالات العلماء». الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ١٤٠/أ.

(٣) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي (ص ٢٣٩)، وأصله للملوي في شرحه الكبير (ص ٢٨٣).

بالاتصالِ والانفصالِ، وبالكليةِ والجزئيةِ، وبالعدولِ والتحصيلِ، وبالحمليةِ والشرطيةِ، وغير ذلك (بحيث يقتضي) ذلك الاختلاف (لذاته) يُخْرِجُ الاختلافَ الذي يكون بالإيجاب والسلب لكن لا يكون لذاته بل:

إمَّا بالواسطة، كقولنا: «زيد إنسان، زيد ليس بناطق»، فإنَّ هذا الاختلافَ بواسطة أن قولنا: «زيد ليس بناطق» في قوة «زيدٌ ليس بإنسان»، أو بأنَّ قولنا: «زيدٌ إنسان» في قوة قولنا: «زيد ناطق».

وإمَّا بخصوص المادة، كما في قولنا: «كل فرس حيوان، ولا شيء من....

حاشية البدوي

وهو لغةً: إثبات الشيء ورفعه.

واصطلاحًا ما عرَّفه المصنف بقوله: «وهو اختلاف... إلخ».

قوله: «بالعدول والتحصيل» كـ «زيد قائم - زيد هو لا قائم»، فإنَّ المحمول في الأولى «قائم»، وفي الثانية «لا قائم»؛ لأن حرف السلب جزء من المحمول.

قوله: «وبالحملية والشرطية» بأن تكون إحداهما حملية، والأخرى شرطية، سواء كانتا موجبتين أو سالبتين، أو مختلفتين بالإيجاب والسلب.

قوله: «لذاته» أي: الاختلاف بالإيجاب والسلب بكونه مستقلًا في ذلك الاقتضاء، ولا يكون محتاجًا إلى شيء آخر، فأينما تحقَّقَ ذلك الاختلاف تعيَّن صدق إحداهما وكذب الأخرى.

الفرس بحيوان» فهذا الاختلاف ليس لذاته وصورته، بل بخصوص مادته.

(أن تكون إحداهما) أي: إحدى القضيتين (صادقة والأخرى كاذبة، كقولنا: «زيد كاتب، زيد ليس بكاتب»، ولا يتحقق ذلك) أي: التناقض ...

حاشية البدوي

قوله: «بواسطة أن قولنا... إلخ» أي: بواسطة مساواة المحمولين المقتضية لأنْ يكون إيجاب أحدهما في قوة إيجاب الأخرى، وسلب أحدهما في قوة سلب الأخرى.

قوله: «فهذا الاختلاف ليس لذاته وصورته» وهو كونهما كليتين، وإلا لزم ذلك في كل كليتين اختلفتا بالإيجاب والسلب، والواقع خلافه بدليل تخلُّف ذلك في «كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان»؛ إذ لا صدق لشيء منهما.

قوله: «بل بخصوص مادته» أي: كون المحمول أعم من الموضوع.

قوله: «ولا يتحقق... إلخ» أي: كما استفيد من الحيثية المذكورة، وفي حاشية منلا أحمد: «قيل: نقيض القضية: رفعها بعينها، وذلك بإيراد كلمة السلب على لفظها قصدًا إلى [سلب][1] معناها، ولا حاجة في تحقُّقِ التناقض بين الشيء ورفعه بعينه إلى اعتبارِ شيءٍ من تلك الشرائط، نعم قد يعتبرون في التناقض قضايا مساوِيةً لذلك الرفع، فيحتاجون في معرفة المساواة إلى تلك الشرائط، فما هو نقيض حقيقة مستغنٍ عن اعتبار هذه الشرائط، كذا في حواشي التجريد»[2].

---

(١) ليس في المخطوطة، والمثبت من حاشية منلا أحمد على شرح الفناري، ص ٦١.

(٢) حاشية منلا أحمد على شرح الفناري (ص ٦١)، وفي النسخة المطبوعة (ص ٣٦٥)، ومقصوده بحواشي التجريد: هو السيد الشريف، كما في حاشية خليل (ص ٣٦٥).

(**إلا بعد اتفاقهما**) أي: اتفاق القضيتين اللتين يقع بينهما التناقض سواء كانتا مخصوصتين أو محصورتين (في) ثماني وحداتٍ:

الأولى: وحدة (**الموضوع**)؛ إذ لو اختلفتا في هذه الوحدة، نحو: «زيد قائم، عمرو ليس بقائم» لم تتناقضا لجواز صدقهما معًا أو كذبهما.

(و) **الثانية**: وحدة (**المحمول**)؛ إذ لو اختلفتا فيها، نحو: «زيد قائم، زيد ليس بقاعد» لم تتناقضا.

حاشية البدوي

قوله: «**سواء كانتا مخصوصتين**»: «أي: حمليتين كانتا أو شرطيتين، لكن يُعبَّر في الشرطيتين بالمقدَّم والتالي بدل الموضوع والمحمول، وكذا يقال في قوله: أو محصورتين...

قوله: «**في ..... الموضوع**» أي: بحسب المعنى[1]، فلو اتحد اللفظ واختلف المعنى فلا تناقض، كقولنا: «العين باصرة» تريد الجارحة، «العين غير باصرة» تريد الجارية[2]، وكذا يقال في المحمول»[3].

---

(١) ذكر العطار أنه «أعم من أن يكون هذا الاتفاق في اللفظ والمعنى، أو بحسب المعنى فقط، وحينئذٍ فـ «زيد إنسان» مناقضٌ لـ «زيد ليس بشرًا»، و«الإنسان ناطق» مناقض لـ «البشر ليس بناطق»، وكذا يقال في بقية الوحدات». حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٨١.

(٢) كثيرًا ما يُنفَى الشيء ويثبتُ باعتبارين ولا يحصل تناقض، والمحقِّقُ للتناقضِ هو اتحاد النسبة الحكمية حتى يَرِدَ الإيجاب والسلب على شيء واحدٍ، من جهة واحدةٍ. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٨٠.

(٣) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٦٢، بتصرف.

(و) الثالثة: وحدة (الزمان)؛ إذ لو اختلفتا فيها، نحو: «زيد قائم ليلًا، زيد ليس بقائم نهارًا»، لم تتناقضا.

(و) الرابعة: وحدة (المكان)؛ إذ لو اختلفتا فيها، نحو: «زيد قائم في الدار، زيد ليس بقائم في السوق»، لم تتناقضا.

(و) الخامسة: وحدة (الإضافة)؛ إذ لو اختلفتا فيها، نحو: «زيدٌ أَبٌ لعمروٍ، وزيدٌ ليس بأبٍ لبكرٍ»، لم تتناقضا.

(و) السادسة: وحدة (القوة والفعل)؛ إذ لو اختلفتا فيهما، بأن تكون النسبة في إحداهما بالقوة، وفي الأخرى بالفعل، نحو: «الخمر في الدَّنِّ مسكر» أي: بالقوة، «الخمر في الدن ليس بمسكر» أي: بالفعل، لم تتناقضا.

حاشية البدوي

قوله: «والزمان»:

«فإن قيل: قد تحقَّقَ التناقض في مثل «زيد أبٌ لعمروٍ أمس»، و«ليس بأب له اليوم»، مع عدم وحدة الزمان.

قلنا: لا نسلِّم تحقُّقَ التناقض فيه؛ لأنَّ صدق إحداهما وكذب الأخرى لا لذات الاختلاف، بل بخصوص المادة، وذلك لأنَّ الأبوة صفة لو تحققت أمس لتحققت اليوم». منلا أحمد[1].

قوله: «في الدَّنِّ»: وِعَاءُ الخمرِ المُحْدَوْدَبُ الأسفلِ[2].

---

(١) حاشية منلا أحمد على شرح الفناري (ص ٦١)، بتصرف.

(٢) أي: متقوِّس الأسفل.

(و) السابعة: وحدة (الكل والجزء)؛ إذ لو اختلفتا فيهما، نحو: «الزنجي أسود» أي: بعضه، «الزنجي ليس بأسود» أي: كله، لم تتناقضا.

(و) الثامنة: وحدة (الشرط)؛ إذ لو اختلفتا فيها، نحو: «الجسمُ مُفَرِّقٌ للبصر» أي: بشرط كونه أبيض، «الجسم ليس بمُفَرِّقٍ للبصر» أي: بشرط كونه أسود، لم يتحقق التناقض.

اعلم أنَّ اشتراط هذه الوحدات للتناقض إنما هو مذهب قدماء المنطقيين.

حاشية البدوي

قوله: «الزنجي أسود»: «أُورِدَ عليه أنَّ القضيتين مهملتان، ولا تناقض بين مهملتين على الصحيح، وأجيب بأنَّ «أل» الأُولى جنسية، والثانية استغراقية، فلا إهمال[1].

وقوله: «أي بعضه» يعني بعض أجزائه، لا بعض جزئياته.

قولهم: «مُفرِّق للبصر» أي: مُضْعِف له[2].

---

(١) كذا قيل. ولا يخفى ضعفه، فالأحسن أنَّ «أل» عهدية، فتكون القضيتان مخصوصتين. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٨١، بتصرف.

(٢) يقول العطار: «وقد اعترض التمثيل بهذا نحوه بأن القضيتين المهملتين لا تناقض بينهما كالجزئيتين لصحة صدقهما وإن اتفقت الوحدات الثمان. وأجيب بأن المراد بيان مادة المثال مع مراعاة شرط الاختلاف في الكم، وهو جواب نفيس يجاب به عن النظائر، ومنها: الزنجي=

وأما المتأخرون فقد اكتَفَوْا بوحدتين: «وحدة الموضوع ووحدة المحمول» بناءً على أنَّ سائر الوحدات مندرجة تحتهما. وأما المحققون فقد اقتصروا على وَحدةٍ واحدة، وهي: «وَحدةُ النسبةِ الحكمية» حتى يكونَ السلبُ واردًا على ما ورد عليه الإيجاب؛ لأنه متى اختلفت تلك الأمور اختلفت النسبة الحكمية، ومتى اتحدت اتحدت. فهذا المذهب أخصر وأشمل .....

حاشية البدوي

قوله: «وحدة الموضوع، ووحدة المحمول» هذا الذي اختاره الفخر، وأَوْرَدَ عليه الطوسي نحو قولنا: «السَّقَمونِيا مسهلة للصفراء» أي: ببلادنا، «السَّقَمونِيا ليس بمسهلة للصفراء» أي: ببلاد الترك؛ فإنَّ الظرفين[1] ليسا جزأين من الموضوع ولا من المحمول، فهاتان قضيتان اتفقتا في الموضوع والمحمول، واختلفتا بالإيجاب والسلب، وليس بينهما تناقض؛ لاجتماعهما على الصدق، وعدم التناقض لعدم الاتحاد في المكان.

قوله: «وحدة النسبة الحكمية»[2] أي: لأنَّ الوحدات المذكورة شروط في تحقيق

= أسود... إلخ، بلا احتياج لما تكلفوه». حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٨١، بتصرف.

(١) الظرف الأول: «ببلادنا»، والثاني: «ببلاد الترك». وهنا أشير إلى أنَّ النسخة الحجرية لحاشية العطار على شرح إيساغوجي (ص ٨١)، والنسخة المطبوعة (ص ٥٦٧)، وكذا في النسخة الخطية التي بخط العطار (٨١/ ب): (الطرفين) بدلًا من (الظرفين)، وهو سهو قلم.

(٢) يقول الكانفري عن أنَّ الصحيح أن يُعتبر في تحقُّقِ التناقض وحدة النسبة الحكمية: «هذا إنما يَرِدُ إذا قصدوا الحصر فيما ذكروا، والظاهر أنهم أرادوا بيان ما هو الغالب، فلا يَرِدُ ذلك عليهم... فالحقُّ أنَّ مَنْ ذَكَرَ الوحدات الثمانية... ذَكَرَ ما هو الغالب. ولما كان هذا أيضًا =

وإلا فلا حصر فيما ذكروه من الوحدات الثمانية، بل لا بدَّ لتحقق التناقض أيضًا من:

١ - وحدة العلة، نحو: «النجار عامل» أي: للسلطان، «النجار ليس بعامل» أي: لغيره.

٢ - والآلة، نحو: «زيد كاتب» أي: بالقلم الواسطي[١]، «زيد ليس بكاتب» أي: بالقلم التركي.

٣- والمفعول به، نحو: «زيد ضارب» أي: عَمْرًا، «زيد ليس بضارب» أي: بكرًا.

٤ - والمميِّز، نحو: «عندي عشرون» أي: درهمًا، «ليس عندي عشرون» أي: دينارًا، إلى غير ذلك.

حاشية البدوي

تلك الوحدة، فاعتبارها إنما هو لأجل تحقق الوحدات المذكورة لا لذاتها حتى لو أمكن تحقق وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض على شيء منها»[٢].

= غير خالٍ من الكدر لم يلتفت إليه المحققون، بل اعتبروا وحدة النسبة الحكمية، فكلما اتحدت النسبة في القضيتين اتحدت جميع الوحدات الثمانية، وليس الأمر بالعكس؛ إذ يحتمل هنا أن يوجد اختلاف في القضيتين بجهة من الجهات، فحينئذ لا يوجد اتحاد النسبة فيهما، فلا يوجد التناقض هذا». حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٢٣١.

(١) نسبة لإحدى محافظات العراق.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٦٢، وما بعدها.

ولما كانت الشروطُ المتقدمة ذِكْرُها تعمُّ المخصوصات والمحصورات، وكان للتناقض بين المحصورات شرط آخر، وهو الاختلاف في الكمية، أراد أن يُبيِّنَهُ، فقال: (ونقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية، ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية كقولنا: «كل إنسان حيوان بعض الإنسان ليس بحيوان»، «ولا شيء من الإنسان بحيوان: بعض الإنسان حيوان»، فالمحصورات).....

حاشية البدوي

قوله: «وإلا فلا حصر» أي: وإلا يقتصر على وحدة واحدة - وهي وحدة النسبة الحكمية - فلا حصر فيما ذكروه... إلخ.

قوله: «ونقيض الموجبة الكلية»: «حاصل ما يقال في هذا المقام: إن الشخصية يكفي في نقيضها التبدُّل في الكيف بالشروط المتقدِّمة من الاتفاق فيما مرَّ، وغير الشخصية لا بدَّ من التبدُّل في الإيجابِ والسلبِ والكليةِ والجزئيةِ، ومن المعلوم أن المهملة في قوة الجزئية، فلا بدَّ لكلية نقيضها سواء كانت موجبة أو سالبة.

قوله: «إنما هو السالبة الجزئية» وجه الحصر: أن الإيجاب يناقض السلب لا غير، وأن الكلية تناقض الجزئية لا غير.

قوله: «فالمحصورات» أي الكلية والجزئية مطلقة، وإنما قال الشرح: «والمراد بالمحصورات» لأن التناقض إنما هو بين قضيتين منها لا بين الأربع، تأمل.

وهذا الكلام بيانٌ لإجمال ما سبق، وتتميمٌ له؛ لأنه تضمن شرطين زائدين على ما تقدم، وهما: الاختلاف في الإيجاب والسلب، والاختلاف في الكلية والجزئية، ولما كان الأول مهملًا تعرَّض في حدِّ التناقض ليستغني بذلك عن زيادة بيان فيه، ولما لم يتعرض في

والمراد: المحصورتان، أي: إن كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين (لا يتحقق التناقض بينهما إلا بعد اختلافهما في الكمية) أي: الكلية والجزئية، بأن تكون إحداهما كلية والأخرى جزئية.

فإنْ قلتَ: لا اتحاد في الموضوع في الكلية والجزئية؛ لأنَّ الموضوع في الكلية جميع الأفراد، وفي الجزئية بعض الأفراد، والجميعُ غير البعض، وإذا لم يتحد الموضوعُ لم تتحد النسبةُ الحكميةُ، فلا يَرِدُ الإيجاب والسلب على شيءٍ واحدٍ، فكيف يتحقق التناقض؟

قلتُ: المراد بالموضوع في اشتراط اتحاد الموضوع في تحقق التناقض: الموضوعُ المذكور في القضية، لا ذات الموضوع، يعني: أنَّ الموضوعَ يُطْلَقُ تارةً على ذاتِ الموضوعِ، والمحمولَ يُطلق تارةً على مفهوم المحمول، وهما.....

حاشية البدوي

لم يتقدم له احتاج إلى بيانِهِ وإقامةِ الدليل عليه بقوله: «لأن الكليتين».

قوله: «أي الكلية والجزئية» هذا بيان للكمية، والمراد بالاختلاف في ذلك: كون إحدى القضيتين مسوَّرة بسور الكلية، والأخرى مسوَّرة بسور الجزئية أو في حكمها كما في المهملة»[1].

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٦٣، بتصرف.

الموضوع والمحمول حقيقةً، وتارة يطلقان على اللفظين الدالين عليهما، وهما الموضوع والمحمول في الذِّكْر، وهو المراد ههنا.

حاشية البدوي

قوله: «في الذِّكْر، وهو المراد هاهنا»: «تحرير الجواب أن يقال: إن المراد من الموضوع في مسألة التناقض: الموضوع في الذِّكْر، أي: في الوصف العنواني[1]، والموضوع في الذكر: «الإنسان» الواقع وصفًا لزيد وعمرو. وكلُّ واحدٍ من الكلِّ والبعض وما يؤدِّي معناهما سورٌ عند الميزانيِّ. هذا هو التحقيق على ما قالوا.

وأما التدقيق، فيستدعي أن يقال: المراد من اتحاد الموضوع في مثل قولنا «كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان»: إما الاتحاد في اللفظ، أو الاتحاد في المفهوم، أو الاتحاد فيما صَدَقَ عليه المفهوم:

١ - فإن كان المراد الاتحاد في اللفظ، فهو يستلزم شغل المنطقي بالألفاظ مع أنه غير مشتغلٍ بها، على ما قالوا مِنْ أنَّ المنطقيَّ من حيث إنه منطقيٌّ لا شغل له بالألفاظ.

٢ - وإن كان المراد الاتحاد في المفهوم، فهو يستدعي أنْ يُراد من الموضوع في المحصورات: المفهوم، مع أنَّ تحقيق المحصورات يأباه؛ لأنه قد ثبت بالدلائل القاطعة أنَّ المراد من جانب الموضوع إنما يكون هو الذات لا المفهوم.

٣ - وإن كان المراد في الاتحاد ما صدق عليه المفهوم، فلا نُسلِّم أن ما صدق عليه

---

(١) بيان ذلك أنَّا «إذا قلنا: «كل إنسان حيوان» فقد اجتمع فيه ثلاثة أشياء: ذات الموضوع وهو أفراد الإنسان من زيد وعمرو وغيرهما، ووصف الموضوع المعبَّر به عن هذه الأفراد وهو لفظ إنسان، ويقال له: الموضوع بالذِّكْر، والوصف العنواني أيضًا، ووصف المحمول الذي هو الحيوان». حاشية العطار على شرح إيساغوجي (ص ٨٥). إذا عرفت ذلك، فالوصف العنواني هو: مفهوم الموضوع، لا ما صدق عليه من الأفراد.

.....

حاشية البدوي

مفهوم الإنسان المصدَّر بالكل متحِدٌ مع ما صدق عليه مفهوم الإنسان المصدر بالبعض؛ لأن جميع الأفراد غير البعض.

ويمكن الجواب بأن يقال[١]: إنَّ البعضَ داخلٌ في الكلِّ، فموضوع القضية الكلية متحِدٌ مع موضوع القضية الجزئية في أنَّ البعض الذي وقع موضوع الجزئية هو بعينه وقع موضوع الكلية، غاية ما في الباب أن يكون موضوع الكلية مشتملًا على أمر آخر وهو البعض الآخر، وهذا لا ينافي اتحاد الكلية والجزئية في الموضوع، فإذا قلت: «كل حيوان إنسان، وبعض الحيوان [ليس][٢] إنسان» فالبعض الواقع من الحيوان موضوع الجزئية - أعني الفرس والبغل وغيرهما - هو بعينه وقع موضوع الكلية، فالكلية أفادت إثبات الإنسانية لذلك البعض، والجزئية أفادت نفيها، فكأنك قلت مثلا: «الفرس إنسان [و][٣] غير إنسان» فيتوارد الإيجاب والسلب على محل واحد، فيتناقضان جزمًا»[٤] برهان.

---

(١) حاصل الجواب «أن البعض داخل في الكل، فموضوع الكلية متحد مع موضوع الجزئية في البعض الذي اجتمعا فيه، غايته أن في الكلية بعضًا آخر من الأفراد، وهو لا ينافي اتحاد الكلية والجزئية في الموضوع». حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٢٣٥.

(٢) ليس في المخطوطة، والمثبت من الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية: (ب: ٣٦/ ب)، (ج: ٢٦/ أ)، وهو الصواب؛ لأنَّ نقيضَ الموجبةِ الكليةِ سالبةٌ جزئيةٌ.

(٣) في المخطوطة: (أو)، والمثبت من الفرائد البرهانية: (ج: ٢٦/ أ).

(٤) الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية (ج: ٢٦/ أ)، وبعده: «بخلاف الجزئيتين، كقولك: «بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان»، فإن البعضين فيهما يجوز أن يكونا =

وإنما لم يتحقق التناقض في المحصورات إلا بعد اختلافهما في الكمية؛ **(لأن الكليتين قد تكذبان)** في مادة يكون الموضوعُ فيها أعمَّ من المحمول **(كقولنا: «كل إنسان كاتب، ولا شيء من الإنسان بكاتب»، والجزئيتين قد تصدقان)** فيما يكون الموضوع فيه أعم من المحمول أيضًا **(كقولنا: «بعض الإنسان كاتب، بعض الإنسان ليس بكاتب»)**.

حاشية البدوي

قوله: «لأنَّ الكليتين قد تكذبان» هذه صغرى، وكبراها مطوية، تقديره: «وكل ما شأنه كذا فلا يتحقق التناقض بينهما» ينتج: «أنَّ الكليتين لا يتحقق التناقض بينهما».

قوله: «أيضا» أي: كما في الكليتين.

= عينين فيتناقضان، ويجوز أن يكونا غيرين فلا يتناقضان، فالتناقض فيهما ليس بجزميٍّ بخلاف الكلية والجزئية؛ فإنَّ التناقضَ فيهما جزميٌّ، وهذا هو السر في تحقيق التناقض بين القضيتين المختلفتين بالكلية والجزئية دون الجزئيتين». وقد تعقَّبَ الكانقريُّ تدقيقَ برهان الدين بقوله: «والعجب من هذا القائل أنه سمَّى ما ذكره أولًا تدقيقًا، وما ذكره ثانيًا في الجواب سرًّا، مع ظهور فساد تدقيقِهِ وسرِّهِ؛ إذ لا يحتمل أن يكون المراد بالموضوع ههنا: الموضوع في اللفظ، ولا يجوز أن يكون المراد به ههنا: ما صدق عليه، وإلا لكان المتناقضان في المحصورات هما الكليتين والجزئيتين، وهو باطل باتفاق أهل المعقول على خلافه، وما ذكره في الجواب مدَّعِيًا أنه من الأسرار فمن أسرار الوهم، لا من أسرار العقل». حاشية الكانقري على الحواشي الأحمدية، ص٢٣٥.

فعُلِمَ من هذا أن المراد بالكاتب ههنا: الكاتب بالفعل، وإلا لم يكن الإنسان أعم من الكاتب، فلم يكذب قولنا: «كل إنسان كاتب»، ولم يصدق: «بعض الإنسان ليس بكاتب»، فلم يجز كذب الكليتين، ولا صدق الجزئيتين.

وإنما قيّد بلفظ «قد» المفيدة لجزئية الحكم؛ لأنَّ الكليتين والجزئيتين قد تختلفان صدقًا وكذبًا، كقولنا: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحيوان»، وكقولنا: «بعض الإنسان ناطق، وبعض الإنسان ليس بناطق» فإن صدق كل واحد منهما يستلزم كذب الآخر.

حاشية البدوي

قوله: «فعُلِمَ... إلخ» أي: من قوله: «في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول».

وقوله: «وإلا لم يكن الإنسانُ أعمَّ من الكاتب» أي: [وإن لم][1] يكن المراد بالكاتب: الكاتب بالفعل - بأنْ كان المراد بالكاتب: الكاتب بالقوة - لم يكن الإنسانُ أعمَّ من الكاتب، بل مساوٍ.

قوله: «لأنَّ الكليتين والجزئيتين قد تختلفان صدقًا وكذبًا» «في مادة يكون المحمول مساويًا للموضوع أو أعم منه، كـ «كل إنسان ناطق أو حيوان، ولا شيء من الإنسان بناطق أو حيوان»، وكـ «بعض الإنسان ناطق أو حيوان، بعض الإنسان ليس بناطق أو حيوان»، وذلك اتفاقيٌّ غير مطرد، فلا معول عليه». قاله شيخنا الترمانيني - رحمه الله

---

(١) في المخطوطة: (وإلا).

واعلم أن المهملة في قوة الجزئية كما عرفت، فحكمها في التناقض حكمها:

أ - فنقيض المهملة الموجبة إنما هي السالبة الكلية، كقولنا: «الإنسان كاتب، ولا شيء من الإنسان بكاتب».

ب - ونقيض المهملة السالبة إنما هي الموجبة الكلية، كقولنا: «الإنسان ليس بكاتب، وكل إنسان كاتب».

حاشية البدوي

تعالى - في شرح الشمسية[1].

قوله: «واعلم أنَّ للمهملة... إلخ»، وتَرَكَ المصنفُ والشارحُ التناقضَ بين الطبيعيتين لعدم استعمالهما في العلوم، وأما التناقض في الشرطيات فمتروكٌ إما بالمقايسة على الحمليات، وإما بالإحالة على المطولات.

* * *

(١) الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ١٤٢/أ.

(العكس)

أي: مما يجب استحضاره من أحكام القضايا العكس (وهو أن يُصَيَّرَ) - بتشديد الياء .....

حاشية البدوي

«العكس»

هو لغة: التبديل والقلب، تقول: «عكست حاشيةَ الثوب» إذا قلبتها وجعلت أعلاها أسفلها، وأسفلها أعلاها.

وفي الاصطلاح: يُطلق على القضية التي وقعت التحويل إليها، وعلى المصدر كما ذكره.

«وهو ثلاثة أقسام[1]:

[الأول][2] عكس النقيض الموافق، وهو: تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني وعكسه مع بقاء الصدق والكيف، أي: الإيجاب والسلب، نحو: «كل إنسان

---

(١) لم يكن عند القدماء إلا قسمان: المستوي وعكس النقيض، وعرفوا النقيض بالموافق خاصة، وبينوه بطريق الخلف، وبنوا هذا الطريق على أن السالبة المعدولة تستلزم الموجبة المحصلة. واعتَرَضَ عليهم المتأخرون بأن السالبة المعدولة أعم من الموجبة المحصلة، وصِدْقُ الأعمِّ لا يستلزم صدق الأخص، فلهذا عدلوا عنه إلى عكس النقيض المخالف لانضباطه وسلامته من الإيراد، ثم منهم مَنْ اقتصر عليه كصاحب الشمسية وغيره، ومنهم مَنْ جمع بينهما تتميمًا للفائدة كالشيخ السنوسي في مختصره. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٨٤.

(٢) ليس في المخطوط، وهو في أصله (المطلع: ص ٨٧).

لأنَّ العكسَ يُطلق على معنيين: أحدهما: القضية الحاصلة من التبديل المذكور، وثانيهما: نفس التبديل، وهو المعنى المصدري .....

حاشية البدوي

حيوان، كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان»[1]، «ومن المعلوم أنَّ كلمة النفي[2] جزء من الموضوع والمحمول فتكون القضية موجبة معدولة الطرفين حُكِمَ فيها بأمر عدمي على أمر عدمي»[3].

الثاني: عكس النقيض المخالف، وهو: تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول، مع بقاء الصدق دون الكيف، نحو: «كل إنسان حيوان، ولا شيء مما ليس حيوانًا بإنسان»، وسُمِّيَ هذا مخالفًا لتخالف طرفيه إيجابًا وسلبًا، والذي قبله موافقًا لتوافقه فيهما.

الثالث: العكس المستوي[4]، وهو المراد عند الإطلاق، وعليه اقتصر المصنف. وسيذكر الشارح الأول، ونحن ذكرنا لك الثاني»[5].

قوله: «يطلق على معنيين... إلخ»: «ظاهر كلامه أنَّ إطلاقه على كلا المعنيين حقيقة اصطلاحية، وهو ما في مختصر السنوسي وشرحه، فإنه جعله في المتن والشرح

(١) هذه قضية موجبة معدولة الطرفين.

(٢) أي: في العكس الذي هو: «كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان».

(٣) حاشية الحفني، ص ٦٥.

(٤) سُمِّيَ هذا مستويًا لمساواته الأصل إيجابًا وسلبًا، وأما قولهم: «التساوي طرفيه إيجابًا وسلبًا» فغير مطرد. الهبات البرهانية للقواعد المنطقية، ١٥٠/أ.

(٥) المطلع شرح إيساغوجي: شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ص ٨٧.

أعني: جعل الموضوع محمولًا، والمحمول موضوعًا، فلو لم يُشدَّد لصَارَ له معنى ثالثٌ وهو التبدُّل، أعني صيرورة الموضوع محمولًا، والمحمول موضوعًا - أي: أنْ يَجْعَلَ (الموضوعَ) في الذكر (محمولًا، و) يَجْعَلَ (المحمول) في الذكر (موضوعًا).

حاشية البدوي

مشتركًا عرفيًا بينهما، قال الشيخ يس[1]: «وفي المطالع خلافه». أهـ ولعل ما في المطالع ما صرَّح به بعضهم من أنه في المعنى المصدري حقيقة، وفي القضية مجاز». أ.هـ صبان[2].

قوله: «أنْ يُجعل الموضوع... إلخ» بأن يجعل عنوان الموضوع عنوان المحمول، وعنوان المحمول عنوان الموضوع، هذا هو المراد بقوله: «أن يجعل الموضوع في الذكر محمولًا، ويجعل المحمول في الذكر موضوعًا».

---

(١) ينظر: حاشية يس على شرح الخبيصي (ص ٢١٣)، وحاشية العصام على التصديقات (ص ١٤٣).

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي (ص ٢٥٢)، والحاصل أن العكس «يطلق على معنيين: الأول: المصدري، والثاني: ما يحصل بعده، وهي القضية الحاصلة بعد المعنى المصدري، وإطلاقه عليه بحسب الحقيقة، وعلى القضية الحاصلة بعده بالمجاز». (مرآة العلوم شرح سلم العلوم ص ٢٧٥)، ويحقِّقه الدسوقي قائلًا: «وأما إطلاق العكس على القضية فالظاهر أنه حقيقة لكثرة الاستعمال في ذلك، وإلى هذا يشير كلام السيد، وفي شرح المطالع أنه بطريق التجوز، ولك أن تجمع بينهما بأن العكس نُقِلَ من المعنى اللغوي إلى المعنى المصدري، ثم استعمل في القضية المخصوصة بعلاقة السببية، ثم كثر استعماله فيها حتى صار حقيقة بالغلبة». حاشية الدسوقي على شرح الشمسية، ٢/ ١٤٠.

وإنما قيدنا الموضوع والمحمول بقولنا: «في الذكر» لئلا يرد ما قيل: إن المصير في جانب الموضوع هو الذات، وفي جانب المحمول هو الوصف، وظاهرٌ أنَّ الذاتَ لا يصير وصفًا، والوصفَ ذاتًا.

فإن قيل: هذا التعريف غير جامع لعكس الشرطيات، فإنَّ عنواني الموضوعِ والمحمولِ لا يُطلقان على جزأيها.

قلنا: إنَّ المصنف قصد أن لا يبحث عن عكس الشرطيات؛ إمَّا للاختصار، أو للعلم به بالقياس إلى عكس الحمليات، فعرَّف العكس بحيث يوافق قصده .....

حاشية البدوي

قوله: «وظاهرٌ أنَّ الذاتَ لا يصير وصفًا... إلخ»؛ لأن «صيرورة الذات وصفًا، والوصف ذاتًا، محالٌ لاشتماله على قلب الحقائق». برهان[1].

قوله: «غير جامع لعكس الشرطيات» أي: ذوات الترتيب الطبيعي، وهي المتصلات، أما المنفصلات لا عكس لها.

قوله: «فإنَّ عنوانَيِ الموضوعِ والمحمولِ لا يُطلقان» أجيب عنه بأن المراد بالموضوع: هو أو ما يقوم مقامه في الشرطية وهو المقدَّم، وبالمحمول: هو أو ما يقوم مقامه فيها وهو التالي.

---

(١) الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية، (ج: ٢٦/ ب)، بتصرف.

(مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله) أي: مع بقاء حكمهما على حاله،

يعني: إنْ كان الأصل موجبًا كان العكس أيضًا موجبًا، وإن كان الأصل سالبًا كان العكس أيضًا سالبًا. وإنما اعتُبِرَ بقاؤهما؛ لأنهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها في الأكثر بعد الجعل المذكور صادقة لازمة للأصل إلا موافقة له في الإيجاب والسلب.

(و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) أي: إن كان الأصل صادقًا بأيِّ وجهٍ كان، [كان][1] العكسُ صادقًا؛ لأنه لو لم يصدق عند صِدْق الأصل، نحو قولنا: «كل حيوان إنسان» بالنسبة إلى قولنا: «كل إنسان حيوان»، أو صَدَقَ لكن لا بطريق اللزوم، بل بطريق الاتفاق، أو بخصوص

حاشية البدوي

قوله: «مع بقاء الإيجاب... إلخ» الأخصر منه: «مع بقاء الكيف».

وقوله: «بحاله» أي: الذي كان في الأصل.

قوله: «إلا موافقة له في الإيجاب والسلب»، ومن غير الأكثر: قد لا تكون بينهما موافقة في الإيجاب والسلب مع أن العكس صادق، كما في قولك: «كل إنسان حيوان» فإن عكس هذه القضية «بعض الحيوان ليس بإنسان» تأمل.

(١) كما في (س)، وليست في (أ)، و(ب)، و(د)، و(و).

المادة، كقولنا: «كل ناطق إنسان» بالنسبة إلى قولنا: «كل إنسان ناطق»، لا يعدُّ عكسًا.

وإنما اعتُبِرَ بقاء الصدق؛ لأنَّ العكسَ لازمٌ للقضية، فلو فُرِضَ صدقها يلزم صدق العكس، وإلا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو محال.

ولم يُعتبر بقاء الكذب؛ لأنه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم، فإن قولنا: «كل حيوان إنسان» كاذب، مع صدق عكسه الذي هو قولنا: «بعض الإنسان حيوان»، ولهذا قيل: قوله: «والتكذيب» لا يكون إلا خطأ.

وقد أجاب عنه بعضُ الأفاضل بأن معنى قوله «والتصديق والتكذيب..

حاشية البدوي

قوله: «كقولنا: كل ناطق إنسان... إلخ» راجع إلى قوله: «بطريق الاتفاق»، «فإن الصدق فيها اتفاقي لما اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في عكس «كل إنسان حيوان» لو عكستها كلية.

ومثال ما إذا كان الصدق لخصوص المادة: «بعض الإنسان ليس بحجر» إذا عكسته إلى «بعض الحجر ليس بإنسان» فإنه صادق لكن صدقه اتفاقي لما اتفق من مباينة الموضوع للمحمول تباينًا كليًا إذ يتخلف في نحو: «بعض الحيوان ليس بإنسان»، أما التباين الجزئي كالعموم والخصوص المطلق فلا يتفق الصدق معه[1].

قوله: «وقد أجاب عنه بعض الأفاضل»، «أو يقال: معناه أنَّ مجموعهما يكون

---

(١) ملفقًا من الشرح الصغير للملوي وحاشية الصبان، ص ٢٥٥، وما بعدها.

بحاله»: إنْ صَدَقَ الأصلُ صَدَقَ العكسُ، وإنْ كذبَ العكسُ كذبَ الأصلُ، كما هو شأن اللزوم، لا إن كذب الأصل كذب العكس كما فُهم، وفيه تأمُّلٌ.

اعلم أنَّ العكس يُطلق بالاشتراك على ما ذكره المصنف، ويُسمَّى «العكس المستوي»، وعلى تصيير نقيض الموضوع محمولًا، ونقيض المحمول موضوعًا، مع بقاء الكيف والصدق بحاله، ويُسمَّى «عكس النقيض»، كما إذا أردنا عكس قولنا: «كل إنسان حيوان» قلنا: «كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان»، وإنما لم يذكره لقلة استعماله في العلوم والإنتاجات؛ لأن الإنتاج بواسطة عكس النقيض لا يُسمَّى قياسًا، بخلاف الإنتاج بالعكس المستوي؛ لرعاية حدود القضية فيه.

ولما ثبت أن العكس عبارة عن تصيير قضية بحيث يلزم منه قضية أخرى، وكانت القضيةُ إما موجبةً أو سالبةً، ابتدأ بعكس الموجبات؛ لأن الإيجاب أشرف من السلب، فقال: **(والموجبة الكلية لا تنعكس كلية)** .....

حاشية البدوي

بحاله، لا أنَّ كلًا منهما بحاله، ويراد به كون التصديق أو الصدق بحاله إطلاقًا لِلَّفظ على أحد محتملاته». حفنى[1].

قوله: «ويُسمَّى عكس النقيض» أي: الموافق.

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٦٦.

لئلا ينتقض بمادة يكون المحمول فيها أعمَّ من الموضوع، فإذا جُعل ذلك المحمول الأعم موضوعًا، والموضوع الأخص محمولًا، يكون الحمل فيها بالأخص على الأعم، وذلك لا يصدق كليًا (إذ يصدق قولنا: «كل إنسان حيوان»، ولم يصدق: «كل حيوان إنسان») لعدم جواز حمل الأخص على كل أفراد الأعم، وإلا يلزم أن لا يكون الأخصُّ أخصَّ، ولا الأعمُّ أعمَّ.

حاشية البدوي

قوله: «لئلا ينتقض بمادة»: «أي: وإذا ثبت عدم انعكاس الموجبة الكلية إلى الكلية في هذه المادة، ثبت عدم انعكاسها إلى الكلية مطلقًا؛ لأن معنى عدم انعكاس القضية إلى شيء: أنه لا يلزمها العكس إليه لزومًا كليًا.

قوله: «إذ يصدق قولنا... إلخ» حاصل القول في عكس القضايا أنَّ الموجباتِ - كليةً وجزئيةً وشخصيةً ومهملةً - تنعكس موجبة جزئية»[1]، لكن «محله في الشخصية إذا كان محمولها كليًا، وإلا فعكسها شخصية»[2].

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٦٦.

(٢) يقول العطار: «والذي يظهر أن الشخصية تنعكس جزئية دائمًا لتصريحهم بأن الموجبات كلها تنعكس جزئية، وأيضًا المحمول لا يكون إلا كليًا، فيقول «زيد» بـ «المسمَّى بزيد» كما حُقِّق في غير هذا الموضع، وعلى هذا فيقال: في عكس «هذا زيد»: «بعض المسمَّى بزيدٍ هذا». حاشية العطار على متن السلم (ص ٢٣٩، وما بعدها)، وقد ذكر ذلك أيضًا العلامة الترمانيني في الهبات البرهانية (١٥١/أ).

(بل تنعكس جزئية) لوجوب ملاقاة عنواني الموضوع والمحمول في الموجبة، كليةً كانت أو جزئيةً، وبالملاقاة تصدق الجزئية من الطرفين أي:

حاشية البدوي

فإن قلت: لو كانت الموجبة الجزئية تنعكس إلى مثلها، لصح عكس «بعض الإنسان زيد» إلى «بعض زيد إنسان» مع أنه لا ينعكس إليه لكذبه وصدق الأصل.

قلت: ليس المراد بـ «زيد» فيما ذُكِرَ معناه الجزئي؛ لأن الجزئي لا يقع محمولًا... بل المراد معنى كلي، وهو «المسمَّى بزيد»، فمعنى العكس: «بعض المسمَّى بزيد إنسان» وهو صادق أيضًا»[1].

وسيأتي في الشرح أن السوالب لا ينعكس منها إلا السالبة الكلية أو ما هو في قوتها - وهو السالبة الشخصية - كنفسها، لكن محله في الشخصية إذا كان محمولها جزئيًا، وإلا انعكست كلية، ولم يذكر المصنف عكس المهملات والشخصيات لما يأتي في الشرح.

قوله: «لوجوب ملاقاة عنواني الموضوع والمحمول»: «أي: تصادقهما على شيء، وإلا لتباينا فلا يصح الحمل، هذا خلف. وبالتصادق يُعلم صدق الجزئية من الطرفين، أي: من الأصل والعكس، فيُعلم صدق الجزئية من العكس، ولا يعلم صدق الكلية، وإن كانت صادقة في مادة تساوي طرفي القضية»[2]. أ.هـ منلا أحمد[1].

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٥٨.

(٢) يعني أن «التصادق يقتضي صدق الجزئية من الطرفين - أي: الأصل والعكس - فيلزمه صدق الجزئية من طرف العكس، ولا يلزمه صدق الكلية وإن كان لازمًا في مادة تساوي المحمول =

الأصل والعكس؛ (لأنا إذا قلنا: كل إنسان حيوان) أي: إذا قلنا: هذه الموجبة الكلية (يصدق: بعض الحيوان إنسان، فإنَّا نجد شيئًا موصوفًا[1] بالإنسان والحيوان) وهو ذات الإنسان، أعني أفراده، (فيكون بعض الحيوان إنسانًا) لأنَّا إذا وجدنا ذاتًا موصوفة بصفتين، فلنا أن نجعل تلك الذات الموصوفة بإحدى الوصفين موضوعًا، والوصف الآخر محمولًا عليها.

حاشية البدوي

قوله: «لأنَّا إذا قلنا: كل إنسان حيوان» تنوير للتعليل بالتمثيل.

[برهان الافتراض]:

قوله: «فإنا نجد شيئا» أي: نفرضه... إلخ، «وهذا إشارة إلى برهانٍ يُسمَّى عندهم

= للموضوع، فحاصل كلامه أن بالتصادق يصدق الإيجاب من الطرفين، ولما بطل الكلية من طرف العكس تعيَّن الجزئية وهو المطلوب، وبهذا ظهر فساد مَن فسَّر الطرفين بالموضوع والمحمول لا بالقضيتين؛ إذ لا معنى لصدق القضية الجزئية من طرفي الموضوع والمحمول اللذين هما من قبيل التصور». (حاشية الكانقري، ص ٢٤١)، والكانقري يشير بقوله: «وبهذا ظهر فساد من فسر... إلخ» إلى قره خليل في حاشيته على منلا أحمد (ص ٣٨١). هذا، واعلم «أن الملاقاة تصحح الموجبة الكلية والجزئية كلتيهما من الطرفين بالنظر إلى الذات، وأما بالنظر إلى المفهوم فلا تصحح إلا الموجبة الجزئية من الطرفين دون الموجبة الكلية للمزاحمة المفهومية». هامش الفرائد البرهانية (ج: ٢٧/ ب).

(١) حاشية منلا أحمد على شرح الفناري، ص ٦٤.

(٢) في (م)، و(ن) زيادة، وهي: (فإنَّا نجد شيئًا معينًا موصوفًا).

أو نقول: إذا صدق «كل إنسان حيوان» لزم أن يصدق «بعض الحيوان إنسان»، وإن لم تصدق هذه الجزئية لصدق نقيضها، وهو «لا شيء من الحيوان بإنسان»، فيلزم المنافاة بين الإنسان والحيوان، فيصدق نقيض .....

حاشية البيجوري

ببرهان الافتراض»[1]، وهو أن تفرض الموضوع شيئًا معينًا، وتحمل عليه المحمول ثم الموضوع، فيحصل قياس ينتج المطلوب، كأن تفرض الإنسان شيئًا معينًا - وهو الناطق - فتقول: «كل ناطق حيوان، وكل ناطق إنسان» ينتج من الشكل الثالث: «بعض الحيوان إنسان» وهو المطلوب، وإنما اقتصر المصنف على هذا، واختاره على البرهانين الآتيين لتوقفهما على بيان عكس السوالب، ولم يتكلم عليه المصنف بعد، ولا يصح أن يُبرهن بشيء متوقف على شيء آخر لم يذكر.

[برهان العكس]:

قوله: «فيلزم المنافاة» كان الأولى أن يقول: وتنعكس إلى «لا شيء من الإنسان

---

(١) يجري في الموجبات مطلقًا، وفي السوالب عند تحقق الموضوع لا عند صدق السلب لعدم الموضوع، وحاصله هاهنا: أن تأخذ من الأصل المفروض الصدق كـ «كل إنسان حيوان» جزئيًا من جزئيات موضوعه كـ «زيد» أو «البربري» مثلًا، وتُخبر عنه بالمحمول أولًا وبالموضوع ثانيًا وبالعكس في باب القياس، فحينئذٍ تحصل مقدمتان إحداهما: «البربري حيوان»، وثانيتهما: «البربري إنسان» - وذلك كهيئة الشكل الثالث - صادقتان، فتعكس الصغرى إلى «بعض الحيوان بربري» ليرتد للأول لينتج «بعض الحيوان إنسان» التي هي نتيجته لو بقي من الثالث حتى إن بقاءه واجب إن أُتي عكس صغراه للدور كما هنا، بل يثبت الثالث بأمر آخر، وعلى كلٍّ: فالنتيجة حقٌّ، فيثبت حقيَّة العكس؛ لأنها عينه. الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ١٥٢/ ب.

الأصل، وهو «ليس بعض الإنسان بحيوان»، وقد كان الأصل «كل إنسان حيوان»، فيلزم اجتماع النقيضين، وهو محال.

حاشية البدوي

بحيوان» فتلزم المنافاة؛ لأن ترتيب المنافاة إنما هو على عكس النقيض، لا على النقيض.

وهذا إشارة إلى برهان آخر، يُسمَّى عندهم «برهان العكس»[1]، وهو أن يعكس نقيض المطلوب إلى ما ينافي الأصل أو يناقضه، فما أدَّى إلى منافاة الأصل المفروض الصدق كاذب، فيكون نقيضه - وهو العكس - حقًّا...

وبيان ذلك البرهان أن تقول: لو لم يصدق «بعض الحيوان [إنسان][2]» الذي هو عكس «كل إنسان حيوان» لصدق نقيضه وهو «لا شيء من الحيوان بإنسان»، ثم تعكسه كنفسه إلى «لا شيء من الإنسان بحيوان»، وهو منافٍ للأصل الذي هو «كل إنسان الحيوان»، وما نافى الصادق فهو كاذب، فيكذب ملزومه، وهو العكس الذي نقيض المطلوب، فيصدق المطلوب...

---

(١) وهو أن يؤخذ هاهنا نقيض العكس، وفي باب القياس نقيض النتيجة، ويُعكس ذلك النقيض، فيوجد عكس ذلك النقيض منافيًا للأصل المفروض الصدق، فيكذب مع ما انعكس عنه، ويثبت نقيضه الذي هو العكس المطلوب هاهنا، كـ «لا شيء من الحيوان بإنسان» المناقض لـ «بعض الحيوان إنسان» الذي هو عكس لـ «كل إنسان حيوان»، وهذا النقيض إذا عكسته إلى «لا شيء من الإنسان بحيوان» وجدت عكسه المذكور منافيًا للأصل لاستلزامه السالبة الجزئية المناقضة للأصل الذي هو «كل حيوان إنسان»، وهذا الدليل يكون مع الإيجاب والسلب، لكنه هاهنا قد يُؤدِّي لدورٍ فليُحذر منه عند ذلك. الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ص ١٥٣/ أ.

(٢) ليس في المخطوطة، والمثبت من حاشية الحفني (ص ٦٧) المنقول عنها.

أو نقول: إذا صدق «كل إنسان حيوان» لزم أن يصدق «بعض الحيوان إنسان»، وإلا لصدق نقيضه، وهو «لا شيء من الحيوان بإنسان»، فنضم ذلك النقيض إلى الأصل بأن جعلناه صغرى لكون إيجاب الصغرى شرطًا في الشكل الأول، والنقيضَ كبرى لكونه كليًّا لينتج من الشكل الأول سلب الشيء عن نفسه، هكذا: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بإنسان» ينتج: «لا شيء من الإنسان بإنسان»، وهو محال.

(**والموجبة الجزئية أيضًا**) أي: كالموجبة الكلية لا تنعكس كلية، بل .....

حاشية البدوي

[برهان الخلف]:

قوله: «فنضم ذلك النقيض... إلخ» هذا إشارة إلى برهانٍ يُسمَّى عندهم «برهان الخُلف»، وهو ضمُّ نقيضِ المطلوبِ إلى قضيةٍ صادقةٍ ليُنْتِجَ المجموعُ محالًا، ثم تقول: ما أدَّى إلى هذا المحال إلا نقيض المطلوب[1]، ويُسمَّى خُلفًا؛ لأنه يُؤدِّي إلى الخُلف وهو المحال على تقدير عدم حقِّيَّة المطلوب، وقيل: لأنَّ المطلوب يأتي من خَلْفه، أي: من ورائه الذي هو نقيضه.

(١) وذلك كقولك: لو لم يصدق عند صدق «كل إنسان حيوان»: «بعض الحيوان إنسان» لصدق نقيضه وهو «لا شيء من الحيوان بإنسان»، فتجعله كبرى للأصل لينتج «لا شيء من الإنسان بإنسان»، وسلب الشيء عن نفسه كاذب، والكذب إنما هو من الكبرى، وفي السوالب يجعل النقيض صغرى لإيجابه، وفي الموجبات بالعكس لعدم وقوع السلب صغرى الأول. الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ص ١٥٣/أ.

(تنعكس جزئية بهذه الحجة) وهي أنه إذا صدق «بعض الحيوان إنسان» يلزم أن يصدق «بعض الإنسان حيوان»؛ لأنَّا نجد ههنا شيئًا معينًا موصوفًا بالحيوان والإنسان، فيكون: «بعض الإنسان حيوانًا».

أو نقول: إذا صدق «بعض الحيوان إنسان» يلزم أن يصدق «بعض الإنسان حيوان»، وإلا لصدق نقيضه، وهو: «لا شيء من الإنسان بحيوان»، فيلزم من صدق هذا النقيض صدق عكسه، وهو: «لا شيء من الحيوان بإنسان»، وقد كان الأصل: «بعض الحيوان إنسان»، هذا خلف.

أو نضم هذا النقيضَ إلى الأصل لينتج من الشكل الأول سلب الشيء عن نفسه، هكذا: «بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بحيوان» ينتج: «بعض الحيوان ليس بحيوان»، وهو محال.

حاشية البدوي

قوله: «بهذه الحجة» أي التي هي برهان الافتراض؛ لأنه المذكور في كلامه.

قوله: «هذا خَلف» بفتح الخاء، أي: باطل». حفني[1].

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي (ص ٦٧، بتصرف)، يقول العطار: «والخُلف بضم الخاء بمعنى الباطل؛ لأنه ينتج باطلًا، وبفتحها بمعنى وراء؛ لأن ما ينتجه يُنبذ إلى خَلف، أي: وراء». حاشية العطار على شرح إيساغوجي (ص ٨٧)، يقول السيد: والذي ارتضاه الجمهور هو تسميته خلفًا أي: باطلًا. ينظر: الحاشية الصغرى للسيد الشريف (ص ١٦٥).

ولقائلٍ أنْ يمنع انعكاس الموجبة الجزئية إلى الجزئية مطلقًا؛ إذ يصدق قولنا: «بعض الإنسان زيد»، ولا ينعكس إلى: «بعض زيد إنسان» لكذبه، بل عكسه: «زيد إنسان»، أو «زيد بعض الإنسان».

أجيب بأن المراد بـ «زيد» ههنا: ليس معناه الجزئي؛ إذ المعنى الجزئي لا يقع محمولًا، بل المراد منه المفهوم الكلي، وهو «المسمَّى بزيد»، فقولنا: «بعض الإنسان زيد» معناه: «بعض الإنسان مسمَّى بزيد»، فينعكس إلى قولنا: «بعض المسمَّى بزيد إنسان» فلا نقض.

(**والسالبة الكلية تنعكس**) سالبة (**كلية، وذلك**) أي: انعكاس السالبة الكلية إلى السالبة الكلية (**بيِّنٌ في نفسه، فإنه إذا صدق**) قولنا: (**لا شيء من الحجر بإنسان، صدق**) قولنا: (**لا شيء من الإنسان بحجر**) وإلا لصدق نقيضه، وهو: «بعض الإنسان حجر»، فينعكس إلى قولنا: «بعض الحجر إنسان»، وقد كان الأصل «لا شيء من الحجر بإنسان» هذا خلف.

أو نضم هذا النقيض، وهو: «بعض الإنسان حجر» إلى الأصل بأن نجعله صغرى، هكذا: «بعض الإنسان حجر، ولا شيء من الحجر بإنسان»، ينتج من الشكل الأول: «بعض الإنسان ليس بإنسان»، هذا خلف.

ولم يُبيِّن عكسَ السوالب بطريق الافتراض؛ لأن الافتراض إنما يصدق عند وجود الذات، والسوالب لا تستلزم وجود الذات بخلاف الموجبات،..

فلا يكون الافتراض إلا في الموجبات.

(والسالبة الجزئية لا عكس لها لزومًا)؛ إذ لو لزم لها عكسٌ لانتقض بمادةٍ يكون الموضوعُ فيها أعمَّ من المحمول، وذلك (لأنه يصدق قولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان) لجواز سلب الخاص عن بعض أفراد العام، (ولا يصدق عكسه) وهو «بعض الإنسان ليس بحيوان» لعدم جواز سلب العامِّ عن بعض أفراد الخاصِّ؛ لامتناع وجود الخاصِّ بدون العامِّ.

أو نقول: لو صدق هذا العكس، وهو: «بعض الإنسان ليس بحيوان» مع صدق نقيضه، وهو «كل إنسان حيوان» يلزم اجتماع النقيضين، وهو محال .....

حاشية البدوي

قوله: «لا عكس لها لزومًا»، «أقول: يتبادر من العبارة أنَّ النفيَ منصبٌّ على القيد، فيُوهِم أنه قد يكون لها عكس اصطلاحي، ومما يُقوِّي الإيهام قول الشارح بعد: «وإنما قال لزومًا»؛ لأنه قد يصدق العكس أحيانًا، وهو ما قدَّمه من أنه إذا كان صدق العكس لا بطريق اللزوم، بل بطريقة الاتفاق، أو لخصوص المادة، لا يُعدُّ عكسًا، ويمكن أن يقال: تسمية ما لم يلزم في جميع المواد عكسًا باعتبار الصورة، فتأمل.

وإنما قال: «لزومًا»؛ لأنه قد يصدق العكس أحيانًا لخصوص المادة، مثلًا: يصدق «بعض الإنسان ليس بحجر»، ويصدق عكسه أيضًا، وهو: «بعض الحجر ليس بإنسان».

واعلم أن المصنف لم يذكر عكوس المهملات والشخصيات لكون المهملات بمنزلة المحصورات، وعدم الاعتداد بالشخصيات في العلوم.

وإن أردت أن تعرف عكس الشرطيات بطريق الإجمال، فاستمع لما ألقي إليك من المقال:

فاعلم أنَّ الشرطية المتصلة إن كانت موجبةً كليةً أو جزئيةً فتنعكس موجبةً جزئيةً؛ لأنه إذا صدق «كلما كان، أو قد يكون إذا كان الشيء إنسانًا كان حيوانًا» وجب أن يصدق «قد يكون إذا كان الشيء حيوانًا كان إنسانًا»، وإلا لصدق نقيضه، وهو قولنا: «ليس ألبتة إذا كان الشيء حيوانًا كان إنسانًا، ونضم هذا النقيض إلى الأصل ينتج سلب الشيء عن نفسه، هكذا: «قد يكون إذا كان الشيء إنسانًا كان حيوانًا»، و«ليس ألبتة إذا كان الشيء حيوانًا كان إنسانًا» ينتج من الشكل الأول: «قد لا يكون إذا كان الشيء إنسانًا كان إنسانًا».....

حاشية البدوي

قوله: «قد يصدق العكس أحيانًا» أي: إذا كان بين الموضوع والمحمول تباينٌ كليٌّ أو عموم وخصوص من وجه، وقد مثَّل الشارح للأول، ومثال الثاني: «بعض الحيوان ليس بأبيض» فإنه صادق مع عكسه، وهو «بعض الأبيض ليس بحيوان»...[1].

قوله: «لخصوص المادة» هي مباينة المحمول للموضوع.

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٥٩ وما بعدها، بتصرف.

وهو محالٌ ضرورةَ صدقِ قولنا: «كلما كان الشيء إنسانًا كان إنسانًا» وإن كانت سالبةً كليةً فتنعكس سالبة كلية؛ لأنه إذا صدق «ليس ألبتة إذا كان الشيء إنسانًا كان فرسًا» وجب أن يصدق «ليس ألبتة إذا كان الشيء فرسًا كان إنسانًا»، وإلا لصدق نقيضه، وهو قولنا: «قد يكون إذا كان الشيء فرسًا كان إنسانًا»، وهو مع الأصل يُنتج سلب الشيء عن نفسه هكذا: «قد يكون إذا كان الشيء فرسًا كان إنسانًا، و«ليس ألبتة إذا كان الشيء إنسانًا كان فرسًا» ينتج من الشكل الأول: «قد لا يكون إذا كان الشيء فرسًا كان فرسًا»، وهو محال.

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا: «قد لا يكون إذا كان هذا حيوانًا فهو إنسان» مع كذب قولنا: «قد لا يكون إذا كان هذا إنسانًا فهو حيوان»؛ لأنه «كلما كان هذا إنسانًا كان حيوانًا»، هذا إذا كانت الشرطية متصلة لزومية، وأما إذا كانت منفصلة أو متصلة اتفاقية فلا يُعتبر انعكاسهما لعدم فائدته، وإن أردت أن تعرف العكس المستوي للشرطيات بكماله، وعكس النقيض للحمليات والشرطيات، فارجع إلى المطولات.

حاشية البدوي

.....

* * *

[مقاصد التصديقات

القياس]

ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من التناقض والعكس، شرع في بيان القياس الذي هو المقصود الأهم؛ لأنه العمدة في تحصيل المطالب اليقينية، ولهذا قيل: هو المطلب الأعلى، والمقصد الأقصى من الاصطلاحات المنطقية بالنسبة إلى سائر الاصطلاحات، فقال:

حاشية البدوي

القياس

قوله: «هو المقصود الأهم»: «أي: للمنطقي، وإنما لم يُقدَّم في الذِّكْر لكون التصديق مسبوقًا بالتصور؛ إذ الحكم بالمجهول أو عليه لا يفيد، والتصورات إنما تُكتسب بالحدود والرسوم، المتوقِّفة على معرفة الكليات الخمس، فلذلك وجب تقديمها، ولما كان القياس متوقِّفًا على معرفة القضايا، قدَّم الكلام عليها وعلى أحكامها»[1].

قوله: «والمقصد الأقصى»[2] عطف على «المطلب الأعلى» للتفسير، فالقياس أعلى

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٦٨.

(٢) لأنَّ المقصودَ بالذات من العلومِ المدونةِ مسائلُهَا التي تكون الإدراكات المتعلقة بها تصديقًا، فتلك الإدراكات هي المقصودة من العلوم، والموصل إليها هو القياس، وأما الإدراكات التصورية فهي وسائط ووسائل إلى التصديقات؛ لأنَّ أطرافها قد تكون نظريةً، فتتوقف على القول الشارح، ولذلك كانت التعاريف الواقعة في العلوم من قبيل المبادئ لا المقاصد، وقالوا: إن حقيقة كل علم مسائله. حاشية العطار على شرح إيساغوجي (ص ٨٨)، وأصله للسيد الشريف في الحاشية الصغرى (ص ١٣٨).

(القياس) أي: مما يجب استحضاره القياس، وهو لغةً: تقدير شيء على مثال آخر، واصطلاحًا: (هو قولٌ مؤلَّفٌ من أقوال متى سُلِّمَت لزم عنها لذاتها قولٌ آخر).

حاشية البدوي

مطالب الفن ومقاصده، وهي: التعريفات والأقيسة، ووجه كونه أعلى المطالب أنَّ المستفاد منه تصديق، ومن التعريف تصور، والتصديق أشرف من التصور؛ لاشتماله على النسبة التي هي أشرف أجزاء القضية، والمراد باشتماله على النسبة: تعلُّقه بها ووقوعه عليها؛ لأنه المصدق بها، وليس المراد باشتماله عليها: أنها داخلة فيه وجزء منه؛ لأنها ليست جزءًا منه، لا على القول الصحيح ببساطته، ولا على القول بتركُّبه من تصورِ الموضوعِ، وتصورِ المحمولِ، وتصورِ النسبةِ، وإدراكِ وقوعها أو لا وقوعها.

قوله: «تقدير شيء... إلخ»، «كتقدير القماش على مثالٍ آخر، بإضافة مثالٍ إلى آخر، أي: مثال شيء آخر كالذراع، أي: معرفة قَدْرِ شيءٍ بمثال شيء آخر، فـ «على» بمعنى باء الآلة.

ويدلُّ عليه قول الملوي في شرحه الكبير: «كتقدير الثوب بالآلة الحسية التي مثال لها في الذهن - الذي هو الذراع الكلي مثلًا -؛ إذ الكم لا وجود له إلا في الذهن على التحقيق»[1] أ.هـ.

وهو يدلُّ أيضًا على أن المراد بالشيء الآخر: المقدار الكمي الموجود في الذهن، فتسميته شيئًا باعتبار اللغة لا اصطلاح المتكلمين»[2]. صبان.

---

(١) الشرح الكبير على السلم للملوي، ص ٣٠٧.

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي (ص ٢٦٥)، ويحقِّقُ العطار ذلك بقوله: =

اعلم أنَّ القياس قسمان: معقول وملفوظ، أما المعقول فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة، والملفوظ هو الذي يتركب من القضايا الملفوظة، والأول هو القياس حقيقةً، والثاني مجازًا لدلالته على القياس المعقول.

فقوله «قول»: جنسٌ معقولًا أو ملفوظًا شاملٌ لجميع الأقوال، أي: .....

حاشية البدوي

قوله: «معقول» أي: قول متعقّل.

وقوله: «ملفوظ»: «أي: من حيث دلالتُهُ على المعنى، لا من حيث إنه ملفوظٌ؛ إذ هو من هذه الحيثية لا يستلزم شيئًا.

قوله: «مجازًا» أي: مرسلًا من إطلاق المدلول وإرادة الدَّالِّ، أي: بحسب الأصل، وإلا فقد صار حقيقةً عرفيةً.

قوله: «جنس معقولًا أو ملفوظًا» أي: فالقول جنس للقياس المعقول إذا كان

= «المتكلمون لا يتحاشون عن إطلاق الشيء على المعدوم، وأمَّا قولهم: «الشيء عند المتكلمين هو الموجود» فذاك كلام آخر، لا أنَّ معناه أنه إنما يستعمل في الموجودات؛ لأن هذا مبحث لغوي لا يصح أن يكون محل النزاع بين المتكلمين من أهل السنة والمعتزلة كما ذكرنا ذلك في حواشي مقولات السيد البُلَيْدِي، وبسطناه أكثر من ذلك في رسالة «هل الماهية مجعولة أم لا؟». (حاشية العطار على متن السلم، ص ٢٤٥)، وبيانه: أنَّ «المعتزلة قالوا: إن المعدوم الممكن شيء، أي: ثابت متقرِّر في الخارج، فيكون كامنًا فقط، فإذا تعلَّق به الوجود ظَهَرَ وبَرَزَ في الخارج بحيث تمكن رؤيته، أما أهل السنة وكذا الحكماء فقالوا: إن المعدوم الممكن ليس شيئًا، أي: ثابتًا متقرِّرًا في الخارج. نعم؛ قد يطلق عليه الشيء مجازًا، ولذا يقال في اجتماع النقيضين مثلًا: هذا شيء ممتنع، فليس الخلاف في إطلاق الشيء على المعدوم، وإنما الخلاف في كونه حقيقة أو مجازًا، فعند أهل السنة والحكماء: مجاز، وعند المعتزلة: حقيقة». (حاشية الباجوري على شرح العقائد النسفية، ص ١٩٣).

المركبات، وقوله «مؤلَّف»: ليتعلق به قوله: «من أقوال»، والمراد بالأقوال: ما فوق الواحد ليتناول القياسَ:

١ - المؤلَّفَ من القولين، كقولنا: «العالم متغيِّر، وكل متغيِّر حادث».

٢ - والمؤلَّفَ مما فوق القولين، كقولنا: «النباش آخِذٌ للمال خُفْيَةً، وكلُّ..

حاشية البدوي

التعريف له، وجنس للقياس الملفوظ إذا كان التعريف له.

قوله: «مؤلَّف ليتعلق... إلخ» أي: ذكر «مؤلَّف» ليتعلَّق به قولُهُ: «من أقوال» وإلا فهو مستغنٍ عنه؛ لأنَّ المرادَ بالقولِ: المؤلَّف، تأمل.

قوله: «من أقوال» قال بعض مشايخنا: مِنْ: تبعيضية، فلا حاجة إلى تأويل الأقوال بما فوق الواحد. أ.هـ حفني[1].

قوله: «والمراد بالأقوال... إلخ» تقدَّم الكلام عليه قريبًا.

قوله: «والمؤلف مما فوق القولين»، «الحقُّ أنَّ ما أُلِّفَ من أكثر من قولين قياسان فأكثر في الحقيقة، وأنه ليس لنا إلا قياس بسيط، فما يتراءى تركبه من ثلاثة كمثال الشارح قياسان، نتيجة القول الأول منهما صغرى الثاني، لكنها طُويت وضُمَّ كبرى الثاني إلى الأول، وجُعِلَ ذلك قياسًا [واحدًا][2] في الصورة»[3].

قوله: «النباش» أي: للقبور لأخذ أكفان الموتى، أو ما هو أعم من ذلك.

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٦٨.

(٢) ليس في المخطوطة، والمثبت من الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٦٨.

(٣) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٦٨، بتصرف.

آخذٍ للمال خُفْيةً فهو سارق، وكل سارق تُقطع يده»، فهذا مؤلَّفٌ من ثلاثة أقوال يلزم عنها قولٌ آخر، وهو «النباش تُقطع يده»، ويُسمَّى الأول قياسًا بسيطًا، والثاني مركبًا لتركبه من قياسين، فيَخرج به: القول الواحد؛ لأنه لا يُسمَّى قياسًا، وإن لزم عنه لذاته قولٌ آخر، كعكس المستوي وعكس نقيضه.

وقوله «متى سُلِّمت»: صفة أقوال، إشارة إلى أن تلك الأقوال لا يلزم أن تكون مُسَلَّمَةً - أي: مقبولة في نفسها - بل يلزم أن تكون بحيث لو سُلِّمت لزم عنها لذاتها قولٌ آخر ليدخل في التعريف: القياسُ الذي مقدماتُهُ صادقةٌ، والذي مقدماتُهُ كاذبةٌ، كقولنا: «كل إنسان جماد، وكل جماد حمار»، فإنَّ هذين القولين وإن كانا كاذبين، إلا أنهما لو سُلِّما لزم عنهما قولٌ آخر، وهو: «كل إنسان حمار».

حاشية البدوي

قوله: «فيَخرج به: القول الواحد» أي: بقوله: «مؤلَّفٌ من أقوال».

قوله: «كعكس المستوي» أي: القول الواحد، «كاستلزام «كل إنسان حيوان»: «بعض الحيوان إنسان».

وقوله: «وعكس نقيضه» القول الواحد أي: الموافق كاستلزام ما ذُكِرَ «كل ما ليس بحيوان هو ليس بإنسان»، أو المخالف كاستلزام ما ذُكِرَ «لا شيء مما ليس بحيوان بإنسان»... وأدخلت الكاف استلزام نحو «كل إنسان حيوان»: «بعض الإنسان حيوان»[1].

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٦٦، بتصرف.

قوله «لزم»: يُخرِج: الاستقراء الغير التام والتمثيل، فإنهما وإن سُلِّمَت مقدماتهما، لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لإمكان التخلُّف في مدلوليهما، ولهذا لا يفيدان اليقين.

[الاستقراء]:

اعلم أنَّ الاستقراء هو إثبات الحكم على كلِّيٍّ لوجوده في أكثر جزئياته، وهو إما تامٌّ أو ناقصٌ؛ لأن الحكم إن كان موجودًا في جميع جزئياته فهو استقراء تام، ويُسمَّى قياسًا مُقَسَّمًا[1]، كقولنا: «كل جسم إما جماد أو حيوان أو نبات، وكل واحد منهما متحيِّز، فكل جسم متحيِّز»، فإنه حكم بثبوت..

حاشية البدوي

قوله: «لزم يُخرِجُ: قياس الاستقراء الغير التام والتمثيل» قال منلا أحمد: «محل خروج الاستقراء والتمثيل بقيد الاستلزام إذا أُريد باستلزام القول الآخر: استلزام العلم اليقيني به، أما إذا أريد ما يعم الظن فلا يخرجان عن التعريف بهذا القيد»[2].أ.هـ.

قوله: «لوجوده في أكثر جزئياته» الأَولى حذفه ليتأتى التفصيل بعده.

---

(١) يقول العطار: والذي يظهر لي صحة قراءته بصيغة اسم الفاعل على طريق الإسناد المجازي، وعلى صيغة اسم المفعول على أنه من الحذف والإيصال، أي: المقسَّم فيه؛ لأن صورته على صورة التقسيم. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ٩٧.

(٢) حاشية منلا أحمد على شرح الفناري، ص ٦٥، بتصرف.

التحيُّز في جميع أفراد الجسم لثبوته للجماد، سواء كان نباتًا أو غيره، وللحيوان سواء كان إنسانًا أو غيره.

وإذا لم يُوجَد ذلك الحكم في جميع جزئياته بل في أكثرها، فهو استقراء ناقص، كقولنا: «كلُّ حيوانٍ يُحرِّك فكَّه الأسفلَ عند المضغ»، فالحيوان كليٌّ حُكم عليه بثبوت تحرك الفك الأسفل عند المضغ، وذلك لأنَّا استقرأنا أكثر جزئيات الحيوان من الإنسان والفرس والبقر وغيرها، ووجدناها تُحرِّك فكَّها الأسفل عند المضغ، فحَكَمنا بأنَّ كلَّ حيوانٍ يُحرِّك فكَّه الأسفلَ عند المضغ، مع أنه غير ثابت لبعض أفراد الحيوان، فإن التمساح نوعٌ منه مع أنه لا يُحرِّك فكَّه الأسفل عند المضغ، بل يُحرِّك فكَّه الأعلى.

[التمثيل]:

والتمثيل: هو الاستدلال بثبوت الحكم في جزئيٍّ لثبوت ذلك الحكم في جزئيٍّ آخر لمعنى مشترك بينهما، ويُسمِّيه الفقهاءُ قياسًا، كما يقال: «النبيذ حرام؛ لأنه مُسْكِر كالخمر، وكلُّ مُسْكِر حرام، فالنبيذ حرام»، فإنه يُستدل على ثبوت الحرمة للنبيذ بثبوته للخمر لاشتراكهما في سبب الحرمة، وهو الإسكار.

حاشية البدوي

قوله: «بل في أكثرها» «مقتضاه خروج تتبُّع نصف الجزئيات فأقل عن الاستقراء،

قوله «عنها»: يُخْرِج المقدمتين المستلزمتَيْنِ لإحْداهما، كقوله: «زيد قائم، وعمرو ذاهب»، فإنَّ هاتين القضيتين تستلزمان إحداهما استلزامَ الكل من حيث هو كلٌّ للجزء، فحصولُ الجزءِ ليس موقوفًا على حصول الكل، بل الأمر بالعكس، فلا يكون لكل واحدةٍ منهما دخلٌ في حصول الأخرى وإلا يلزم أن يكون الجزء مستلزمًا للكل، والمفروض بخلافه، ولهذا لو حُذفت إحداهما بقيت الأخرى حاصلة، فمعنى لزوم القول الآخر عن الأقوال: أنَّ لكلِّ قولٍ منها دخلًا في حصول القول الآخر.

وقوله «لذاتها»: يُخْرِج مثلَ القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قولٌ آخر، لكن لا لذاته، بل بواسطة مقدمة أجنبية.....

حاشية البدوي

وعليه يُشكل استناد الفقهاء في مسائل الاستقراء، مع أنه لم يقع فيها تتبُّعٌ لجميع الجزئيات ولا أكثرها، كما في كون أقل سن الحيض تسع سنين، وكون أقله يومًا وليلة، وأكثره خمسة عشر يومًا، وغالبه ستًّا أو سبعًا؛ فإنهم صرَّحوا بأن مستند الشافعي - رضي الله تعالى عنه - في جميع ذلك هو الاستقراء، ومعلوم أن الشافعي - رحمه الله تعالى - لم يستقرِئْ جميع نساء العالم في زمانه ولا أكثرهن، بل ولا نصفهن، ولا ما يقرب منه، فضلًا عن نساء العالم في جميع الأزمنة، فالوجه ترك التقييد بالأكثر في الناقص، وإنْ قيَّدَ به كثيرٌ من المناطقة، بل يُقيَّد بالبعض كما في محصول الإمام، وتَبِعَهُ الإسنوي، وينبغي ضبط البعض بما يحصل معه ظن الحكم. قاله العلامة ابن قاسم في

كما في قياس المساواة، وهو: ما يتركَّب من قولين بحيث يكون مُتَعلَّقُ محمولِ أوَّلهما موضوعَ الآخَر، كقولنا: «أ» مساوٍ لـ «ب»، و«ب» مساوٍ لـ «ج»، فيلزم من هذين القولين أن «أ» مساوٍ لـ «ج» لكن لا لذاتهما.....

حاشية البدوي

آياته[1]». أ.هـ صبان[2].

قوله: «ما يتركب من قولين... إلخ»: «هذا التعريف يشمل ما عبّر فيه بالمساواة كالمثال الأول، أو غيرها كالمباينة كالمثال الثاني، والنصفية كالمثال الثالث... فتكون إضافته إلى المساواة باعتبار بعض الأمثلة... وتسمية «قياس المساواة» قياسًا على سبيل التجوُّز؛ لأنه يُشْبِهُ القياس من حيث اشتماله على مطلق تكرر، وإن لم يكن المتكرِّر الحدُّ الأوسط.

قوله: «متعلَّق» بكسر اللام.

إنْ قلت: إنَّ متعلق محمول الأولى هو الجار والمجرور، وموضوع الأخرى هو المجرور فقط، فلا يكون هذا ذاك.

قلت: المتعلق في الحقيقة هو المجرور فقط، والجار آلة للتعلق، كما بيَّن في موضعه»[3].

قوله: «كقولنا «أ» مساوٍ لـ «ب»، و«ب» مساوٍ لـ «ج» أي: زيد مساوٍ لعمرو،

---

(١) ينظر: الآيات البينات على شرح المحلي لجمع الجوامع: الإمام أحمد بن قاسم العبادي الشافعي، ٤/ ٢٤٦.

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٦٨، وما بعدها.

(٣) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٧١، وما بعدها.

بل بواسطة مقدمة أجنبية، وهي أنَّ كلَّ مساوٍ للمساوي للشيء مساوٍ لذلك الشيء.

فإن لم تصدق تلك المقدمة لم يلزم منها قولٌ آخر، كما في قولنا: «أ» مباين لـ «ب»، و«ب» مباين لـ «ج»، ولا يلزم منه أن «أ» مباين لـ «ج»؛ لأنَّ مباينَ المباينِ للشيء لا يلزم أن يكون مباينًا له، وكذا إذا قلنا: «أ» نصفٌ لـ «ب»، و«ب» نصفٌ لـ «ج»، ولا يلزم منه أنَّ «أ» نصفٌ لـ «ج».....

حاشية البدوي

وعمرو مساوٍ لبكر مثلًا.

قوله: «بل بواسطة مقدمة أجنبية» أي: بل بواسطة صدق مقدمة أجنبية، والمراد بالمقدمة الأجنبية: «ما ليست مفهومة من المقدمتين، ولا لازمة لإحداهما... فاندفع:

١ - بقولنا: «ما ليست... إلخ» الشكل الأول؛ لأن المقدمة الخارجية التي هو مبنيٌّ عليها - وهي أنَّ لازمَ اللازمِ لازمٌ - مفهومة من مقدمتيه ضرورة.

٢ - وبقولنا: «ولا لازمة... إلخ» ورود الأشكال الثلاثة؛ لأن المقدمة الخارجية التي تتوقف هي عليها لازمة لإحدى المقدمتين». صبان[1].

قوله: «لا يلزم أن يكون مباينًا له»:

١ - بل قد يكون تارة مباينًا كما في قولنا: «الإنسان مباينٌ للفرس، والفرس مباينٌ للحمار».

٢ - وتارة لا يكون مباينًا كما إذا قلنا: «الإنسان مباينٌ للفرس، والفرس مباينٌ

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٧٢.

إذ لا يصدق أنَّ نصفَ النصفِ نصفٌ.

قوله «قول آخر»: هو النتيجة، فمعنى آخَرِيَّتِها: أن لا تكون عينَ المقدمتين أو عينَ إحداهما، وأن لا تكون غيرَهما أو غيرَ كلِّ واحدةٍ منهما، وأمَّا أن لا تكونَ جزءًا مِنْ إحداهما فغيرُ مُستلزمٍ.

وإنما شُرِطَ آخَرِيَّتها؛ لأنها:

إن كانت عينَ المقدمتين، كما إذا قلنا: «العالم متغيِّر، وكل متغيِّر حادث» يلزم التكلم بالهذيان، أي: الكلام الغير المفيد.

وإن كانت عين إحداهما، كما إذا قلنا: «العالم حادث؛ لأنه متغيِّر، والمتغيِّر عالم، والعالم حادث» تلزم المصادرة، وهي: كون المدَّعَى جزءًا من الدليل، وهذا لا يفيد المطلوب؛ لاشتماله على الدَّورِ المهروب عنه.

حاشية البدوي

للناطق» لا يلزم أن يكون الإنسان مباينًا للناطق[1].

قوله: «إذ لا يصدق أنَّ نصفَ النصفِ نصفٌ» بل هو ربع دائمًا.

قوله: «أن لا تكون عين المقدمتين... إلخ»: «هذا بيانٌ للمراد بمغايرة النتيجة للمقدمتين... إذ لابد من تركُّبِ النتيجة من بعض أجزاء المقدمة الأولى، وبعض أجزاء المقدمة الثانية»[2].

قوله: «لاشتماله على الدور المهروب منه»[3] أي: لأنَّ معرفةَ المدَّعَى موقوفةٌ على

---

(١) ملفقًا من الشرح الصغير للملوي، وحاشية الصبان، ص ٢٧٢.

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٧٣.

(٣) أي: لاشتماله على «الدور التقدمي أو السبقي»، وهو توقف الشيء على نفسه من جهة واحدة، =

[أقسام القياس بحسب الصورة]

(وهو) أي: القياس (إما اقتراني) وهو الذي لم تكن النتيجةُ أو نقيضُها مذكورةً فيه بالفعل، وهو:

إمَّا مركَّبٌ مِنْ حمليتين (كقولنا: كلُّ جسمٍ مؤلَّفٌ، وكلُّ مؤلَّفٍ محدَثٌ، فكلُّ جسمٍ محدَثٌ) وهو ليس بمذكور في القياس بالفعل، لا نفسه ولا نقيضه، بل بالقوة لذكر مادته دون صورته.

وإمَّا مركَّبٌ من شرطيتين، كقولنا: «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار موجودًا فالأرض مضيئة»، ينتج: «كلما كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة».

وإنما سُمي هذا اقترانيًا لكون الحدود فيه - أعني الحدَّ الأصغرَ والحدَّ الأكبرَ والحدَّ الأوسطَ - مقترنةً غيرَ مستثناةٍ.

حاشية البدوي

معرفة الدليل، فلو كان المدَّعَى جزءَ الدليلِ، يلزم أن تكون معرفةُ الدليلِ موقوفةً على معرفةِ المدَّعَى لتوقُّفِ معرفة الكل على معرفة الجزء فيلزم الدور، وهو محال.

قوله: «مقترنةً غيرَ مستثناةٍ» أي لاتصالها فيه من غير فصل بينها بأداة الاستثناء

= وهو محال. فقوله «الدور المهروب منه»: «احتراز عن «الدور المَعِيّ» كتوقف الأبوة على البنوة وبالعكس، فإنَّ كلًا منهما لا يُتصور بدون الآخر، وهذا الدور ليس بمحال؛ لأن هذا التوقف من جهتين». شوقي على الفناري، ص ١٤٤.

(**وإما استثنائي**) وهو الذي تكون النتيجةُ أو نقيضُها مذكورةً فيه بالفعل، وإنما سُمِّي استثنائيًا لاشتماله على أداة الاستثناء، وهي «**لكن**» التي هي بمعنى «**إلَّا**» في الاستثناء المنقطع.

فمثال كون النتيجة مذكورة فيه بالفعل (**كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود**).

(**و**) مثال كون نقيض النتيجة مذكورًا فيه بالفعل، (**كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن النهار ليس بموجود، فالشمس ليست بطالعة**)، [فنقيض النتيجة - وهو «الشمس طالعة» - مذكور فيه بالفعل][1].

حاشية البدوي

التي هي «لكن» بحيث يقترن الحدُّ الوسطُ بكلٍّ من طرفي المطلوب، وسُمِّيت حدودًا؛ لأنها أطراف، والحدُّ في اللغة: الطرف.

قوله: «وهو الذي تكون النتيجة أو نقيضها... إلخ» يعني: تكون النتيجةُ مذكورةً فيه بالفعل إن كان المستثنى العين، أو يكون نقيضها مذكورًا فيه إن كان المستثنى النقيض كما يظهر بالتأمل.

---

(١) كما في (أ)، ونفسه في (و)، و(س)، و(م)، و(ن) لكن فيها: (مذكورة فيه) بدلا من (مذكور فيه)، وفي (ب)، و(د): (فنقيض الشمس ليست بطالعة - وهي الشمس طالعة - مذكورة فيه بالفعل).

لا يقال: ذِكْر النتيجة بالفعل في الاستثنائي ينافي وجوبَ مغايرة النتيجة لكلٍّ من الأقوال على ما ذُكِرَ في تعريف القياس.

لأنَّا نقول: المراد بذِكْرِ النتيجة: ذِكْر أجزائها على الترتيب الذي في النتيجة؛ لأنَّ المقدمةَ الأولى من القياس هي مجموع الشرطية المركبة من المقدَّم والتالي، فتكون النتيجةُ جزءَ هذه المقدمة في الظاهر، والجزءُ يغاير الكلَّ، والمقدمةَ الثانيةَ هي المشتملةُ على حرف الاستثناء، ولا إشكال في مغايرة النتيجة لهذه المقدمة.

وبهذا يندفع أيضًا ما يقال مِنْ أنَّ عينَ النتيجةِ أو نقيضَها لو كان مذكورًا في الاستثنائي بالفعل، لزم أن يكون في جزء القضية الشرطية حكمٌ؛ لأنَّ ...

حاشية البدوي

قوله: «مغايرة النتيجة لكلٍّ من الأقوال» أي: مغايرة ذاتية، وإلا فمطلق المغايرة يكفي في تحققها المخالفة باعتبار الصفات، وذلك لا يكفي ههنا؛ لأن النتيجة يجب أن تكون ذاتُها غيرَ ذاتِ المقدمات.

قوله: «فتكون النتيجة جزء هذه المقدمة»: أي: ولا يجب في النتيجة إلا كونها ليست إحدى المقدمتين، وأما كونها غيرَ جزءٍ من إحدى المقدمتين فليس بشرطٍ ولا واجبٍ.

قوله: «وبهذا» أي: من أنَّ المراد بذِكْر النتيجة: ذِكْر أجزائها.

قوله: «يندفع ما يقال مِنْ أنَّ عينَ النتيجةِ... إلخ»:

النتيجةَ يجب أن تكون قضية، والقضية لا تكون بلا حكم، فيلزم أن يكون جزء القضية الشرطية قضية، أو يلزم أن لا تكون النتيجة قضية، وكلاهما باطل قطعًا.

[القياس الاقتراني]

ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه إلى قسمين، شرع في تقسيم كلٍّ من القسمين وبيان أحكامه، وقَدَّمَ الاقتراني على الاستثنائي؛ لأنه هو الأكثر الشائع في الاستعمالات، وبه يَحْصُلُ المجهولات، وأنَّه يتركب من الحمليات والشرطيات بخلاف الاستثنائي.

إذا عرفت هذا، فاعلم أنَّ القياسَ الاقترانيَّ الحمليَّ الساذَج لا محالةَ يشتمل على حدود ثلاثة: موضوع المطلوب، ومحمولِهِ، والمكرَّرِ بينهما في المقدمتين، فنقول: و(المكرر بين مقدمتي القياس) والمراد بالمقدمتين:.....

حاشية البدوي

حاصل الكلام أنه يَرِدُ على تعريف الاستثنائي من كون النتيجة ذُكِرَت فيه أو نقيضها بالفعل أن يكون في جزء القضية الشرطية حُكْمٌ.

والجواب أنَّ المراد بذِكْر النتيجة أو نقيضها فيه: ذِكْر أجزائها على الترتيب الذي ذُكِرَ في النتيجة بدون اعتبار الحكم فيها، ألا ترى أنَّ النتيجة محتملة للصدق والكذب، والمذكور في القياس لا يحتملهما.

قوله: «والمكرَّر بين مقدمتي القياس» أي: فيهما، وإلا فلا يُسمَّيان مقدمتين بدونه،

القضيتان اللتان جُعلتا جزأي القياس، فالمكرَّرُ بينهما سواء كان موضوعًا أو محمولًا أو مقدَّمًا أو تاليًا (يُسمَّى حدًّا أوسط). أمَّا تسميته حدًّا؛ فلأنَّ ما ينحلُّ إليه المقدمة كالموضوع والمحمول يُسمَّى حدًّا لكونه طرفًا للنسبة، وأمَّا تسميته أوسط فلتوسُّطه بين طرفي المطلوب، كـ «المؤلَّف» في المثال المذكور، والغرض من إتيان هذا المكرَّر في القياس هو إثبات محمول المطلوب على موضوعه الذي ثبوت المحمول عليه غير معلوم، فبسبب هذا المكرر يحصل العلم بثبوت محمول المطلوب على موضوعه، فلهذا قيل: إنَّ الموصل إلى المطلوب هو الحدُّ الأوسطُ فقط.

حاشية البدوي

و«أو» في كلامه مانعة خُلُوٍّ، فتُجوِّز الجمعَ؛ لأنه في الثاني محمولٌ فيهما، وفي الثالث موضوعٌ فيهما، وفي الأول محمولٌ في الصغرى وموضوعٌ في الكبرى، وفي الرابع بالعكس.

وقوله: «أو مُقدَّمًا... إلخ» أي: في قياس الاقتراني الشرطي، كقولنا: «إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار موجودًا فالأرض مضيئة».

قوله: «فلتوسُّطه بين طرفي المطلوب» التوسط في غير الأول بحسب المعنى وإن لم يتوسط صورةً؛ لأنها تُرَدُّ إلى الأول كما سيأتي.

(وموضوع المطلوب) في الحملية، ومُقَدَّمه في الشرطية (يُسمَّى حدًّا أصغر)؛ لأنه أخص في الأغلب، والأخص أقل أفرادًا، فيكون أصغر.

حاشية البدوي

قوله: «وموضوع...إلخ»، «اعلم أن النتيجة من حيث تفرُّعها [على][1] القياس، وحصولها منه تُسمَّى «نتيجة»، ومن حيث إنها تُطلب بالقياس تُسمَّى «مطلوبًا»، والمراد بالمقدمة ههنا: هي القضية التي جُعِلَت جزء قياس، وتسمية الموضوع والمحمول حدًّا لكونهما طرفين [للقضية][2]، والحدُّ في اللغة: الطرَف»[3].

قوله: «ومُقَدَّمُهُ في الشرطية» نبَّهَ به على أنَّ عبارة المصنف قاصرة، ولو عبَّر بدل الموضوع بالمحكوم عليه، وبدل المحمول بالمحكوم به لعمَّ الحملي والشرطي والمختلط منهما.

قوله: «لأنه أخص في الأغلب... إلخ»، «في الغُنَيْمِي نقلًا عن العصام[4] (أنَّ

(١) ليس في المخطوطة، والمثبت من حاشية منلا أحمد (ص ٦٦) المنقول عنها.

(٢) ليس في المخطوطة، والمثبت من حاشية منلا أحمد (ص ٦٦) المنقول عنها.

(٣) حاشية منلا أحمد، ص ٦٦.

(٤) عبارة العصام على قول القطب (لأنه يكون في الأغلب أخص): «فيه أن هذا يتم لو كان الموجبة التي موضوعها أخص أغلب فيما بين النتائج، وإلا فموضوع السالبة لا يجوز أن يكون أخص، وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الأغلب أخص. وأجيب بأن المراد أنه في الأغلب الموجبات الكلية - التي هي أشرف النتائج - أخص، ويمكن أن يقال: الموجبة الكلية أهم النتائج؛ لأن وضع المنطق لتحصيل العلوم، ومسائلها موجبات كلية، ولا يبعد أن يقال: النسبة من تتمة المحمول، فهو مع النسبة أكبر من الموضوع». (حاشية العصام على التصديقات، ص ١٧٣)، وقد نَقَلَ الغنيمي في حاشيته على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري المعروفة بكشف اللثام=

(ومحموله) في الحملية، وتاليه في الشرطية (يُسمَّى حدًّا أكبر)؛ لأنه أعم في الأغلب، والأعمُّ أكثر أفرادًا، فيكون أكبر.

(والمقدمة التي فيها الأصغر تُسمَّى صغرى) لاشتمالها على الأصغر، فتكون ذاتَ الأصغرِ، وقيل: يجوز أن يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء.

(والتي فيها الأكبر تُسمَّى كبرى) لاشتمالها على الأكبر، فتكون ذات الأكبر، وتُسمَّى الصغرى والكبرى بالمقدمة أيضًا لتقدمهما على القول اللازم، والقول اللازم باعتبار حصوله من القياس يُسمَّى نتيجة، وباعتبار استحصاله منه يُسمَّى مطلوبًا، واقترانُ الصغرى بالكبرى في الإيجاب .....

حاشية البدوي

المراد: في غالب الموجبات الكلية التي هي أشرف النتائج، فلا يَرِدُ أن هذا إنما يتمُّ لو كانت النتيجة موجبة كلية؛ إذ موضوع السالبة لا يجوز أن يكون أخص، وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الغالب أخص)، ومن غير الأغلب كونهما متساويين، كقولنا: «كل إنسان ضاحك، وكل ضاحك ناطق، فكل إنسان ناطق»...[1].

قوله: «واقتران الصغرى»، «أي: وذو اقتران... إلخ؛ لأن المسمَّى بالقرينة

= عن شرح شيخ الإسلام (٢٣/ب) العبارة التي تحتها خط، وترك كلمة (أخص)، وتابعه الصبان، وعبارة العصام أوضح.

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٨٢.

والسلب وفي الكلية والجزئية يُسمَّى قرينة وضَرْبًا لكون الصغرى مقترنة بالكبرى ومضروبة فيها.

(وهيئة التأليف) أي: الهيئة الحاصلة (من) اقتران (الصغرى والكبرى تُسمَّى شكلًا) تشبيهًا لها بالهيئة العارضة للجسم؛ لأنَّ الشكلَ عندهم إنما يُطلق على الهيئةِ الجسميةِ الحاصلةِ من إحاطةِ الحدِّ الواحدِ، أي: النهاية الواحدة كما في الكُرِيَّات[1]، أو الحدود، أي: النهايات كما في المُضَلَّعات بالمقدار الذي هو عبارة عن الامتداد الطولي والعَرْضي والعُمْقِي، وأما إطلاق الشكل على الهيئة المعنوية، فإنما هو على سبيل تشبيه الهيئة المعنوية بالهيئة الجسمية، فيكون من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس.

حاشية البدوي

والضَّرْب إنما هو ما وقع فيه الاقتران لا نفس الاقتران، ووجه تسميته قرينة: وقوع الاقتران فيه، وضَرْبًا: كونه نوعًا، والضَّرْبُ من معانيه: النوع[2].

قوله: «وهيئة التأليف» أي: التألُّف، الظاهر أنَّ المراد:

١ - بالتألف: ما يرجع إلى الحدود من جهة الحملِ والوضعِ للحدِّ الوسط الذي تتنوَّع به الأشكال.

---

(١) بضم فكسر، وبتشديد الياء. حاشية شوكت على مغنى الطلاب، ص ٥٣.

(٢) والحاصل أنَّ القياسَ جنسٌ، وهو عبارة عن المادةِ وعوارضِها أيًّا كانت، وأنَّ الأشكالَ أنواعٌ لهذا الجنس، فهي عبارةٌ عن هيئة هذا الجنس باعتبار مراكز حدوده، سُمِّيَت بذلك لتشكُّلِ وتكيُّفِ القياس بها، وهذه الهيئة باعتبار بروزها مع أحد أقسام الأسوار الأربع يقال لها: ضَرْب، أي: نوع وصنف من الشكل، فليتدبر. الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ١٨١/ ب.

[أشكال القياس]

(والأشكال أربعة؛ لأنَّ الحدَّ الأوسطَ إن كان محمولًا في الصغرى، وموضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول) كقولنا:

كلُّ جسمٍ مؤلَّف

وكلُّ مؤلَّفٍ محدَث

فكلُّ جسمٍ محدَث

وإنما سمِّي بالشكل الأول؛ لأنه بديهيُّ الإنتاجِ [ووارِدٌ][1] على حكم الطبع ومُقتضَى العقل؛ فإن الطبيعة مجبولةٌ على أن تنتقل من الشيء إلى الواسطة بأن يتصور العقل أولًا ذلك الشيءَ، ثم يحكم عليه بالواسطة بأن...

حاشية البدوي

٢ - وبالهيئة: [ما يرجع][2] إلى الكمية والكيفية التي تتنوع به ضروب الأشكال.

ويصح أنْ يُراد بهما شيء واحد، وتكون الإضافة بيانية، وأن يراد بالتأليف: تقديم الصغرى على الكبرى، وبالهيئة: ما أريد بالتأليف في المعنى الأول، والخطب في ذلك سهل»[3].

قوله: «على حكم الطبع» أي الترتيب الجاري على مقتضى الطبع، وما تألفه النفس.

---

(١) كما في (ب)، وفي (س)، و(م): بدون الواو، وفي (أ)، و(ن)، (و): (وأُورِدَ).

(٢) ليس في المخطوطة، والمثبَت من حاشية الحفني (ص ٧١).

(٣) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧١.

يحمل الواسطةَ عليه، ثم يحكمَ على الواسطة بشيء آخر، بأن يحمل ذلك الشيء عليها، حتى يلزم من هذين الحكمين - أعني الحكمَ على الشيء بالواسطة، والحكمَ على الواسطة بشيء آخر - الحكمُ على ذلك الشيء بشيء آخر، فلهذا وُضِعَ هذا الشكل في المرتبة الأولى.

(وإن كان بالعكس) أي: إن كان الحدُّ الأوسطُ موضوعًا في الصغرى ومحمولًا في الكبرى (فهو) الشكل (الرابع) كقولنا:

كلُّ إنسانٍ حيوانٌ

وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ

فبعضُ الحيوانِ ناطقٌ

(وإن كان) الحد الأوسط (موضوعًا فيهما) أي: في الصغرى والكبرى (فهو) الشكل (الثالث) كقولنا:

كل إنسان حيوان

وكل إنسان ناطق

فبعض الحيوان ناطق

حاشية البدوي

قوله: «ثم يحكم عليه بالواسطة» المراد من الحكم عليه بالواسطة: الحكم بها على الأصغر، والحكم بالأكبر عليها، وحاصل الحكم باندراج الأصغر في الأوسط،

(وإن كان) الحدُّ الأوسطُ (محمولًا فيهما فهو) الشكل (الثاني) كقولنا:

كل إنسان حيوان

ولا شيء من الفرس بحيوان

فلا شيء من الإنسان بفرس

[الفرق بين الأشكال الأربعة باعتبار الماهية والشرف]:

وإنما كان هذا الشكلُ ثانيًا وما قبله ثالثًا؛ لأنَّ:

الثاني يُشارك الأول في أشرف مقدمتيه وهي الصغرى من حيث اشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول؛ .....

حاشية البدوي

وباندراج الأوسط في الأكبر المستلزم اندراج الأصغر في الأكبر، وإذا كان بديهي الإنتاج يكون أول الإنتاج فيُسمَّى شكلًا أولًا لذلك.

قوله: «ولا شيء من الفرس بحيوان» صوابه: «ولا شيء من الحجر بحيوان»، وكذا يقال في النتيجة[1].

قوله: «الذي هو أشرف من المحمول»، «قال الملوي في الكبير: (ويعارض هذا بأن

(١) وقد يجاب عن ذلك بأنه «لم يقل: «ولا شيء من الحجر بحيوان» تنبيهًا على أن العبرة في هذا الباب إنما هو إلى صورة القياس، بخلاف الأبواب الآتية من الصناعات الخمس؛ فإنها أبواب القياس أيضًا لكنها بحسب المادة». شوقي على الفناري، ص ١٥٠.

لأنه الذي لأجله يُطلب الكبرى، فكانت للصغرى أشرفيةٌ بهذا الاعتبار، فقُدِّمَ على سائر الأشكال، فكان ثانيًا.

والثالثَ يشارك الأول في أخسِّ مقدِّمتيه، وهي الكبرى من حيث اشتمالها على محمول المطلوب الذي هو أخس من الموضوع؛ لأنه ربما يُطلب لأجل الموضوع، فيكون أخسَّ من الموضوع بخلاف الرابع؛ فإنه لا شَرِكَة له مع الأول أصلًا.

حاشية البدوي

المحمول محط الفائدة) انتهى، وأقول: لا معارضة؛ لأن المفضول قد يختص بميزة لا توجد في الفاضل». صبان[1].

قوله: «لأنه الذي لأجله يُطلب الكبرى» أي: يُطلب المحمول الذي في الكبرى لأجل الموضوع، «فالمحمول وصفٌ تابعٌ للموضوع، والموضوعُ متبوعٌ، والمتبوع أشرف من التابع.

قوله: «في أخسِّ مقدمتَيْهِ» أقول: أَفْضَلُ[2] هنا وفي قوله سابقًا: «في أشرف مقدمتيه» على غير بابه، فلا يقال: هذا يقتضي خِسَّةَ كلٍّ من المقدمتين، وقوله سابقًا: «في

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٩٥.

(٢) أي: أفعل التفضيل (أخس)، وعبارة الصبان (ص ٢٩٤) التي تصرَّف فيها المحشِّي أوضح، وهي: «أقول: أفعل التفضيل هنا... إلخ».

(فهذه هي الأشكال الأربعة المذكورة في المنطق)، والفرق بينها بحسب الماهية والشرف ما ذكرناه آنفًا.

[الفرق بين الأشكال الأربعة باعتبار الإنتاج والاشتراط]:

وأما الفرق بحسب الإنتاج:

فالأول: يُنتج المطالب الأربعة: الكليتين والجزئيتين.

والثاني: يُنتج السالبتين.

والثالث والرابع: يُنتجان الجزئيتين.

وأما بحسب الاشتراط:

فالأول: بحسب الكيف: إيجاب الصغرى، وبحسب الكم: كلية الكبرى.

والثاني: بحسب الكيف: اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب، وبحسب الكم: كلية الكبرى.

والثالث: بحسب الكيف: إيجاب الصغرى، وبحسب الكم: كلية إحدى المقدمتين.

حاشية البدوي

أشرف مقدمتيه» يقتضي شرفهما، ففي كلامه تناقض»[1].

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٢٩٤، بتصرف.

والرابع: بحسب الكيف والكم: إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالإيجاب والسلب مع كلية إحداهما، والبراهين في المطولات.

ولما كانت الأشكالُ الأربعةُ غيرَ مستويةِ الأقدامِ في استنتاج المطالب لكونه في بعضها بالتيسُّر، وفي بعضها بالتعسُّر، أشار إليه، بقوله: (**والشكل الرابع منها**) أي: من هذه الأشكال (**بعيد عن الطبع جِدًّا**)؛ لأنه لا يُستنتج منه المطلوب إلا بالتعسُّر، ولمخالفته الأوَّلَ القريبَ من الطبعِ الواردَ على النَّظْمِ الطبيعي في كلتا مقدمتيه؛ ولهذا وُضِعَ في المرتبة الرابعة، حتى أسقطه بعضُهم عن درجة الاعتبار.

حاشية البدوي

قوله: «والبراهين في المطولات» سنتكلم عليها عند ذكر الشارح الضروب المنتجة.

قوله: «والشكل الرابع... بعيدٌ عن الطبع جِدًّا»، «ولهذا لم يُوجد في القرآن بخلاف الثلاثة، فإنها موجودة فيه بطريق الإشارة:

أما الأول: ففي قول الخليل: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ونظم القياس هكذا:

أنت لا تقدِرُ أن تأتي بالشمس من المغرب

وكل مَنْ لا يقدِرُ على ذلك ليس بربي[1]

(١) ينتج: «أنت لست بربي».

.....

حاشية البدوي

وأما الثاني: ففي قوله: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ﴾ [الأنعام: ٧٦] ﴿فَلَمَّآ أَفَلَتْ﴾ [الأنعام: ٧٨] ونظم القياس هكذا:

هذا أَفَلَ، أو هذه أَفَلَتْ

ولا شيء من الإله بآفل

ينتج: هذا ليس بإله

وأما الثالث: ففي ردِّ الله تعالى على اليهود القائلين: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] بقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ [الأنعام: ٧٨]، ونظم القياس هكذا:

موسى بشر

موسى أُنزِل عليه الكتاب

ينتج من الثالث: بعض البشر أُنزِل عليه الكتاب

وأصل النتيجة: «بشر أُنزل عليه الكتاب»، وهي مهملة في قوة الجزئية؛ ولذا قلنا في النتيجة: «بعض البشر... إلخ»، وهي نقيض قول الكفرة: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، فهذه الموجبة الجزئية ترد السالبة الكلية»[1].

قال العلامة ابن يعقوب: «وإنما أنتج مع كون القضيتين غير كليتين؛ لأنَّ الشخصية حكمها حكم الكلية»[2]، وعلَّله بعض مَنْ كَتَبَ على شرح الخبيصي على التهذيب حيث قال: واعلم أن الشخصية أشبه بالكلية لا الجزئية، ولا يفهم أن لكون

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير (ص ٢٩٤، بتصرف)، وأصله للملوي في شرحه الكبير (ص ٣٤١: ٣٤٤)، وهو أخذه عن شرح الإمام السنوسي للمختصر، ص ١٧٥، وما بعدها.

(٢) حاشية ابن يعقوب على مختصر السنوسي، ٧٣/ ب.

فإن قلت: إذا كان الحدُّ الأوسطُ موضوعًا في الصغرى، ومحمولًا في الكبرى في الشكل الرابع، يكون أحدُ المكرَّرَيْن واقعًا في أول القياس، والآخَرُ في آخِرِهِ، فيكون طرفَا المطلوب فيه واقعَيْنِ بين المكرَّرَيْنِ حال كونهما مقرونين، فينبغي أن يكون إنتاجُ الرابعِ أوضحَ الإنتاجات؛ لأنَّ المقصودَ من تركيب القياس هو إيقاع المقارنة بين طرفي المطلوب، والمقارنة في الشكل الرابع حاصلة دون الأشكال الباقية، فما وجه حكمهم عليه بأنه بعيدٌ عن الطبع؟

قلت: وجهه أنَّ المقارنةَ تُشْبِهُ المصادرةَ، وأيضًا لما وقع في الشكل الرابع موضوعُ المطلوبِ محمولًا في الصغرى، ومحمولُهُ موضوعًا في الكبرى، يحتاج عند تركيب النتيجة إلى أن يُجعل المحمول موضوعًا والموضوع محمولًا، فيحتاج إلى تغييرين، ولهذا جُعل بعيدًا عن الطبع لكثرة الأعمال عند استنتاج المطلوب، بخلاف الأشكال الباقية.

حاشية البدوي

موضوعها مشخَّصًا أنها جزئية؛ لأنَّ الجزئية هي التي حُكِمَ فيها على بعض أفراد الموضوع، والشخصية لم يبقَ لها من الموضوع شيءٌ خالٍ عن الحكم، فكانت أشبَهَ بالكلية التي فيها الحكم على كل الموضوع.

قوله: «بخلاف الأشكال الباقية»:

(والذي له عقلٌ سليمٌ، وطبعٌ مستقيمٌ لا يحتاج إلى ردٍّ) الشكل **(الثاني إلى)** الشكل **(الأول)** في استنتاجه؛ لأنه لغاية قُرْبه من الأول - لمشاركته إياه

حاشية البدوي

«فإن الأول: وقع فيه موضوع المطلوب موضوعًا في الصغرى، ومحموله محمولًا في الكبرى، فلا يحتاج إلى تقييد أصلًا.

والثاني: وقع فيه طرفا المطلوب موضوعين، فيحتاج عند تركُّب النتيجة إلى تغيير واحد، وهو جعل الطرف الثاني محمولًا.

والثالث: وقع فيه طرفا المطلوب محمولين، فيحتاج إلى تغيير واحد، وهو جعل الطرف الأول موضوعًا»[1].

قوله: «وطبع مستقيم» عطف تفسير؛ لأنَّ الطبعَ هو العقل، والمراد باستقامته: سلامته مما يعوقه من الإدراك[2].

قوله: «لا يحتاج إلى ردٍّ... الثاني»، «قال الملوي في كبيره ما ملخصه: «في الضروب المنتجة من الشكل الثاني والثالث ثلاثة أقوال:

---

(١) الهبات الربانية للقواعد المنطقية (١٨٣/أ) بتصرف، ومفاده: أنَّ وجْهَ بُعْد الشكل الرابع عن الطبع هو احتياجه إلى تغييرين في النتيجة: جعْل المحمول موضوعًا ثم جعْل الموضوع محمولًا، بخلاف الثالث ففيه التغيير الأول فقط، وبخلاف الثاني ففيه التغيير الثاني فقط».

(٢) قد يقال: إنَّ العطف بين العقل والطبع لا للتفسير؛ إذ «العقل: هو قوةٌ للنفسِ بها تستعِدُّ للعلوم والإدراكات، وهو المعنيُّ بقولهم: صفة غريزية يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الأسباب والآلات، والطبع: هو الجبلة التي يُجبل عليها الإنسان، والطبيعة: هي قوةٌ ساريةٌ في الأجسام بها يصل الجسم إلى كماله الطبيعي». شوقي على الفناري، ص ١٥١.

في صغراه التي هي أشرف المقدمتين - ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب ردِّه إلى الأول بخلاف الثالث والرابع؛ فإنهما بعيدان عن الأول بالنسبة إلى الثاني.

فإذا رُدَّ الثاني إلى الأول، يُرْتَدُّ بعكس الكبرى؛ لأنه موافق للأول في .....

حاشية البدوي

الأول: احتياجها للردِّ إلى ضروب الشكل الأول المنتِجة.

الثاني: عدم احتياجها له.

الثالث: احتياج ضروب الثالث دون الثاني، وهو الحق؛ لأن حاصل الثاني الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافي الملزومات، فإنا إذا قلنا: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان» تنافى لازماهما[1]؛ إذ لازم الإنسان: الحيوانية، ولازم الحجر: نقيضها.

وهذان اللازمان لا يجتمعان، فلا يجتمع ملزوماهما، وهو الإنسان والحجر، ولا يقدح في الشكل الثاني بناء إنتاجه على هذه المقدمة الخارجية، وهي أن تنافي اللوازم دليل تنافي الملزومات لفهم مقتضاها من مقدماته، كما أنه لا يقدح في الشكل الأول بناء إنتاجه على مقدمة خارجية، وهي أنَّ لازمَ اللازمِ لازمٌ لفهمها من مقدماته ضرورةً». أ. هـ صبان[2].

قوله: «يرتد بعكس الكبرى»: «أي: من غير نظرٍ إلى كونه مُنْتِجًا أو لا، ولا شك

---

(١) أي: لازم الإنسان والحجر.

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي (ص ٣٠٢)، والنص كله بتصرف من الشرح الكبير للملوي (٣٥٦، وما بعدها).

صغراه مخالفٌ له في كبراه، فإذا عُكِسَتْ كبراه بجعل الموضوع محمولًا، والمحمول موضوعًا، يصير عينَ الأول، كما في قولنا: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بحيوان»، فتقول في كبراه: «لا شيء من الحيوان بفرس».

والثالث: يرتدُّ إلى الأول بعكس الصغرى؛ لأنه موافق له في كبراه، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق»، فإذا عكست صغراه قلت: «[بعض][1] الحيوان إنسان»، فيصير عينَ الأول.

حاشية البدوي

أنَّ كلَّ ضربٍ من ضروب الثاني يرتدُّ إلى الأول، سواء كان ذلك الضرب المردود مُنتِجًا أو عقيمًا، وسواء كان ما رُدَّ إليه مُنتِجًا أو عقيمًا، ولذا قدّم ذِكْر الرد على ذِكْر شروط إنتاج الثاني، وإنما ألجأنا إلى ذلك كون الردِّ إلى ضربٍ مُنْتِجٍ من الأول بعكس الكبرى إنما هو في الأول والثالث؛ لأن كبراهما سالبة كلية تنعكس كنفسها، وأما الثاني والرابع فلا يرتدَّان إلى ضربٍ مُنْتِجٍ بعكس الكبرى؛ لأن كبراهما موجبة كلية، وهي لا تنعكس إلا موجبة جزئية، وشرط كبرى الأول: كونها كلية»[2]، وإنما ارتد بعكس الكبرى؛ لأنها المخالفة للنظم الطبيعي.

قوله: «ولا شيء من الفرس بحيوان» صوابه: «ولا شيء من الحجر بحيوان».

---

(١) كما في (ب)، و(م)، و(ف)، وفي (أ)، و(ن)، و(و): (كل).

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧٢.

والرابع: يرتدُّ إلى الأول بعكس الترتيب، أي: بجعل الصغرى كبرى، والكبرى صغرى، كقولنا: «كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان»، فإذا عكستَ الترتيبَ قلت: «كل ناطق إنسان، وكل إنسان حيوان»، أو بعكس المقدمتين جميعًا، بأن تقول في صغراه: «بعض الحيوان إنسان»، وفي كبراه: «بعض الإنسان ناطق»، وإن كان هذا غيرَ منتجٍ لعدم كلية الكبرى، ومثال ما يُنتج منه: «كل حيوان إنسان، ولا شيء من الناطق بحيوان»، فيرتد بالعكس إلى قولنا: «بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بناطق»، فينتج: «بعض الإنسان ليس بناطق».

(وإنما يُنتج) الشكل (الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب) بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة؛ لأنه لو اتفقتا في الإيجاب.....

حاشية البدوي

قوله: «أو بعكس المقدمتين» أي: بأن تنعكس كل واحدة منهما مع بقائها في محلها.

قوله: «ومثال ما ينتج منه: كل حيوان... إلخ» صوابه: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بإنسان» فيرتد بالعكس إلى قولنا: «بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بفرس»، فينتج: «بعض الحيوان ليس بفرس».

قوله: «وإنما ينتج.... إلخ» إنما خصَّص هذا الشرط من شرطية الاثنين بالذكر هنا للإشارة إلى أنَّ قُربَهُ من الطبع، وعدم احتياجه إلى الردِّ من الأول من ثمرات هذا

والسلب، لزم الاختلافُ الموجِبُ لعدم الإنتاج، فإنَّ معنى الإنتاج أنْ يستلزم ذاتُ القياسِ النتيجةَ، فلو انتفى هذا الشرط لَصَدَقَ القياس الوارد على صورةٍ واحدةٍ، تارةً مع النتيجة الموجبة، وأخرى مع النتيجة السالبة، وهو يدلُّ على أن النتيجة ليست لازمةً لذات القياس.

أما إذا كانتا موجبتين؛ فلأنه يصدق «كل فرس حيوان، وكل صاهل حيوان»، والحق الإيجاب، وهو: «كل فرس صاهل»، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: «وكل إنسان حيوان»

حاشية البدوي

الشرط، فللتنبيه عليه فائدةٌ مخصِّصةٌ له بالذِّكْر.

قوله: «لزم الاختلاف» أي: في النتيجة؛ بأن تصدق تارة موجبة، وتارة سالبة، وهذا يُوجِبُ تحيُّر الذهن.

قوله: «أما إذا كانتا موجبتين... إلخ»، «النكتة في هذا المقام أن يقال:

إنَّ محصَّل إيجاب المقدمتين من الشكل الثاني: حملُ شيءٍ على شيئين، [وحملُ شيءٍ على شيءٍ][1] لا يستلزم حمل أحد الشيئين على الآخر؛ لأن الشيئين:

١ - قد يكونان متباينين، كما في حمل الحيوان على الإنسان والفرس.

---

(١) ليس في المخطوطة، والمثبَت من الفرائد البرهانية (أ: ٤٥/ أ)، (ج: ٣٢/ أ)، المنقول عنها.

.....

حاشية البدوي

٢ - وقد لا يكونان متباينين، كما في حمل الحيوان على الفرس والصاهل، على ما أشار إليه الشارح في المثالين.

وإنَّ محصَّل سلب المقدمتين في الشكل المذكور: سلب شيء عن شيئين، وهو لا يستلزم سلب أحد الشيئين عن الآخر؛ لأن الشيئين:

١ - قد لا يكونان متباينين، كما في سلب الفرس عن الإنسان والناطق.

٢ - وقد يكونان متباينين، كما في سلب الفرس عن الإنسان والحمار، كما أشار إليه الشارح بقوله: فلأنه يصدق لا شيء من الإنسان بفرس... إلخ، فلا يكون إيجاب المقدمتين في الشكل الثاني مستلزمًا لإيجاب النتيجة، ولا سلبهما لسلبها بالنكتة المذكورة.

وأما اختلاف المقدمتين في هذا الشكل، فهو يُوجِبُ صدق سلب [الأكبر][1] عن الأصغر دائمًا؛ لأنَّ محصَّلَهُ حملُ شيءٍ على أحد الشيئين، وسلبه عن الشيء الآخر، [كحمل الحيوان على الإنسان، وسلبه عن الحجر][2] في قولنا: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان»، ومتى كان كذلك يلزم التنافي بين الشيئين؛ لأنَّ تنافي اللوازم يُوجِبُ تنافي الملزومات؛ لأنه لو اجتمع

---

(١) في المخطوطة: (الكبرى)، والمثبَت من الفرائد البرهانية (أ:٤٥/أ)، (ج: ٣٢/ ب) المنقول عنها.

(٢) ليس في المخطوطة، والمثبَت من الفرائد البرهانية (أ: ٤٥/أ)، (ج: ٣٢/ ب) المنقول عنها.

كان الحق السلب، وهو: «لا شيء من الفرس بإنسان». وأما إذا كانتا سالبتين؛ فلأنه يصدق «لا شيء من الإنسان بفرس، ولا شيء من الناطق بفرس»، والحق الإيجاب، وهو: «كل إنسان ناطق»، ولو بدَّلنا الكبرى بقولنا: «لا شيء من الحمار بفرس» كان الحق السلب، وهو: «لا شيء من الإنسان بحمار»، ومع هذا الشرط يُشترط في هذا الشكل كلية الكبرى .....

حاشية البدوي

الملزومات عند تنافي اللوازم، يلزم اجتماع اللوازم أيضًا؛ لأنَّ اجتماعَ الملزوماتِ ملزومٌ لاجتماع اللوازم، بناءً على أنَّ وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم، فلا تكون اللوازم متنافية، وقد فرضناها متنافية هذا خلف؛ فإنه إذا اتَّصف الإنسانُ بالحيوانية مثلًا، والحجرُ [باللاحيوانية][1] يلزم أن لا يتصف الإنسان بالحجرية؛ لأنه لو اتصف الإنسان بالحجرية يلزم أن يتصف باللاحيوانية أيضًا؛ لأنَّ كلَّ حَجَرٍ لا حيوان، فيلزم أن يتصف الإنسان بالحيوانية واللاحيوانية، وهو محال؛ هذا هو السر في اشتراط الثاني باختلاف المقدمتين»[2].

قوله: «كان الحق السلب» أي: الموافق للواقع، وإن كان مقتضى القياس الإيجاب لخلُوِّه عن السلب.

قوله: «والحق الإيجاب» أي: الموافق للواقع، وإن كان مقتضى القياس السلب.

---

(١) في المخطوطة: (بالحيوانية)، والمثبت من الفرائد البرهانية (أ:٤٥/أ)، (ج: ٣٢/ب) المنقول عنها.

(٢) الفرائد البرهانية، (أ: ٤٥/أ، ب)، (ج: ٣٢/أ، ب)، بتصرف.

وإلا لاختلفت النتيجة أيضًا، أمَّا إذا كانت موجبة جزئية؛ فلأنه يصدق قولنا: «لا شيء من الفرس بإنسان، وبعض الحيوان إنسان»، فكان الحق الإيجاب، وهو: «كل فرس حيوان»، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: «بعض الناطق إنسان» كان الحق السلب، وهو: «لا شيء من الفرس بناطق».

وأما إذا كانت سالبة جزئية؛ فلأنه يصدق قولنا: «كل إنسان ناطق، وبعض الحيوان ليس بناطق»، فالحق الإيجاب، وهو: «كل إنسان حيوان»، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: «بعض الفرس ليس بناطق» كان الحق السلب، وهو: «لا شيء من الإنسان بفرس»، ولم يذكر المصنف هذا الشرط مع أنه لا بدَّ من ذكره.

(والشكل الأول هو الذي جُعِل معيارًا) أي: ميزانًا (للعلوم)؛ لأنه هو الأصل من بين الأشكال، والباقيةَ مرتدة إليه عند الاحتياج (فَنُورِدُهُ ههنا) وحده مع ضروبه (لِيُجْعَلَ دُسْتورًا) أي: قانونًا ومرجِعًا يُكتفى به، وتوطئةً .....

حاشية البدوي

قوله: «وإلا لاختلفت النتيجة» أي: يكون الحق إيجابها في بعض المواد، وسلبها في موضع في بعض آخر، كما يؤخذ من كلامه بعد.

قوله: «ولم يذكر المصنف هذا الشرط» لعل المصنف اكتفى بذكر أحد الشرطين لاشتراكهما في العلة، وهو اختلاف النتيجة.

قوله: «مِعْيَارًا للعلوم»: «أي النظرية.

قوله: «ميزانًا» هو أحد إطلاقات المعيار، قال السيد في حواشي المطالع: معيار كمكيال: ما يُعلم به مقادير الأنظار في الموادِّ الجزئية.

قوله: «قانونًا» هو أحد إطلاقات الدستور، ويُطلق أيضًا على المرجع للأشياء

لتفهيم الباقي (**ويُسْتَنْتَجُ**) أي: يُستحصل (**منه المطلوب**).

ولما كان الشكل الأول واردًا على نظم الطبع، وكان دستورًا في هذا الفن، والشكل الثاني لا يحتاج مَن له عقل سليمٌ وطبعٌ مستقيم إلى ردِّه إلى الأول في الاستنتاج بخلاف الثالث والرابع، اهتمَّ المصنف بالأول والثاني حيث تعرَّض لبيان شرط إنتاجهما.

ولما كان الأوَّلُ مستحِقًّا لمزيد الاهتمام تصدَّى لبيان ضروبه أيضًا، فقال: (**وضروبه المنتجة أربعة**)، والقياس العقلي يقتضي ستةَ عشرَ ضربًا، وهذا بناءً على أنه لا عبرة للشخصية والطبيعية في الإنتاج، وإلا فالقياس يقتضي أربعة وستين ضربًا، أو على أنَّ الشخصيةَ في قوةِ الجزئيةِ أو الكليةِ، والطبيعيةَ .....

حاشية البدوي

الذي يكتفى به فيها.

قوله: «وشرط إنتاجه»[1] أي: الشكل الأول.

قوله: «حيث تعرَّض لبيان شرط إنتاجهما» فإنه تعرَّض لشرط الثاني صراحةً، ولشرط الأول ضمنًا؛ حيث بيَّن ضروبه المنتجة، فإنه يُؤخذ منه أنَّ شرطَ إنتاج الأول: إيجاب الصغرى، وكلية الكبرى، كما يظهر بالتأمل»[2].

قوله: «فالقياس يقتضي أربعة وستين» حاصلة من ضرب ثمانية، وهي: الموجبة

---

(١) ليس في النسخ الخطية لمغني الطلاب، والمحشي زاد في كلام المغني: (وشرط إنتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى).

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧٣، بتصرف.

ساقطةٌ عن درجة الاعتبار، وأنَّ المهملةَ في قوة الجزئية، فتكون القضيةُ المعتبرةُ منها هي المحصورة.

والمحصوراتُ أربع: الموجبة الكلية، والسالبة الكلية، والموجبة الجزئية، والسالبة الجزئية، وهي كلها معتبرة في الصغرى والكبرى، فإذا قُرِنَتْ إحدى الصغريات الأربع بإحدى الكبريات الأربع، يحصل ستةَ عشرَ ضربًا، وذلك لأنه:

١ - إن كانت الصغرى موجبةً كليةً، فالكبرى إما موجبةٌ كليةٌ، أو سالبةٌ كليةٌ، أو موجبةٌ جزئيةٌ، أو سالبةٌ جزئيةٌ.

٢ - وإن كانت الصغرى سالبة كلية، فالكبرى إما موجبة كلية، أو سالبة كلية، أو موجبة جزئية، أو سالبة جزئية.

٣ - وإن كانت موجبة جزئية، فالكبرى إما موجبة كلية، أو سالبة كلية، أو موجبة جزئية، أو سالبة جزئية.

٤ - وإن كانت سالبة جزئية، فالكبرى كذلك.

ولما اشترط فيه إيجاب الصغرى - بناءً على أنها لو كانت سالبة لم يندرج الأصغرُ تحت الأوسط، فلم يتعدَّ الحكمُ من الأوسط إلى الأصغر؛ لأن .....

حاشية البدوي

الكلية، والموجبة الجزئية، والسالبة الكلية، والسالبة الجزئية، والشخصية بقسمَيْها، والطبيعية بقسمَيْها، في مثلها.

قوله: «لم يندرج الأصغر تحت الأوسط»، «فتضطرب النتيجة، فقد تصدق نحو:

الحكم في الكبرى على ما ثبت له الأوسط، والأصغرُ ليس مما ثبت له الأوسط، فلا يلزم من الحكم على الأوسط الحكمُ على الأصغر - سقط ثمانية أضرب، وهي: الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الأربع، والصغرى السالبة الجزئية مع الكبريات الأربع.

وكذلك لما اشترط فيه كلية الكبرى - بناءً على أنها لو كانت جزئية لم ...

حاشية البدوي

«لا شيء من الإنسان بحجر، وكل جماد حجر»، وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى: «وكل حجر جسم».

وكذا لو انتفت كلية الكبرى جاز كون الأصغر غير ما ثبت له الأكبر، فتضطرب النتيجة أيضًا، فقد تصدق نحو: «كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان ناطق»، وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى: «وبعض الحيوان فرس».

قوله: سقط ثمانية... إلخ» جواب لما.

١ - وهذا طريق الإسقاط وهو: أن يتعرَّض فيها لبيان الضروب العقيمة صريحًا، ويؤخذ منه المنتِج بطريق المفهوم.

٢ - وأما طريق التحصيل - وهو: أن يتعرَّض فيه لبيان الضروب المنتِجة صريحًا، ويؤخذ منه بيان العقيم بطريق المفهوم، والطريقة الأولى بيانٌ لمفهوم الشرط، والثانية بيانٌ لمنطوقه - فأنْ تقول: الصغرى لا تكون إلا موجبة، فهي إما كلية أو جزئية، والكبرى لا تكون إلا كلية، فهي إما موجبة أو سالبة، فاثنان في اثنين بأربعة.

يندرج الأصغر تحت الأوسط؛ لأن الحكم في الكبرى على بعض الأوسط، ويجوز أن يكون الأصغرُ غيرَ ذلك البعض، فالحكمُ على بعض الأوسط لا يتعدَّى إلى الأصغر - سقط أربعةٌ أخرى، وهي: الصغرى الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية أو السالبة الجزئية كبرى، والصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية أو السالبة الجزئية كبرى، فبقي بعد الإسقاط أربعة أضرب:

الضرب (الأول) من موجبتين كليتين، يُنتج موجبة كلية (كقولنا:

كل جسم مؤلَّف

وكل مؤلَّف محدَث

فكل جسم محدَث)

الضرب (الثاني) من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، يُنتج سالبة كلية (كقولنا:

كل جسم مؤلَّف

ولا شيء من المؤلَّف بقديم

فلا شيء من الجسم بقديم)

حاشية البدوي

قوله: «ينتج سالبة كلية... إلخ» إنما كانت النتيجة سالبة في الثاني والرابع، وجزئية في الثالث والرابع أيضًا؛ لأنَّ النتيجة تتبع المقدمتين في الخسة.

الضرب (الثالث) من موجبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى، يُنتج موجبة جزئية (كقولنا:

بعض الجسم مؤلَّف

وكل مؤلَّف حادث

فبعض الجسم حادث)

الضرب (الرابع) من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، يُنتج سالبة جزئية (كقولنا:

بعض الجسم مؤلَّف

ولا شيء من المؤلف بقديم

فبعض الجسم ليس بقديم)

وترتيب هذه الضروب باعتبار النتيجة:

فالضرب الأول يُنتج أشرف المحصورات، وهو الموجبة الكلية لاشتمالها على الشرفين: الإيجاب والكلية.

والثاني يُنتج السالبة الكلية، وهي أشرف من الموجبة الجزئية؛ لأن الكلي أشرف من الجزئي لكونه شاملًا ومضبوطًا ونافعًا في العلوم.

والثالث يُنتج الموجبة الجزئية، وهي أشرف من السالبة الجزئية؛ لأن فيه

شرفًا واحدًا، وهو الإيجاب، وليس في نتيجة الرابع شيء من [الشرفية][1]؛ ولهذا وُضِعَ في المرتبة الرابعة.

فعُلِمَ من هذا أنَّ الشكلَ الأوَّلَ يُنتج المطالب الأربعة: الموجبتين والسالبتين كما مر، والضروب المنتجة للشكل الثاني أربعة أيضًا .....

حاشية البدوي

قوله: «والضروب المنتجة للشكل الثاني أربعة»؛ لأنه يُشترط لإنتاجه:

١ - اختلاف مقدمتَيْهِ بالإيجاب والسلب بأن تكون إحداهما موجبة، والأخرى سالبة.

٢ - وكلية الكبرى.

«إذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لم يلزم توافق الأصغر والأكبر ولا تباينهما[2]، فتضطرب النتيجة:

أمَّا في الموجبتين؛ فلأنه يصدق «كل إنسان حيوان، وكل ناطق حيوان»، والحق الإيجاب، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: «وكل فرس حيوان» كان الحق السلب، أي: الموافق

---

(١) في (أ)، و(ن): (الشرفين).

(٢) أي: لم يلزم تساوي الأصغر والأكبر أي: عند إيجابهما، ولا تباينهما أي: عند سلبهما، ففي الكلام لف ونشر مرتب، أي: ومدار الإنتاج على لزوم التوافق حتى تكون النتيجة دائمًا موجبة، أو لزوم التباين حتى تكون دائمًا سالبة، وحيث لم يلزم التوافق عند إيجابهما ولا التباين عند سلبهما وجب العدول إلى اعتبار اختلافهما اللازم له التباين. حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٠٠.

.....

حاشية البدوي

للواقع وإن كان مقتضى القياس الإيجاب لخلوه عن السلب.

وأما في السالبتين؛ فلأنه يصدق «لا شيء من الإنسان بحجر، ولا شيء من الفرس بحجر»، والحق السلب، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: «ولا شيء من الناطق بحجر» كان الحق الإيجاب، أي: الموافق للواقع وإن كان مقتضى القياس السلب.

ولو كانت الكبرى جزئية لم يلزم نفي الأكبر[1] عن شيء من أفراد الأصغر؛ لأن المفهوم من القياس حينئذ منافاة الأصغر لبعض أفراد الأكبر، وذلك لا يستلزم نفي مفهوم الأكبر عن الأصغر، فتضطرب النتيجة أيضًا، كقولنا: «كل إنسان حيوان، وبعض الجسم ليس بحيوان»[2]، والحق الإيجاب، ولو قولنا: «بعض الحجر ليس بحيوان» كان الحق السلب، وكقولنا: «لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الحيوان فرس» والحق الإيجاب، ولو قلنا: «وبعض الصاهل فرس» كان الحق السلب.

---

(١) أي: المبني عليه إنتاج هذا الشكل؛ إذ هو مبنيٌّ على نفي الأكبر عن الأصغر بواسطة نفي اللازم الذي هو الوسط عن أحد الملزومين الأصغر والأكبر وإثباته للآخر، فيتنافيان فيه، والتنافي في اللازم يقتضي التنافي في الملزوم الذي هو المطلوب في الشكل الثاني، مثلًا: إذ قلنا: «كل حمار ناهق، ولا شيء من الإنسان بناهق» ينتج: «لا شيء من الحمار بإنسان»؛ لأنا أثبتنا للحمار الناهقية ونفيناها عن الإنسان، فيلزم أن يكون الإنسان غير الحمار، وإلا لما انتفى اللازم عن أحدهما وثبت للآخر. حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٠١.

(٢) فالمفهوم منه أن الإنسان الذي هو الأصغر منافٍ لبعض أفراد الجسم الذي هو الأكبر وهو الذي لم تثبت له الحيوانية، أما الذي ثبتت له الحيوانية فلا ينافيه بل هو عينه. حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٠١.

.....

حاشية البدوي

فسقط:

بالشرط الأول: ثمانية: الموجبتان مع الموجبتين بأربعة، والسالبتان مع السالبتين بأربعة.

وبالثاني: أربعة: الجزئية الموجبة كبرى مع السالبتين الكلية والجزئية صغريين، والجزئية السالبة كبرى مع الموجبتين الكلية والجزئية صغريين، فتبقى أربعة منتجة، هذا طريق الإسقاط.

وطريق التحصيل أن تقول: الكبرى لا تكون إلا كلية، فهي إما سالبة فلا تنتج إلا مع الموجبتين صغريين، وإما موجبة فلا تنتج إلا مع السالبتين صغريين، فتلك أربعة:

الأول من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، نحو:

كل إنسان حيوان

ولا شيء من الحجر بحيوان

فلا شيء من الإنسان بحجر

الثاني: عكسه:

لا شيء من الحجر بحيوان

وكل إنسان حيوان

فلا شيء من الحجر بإنسان

الثالث: من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، نحو:

بعض الحيوان إنسان

وللشكل الثالث ستة .....

حاشية البدوي

ولا شيء من الحجر بإنسان

فبعض الحيوان ليس بحجر

الرابع: من سالبة جزئية، وموجبة كلية كبرى، نحو:

ليس بعض الحيوان بإنسان

وكل إنسان ناطق

فبعض الحيوان ليس بناطق

فلا ينتج هذا الشكل إلا سالبة؛ لأن إحدى مقدمتيه لا تكون إلا سالبة، والنتيجة تتبع أخس المقدمتين، فينتج سالبة كلية في الضرب الأول والثاني، وجزئية في الثالث والرابع، فينتج مطلبين من المطالب الأربعة.

ووجْهُ ترتيبِ ضروبه أنَّ الضَّرْبَيْنِ الأولين أشرف من الأخريين مقدمات ونتيجة؛ لأن الكلية مطلقًا أشرف من الجزئية، وقدّم الأول على الثاني، والثالث على الرابع لاشتمال صغراهما التي هي أولى المقدمتين على الإيجاب الذي هو أشرف من السلب[1].

قوله: «وللشكل الثالث ستة»؛ لأنه يشترط لإنتاجه بحسب الكيف: إيجاب الصغرى، وبحسب الكم: كلية إحدى المقدمتين:

«إذ لو كانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء الأصغر بالأكبر إثباتًا ولا نفيًا؛ فتضطرب النتيجة: قد تكون صادقة، كما إذا قلت: «لا شيء من الإنسان بحجر، وكل

---

(١) ملفقًا من الشرح الصغير للملوي وحاشية الصبان عليه، ص ٣٠٠: ٣٠٣.

.....

حاشية البدوي

إنسان ناطق» ينتج «فلا شيء من الحجر بناطق»، وقد تكون كاذبة، كما لو أبدلت الكبرى بقولك: «كل إنسان جسم».

ولو لم تكن إحداهما كلية، بأن كانتا جزئيتين معًا، جاز كون البعض من الوسط المحكوم عليه [بالأصغر][1] غير البعض المحكوم عليه بالأكبر، فلا يلزم لذلك التقاء الأصغر بالأكبر إثباتًا ولا نفيًا، فتضطرب النتيجة أيضًا، نحو: «بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ناطق»، فالنتيجة صادقة، ولو قلت بدل الكبرى: «وبعض الحيوان فرس» لكانت كاذبة.

فسقط:

١ - بإيجاب الصغرى: ثمانية أضرب حاصلة من ضرب السالبتين صغريين في الأربع كبريات.

٢ - وباشتراط كون إحداهما كلية: اثنان الموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الجزئية أو السالبة كبرى، فضروبه المنتجة ستة، هذا طريق الإسقاط.

وطريق التحصيل أن تقول: الصغرى لا تكون إلا موجبة:

١ - فإذا كانت كلية أنتجت مع الأربع كبريات.

٢ - وإذا كانت جزئية أنتجت مع الكليتين الموجبة والسالبة كبريين.

فتلك ستة:

---

(١) ليس في المخطوطة، والمثبت من الشرح الصغير للملوي، ص ٣٠٤.

.....

حاشية البدوي

الأول: من موجبتين كليتين، ينتج موجبة جزئية، نحو:

كل حيوان جسم

وكل حيوان نامٍ

فبعض الجسم نامٍ

الثاني: من كليتين، والكبرى فقط سالبة، نحو:

كل إنسان حيوان

ولا شيء من الإنسان بفرس

فبعض الحيوان ليس بفرس

وجعل هذا الضرب ثانيًا هو طريق ابن سينا، وعليه درج الكاتبي ومن تَبِعَهُ، واختاره الإمام السنوسي - رحمه الله تعالى - في شرح مختصره، وجعل ابن الحاجب وجماعة ثاني ضروب هذا الشكل ما هو مركب من موجبتين، والكبرى فقط كلية، وقال بعض الفضلاء: «ما اعتبره ابن الحاجب ينتج الإيجاب، وما اعتبره غيره ينتج السلب، والإيجاب أفضل» أ. هـ، وكأن مَنْ درج على الأول اعتبر كلية المقدمتين.

الثالث: من موجبتين، والكبرى فقط كلية، نحو:

بعض الحيوان إنسان

وكل حيوان جسم

.....

حاشية البدوي

فبعض الإنسان جسم

الرابع: من موجبتين، والكبرى فقط جزئية، نحو:

كل إنسان حيوان

وبعض الإنسان جسم

فبعض الحيوان جسم

الخامس: من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، نحو:

بعض الحيوان إنسان

ولا شيء من الحيوان بجماد

فبعض الإنسان ليس بجماد

السادس: من موجبة كلية، وسالبة جزئية، نحو:

كل حيوان جسم

وبعض الحيوان ليس بفرس

فبعض الجسم ليس بفرس

وفي تقديم الرابع على الخامس خلاف، فصاحب الشمسية جعل الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية رابعًا، والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية خامسًا نظرًا إلى تقديم ما اشتمل على كبرى الشكل الأول، والإمام السنوسي كصاحب الكشف عَكَسَ نظرًا إلى تقديم الموجبتين»[1].

---

(١) الشرح الصغير للملوي، ص ٣٠٤: ٣٠٧.

وللشكل الرابع ثمانيةٌ عند المتأخرين، وخمسةٌ عند المتقدمين .....

حاشية البدوي

قوله: «وخمسة عند المتقدمين»؛ «لأنهم اشترطوا عدم الخستين من جنس واحدٍ كسالبتين أو جزئيتين، أو من جنسين، أي: جنس الكم وجنس الكيف، ككون الجزئية سالبة ولو في مقدمة واحدة كهذه.

وخِسَّةُ الكيفِ: السلب، وخسة الكم: الجزئية إلا في صورة واحدة، وهي ما إذا كانت الصغرى موجبة [جزئية][1]، فيشترط أن تكون الكبرى سالبة كلية...

وتقرير ذلك أنَّ الصغرى إما أن لا تكون موجبة جزئية أو تكون؛ فإن كان الأول فشرط إنتاجه: أن لا تجتمع فيه خستان، وإن كان الثاني فشرط إنتاجه: أن تكون الكبرى كلية سالبة.

وبراهين ذلك - على ما ذكره الإمام السنوسي - أن القسم الأول لو اجتمعت فيه خستان، فإما في مقدمتين أو في مقدمة واحدة:

أ - فإن كان في مقدمتين، لم يكن ذلك إلا إذا كانتا سالبتين، أو كانت الصغرى سالبة، والكبرى موجبة جزئية، وأيّاما كان لا ينتج:

١ - أما إذا كانتا سالبتين؛ فلأن أخص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين[2]، والاختلاف الدال على العقم موجود فيه، فإنه يصدق قولنا: «لا شيء من

---

(١) ليس في المخطوطة، والمثبَت من الشرح الصغير للملوي، ص ٣٠٨.

(٢) أي: أما إذا كانتا سالبتين، فإما أن تكونا سالبتين كليتين، أو سالبتين جزئيتين، أو مختلفتين أي: سالبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى أو العكس، وأخص هذه الأربعة السالبتان الكليتان. الشرح الكبير للملوي، ص ٣٦٢.

.....

حاشية البدوي

الإنسان بفرس، ولا شيء من الصاهل بإنسان» والحق الإيجاب، وهو قولنا: «كل فرس صاهل»، ولو قلت بدل الكبرى: «ولا شيء من الحمار بإنسان» لكان الحق السلب، وهو «لا شيء من الفرس بحمار»[١].

٢ - وأما إذا كانت الصغرى سالبة، والكبرى موجبة جزئية؛ فلأن أخص القرينتين منهما هو المركب من السالبة الكلية، والموجبة الجزئية، والاختلاف متحقق فيه؛ فإنه يصدق قولنا: «لا شيء من الحيوان بجماد، وبعض الجسم حيوان»، والحق الإيجاب[٢]، وهو «كل جماد جسم»، ولو قلت بدل الكبرى: «وبعض المتحرك بالإرادة حيوان»[٣] لكان الحق السلب، وهو قولنا: «لا شيء من الجماد بمتحرّك بالإرادة»[٤].

ب - وإن كان اجتماع الخستين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية، والسالبة الجزئية إما صغرى أو كبرى، فأيّاما كان يلزم الاختلاف:

١ - أما إذا كانت صغرى، فكقولنا: «ليس كل جسم حيوانًا، وكل متحرك بالإرادة جسم» والحق الإيجاب، وهو «كل حيوان متحرك بالإرادة»، ولو قلت: «ليس

---

(١) وإذا لم يُنتج الأخص لم ينتج الأعم. الشرح الكبير للملوي، ص ٣٦٣.

(٢) قوله: «والحق الإيجاب» أي: على خلاف ما اقتضاه القياس، وقوله: «وهو: كل جماد جسم» لو قال: «وهو قولنا: بعض الجماد جسم» لكان أنسب بالقياس، لكنه نظر إلى كونه نقيض السالبة الجزئية الكاذبة. حاشية الباجوري على مختصر السنوسي، ص ١٩٠.

(٣) في الشرح الكبير للملوي (ص ٣٦٣): (وكل متحرك بالإرادة حيوان).

(٤) المناسب أن يقول: لكان الحق السلب، وهو قولنا: «بعض الجماد ليس بمتحرّك بالإرادة». حاشية الباجوري على مختصر السنوسي، ص ١٩٠.

.....

حاشية البدوي

كل حيوان إنسانًا، وكل فرس حيوان» لكان الحق السلب، وهو «بعض الإنسان ليس بفرس»[١].

٢ - وأما إذا كانت كبرى، فكقولنا: «كل إنسان حيوان، وليس كل متحرك بالإرادة إنسانًا» والحق الإيجاب، وهو «كل حيوان متحرك بالإرادة»، ولو قلنا: «كل ناطق إنسان، وليس كل فرس ناطقًا» لكان الحق السلب، وهو «بعض الإنسان ليس بفرس»[٢].

فهذه القرائن [الأربع][٣] أخص ما اجتمع فيه الخستان من القسم الأول، وإذا لم ينتج الأخص لم ينتج الأعم.

وأما القسم الثاني، وهو ما إذا كانت الصغرى جزئية موجبة، فلو لم تكن الكبرى معها كلية سالبة لكانت إما سالبة جزئية أو موجبة بقسميها، وكلاهما لا ينتج:

---

(١) النتيجة جزئية سالبة كما في المخطوطة وكذا في الشرح الصغير للملوي، بينما في مختصر السنوسي (ص ١٩٠)، والشرح الكبير للملوي (ص ٣٦٣) أن النتيجة كلية سالبة.

(٢) كما في المخطوطة، وكذا في الشرح الصغير للملوي، أما في مختصر السنوسي الذي نقل عنه الملوي: (لا شيء من الإنسان بفرس)، والمثبَت هو المناسب. ينظر: حاشية الباجوري على مختصر السنوسي، ص ١٩٠.

(٣) ليس في المخطوطة، والمثبَت من الشرح الصغير للملوي (ص ٣١١)، والمراد بالقرائن الأربع كما في حاشية الصبان: السالبتان الكليتان، والسالبة الكلية مع الجزئية الموجبة، والسالبة الجزئية صغرى أو كبرى مع الكلية الموجبة.

.....

حاشية البدوي

أما السالبة الجزئية فلما عُلِمَ فيما سبق من عقمها مع الموجبة الكلية التي هي أخص من الموجبة الجزئية.

وأما الموجبة فلأن أخص القرينتين منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية صغرى، والموجبة الكلية كبرى، والاختلاف الموجب للعقم حاصل [فيه][1] كقولنا: «بعض الحيوان إنسان، وكل ناطق حيوان»، والحق الإيجاب، وهو «بعض الإنسان ناطق»[2]، ولو قلت بدل الكبرى: «وكل صاهل حيوان» لكان الحق السلب، وهو «لا شيء من الإنسان بصاهل».

فهذه براهين عقم ما لم يوجد فيها شروط الإنتاج في هذا الشكل، وبالله التوفيق. أ.هـ كلام السنوسي[3].

فسقط باشتراط عدم اجتماع الخستين في القسم الأول ثمانية أضرب: السالبة الجزئية صغرى مع الكبريات الأربع، والسالبة الكلية صغرى مع غير الموجبة الكلية كبرى، والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى، فهذه ثمانية.

---

(١) ليس في المخطوطة، والمثبت من الشرح الصغير للملوي (ص ٣١٢)، وهو الموافق لمختصر السنوسي (ص ١٩٠).

(٢) كما في المخطوطة والشرح الصغير للملوي. وفي الشرح الكبير للملوي (ص ٣٦٤)، ومختصر السنوسي (ص ١٩٠): (كل إنسان ناطق).

(٣) مختصر السنوسي، ص ١٨٩، وما بعدها.

.....

حاشية البدوي

وباشتراط كون الكبرى سالبة كلية مع الموجبة الجزئية صغرى ثلاثة: الموجبة الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية، فهذه ثلاثة أضرب، تضم إلى الثمانية قبلها، يجتمع أحد عشر، كلها عقيمة، ويبقى خمسة منتجة.

وأما طريق التحصيل، فالصغرى إما موجبة كلية، وهي لا تنتج إلا مع الثلاث وهي ما عدا السالبة الجزئية، وإما سالبة كلية، وهي لا تنتج إلا مع الموجبة الكلية، وإما موجبة جزئية، وهي لا تنتج إلا مع السالبة الكلية، ولا يصح أن تكون الصغرى سالبة جزئية لاجتماع الخستين فيها، فمجموع المنتجة إذن خمسة أضرب:

الضرب الأول: من كليتين موجبتين، ينتج موجبة جزئية، نحو:

كل إنسان حيوان

وكل ناطق إنسان

فبعض الحيوان ناطق

الثاني: من موجبة كلية صغرى، وموجبة جزئية كبرى، ينتج موجبة جزئية، نحو:

كل إنسان حيوان

وبعض الناطق إنسان

فبعض الحيوان ناطق

الثالث: من كليتين، والصغرى سالبة، نحو:

لا شيء من الإنسان بجماد

.....

حاشية البدوي

وكل ناطق إنسان

ينتج: سالبة كلية، وهي: لا شيء من الجماد بناطق

الرابع: من كليتين، والكبرى سالبة، عكس ما قبله، نحو:

كل إنسان حيوان

ولا شيء من الفرس بإنسان

فبعض الحيوان ليس بفرس

الخامس: هو الصورة التي تجتمع فيها الخستان، وهو ما أُلِّف من مقدمتين:

صغراهما موجبة جزئية، وكبراهما سالبة كلية، نحو:

بعض الإنسان حيوان

ولا شيء من الفرس بإنسان

فبعض الحيوان ليس بفرس

هذا مذهب المتقدمين.

وذهب بعض المتأخرين - وتَبِعَهُ كثيرون - إلى أن ضروب الرابع المنتجة ثمانية، وجعلوا الشرط أحد أمرين: إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما في الكيف مع كلية إحداهما، فالأمر [الثاني] [1] يقتضي أن ينتج ثلاثة أضرب زائدة على الخمسة السابقة، وإن اجتمع في كلٍّ من تلك الثلاثة خستان، فزادوا:

---

(١) ليس في المخطوطة، والمثبَت من الشرح الصغير للملوي، ص ٣١٤.

.....

حاشية البدوي

ضربًا سادسًا، وهو: جزئية سالبة صغرى، وموجبة كلية كبرى، نحو:

بعض المستيقظ ليس بنائم

وكل كاتب مستيقظ

فبعض النائم ليس بكاتب

وضربًا سابعًا، وهو موجبة كلية صغرى، وسالبة جزئية كبرى، نحو:

كل كاتب متحرِّك الأصابع

وبعض ساكن الأصابع ليس بكاتب

فبعض متحرك الأصابع ليس بساكن الأصابع

وضربًا ثامنًا: وهو صغرى سالبة كلية، وكبرى موجبة جزئية، نحو:

لا شيء من المتحرك بساكن

وبعض المنتقل متحرك

فبعض الساكن ليس بمنتقل

لكن يُشترط لإنتاج هذه الضروب الثلاثة زيادة على ما مرَّ شروطٌ تُطلب من المطولات»[1].

وقد رَمَزَ بعضُهم إلى الضروب المنتجة مِنْ كلِّ شكلٍ لكن مع الجري على ما درج عليه الكاتبي ومن تبعه، وعلى ما مشى عليه صاحب الشمسية في الشكل الثالث، ومع

---

(١) الشرح الصغير للملوي، ص ٣٠٨: ٣١٥.

.....

حاشية البدوي

الجري على ما ذهب إليه بعض المتأخرين من أن المنتج من ضروب الشكل الرابع ثمانية، فقال[١]:

كَـريمٌ كبـيرٌ كَـمْ لِقَلْـبٍ بِحُسْـنِهِ ... كَـوَى بِالْتِهَـاب للفـؤادِ تَحَصَّـلَا
كَحِيْـلٍ لَـهُ لَحْـظٌ كَـأَنَّ بِطَرْفِـهِ ... لِنَفْسِـي سِـهَامًا كَالْمَنَايَـا تَـوَغَّلَا
كَلَا[٢] كُلَّ كَهْفٍ ليس بِالْحُبِّ كَاذِبَا ... بَـدَا لِلْمَـلَا كَنْـزًا بـه كَـمْ سَـنًا جَـلَا
كَفَـى كُـلَّ كَـلٍّ بَـلْ لَنَـا كَـانَ كَـافِلا ... لَطِيفًـا بَهِيًّـا لِلْـوَرَى سَـادَ كَـمْ عَـلَا
كَـأَنَّ سَـنَاهُ لِلـدُّجَى بَـدْرُ فَـاحْفَظَنْ ... وَخُذْ صَدْرَ كِلْمِ تَعْلَمِ الشَّكْلَ مُجْمَـلَا
فَكَـافٌ لِكُلِّـيٍّ وَبَـاءٌ لِمُوجَـبٍ[٣] ... وَسِينٌ لِسَلْبِ الجُـزْءِ، وَالـلَّامَ اسْـجِلَا

---

(١) هو العلامة أحمد السجاعي في رسالته «فتح الوهاب الموفَّق بشرح نَظْمِ أشكال المنطق»، وقصة هذه الرسالة أن العلامة الملوي جَمَعَ ضروبَ أشكالِ المنطق الأربعة في ثلاثة أبيات، وبيَّن ما يتعلق بها في شرحه على السلم، غير أنه لم يتكلم على ما يتعلق بتركيبها لكونه ليس مقصودًا بالذات، فأَمَرَ العلامةُ الشيخ سليمان الجمل العجيلي الشافعي صاحب الحاشية على تفسير الجلالين العلامةَ أحمد السجاعي أن ينظم الأشكال المذكورة على طريقته لكن مع مراعاة معنى لطيفٍ في التركيب، فلما أتمَّ نَظْمها في ستة أبيات - وهي المذكورة في الصلب - أمره بشرحها، فكانت رسالة «فتح الوهاب الموفَّق بشرح نظم أشكال المنطق».

(٢) كَلا: بفتح الكاف وإبدال الهمزة ألفًا، وهو لغةٌ بمعنى: حَفِظَ هذا المحبوب. فتح الوهاب الموفَّق بشرح نظم أشكال المنطق، ١٠/أ.

(٣) يعني أن الكاف للكلي، والباء للجزئي المعلوم من المقابلة بالكلي، وقوله «لموجب» راجع إليهما معًا بدليل معادلته بالسلب الجزئي والكلي في قوله بعده « وَسِينٌ لِسَلْبِ الجُزْءِ، وَاللَّامَ اسْجِلَا»، أي: أطلق سلب اللازم المقيد في السين، يقول العلامة السجاعي: وقد اقتفيت أثر شيخنا =

وتفصيل ذلك وأمثلته وإقامة البرهان عليه يُطلب من المطولات.

اعلم أنَّ النتيجةَ تتبع أخسَّ المقدمتين، مثلًا: إذا كان القياس مركبًا من موجبة وسالبة يُنتج سالبة .....

حاشية البدوي

وعُلِمَ من قوله: «فكاف لكلي... إلخ» أن كلًّا من التاء والجيم والعين والفاء ليس من الرمز، فتأمل.

قوله: «وتفصيل ذلك وأمثلته... إلخ» قد ذكرنا جميع ذلك قريبًا.

قوله: «اعلم أن النتيجة تتبع أخس المقدمتين» أي: الخسيس من المقدمتين، «فأفعل التفضيل ليس على بابه، وذُكِّر باعتبار تأويل المقدمة بالقول، وإلا كان القياس «خسّاء المقدمتين»، وما ألطف ما قيل:

إن الزمـــان لتـــابعٌ أرذالـــه تبـــع النتيجـــة للأخـــس الأرذل»[1]

قوله: «إذا كان القياس مركبًا من موجبة وسالبة... إلخ»: صادق:

١ - بما إذا كانت الخسة في إحدى المقدمتين، بأن تكون إحداهما موجبة كلية،

= المذكور - أي الملوي - في نظمه على أن الكاف للكلية الموجبة مقتطعة من «كل»، واللام للسالبة الكلية مختزلة من «لا شيء»، والباء للموجبة الجزئية مأخوذة من «بعض»، والسين للسالبة الجزئية مأخوذة من «ليس بعض»، وبهذا عُلِمَ أنَّ كلَّ بيتٍ قد اشتمل على شكل على ترتيبها المعلوم في فنه ما عدا الرابع... وأن أواخر الأبيات ليست رموزًا، بل هي تتمات. فتح الوهاب الموفّق بشرح نظم أشكال المنطق، ١٥/ أ، ب.

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣١٩.

وإذا كان مركبًا من جزئية وكلية يُنتج جزئية.

حاشية البدوي

والأخرى سالبة كلية، كقولنا:

كل إنسان ناطق

ولا شيء من الناطق بصاهل

ينتج سالبة كلية، وهي: لا شيء من الإنسان بصاهل

٢ - وبما إذا كانت في كل منهما، بأن تكون إحداهما موجبة جزئية، والأخرى سالبة كلية، كقولنا:

بعض الإنسان حيوان

ولا شيء من الإنسان بفرس

ينتج: بعض الحيوان ليس بفرس

لكن يُشترط إذا كانت الخسة في كل منهما أن تكون من جنسين: جنس الكم، وجنس الكيف، بأن تكون إحدى المقدمتين موجبة جزئية، والأخرى سالبة كلية، كالقياس المتقدم، لا من جنس واحد بأن تكونا سالبتين أو جزئيتين؛ لأن ذلك لا يكون في الضروب المنتجة التي الكلام فيها.

قوله: «وإذا كان مركبًا من جزئية... إلخ» كقولنا:

بعض الحيوان إنسان

وكل إنسان ناطق

* * *

[القياس الاقتراني بحسب التركيب]

ولما قسَّم القياس من قبل إلى الاقتراني والاستثنائي، أراد أن يُبيِّن أنَّ كل واحدٍ منهما من أيِّ شيء يتركب، فقال: (و) القياس (الاقتراني) بحسب التركيب ستة أقسام؛ لأنه:

١- (إما مركب من) مقدمتين كليتين (حمليتين) ويُسمَّى هذا اقترانيًا حمليًا (كما مر) في قولنا: «كل جسم مؤلف، وكل مؤلَّف محدَث».

٢- (وإما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين (متصلتين، كقولنا:

إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

وكلما كان النهار موجودًا فالأرض مضيئة

يُنتج) من اقتران هاتين المقدمتين: (إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة)

حاشية البدوي

ينتج: بعض الحيوان ناطق

قوله: «إما مركب من...حمليتين»، «هذا الذي ذكره عامة المناطقة، واقتصروا عليه، ولم ينبهوا على ما تركب من الشرطيات». حفني[1]

قوله: «لأن العلم بالقياس في المركبة» أي: في الأشكال المركبة.

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧٤.

والمراد من المتصلتين: لزوميتان لا اتفاقيتان؛ لأنه لا فائدة في إنتاج الأشكال المركبة من الاتفاقيات؛ لأن العلم بالقياس في المركبة منها موقوف على العلم بوجود الأصغر والأكبر في نفس الأمر، فيكونان معلومَيِ الاجتماع من غيرِ التفاتٍ إلى الأوسط، فلا يكون الأوسط محتاجًا إليه.

٣- (وإما) مركب (من) مقدمتين شرطيتين (منفصلتين، كقولنا:

كل عددٍ فهو إما زوج أو فرد

وكل زوج فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد

يُنتج) من هاتين المقدمتين (كل عدد فهو إما فرد، أو زوج الزوج، أو زوج الفرد) .....

حاشية البدوي

وقوله: «منها» أي: من الاتفاقيات.

قوله: «وإما مركب من... منفصلتين»، «ذَكَرَ المناطقة أنَّ شَرْطَ إنتاج هذا القسم إيجابُ المقدمتين، وكلية إحداهما، وصدق منع الخلو عليهما، كالمثال الذي ذكره المصنف.

قوله: «وكل زوج فهو إما زوج الزوج» هو ما تركَّب من ضرب زوجٍ في زوجٍ فقط، بمعنى أنه لا يمكن قيامه من ضرب زوج في فرد، فالاثنا عشر ليست منه.

قوله: «أو زوج الفرد» هو ما تركَّب من ضرب زوج في فرد، سواء تركب من ضرب زوج في زوج أيضًا أو لا، الأول: كالاثني عشر، والثاني: كالستة، والمراد بالفرد:

لأن الصادق من المنفصلة الأولى إن كان الفردية فهي أحد أقسام النتيجة، وإن كانت الزوجية - وهي منحصرة في قسمين - كان الصادقُ أحدَ قسميها المذكورين في النتيجة أيضًا، فتصدق النتيجة المركبة من الأقسام الثلاثة قطعًا.

اعلم أنَّ العدد إما أن يكون منقسمًا إلى المتساويين أو لا: فإن كان منقسمًا إلى المتساويين فهو الزوج كالاثنين مثلًا، وإن لم ينقسم إلى المتساويين بأن لا ينقسم أصلًا كالواحد أو ينقسم إلى غير متساويين كالثلاثة فهو الفرد، ثم الزوج إن انقسم إلى ما ينقسم إلى المتساويين فهو زوج الزوج كالأربعة، وإلا فهو زوج الفرد كالستة.

٤- (وإما) مركب (من) مقدمة (حملية، و) مقدمة (متصلة) سواء:

أ- كانت المتصلة صغرى، والحملية كبرى (كقولنا: .....

حاشية البدوي

غير الواحد؛ إذ لو اعتُبِرَ لاقتضى أنَّ كل شفع زوج فرد وليس كذلك، وعلى هذا: فالاثنان ليست من زوج الفرد، كما أنها ليست من زوج الزوج، وحينئذ فالكبرى - وهي قولنا: كل زوج فهو إما... إلخ - مانعةُ جمعٍ تُجوِّز الخلو لإمكان الارتفاع في الاثنين...

قوله: «سواء كانت المتصلة صغرى، والحملية كبرى» أي: وسواء كانت الشركة

كلما كان هذا) الشيءُ (إنسانًا فهو حيوان

وكل حيوان جسم

ينتج) من هاتين المقدمتين (كلما كان هذا) الشيء (إنسانًا فهو جسم)

ب- أو كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى، كقولنا:

كل إنسان جسم

وكلما كان هذا الجسم ماشيًا فهو حيوان

ينتج من الشكل الأول: كل إنسان حيوان

حاشية البدوي

مع الحملية في تالي المتصلة أو في مقدَّمِها، فالأقسام أربعة، لكن المطبوع منها - أي: الآتي على الطبع من كون الانتقال يكون من الأصغر إلى الأوسط، ومن الأوسط إلى الأكبر - أن تكون الحملية كبرى، والشركة في تالي المتصلة، كمثال المصنف»[1].

١ - «ومثال الاشتراك في مقدم المتصلة مع كون المتصلة صغرى:

كلما كان العدد زوجًا فهو منقسم إلى متساويين

وكل زوج ضعف عدد

ينتج من الثالث: بعض المنقسم إلى متساويين ضعف عدد

٢ - ومثال الاشتراك في تالي المتصلة مع كون المتصلة كبرى:

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧٥.

٥- (وإما) مركب (من) مقدمة (حملية، و) مقدمة (منفصلة) سواء:

أ- كانت المنفصلة صغرى، والحملية كبرى (كقولنا:

كل عدد إما زوج وإما فرد

وكل زوج فهو منقسم بمتساويين

ينتج) من هاتين المقدمتين (كل عدد فهو إما فرد أو منقسم بمتساويين)

ب- أو كانت الحملية صغرى، والمنفصلة كبرى، كقولنا:

كل إنسان حيوان

وكل حيوان إما أبيض وإما أسود

ينتج: كل إنسان إما أبيض وإما أسود

حاشية البدوي

لا شيء من الإنسان بحمار

وكلما كان الشيء ناهقًا كان حمارًا

ينتج: ليس ألبتة إذا كان الشيء إنسانًا كان ناهقًا»[1].

٣ - ومثال الاشتراك في مقدم المتصلة مع كون المتصلة كبرى كمثال الشرح، وتنعقد في هذا القسم بأحواله الأشكال الأربعة، والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة هنا، أي: في المطبوع بين التالي من المتصلة وبين الحملية الكبرى.

قوله: «وإما مركب من... حملية و....منفصلة» وله أربعة أقسام أيضًا، والمطبوع منها: ما تكون المنفصلة صغرى، والحملية كبرى.

---

(١) الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ص ١٩٩/ أ، بتصرف.

٦- (وإما) مركب (من) مقدمة (متصلة و) مقدمة (منفصلة) سواء:

أ- كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى، (كقولنا:

كلما كان هذا إنسانًا فهو حيوان

وكل حيوان إما أبيض وإما أسود

ينتج) من هاتين المقدمتين: (كلما كان هذا إنسانًا فهو إما أبيض أو أسود)

ب- أو كانت المنفصلة صغرى، والمتصلة كبرى، كقولنا:

كل إنسان إما أبيض وإما أسود

وكلما كان هذا أبيض أو أسود فهو حيوان

ينتج: كلما كان هذا إنسانًا فهو حيوان

اعلم أن الأشكال الأربعة تنعقد في كل واحدٍ من أقسام الشرطية.....

حاشية البدوي

قوله: «اعلم أن الأشكال الأربعة تنعقد... إلخ» أي: «تتألف وتحقق الأشكال الأربعة المتقدمة في الحملي في كل واحد من أقسام الشرطية؛ لأن الجزء التام الواقع الاشتراك فيه:

١ - إن كان تاليًا في الصغرى، مُقدَّمًا في الكبرى، كـ:

كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا

وكلما كان النهار موجودًا كانت الكواكب مخفية

ينتج: كلما كانت الشمس طالعة كانت الكواكب مخفية

فهو الشكل الأول.

.....

حاشية البدوي

٢ - وإن كان تاليًا فيهما كـ:

ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودًا

وكلما كان العالم مظلمًا كان الليل موجودًا

ينتج ليس ألبتة إذا كانت الشمس طالعة كان العالم مظلمًا

فهو الشكل الثاني.

٣ - وإن كان مقدمًا فيهما كـ:

كلما كان النهار موجودًا كانت الشمس طالعة

وكلما كان النهار موجودًا كان العالم مضيئًا

ينتج: قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان العالم مضيئًا

فهو الشكل الثالث

٤ - وإن كان مقدمًا في الصغرى، تاليًا في الكبرى، كـ:

قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا

وليس ألبتة إذا كان الليل موجودًا كانت الشمس طالعة

[ينتج: قد لا يكون إذا كان النهار موجودًا كان الليل موجودًا][1]

فهو الشكل الرابع، هذا في الشرطية المتصلة، وقس عليها الشرطية المنفصلة»[2].

---

(١) ليس في المخطوطة، والمثبت من الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ص ١٩٧/ ب.

(٢) الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ص ١٩٧/ ب، بتصرف.

وتكون شرائطه وحال نتائجه .....

حاشية البدوي

تنبيه:

١ - إذا كان الوسط في الاقتراني والشرطي هو أحد طرفي الشرطية برمته يُسمَّى بالجزء التام، وهو المتداول في العلوم، والمحتاج إلى معرفته.

٢ - وإن كان الوسط جزء ذلك الطرف يسمى بالجزء غير التام.

قوله: «وتكون شرائطه» الضمير يرجع إلى الأشكال، وأفرده لتأولها بالمذكور، أو راجع إلى كل واحد، أي: شرائط إنتاج هذه الأشكال كما في الحمليات من غير فرق حتى يشترط:

في الأول: إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.

وفي الثاني: اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى.

وفي الثالث: إيجاب الصغرى، وكلية إحدى المقدمتين.

وفي الرابع: إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالإيجاب والسلب مع كلية إحداهما، وكذا عدد ضروبها إلا في الشكل الرابع، فإن ضروبه هنا خمسة؛ لأن إنتاج الضروب الأخيرة بحسب تركيب السالبة، وهو غير معتبر في الشرطيات.

وقوله: «وحال نتائجه» فتكون نتيجة الضرب الأول من الشكل الأول موجبة كلية، ومن الشكل الثاني سالبة كلية، وعلى هذا القياس.

في الكمية والكيفية كما في الحمليات من غير فرق، إلا أن المصنف لم يذكر ههنا غير الشكل الأول، فإن أردت الاستقصاء فيها فارجع إلى المطولات.

[القياس الاستثنائي بحسب التركيب]

ولما فرغ من بيان الاقتراني، شرع في بيان الاستثنائي، فقال: (**وأما القياس الاستثنائي**) فهو مركب دائمًا من مقدمتين: إحداهما شرطية والأخرى استثنائية.....

حاشية البدوي

وقوله: «في الكمية والكيفية» مرتبط بكل من شرائطه ونتائجه.

قوله: «فإن أردت الاستقصاء فارجع إلى المطولات» قد ذكرنا ما في المطولات.

قوله: «وأما القياس الاستثنائي» أي: المشتمل على أداة الاستثناء وهي «لكن»، أي: على أداة الاستدراك الشبيه بالاستثناء في إحداثه فيما قبله شيئًا لم يوجد فيه.

ولما قسَّم القياس أولًا إلى اقتراني واستثنائي، وقسَّم الاقتراني إلى حملي وشرطي أخذ يقسِّم الاستثنائي أيضًا، وأقسامه ستة عشر كما قال الشارح.

أعني وضعَ أحد جزأي الشرطية أي: إيجابه، أو رفعه أي: سلبه؛ ليلزم وضع جزئها الآخر أو رفعه.

فأقسامه بحسب التركيب ستة عشر، وذلك لأن الشرطية الموضوعة فيه لا تخلو من أن تكون متصلةً، أو منفصلةً حقيقيةً أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو، فشرط إنتاجه أمور ثلاثة:

أحدها: كون الشرطية موجبة.

حاشية البدوي

قوله: «أعني وضع أحد جُزْأي... إلخ» أي: ذات وضع...إلخ، وكذا يقال فيما بعده؛ لأن المقدمة ليست هي الوضع والرفع[1].

قوله: «فأقسامه بحسب التركيب ستة عشر» حاصلة من ضرب أربعة في أربعة، وذلك لأن الشرطية إما متصلة، أو منفصلة حقيقية، أو مانعة جمع فقط، أو مانعة خلو فقط، كما قال الشارح، وعلى كل إما أن يستثنى عين المقدَّم أو نقيضه، أو عين التالي أو نقيضه، فالجملة ما ذُكِرَ.

قوله: «كون الشرطية موجبة» أي: «متصلة أو منفصلة، فإنها لو كانت سالبة لم تنتج شيئًا، لا الوضع ولا الرفع، فإن معنى الشرطية السالبة: سلب اللزوم أو العناد،

(١) بل القول المتضمن لذلك. حاشية الحفني على شرح إيساغوجي (ص ٧٦)، واعلم أن القياس الاستثنائي مركب دائمًا من مقدمتين: أولهما: شرطية. وثانيهما: واضعة ورافعة، فالواضعة: استثناء عين المقدم، والنتيجة عين التالي. والرافعة: استثناء نقيض التالي، والنتيجة نقيض المقدم... فإن كانت المقدمة الثانية واضعة فالنتيجة موجبة، وإن كانت الثانية رافعة فالنتيجة سالبة. شوقي على الفناري، ص ١٤٦.

وثانيها: كونها لزومية إذا كانت متصلة، وعنادية إذا كانت منفصلة.

وثالثها: أحد الأمرين في المتصلة: إما كلية الشرطية، أو كلية الاستثنائية.

حاشية البدوي

وإذا لم يكن بين أمرين لزوم أو عناد لم يلزم من وجود أحدهما أو عدمه وجود الآخر أو عدمه.

قوله: «كونها لزومية... إلخ» أي: وجود اللزوم بين طرفيها ليتحقق الإنتاج المذكور؛ إذ لو كانت اتفاقية لكان صدقها متوقفًا على صدق طرفيها معًا من غير ملازمة، فلو عُلِمَ تاليها مثلًا من المتصلة مع الاستثنائية - مع كون الاستثنائية عُلِمَت هي من التالي - لَزِمَ الدور، فليتأمل.

قوله: «إما كلية الشرطية» فلا تنتج الجزئية، متصلةً كانت أو منفصلةً[1].

وقوله: «أو كلية الاستثنائية»[2] بأن يكون حكمُها [عامًّ][3] الوضعِ لمقدَّم المتصلة أو لأحد طرفي الشرطية المنفصلة إن كانت موجبة، وعامَّ الرفعِ لما ذُكِرَ إن كانت سالبة،

---

(١) إنما اعتبر كلية الشرطية لأنها لو كانت جزئية لجاز أن يكون وضع اللازم أو العناد غير وضع الاستثناء، فلم يلزم من وضع أحد جزأيها أو رفعه وضع الآخر أو رفعه. شرح محمد أفندي البوسنوي على الشمسية، ١٢٢/ ب.

(٢) المراد بكلية الاستثنائية ولو كانت حمليةً: عموم الأزمان والأوضاع دون عموم الأفراد. ينظر: حاشية مفتي زادة على التصديقات، ص ٢٨٤.

(٣) ليس في المخطوطة، والمثبت من الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ص ٢٠٢/ أ.

.....

حاشية البدوي

كـ «قد يكون إذا جالسني زيد وقت الزوال حدَّثته، لكنه جالسني جميع النهار»، وكـ «قد يكون زيد عند الزوال إما قائمًا وإما آكلًا، لكنه نائم جميع النهار»...

وهذا الشرط محله إن لم يكن وقت الاتصال فيما شرطيته متصلة، ولا وقت الانفصال فيما شرطيته منفصلة، هو بعينه وشخصه وقت الوضع في الاستثنائية الموجبة، ووقت الرفع في السالبة.

وأما إذا اتحد الوقتان في الشرطية والاستثنائية فلا حاجة لكلية الشرطية، ولا لعموم وضع أو رفع الاستثنائية لوضع المقدم أو رفعه كـ «قد يكون إذا جالسني زيد وقت الجمعة الفلانية مع فلان أكرمته لكنه جالسني كذلك فأكرمته».

وأما إذا لم تكن [الشرطية][1] كلية، ولا الاستثنائية كلية، ولا الوقت منصوص على اتحاده، فلا إنتاج لزومًا لجواز كون المقدَّم أعم من التالي مثلًا: «قد يكون إذا كان زيدٌ متحرِّكَ الأصابعِ كان كاتبًا» لا يلزم من وضع «متحرك» وضع «كاتب»، ولا من رفع «كاتب» رفع «متحرك»....»[2].

---

(١) ليس في المخطوطة، والمثبت من الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ص ٢٠٢/ ب.

(٢) الهبات الربانية للقواعد المنطقية، ص ٢٠٢/ أ، ب، بتصرف.

إذا عرفت هذا، (فالشرطية الموضوعة فيه) أي: في القياس الاستثنائي (إن كانت متصلةً) موجبةً لزوميةً كليةً الشرطيةُ[1] أو الاستثنائيةُ، فالاستثناء فيها يُتصور على أربعة أوجه؛ لأنه إما أن يكون بعين المقدَّم أو بنقيضه، أو بعين التالي أو بنقيضه، فالأول والرابع مُنْتِجَان، والثاني والثالث عقيمان، أشار إلى المنتجَيْن بقوله:

(فاستثناءُ عينِ المقدَّم يُنْتِجُ عينَ التالي) لأنَّ المقدَّم ملزومٌ، والتالي لازمٌ له، ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم، وإلا لزم انفكاك اللازم من الملزوم، فتبطل الملازمة (كقولنا: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنه إنسان، فهو حيوان) فلا ينتج استثناءُ عينِ التالي عينَ المقدَّم؛ لأنَّ وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم؛ لجواز أن يكون اللازم أعم كالحيوان، ووجود الأعم لا يستلزم وجود الأخص.

حاشية البدوي

قوله: «الموضوعة فيه» أي: المذكورة في القياس الاستثنائي.

قوله: «وإلا لزم انفكاك... إلخ» أي: وإلا ينتج عين التالي، بل أنتج نقيضه لزم... إلخ.

قوله: «لجواز أن يكون اللازم أعم» أي: من الملزوم، والعام يوجد بدون الخاص، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان؛ لأنك إذا قلت: «لكنه حيوان» بعد قولك: «كلما كان هذا إنسانًا فهو حيوان» لا يلزم منه أن يكون إنسانًا لجواز ألا يكون إنسانًا لجواز أن يكون فرسًا.

---

(١) مرفوع أنهم مقام الضمير. حاشية شوكت على مغني الطلاب، ص ٥٩.

(واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدَّم)؛ لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم، فتبطل الملازمة أيضًا (كقولنا: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنه ليس بحيوان، فلا يكون إنسانًا) فلا ينتج استثناء نقيض المقدَّم نقيض التالي؛ لأنه لا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون الملزوم أخص من اللازم، وانتفاء الأخص لا يستلزم انتفاء الأعم.

فإن قلت: عدم الإنتاج فيما إذا كانت الملازمة عامة، أما إذا كانت مساوية فالإنتاج ضروري، كما في قولنا: «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن النهار موجود»، ينتج: «أن الشمس طالعة»، ولو قلنا: «لكن الشمس ليست بطالعة» ينتج: «أن النهار ليس بموجود».

قلت: الإنتاج ههنا[1] لخصوص المادة لا لذات المقدمات، والمراد بالإنتاج

حاشية البدوي

قوله: «وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم» أي: وإلا ينتج نقيض المقدَّم لَزِمَ وجود الملزوم بدون لازمه، وذلك يبطل اللزوم.

قوله: «وانتفاء الأخص لا يستلزم انتفاء الأعم» فإنك إذا قلت: «لكنه ليس بإنسان» بعد القول المذكور لا يلزم منه أن يكون ليس بحيوان لجواز أن يكون فرسًا عند انتفاء الإنسانية.

قوله: «لخصوص المادة» هي مساواة المقدم للتالي.

(١) أي: في هذا المثال. حاشية شوكت على مغني الطلاب، ص ٦٠.

ههنا[1]: ما يكون لذات المقدمات.

(وإن كانت) أي: الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي (منفصلة) لزم أن تكون موجبةً عناديةً، سواء كانت حقيقية أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو.

فإن كانت حقيقيةً فالاستثناء فيها يُتصور على أربعة أوجهٍ كلها مُنْتِجَة: اثنان باعتبار الوضع، واثنان باعتبار الرفع؛ لأنَّ وَضْعَ كلٍّ من الجزأين يُنْتِجُ رَفْعَ الآخر، ورفعَ كلٍّ منهما يُنتج وضعَ الآخر، أشار إليه بقوله: (فاستثناء عين أحد الجزأين) مقدَّمًا كان أو تاليًا (ينتج نقيض الآخر)؛ لأنَّ وجودَ أحدِ المعاندين صدقًا يستلزم عدمَ الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا:

العدد إما زوج أو فرد

لكنه زوج، ينتج: أنه ليس بفرد

أو لكنه فرد، ينتج: أنه ليس بزوج

حاشية البدوي

قوله: [وإما مانعة الجمع وإما مانعة الخلو][2] ذِكْرُ هذه الجملة لا معنى له،

(١) أي: في مقام بيان إنتاج القياس الاستثنائي. حاشية شوكت على مغني الطلاب، ص ٦٠.

(٢) ليست في الأصول الخطية لمغني الطلاب، وَوَضَعَهَا المحشِّي قبل قول المغنيسي: وإن كانت =

(واستثناء نقيض أحدهما) أي: أحد الجزأين (ينتج عين الآخر) لامتناع الخلو بينهما، كقولنا:

العدد إما زوج أو فرد

لكنه ليس بزوج، ينتج: أنه فرد

ولكنه ليس بفرد، ينتج: أنه زوج

وإن كانت مانعةَ الجمع - وهي: المركبة من قضيتين كلٌّ منهما أخص من تقيض الأخرى - فالاستثناء فيها يُتصور أيضًا على أربعة أوجه:

اثنان منتجان، وهما: استثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما في الصدق، كقولنا:

هذا الشيء إما شجر أو حجر

لكنه شجر، فهو لا حجر

حاشية البدوي

فالصواب حذفها، والاقتصار على ما بعدها المقابل لقوله: «فإن كانت حقيقية».

قوله: «لامتناع اجتماعهما في الصدق» وامتناع الجمع يقتضي أنه متى ثبت أحدهما انتفى الآخر.

= مانعة الجمع، وهي: المركبة من قضيتين...

أو لكنه حجر، فهو لا شجر

واثنان عقيمان، وهما: استثناء نقيض أحد الجزأين لا ينتج عين الآخر [لجواز][1] الخلو بينهما، كقولنا:

هذا الشيء إما شجر أو حجر

لكنه لا شجر، لا ينتج: أنه حجر

أو لكنه لا حجر، لا ينتج: أنه شجر

وإن كانت مانعة الخلو - وهي: المركبة من قضيتين كلٌّ منهما أعم من نقيض الأخرى - فالاستثناء فيها أيضًا يُتصور على أربعة أوجهٍ:

اثنان منتجان، وهما: استثناء نقيض أحد الجزأين ينتج عين الآخر لامتناع الخلو بينهما، كقولنا:

هذا الشيء إما لا شجر أو لا حجر

لكنه شجر، ينتج: أنه لا حجر

حاشية البدوي

قوله: «لا ينتج عين الآخر» أي: ولا نقيضه لما علمت من أن عين كل منهما أعم من نقيض الأخرى، وحينئذ فيحتمل كونه من أفراد النقيض، وكونه من غيرها، فلا

(١) كما في (م)، وفي (ب): (لعدم امتناع)، وفي (ش): (لجواز امتناع الخلو)، وفي (أ)، و(د)، و(س)، و(و): (لامتناع)، والمثبت هو الموافق لعبارة الفاضل الكلنبوي (ص ١٢٩)، وإتحاف الطلاب (ص ١٥٤).

أو لكنه حجر، ينتج: أنه لا شجر

واثنان عقيمان، وهما: استثناء عين أحد الجزأين لا ينتج نقيض الآخر لجواز الجمع بينهما، كقولنا:

هذا الشيء إما لا شجر أو لا حجر

لكنه لا شجر، لا ينتج: أنه حجر

أو لكنه لا حجر، لا ينتج: أنه شجر

فصار مجموع المنتجات في القياس الاستثنائي عشرة، والعقيمات ستة.

[أقسام القياس باعتبار المادة = الصناعات الخمس]

ولما فرغ من بيان القياس باعتبار الصورة، شرع في بيان أقسامه .....

حاشية البدوي

يتحقق الإنتاج، تأمل.

قوله: «فصار مجموع المنتجات في القياس الاستثنائي عشرة» هي اثنان من أقسام المتصلة، واثنان من أقسام مانعة الجمع، واثنان من أقسام مانعة الخلو، وأقسام الحقيقية الأربع.

قوله: «والعقيمات ستة» هي استثناء نقيض المقدم أو عين التالي في المتصلة، واستثناء نقيض كل من مانعة الجمع، وعين كلٍّ من مانعة الخلو. تأمل.

قوله: «باعتبار الصورة» فالمتقدم كله في صورة القياس من استثنائي واقتراني بصورة الشكل الأول أو غيره إلى آخر ما تقدم.

بحسب المادة؛ لأن المنطقي كما يبحث عن الصورة يبحث عن المادة، والقياس بحسب المادة خمسة، يسمونها «الصناعات الخمس»، ووجه الضبط:

١ - أنه إن تركَّب من المقدمات اليقينية يُسمَّى برهانًا.

٢ - وإن تركَّب من المظنونات أو المقبولات يُسمَّى خَطابة.

٣ - وإن تركَّب من المشهورات يُسمَّى جدلًا.

٤ - وإن تركَّب من المُخَيَّلات يُسمَّى شِعْرًا.

٥ - وإن تركب من الشبيهة باليقينيات أو الظنيات يُسمَّى مغالطة.

[البرهان]

ولما كان البرهان مركَّبًا من اليقينيات قدَّمهُ على ما لا يكون مركبًا منها، فقال: (البرهان) أي: من جملة الصناعات الخمس البرهان، (وهو قياس.....

حاشية البدوي

قوله: «لأن المنطقي كما يبحث عن الصورة... إلخ»، «أي: كما يجب أن يبحث عن الصورة، يجب أن يبحث عن المادة حتى يعصم الذهن عن الخطأ في مادة الفكر»[1].

(١) حاشية منلا أحمد (ص ٦٩)، وأصله للقطب الرازي على الشمسية (ص ١٦٦).

مؤلَّفٌ من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين)، قوله «قياس»: جنسٌ يشمل الأقيسة الخمسة، وقوله «مؤلَّفٌ»: إنما ذُكر ليتعلق به قوله: «من مقدمات»، وهو إنما ذُكر ليُوصف به قوله: «يقينية»، وهو يُخرج غيرَ البرهان، وقوله «لإنتاج اليقين»: ليس للاحتراز، بل تكميلٌ لأجزاء الحدِّ؛ لأنه علة غائية له، ذَكَره ليشتمل التعريفُ على العلل الأربعة؛ لأن من لطائف التعريف أن ....

حاشية البدوي

قوله: «ليوصف به قوله: يقينية» الصواب إسقاط الضمير، وإدخال الباء على قوله.

قوله: «وهو يخرج غير البرهان» أي: قوله: «مؤلف من مقدمات يقينية» يخرج غير البرهان.

قوله: «ليشتمل التعريف على العلل الأربع... إلخ»:

١ - «كلُّ مركبٍ صادرٍ عن فاعلٍ مختار لا بدَّ له من: علة مادية، وعلة صورية، وعلة فاعلية، وعلة غائية؛ لأن العلة ما يتوقف عليه الشيء [المركب][1]، وما يتوقف عليه الشيء المركب إن كان داخلًا فيه؛ فإما أن يكون الشيء معه بالقوة أو بالفعل، فإن كان الأول فهو العلة المادية كالخشب للسرير، وإن كان الثاني فهو العلة الصورية كالهيئة للسرير، وإن كان ما يتوقف عليه الشيء خارجًا عنه؛ فإن كان ما منه الشيء فهو العلة الفاعلية، وإن كان ما لأجله الشيء فهو العلة الغائية.

٢ - وإذا صدر المركب عن موجِب بالذات يحتاج إلى ثلاثة منها، وهي غير العلة الغائية.

(١) كما في المخطوطة، وهي ليست في حاشية منلا أحمد (ص ٦٩) المنقول عنها.

يشتمل على العلل الأربع، وهي: المادية والصورية والفاعلية والغائية.....

حاشية البدوي

٣ - وأما البسيط الصادر عن المختار، فيحتاج إلى الفاعلية وإلى الغائية فقط.

٤ - والبسيط الصادر عن الموجب يحتاج إلى الفاعلية فقط.

واحتياج المركب الصادر عن المختار إلى العلة الغائية ليس بكلي على مذهب المتكلمين من غير المعتزلة؛ لأن الباري تعالى مختار عندهم، ومع ذلك أفعاله منزَّهة عن الغرض، كما بُيِّن في موضوعه[1].

وقد عدُّوا من لطائف التعريف اشتماله على العِلَل الأربع، بأن يؤخذ بالقياس إلى تلك العلل مفهومات يصح حملها على المعرَّف فيعرَّف بها لا بأن يعرَّف بنفس تلك العلل؛ إذ لا يجوز ذلك لأنها مباينة للمعلول، ولا يجوز التعريف بالمباين» أ.هـ منلا

---

(١) اختلفوا في أن أفعاله تعالى معللة بالأغراض - بعد الاتفاق على أن منافع تلك الأفعال راجعة إلى العباد لا إلى الله تعالى لكونه تعالى غنيًّا مطلقًا عن جميع ما سواه، لا يحتاج في ذاته وصفاته إلى شيء - فمنهم مَنْ أثبتها، وهم المعتزلة وكثير من أهل السنة، وقد عبَّروا عنها بالحِكَم والمصالح، وهو الذي حقَّقه صدر الشريعة حيث قال: أفعال الله تعالى معللة بالحِكَم والمصالح تفضُّلًا، وعند المعتزلة وجوبًا... ومنهم مَنْ أنكر كون أفعاله تعالى معللة بالأغراض، وهم جمهور الأشاعرة، وقد حقَّقه المولى خسرو في مرآته. والحاصل أنه لا نزاع بينهم في أن أفعاله لا تكون معللة بأغراض تعود إليه تعالى؛ لأنه تعالى غنيٌّ عن جميع ما سواه، وإنما النزاع في أن الفوائد العائدة إلى العباد، هل هي باعثة له تعالى على الفعل - وهو الذي ذهب إليه المعتزلة، وجمهور أهل السنة، وحقَّقه صدر الشريعة، على ما يقتضيه ظواهر النصوص - أو لا - وهو الذي ذهب إليه جمهور الأشاعرة، ومال إليه شارح المقاصد ـــ؟. حاشية الكانقري على الحواشي الأحمدية، ص ٢٦٥.

فالمؤلَّف إشارة إلى الصورية بالمطابقة، فإنَّ صورة البرهان هي الهيئة الاجتماعية للمقدمات، وإلى الفاعلية بالالتزام؛ إذ لا بدَّ لكل تأليفٍ من مؤلِّف، وهو القوة العاقلة ههنا، والمقدمات إشارةٌ إلى المادية، ولإنتاج اليقين إشارةٌ إلى الغائية؛ لأن المقصود من البرهان إنتاج المطلوب اليقينيِّ.

حاشية البدوي

أحمد[١].

قوله: «بالمطابقة»، «أي: كالمطابقة في الظهور[٢]؛ لأن صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية، ولا شك أنها ليست نفس المؤلَّف[٣]، بل عارضة له مسبَّبَةٌ عن التأليف، كيف ولو كان بالمطابقة لامتنع حمله على البرهان المعرف لما مر آنفًا». منلا أحمد[٤].

قوله: «وهو القوة العاقلة ههنا»؛ لأنها وإن كانت قابلةً للإدراكات، لكنها فاعلةٌ لتأليفها»[٥].

---

(١) حاشية منلا أحمد على شرح الفناري، ص ٦٩، وما بعدها.

(٢) يعني: أن دلالة المؤلف على الصورة بالالتزام أيضًا، لكنها لما كانت كالمطابقة في الظهور عبَّر عنها بالمطابقة. حاشية العمادي على منلا أحمد، ص ٤٣٠.

(٣) لأنه عبارة عن الأمور المرتبة، والهيئة عارضة لها مسببة عنها، فكيف يكون العارض عين المعروض، والمسبب عين السبب؟ حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٢٦٦.

(٤) حاشية منلا أحمد على شرح الفناري، ص ٧٠.

(٥) حاشية منلا أحمد على شرح الفناري، ص ٧٠، وقوله «لكنها فاعلة لتأليفها»: قد تقرر أن للنفس الناطقة - بحسب تأثرها عما فوقها من المبادئ، وبحسب تأثيرها فيما تحتها من الأبدان - قوتين: الأول: قوة نظرية، والثاني: قوة عملية، فكلٌّ من القوتين آلة للنفس الناطقة في =

واليقين هو اعتقاد الشيء بأنه لا يُمكن أن يكون إلا كذا اعتقادًا مطابقًا للواقع غير ممكن الزوال، فإنَّ اعتقاد المعتقِد بكون الشيء كذا، إما أن يكون مع احتمال نقيضه أو لا:

فإن كان الأول فلا يخلو: إما أن يكون طرفاه متساويين، أو يكون أحدهما راجحًا على الآخر، فإن كان الأول فهو الشك، وإن كان الثاني فالراجح هو الظن، والمرجوح هو الوهم.

وإن كان الثاني - وهو ما يكون بلا احتمال نقيضه - فلا يخلو إما أن يكون مطابقًا لنفس الأمر أو لا، والثاني هو الجهل[1]، والأول لا يخلو إما أن يكون ممكن الزوال أو لا، فالأول هو التقليد، والثاني هو اليقين.

فالقيد الأول في تعريف اليقين - أعني اعتقادَ الشيء - جنسٌ شاملٌ للأقسام الستة، أعني الشكَّ والظنَّ والوهمَ والجهلَ والتقليدَ واليقيَن.

قوله «لا يمكن أن يكون إلا كذا» يُخْرِجُ الشكَّ والظنَّ والوهمَ، وقوله «مطابقًا للواقع»: يُخرج الجهلَ .....

حاشية البدوي

قوله: «يخرج الجهل» أي: المركب كاعتقاد الحكماء؛ فإنه وإن كان جازمًا ثابتًا لكنه

= تأثيرها وتأثرها، فلعل جعْل القوة العاقلة فاعلة للتأليف مبنيٌّ على ظاهر الحال، وإلا فالتحقيق أنها آلة له، لا فاعلة. حاشية الكانفري على الحواشي الأحمدية، ص ٢٦٦.

(١) في (ف) الحمرية: (الجهل المركب)، وهو ليس في النسخ الخطية وإن كان هو المقصود هنا.

وقوله «غير ممكن الزوال»: يُخرج التقليدَ .....

حاشية البدوي

غير مطابق للواقع.

والفرق بين الجهل المركب والجهل البسيط:

١ - أن الجاهل بالجهل المركب مَن لا يعلم الشيء ويعتقد أنه يعلم، ولا يعلم أنه لا يعلمه، فالجهل في هذه الصورة اثنان: لا يعلم، ولا يعلم أنه لا يعلم، ولذلك سُمِّيَ مركبًا لاستلزامه جهلين، فكأنه مركب منهما.

٢ - وأما الجاهل بالجهل البسيط فمَن لا يعلم الشيء، ويعلم أنه لا يعلمه، فالجهل في هذه الصورة واحدٌ؛ ولذلك سمِّي بسيطًا.

قوله: «يخرج التقليد» أي: يخرج اعتقاد المقلِّد، فإنه وإن كان اعتقادًا بأنه لا يمكن أن يكون إلا كذا مطابقًا للواقع لكن يُمكِنُ زواله؛ إذ يجوز أن يزول اعتقاده بتشكيك المشكِّك.

* * *

[البرهان اللِّمي والإنِّي]

ثم اعلم أن البرهان قسمان:

أحدهما: لِمِّيٌّ، وهو ما كان الحدُّ الأوسطُ فيه علةً لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن والخارج، كقولنا: «زيدٌ متعفِّنُ الأخلاطِ، وكلُّ متعفِّنٍ ...

حاشية البدوي

قوله: «ثم اعلم أن البرهان قسمان»، «قال الملوي في الكبير: «الوسط في البرهان لا بدَّ أن يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب ذهنًا، وإلا لم يكن البرهان برهانًا عليه، ثم لا يخلو: إما أن يكون الوسط مع ذلك علة لثبوت ذلك الحكم في الخارج أيضًا، ويُسمَّى برهانًا لِمِّيًا... إلى أن قال: وإما ألا يكون كذلك، ويُسمَّى برهانًا إنِّيًا، ثم قال: والحاصل أنه متى استُدِلَّ بالعلة على المعلول والمؤثِّر بالأثر كان البرهان لميًا، ومتى استُدِلَّ بالمعلول على العلة والأثر على المؤثِّر كان البرهان إنِّيًا». قاله الصبان[1].

قوله: «لِمِّيٌّ»: «بتشديد الميم وإن كان المنسوب إليه «لِمَ» بتخفيفها؛ لأن القاعدة العربية أنك إذا نسبت إلى الثنائي تضاعف الثاني.

قوله: «متعفن الأخلاط» أي: الطبائع الأربع، الموجودة فيه وفي كل إنسان: السوداء والصفراء والبلغم والدم، غير أنَّ الشخص قد يغلِب عليه أحدها، فيُنسب إليها، والمراد بتعفُّنها: تغيُّرها وخروجها عن الاستقامة»[2]، و«الأخلاط: مأخوذة من

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٥٥.

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٥٥.

الأخلاطِ محمومٌ، فزيد محموم»، فتعفُّنُ الأخلاطِ علةٌ لثبوت الحمَّى لزيد في الذهن والخارج، وإنما سُمِّي لِمَّيًا لإفادته اللِّمِّيَّة، أي: العلِّية؛ [إذ في السؤال بها يجاب بلم كان كذا؟][1]، فهو منسوبٌ لـ «لم».

حاشية البدوي

الخلط، وهو اجتماع الجفاف والبرودة للسوداء كما في الأرض، أو الجفاف والحرارة للصفراء كما في النار، أو النداوة والبرودة للبلغمية، أو النداوة والحرارة للدموية كما في الهواء»[2].

قوله: «فتعفن الأخلاط علة لثبوت الحمى... إلخ»، «أما كون التعفن علة في الذهن فلاعتباره أولًا، واعتبار الثبوت المذكور آخرًا؛ لأنه لا معنى لكون العلة ذهنية إلا أن العقل يعتبرها سابقة على معلولها، وأما كونه علة في الخارج فلترتُّب الحمى عليه إذا وُجِدَ خارجًا كما هو مشاهد»[3].

قوله: «وإنما سُمِّيَ لميًّا لإفادته اللِّمِّية، أي: العِلِّيَّة؛ إذ في السؤال بها يجاب بلم كان كذا؟» بها: متعلق بالسؤال، والضمير: يعود إلى اللمية، وبـ «لم كان»: بدل منه، ولا يخفى ما في هذه العبارة، والعبارة الجيدة: «إنما سمي لميًّا؛ لأنه يجاب به السؤال بـ «لم»

---

(١) كما في جميع الأصول الخطية، والعبارة الحق: (إذ في السؤال بـ «لم كان كذا؟» يُجاب بها) كما في إتحاف الطلاب (ص ١٥٩)، وهامش (أ: ٣٥/ أ)، وهامش حاشية شوكت (ص ٦٢)، وقد أشار المحشِّي إلى ذلك؛ لذا أثبتُّ في الصلب العبارة الواردة في الأصول الخطية.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧٧.

(٣) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٥٥.

وثانيهما: إنِّيٌّ، وهو ما كان الحدُّ الأوسطُ علةً للنسبة المذكورة في الذهن لا في الخارج، كقولنا: «زيدٌ محمومٌ، وكلُّ محمومٍ متعفِّن الأخلاط، فزيد متعفِّن الأخلاط»، فالحمَّى علةٌ لثبوت تعفُّن الأخلاط لزيد في الذهن لا في الخارج، بل الأمر بالعكس في الخارج، إذ التعفُّن علةٌ للحمَّى، وإنما سُمِّي إنيًّا لاقتصاره على إنية الحكم، أي: ثبوت .....

حاشية البدوي

لإفادته اللمية».

قوله: «فالحمى علة لثبوت تعفن الأخلاط لزيد في الذهن» أي: لاعتبار العقل إياها أولًا، والتعفن آخرًا.

قوله: «لاقتصاره على إنِّيَّة الحكم» هو تعفن الأخلاط.

وقوله: [أي: ثبوته][1] أي: في الخارج [2].

---

(١) هكذا عبارة مغني الطلاب في نسخة المحشي، وهو مغاير لما في النسخ الخطية المثبتة في الأعلى.

(٢) أي: سُمِّيَ بالبرهان الإنِّي لأنه يفيد إنِّية النسبة في الخارج دون لميتها، أي: تحقق النسبة بين الأصغر والأكبر في خارج الذهن دون لميتها أي: في الخارج. حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على الشمسية (٢/ ٢٤٥)، وإيضاحه أنَّ الحد الأوسط في البرهان اللمِّي والإنِّي لا بدَّ أن يفيد الحكم بثبوت الأكبر للأصغر:

أ - فإن كان مع ذلك علةً لوجود الأكبر في الأصغر في الخارج يُسمَّى «برهان لم»؛ لأنه يُعطي اللمِّيةَ في الذهن - وهو معنى إعطاء السبب في التصديق - واللمِّيةَ في الخارج، وهو معنى إعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجي، والمراد بالحكم ههنا: هو ثبوت الأكبر للأصغر.

ب- وإن لم يكن كذلك يُسمَّى «برهان إنٍّ»؛ لأنه يفيد إنِّية الحكم في الخارج دون لميته وإن أفاد لمية =

أنَّ الأمر كذا، فهو منسوبٌ لـ «إنَّ».

[أقسام اليقينيات]

ولما كانت المقدماتُ اليقينيةُ المذكورةُ في تعريف البرهان أعمَّ من الضروريةِ وهي التي لا تحتاج في حصولها إلى نظر وفكر، والنظريةِ وهي التي تحتاج في حصولها إليه، أراد أنْ يبيِّن الضروريات منها، فقال:

(واليقينيات) أي: المقدمات اليقينية الضرورية (ستة أقسام) أي: منحصرة فيها؛ لأنَّ الحاكمَ بصدق النسبة إما العقل أو الحس[1] أو كلاهما معًا؛ لأنَّ المدرِك منحصر فيهما:

حاشية البدوي

قوله: «[إذ الأمر كذا][2]، فهو منسوب لإنَّ» الظاهر هذا تحريف من النساخ، والعبارة الصحيحة: من قولهم: «إنَّ الأمر كذا» فهو منسوب لـ «إنَّ» أي: مأخوذ من قولهم، ووجه المناسبة أنَّ «إنَّ» تفيد ثبوت الحكم.

قوله: «واليقينيات ست» إحداها بديهيٌّ جليٌّ، وهو الأوليات، وباقيها بديهي

= التصديق. حاشية مفتي زاده على التصديقات، ص ٢٨٩.

(١) معنى كونه حاكمًا: أنه لا يتوقف حكم العقل بعد الإحساس على أمر آخر فكأنه الحاكم، بخلاف ما إذا كان الحاكم مركبًا فإنه حينئذ يتوقف الحكم على انضمام قياس خفي. حاشية شوكت أفندي، ص ٦٢.

(٢) هكذا عبارة مغني الطلاب في نسخة المحشي، وهو مغاير لما في النسخ الخطية المثبتة في الأعلى.

١ - فإن كان العقلَ، فهو: إما أن يحكم بمجرد تصور طرفيه بلا توقفٍ على وسط حاضر في الذهن فهو الأوليات، وإن توقف عليه فهو القضايا قياساتها معها.

٢ - وإن كان الحسَّ فهو المشاهدة.

٣ - وإن كان كلاهما معًا، فهو على ثلاثة أقسام؛ لأن الحس الذي يكون مع العقل إما أن يكون حسَّ السمع أو غيرَه، فإن كان حسَّ السمع فهو المتواترات، وإن كان غيره فإما أن يحتاج العقلُ في الجزم إلى تَكرار المشاهدة أو لا يحتاج، فإن احتاج فهو المجربات، وإن لم يحتج فهو الحدْسيَّات، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله:

أحدها: (**أوليات، كقولنا: الواحد نصف الاثنين** .....

حاشية البدوي

خفي يحتاج إلى التنبيه.

قوله: «بمجرد تصور طرفيه»، «أي: الموضوع والمحمول، والمقدَّم والتالي، والمراد: تصورهما في الجملة وإن كان في معرفة حقيقتهما صعوبة، كتصور حقيقة الواحد والاثنين؛ فإنه نظري كسبي». أ.هـ حفني[1].

قوله: «كقولنا: الواحد نصف الاثنين» هذا كبراه، وصغراه مطوية، أي: «هذا واحد، وكل واحد نصف، فهذا نصف الاثنين»؛ فإنَّ مَنْ تصوَّرَ الواحد والاثنين يجزم

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧٨.

والكل أعظم من الجزء)، والسواد والبياض لا يجتمعان، فإنَّ العقلَ في هذه الأحكام يحكم بمجرد تصور الطرفين.

(و) ثانيها: (مشاهدات) وتُسمَّى حِسِّيَّات، (كقولنا: الشمس مُشْرِقة) في المدرَك بالبصر، (والنار مُحْرِقة) في المدرَك باللمس، فالعقل في هذين الحكمين يحتاج إلى المشاهدة بالحس، هذا إذا كان الحس من الحواس الظاهرة

حاشية البدوي

بمجرد تصورهما أنه نصف بلا احتياج إلى شيء آخر.

قوله: «والكل أعظم من الجزء» أي: «هذا كلٌّ، وكلُّ كلٍّ أعظم من الجزء، هذا أعظم من الجزء»، أي: جزء ذلك الكل، فلا ينافي أن هذا الجزء قد يكون أعظم من كُلٍّ غير كُلِّهِ.

قوله: «مشاهدات»، «هي: ما يحكم فيه العقل بواسطة الحسِّ الخاصِّ، ولا تقوم بها الحجة إلا على مَنْ شارك المستدل بها في الحس، فلا يُحتج على الأكمه بمثل قولنا: «الشمس مضيئة» لعدم حاسِيَّة البصر فيه»[1].

قوله: «من الحواس الظاهرة»، الحواس الظاهرة: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس.

وهل الحواس تستقل بالإدراك أو لا بد من إدراكها من العقل؟ رأيان، يدلُّ للأول أنَّ البهائمَ تُدْرِكُ بحواسِّها ولا عقل لها، ويدلُّ للثاني أنَّ الإنسان إذا نام، وانفتحت

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧٨.

وإن كان من الحواس الباطنة تُسمَّى وجدانيات، كقولنا: إنَّ لنا جوعًا وعَطَشًا

(و) ثالثها: (مجربات، كقولنا: شرب السَّقَمُونِيَا يُسهِّلُ الصفراء)، فإن العقل في هذا الحكم يحتاج إلى تَكْرَارِ المشاهدات.

حاشية البدوي

عيناه لا يُدرِكُ شيئًا.

قوله: «وإن كان من الحواس الباطنة... إلخ» الحواس الباطنة: «الحس المشترك، والخيال، والوهم، والحافظة، والمتخيلة، فالحواس عشرة، وتُسمَّى المشاعر لكونها مواضع الشعور أو آلاتها»(١).

قوله: «وجدانيات» منسوبة للوجدان، وهو الحس الباطني.

قوله: «إنَّ لنا جوعًا وعطشًا»، «اختلف في الجوع، فقيل: هو فراغ الجسم عما به قِوَامه، وقيل: الألم الذي ينال الحيوان من خُلُوِّ المعدة عن الطعام، فهو على الثاني وجودي، وعلى الأول عدمي»(٢).

قوله: «يُسَهِّل الصفراء» فإنَّ وقوعَ الإسهالِ عقب الشرب كُلِّيًا أو أكثريًا يوجب اليقين على أنه مسهل للصفراء.

قوله: «إلى تَكْرَارِ المشاهدة»، أي: «المفيدة لليقين بواسطة قياس خفي، وهو

(١) حاشية منلا أحمد على شرح الفناري، ص ٧٠.

(٢) حاشية الصبان (ص ٣٦٠) نقلًا عن شيخه العدوي.

(و) رابعها (حَدْسيات، كقولنا: نور القمر مستفاد من الشمس) لاختلاف تشكُّلات نوره بحسب قُرْبه وبُعْده عن الشمس، وانخسافه عند..

حاشية البدوي

أنَّ الوقوع المتكرِّر على نهج واحد لا بدَّ له من سبب، وإن لم تُعْرَف ماهية ذلك السبب، وكلما عُلِمَ وجود السبب عُلِمَ وجود المسبب قطعًا.

ثم هي:

١ - قد تختصُّ كقولنا: السقمونيا تسهل الصفراء وكبقية الطِّبِيَّات.

٢ - وقد تعمُّ كعلم العالم بأن الخمر مُسْكِر...

وتتميز المجربات عن الاستقراء بأنها لا تفارق هذا القياس، بخلاف الاستقراء[1].

من شرح الملوي الكبير.

ثم نُقِلَ عن اليوسي تفسير السبب بالعلة دفعًا لما يقال: لا يلزم من وجود السبب وجود المسبب لإمكان وجود مانع أو تخلف شرط»[2].

قوله: «كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس» فهذه المقدمة مع مبادئها - أعني تشكلاته النورية قُرْبًا وبُعْدًا - سنحت للنفس دفعة من غير حركة.

---

(١) جواب عن إيراد، تقديره: «إن قيل: هذا استقراء؛ فإنه لا يُعلم السبب إلا بعد تتبع الجزئيات، ووجودها على نمط واحد. قلت: كونه استقراء ممنوع؛ لأنا لم نستدل بمجرد تتبع الجزئيات، بل بأن تكرر الشيء على نمط واحد لا بدَّ له من سبب، وذا أمر عقلي. سلمنا أنه استقراء فالفرق أن المجربات معها قياس آخر خفي، والاستقراء لا قياس معه ألبتة». حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام، ص ١٤٨.

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير لملوي، ص ٣٦١.

حيلولة الأرض بينهما، فالعقل يحكم فيه بمجرد الحَدْس المفيد للعلم، وهو سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب، والفرق بينه وبين الفكر أن الفكر لا بدَّ فيه من حركتين:

١ - حركةٍ لتحصيل المبادئ، وهي: حركة من المطالب إلى المبادئ.

٢ - وحركةٍ لتحصيل الصورة، وهي من المبادئ إلى المطالب، بخلاف الحدس فإنه لا حركة فيه أصلًا.

لا يقال: الانتقال في الحدس حركة، فكيف لا حركة فيه؟

لأنَّا نقول: الانتقال فيه دَفْعِيٌّ، ولا شيء من الحركة بدَفعي لوجوب كون الحركة تدريجية؛ إذ الحركة هو الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل .....

حاشية البدوي

قوله: «وهو سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب»، «أي: بحيث تتمثل المطالب مع المبادئ دَفْعة واحدة، ففي العبارة تسامح؛ لأنَّ الانتقال فيه دَفْعيٌّ، لا تدريجيٌّ، فلا يصح وصفه بالسرعة إلا على تجوُّز»[1]، والمراد بالمبادئ: الأدلة، والمطالب: النتائج.

قوله: «لأنَّا نقول: الانتقال فيه دَفْعِيٌّ» إنما كان ذلك دفعيًا؛ «لأنه لو كان هناك انتقال من المبادئ إلى المطالب لكان هناك فكر، فتكون الحدسيات من النظريات،

(١) حاشية الحفني (ص ٧٨)، وأصله للسيد الشريف في الحاشية الصغرى (ص ١٦٧).

التدريج، ولهذا قد يكون اختلاف الناس في الفكر بالسرعة والبطء، وأما في الحدس فليس إلا بالقلّة والكثرة.

واعلم أن المجربات والحدسيات لا يصلح أن تكون حجة على الغير لجواز أن لا يحصل لذلك الغير الحدسُ والتجربةُ المفيدان للعلم، والفرقُ بينهما أنَّ الحدسيات واقعة بغير اختيار، بخلاف المجرَّبات.

(و) خامسها: (متواترات .....

حاشية البدوي

والفرض أنها من الضروريات»[1].

قوله: «والفرق بينهما»، «لما كان بين الحدسيات والمجربات مشاركة في التَّكْرَار ومقارنة القياس الخفي، احتيج للفرق بينهما»[2].

وقوله: «أنَّ الحدسيات واقعة بغير اختيار» أي: «من الحادِس بخلاف المجربات؛ فإنها واقعة باختيار المجرِّب وفعله، وفرّق أيضًا بأنَّ السببَ في المجرَّبات معلومُ السببيةِ فيهِ معلومِ الماهية، وفي الحدسيات معلومٌ بالوجهين»[3].

قوله: «متواترات»، «وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة السمع من جمعٍ كثيرٍ استحال تواطؤهم على الكذب في العقل كالحكم بوجود مكة وبغداد»[4].

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٦٢.

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٦٣.

(٣) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٦٣

(٤) المد الداجي على متن إيساغوجي، ص ١٢٤.

كقولنا: محمد - عليه الصلاة والسلام - ادَّعَى النبوةَ، وأَظْهَرَ المعجزةَ)، فإنَّ العقل يحكم بذلك بواسطة السماع من الجمع الذي استحال تواطؤهم على الكذب، والضابطة في حصول التواتر هي: حصول العلم اليقين للسامع من خبر المخبِرين .....

حاشية البدوي

قوله: «كقولنا: محمدٌ - عليه الصلاة والسلام - ادَّعَى النبوة»، «فإنَّ هذا الحكم إذا سُمِعَ مرة بعد أخرى، اقترن به أنه كلامٌ سُمِعَ من أشخاصٍ لا يُتصور توافقهم على الكذب، وكل ما يكون شأنه هذا فمضمونه حقٌّ يحصل به الجزم واليقين بلا ريب»[1].

قوله: «وأَظْهَرَ المعجزةَ»، «هي: الأمر الخارق للعادة المقرون بالتحدِّي الدال على صدق مَنْ ظهرت على يديه، والتحدِّي: دعوى النبوة ولو بلسان الحال، فلا يقال: هذا القيد يُخْرِجُ أكثر معجزاته ﷺ؛ إذ لم يقترن أكثرها بدعوى النبوة بلسان القال»[2].

قوله: «بواسطة السماع»، «ويُشترط استناد المخبرين إلى الحس، أيِّ حسٍّ كان من الحواس الظاهرة، فخرج المستند إلى الدليل العقلي كالإخبار عن حدوث العالم، وإذا كان هناك طبقتان فأكثر، فلا بدَّ في كل طبقة مِنْ أَمْنِ تواطؤهم على الكذب، ومن كون إخبار الطبقة الأخيرة عن حسٍّ»[3].

---

(١) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ١٢٤.

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٦٢.

(٣) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٦١.

ولا يُعتبر فيه عددٌ معيَّنٌ، مثل: عشرين، وثلاثين، وتسعين، وغيرها.

(و) سادسها: (قضايا قياساتها معها، كقولنا: الأربعة زوج)، فالعقل يحكم بزوجية الأربعة (بسبب وسط حاضر) مرتَّبٍ (في الذهن .....

حاشية البدوي

قوله: «ولا يُعتبر فيه عدد معين» على الصحيح، «بل المدار على كون المخبِرين يمتنع تواطؤهم على الكذب، ويختلف باختلاف الوقائع والمخبرين»[١]، «ومن الناس من عيَّن عدد التواتر، فاختلفوا في أدناه، فقيل: أدناه خمسة، وقيل: اثنا عشر، وقيل: عشرون، وقيل: أربعون، وقيل: ستون، وقيل: ثمانون، وقيل: مائة، وقيل غير ذلك، ولكل دليل على مذهبه، وتفصيل ذلك في كتب الأصول»[٢].

قوله: «وقضايا قياساتها معها» أي: أدلتها مصاحبة لها في الذهن لا تنفك عنها، «وهو من مقابلة الجمع بالجمع، أي: كل قضية معها قياسها، وتُسمَّى النظريات والقضايا النظرية، وذهب بعضهم إلى أنها ليست من الضروريات، بل هي في الأصل كسبية، لكن لما كان برهانها [ضروريًا][٣] لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت ضرورية»[٤].

---

(١) حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي، ص ٣٦١.

(٢) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ١٢٤.

(٣) ليس في المخطوطة، والمثبَت من حاشية الحفني (ص ٧٩) المنقول عنها.

(٤) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧٩.

وهو الانقسام بمتساويين) والمراد بالوسط، هو: الحدُّ الأوسط المقارَن بقولنا: «لأنه»، كقولنا بعد «الأربعة زوج»: «لأنها منقسمة بمتساويين، وكل منقسم بمتساويين زوج»، فهذا الوسطُ متصوَّرٌ في الذهن عند تصور الأربعة زوج.

حاشية البدوي

قوله: «وهو الانقسام بمتساويين»، «فإنَّ الانقسام بمتساويين حدٌّ أوسط إشارة إلى الصغرى، وكبراه مطوية، والتقدير: «الأربعة زوج؛ لأنه منقسم بمتساويين، وكل منقسم بمتساويين زوج، فالأربعة زوج»، وهذا القياس متصل بالدعوى، أي: مفهومٌ منها داخلٌ فيها؛ فإنَّ مَنْ تصوَّرَ الأربعةَ والزوجَ عَلِمَ أنه منقسمٌ بمتساويين من غير ترتيب، وكان القياس بعينه هو الدعوى، وهذا يُسمَّى في علم البديع بـ «المذهب الكلامي»، و«الطريق البرهاني» من قبيل: ﴿هَٰذَا رَبِّي...﴾ الآية»[1] [الأنعام: ٧٦].

واعلم أن التواتر لا يكون حجة على الغير لجواز أن لا يحصل له ذلك، وكذا المجربات والحدسيات كما ذكره الشارح فيما تقدم.

* * *

(١) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ١٢٤، وما بعدها.

[الجدل]

ولما فرغ من القياس البرهاني ومقدماته اليقينية، شرع في غير اليقينيات، فقال: **(والجدل)** أي: من جملة الصناعات الخمس الجدل، **(وهو قياس مؤلَّفٌ من مقدمات مشهورة)**، والمراد من «المقدمات المشهورة»: هي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة اعتراف عموم الناس بها:

حاشية البدوي

قوله: «وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة[1]» أي: أو مسلَّمة، «وهي القضايا تُسلَّم من الخصم، ويبني عليها الكلام لدفعه، سواء كانت مسلَّمة فيما بينهم خاصة أو بين أهل علمٍ كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه كالقياس والإجماع والاستصحاب، ويجعلونها حجة عند المناظرة كما إذا استُدِلَّ على وجوبِ زكاةِ حُلِيٍّ

---

(١) ذكر الكانقري هنا تحقيقًا نفيسًا، ونصه: «تحقيق المقام أن مقدمات البرهان تؤخذ من حيث إنها يقينية وإن اتفق كونها مشهورةً ووجب كونها مسلَّمةً، ومقدمات الجدل تؤخذ من حيث كونها مشهورةً أو مسلَّمةً وإن كانت في الواقع يقينيةً بل أوليةً، ومقدمات الخطابة تؤخذ من حيث إنها مقبولةٌ أو مظنونةٌ سواء كانت في الواقع يقينيةً أو مشهورةً أو مسلَّمةً، ومقدمات الشعر تؤخذ من حيث إنها مؤثِّرةٌ في النفس يقينيةً أو مشهورةً أو مقبولةً أو مظنونةً، وكذا الحال في الوهميات، فظهر أن الأقسام السبعة - أعني اليقينيات، والمشهورات، والمسلمات، والمقبولات، والمظنونات، والمخيلات، والموهمات - متصادقة، فلا بد من اعتبار قيود الحيثيات في تعريفات الصناعات؛ لأن الدليل الواحد إن اعتبر المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون برهانًا، ومن حيث كونها مشهورات أو مسلَّمات يكون جدلًا، ومن حيث كونها مقبولات أو مظنونات يكون خطابة، وهكذا». حاشية الكانقري على الحواشي الأحمدية، ص ٢٦٨، وما بعدها.

١ - إمَّا لمصلحةٍ عامَّةٍ، كقولنا: «العدل حسن»، و«الظلم قبيح».

٢ - وإما لرقَّةٍ، كقولنا: «مواساة الفقراء محمودة»، و«إكرام الضعفاء واجب» لقوله عليه السلام: «أَكْرِمُوا الضُّعَفَاء، ولو كان كافرًا».

٣ - أو لحَمِيَّةٍ، مثل قولنا: «كشف العورة مذموم في المحافل»، و«محافظة أهل البيت لازمة».

٤ - أو لعادةٍ، كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند، وعدم قبحه عند غيرهم.

حاشية البدوي

البالغة بقوله ﷺ: «في الحلي الزكاة»[1]، فقيل في ردِّه: «إنه خبر آحاد لا نُسلِّم حجيته». فيقال للرادِّ: قد ثبت أنه حجة في علم أصول الفقه، فلا بدَّ أن تأخذه مُسلَّمًا؛ لأنك منسوبٌ إليهم[2].

قوله: «أو لعادة كقبح ذبح الحيوان... إلخ» وكلاهما لما انفعلت واعتادت عليه طباع الفريقين من جريان عادات بعض الكفرة على عدم الذبح، وورود شرائع وآداب بعض مَنْ اعتاد الذبح، أي: والبعض الآخر ممن اعتاد الذبح حمله على ذلك التأدُّب

---

(١) رُوي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ أنه رأى في الحلي زكاة. قال الترمذي: وفي إسناد هذا الحديث مقال. سنن الترمذي (٢/ ٢٢)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٨م.

(٢) ملفقًا من حاشية منلا أحمد (ص ٧١)، وحاشية العمادي عليها (ص ٤٣٩).

والمقدمات المشهورة قد تبلغ في الشهرة مرتبة الأوليات، والفرق بينهما: أن في الأوليات يكفي تصور الطرفين بحكم العقل، بخلاف المشهورات؛ فإنها تحتاج إلى شيء من هذه المذكورات، وأيضًا أن المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة، بخلاف الأوليات؛ فإنها لا تكون إلا صادقة.

والغرض من ترتيب الجدل: إلزامُ الخصمِ، وإقناعُ مَن هو قاصرٌ عن إدراك مقدمات البرهان.

حاشية البدوي

بالآداب الحسنة؛ لأنَّ الذبح يزيل الدم، فيطيب به الطعام.

قوله: «والغرض من ترتيب... إلخ»، «أي: لا إثبات الحق في نفسه، فلذلك اعتبر في مقدِّماته كونها بحيث يُسلِّمها الناس، وهي المشهورات والمسلَّمات، ولو كانت في نفسها كاذبة.

* * *

[الخطابة]

(الخَطابة) أي: من جملة الصناعات الخمس الخطابة، **(وهي: قياس مؤلَّفٌ من مقدمات مقبولة من شخص مُعتَقَدٍ فيه)** إمَّا لأمرٍ سماوي كمعجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء، وإمَّا لاختصاصه بمزيد عقله كالعلماء، أو بمزيد دينه كالصُّلَحاء.

حاشية البدوي

قوله: «من شخص مُعتَقَدٍ فيه» أي: بسبب من الأسباب، وقد تُقْبَلُ من غير أنْ تُنسب إلى أحدٍ كالأمثال السائرة»[1].

قوله: «كمعجزات الأنبياء»، فيه[2] «أنَّ خبر الرسول المؤيَّد بالمعجزات يُوجِبُ العلمَ الاستدلاليَّ المشابه للعلم الثابت بالضرورة في التيقُّن والثبات، فكيف يُعَدُّ من

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧٩.

(٢) حاصله أنه «لا يقال: خبر النبي يفيد اليقين لا الظن مع أنه قد تقرر في موضعه أن غاية الخطابة الإقناع، ولذا جاز استعمال الاستقراء والتمثيل والضروب الغير المنتجة من الأشكال الأربعة؛ لأنَّا نقول: قد عرفت أن مقدمات الخطابة يجب أن تؤخذ من حيث إنها مقبولة أو مظنونة وإن كانت في الواقع يقينية أو مشهورة أو مسلَّمة، والكلام كذلك في الأمور السماوية، على أنه إنما يكون يقينيًا إذا ثبت بالتواتر، وعلى تقدير تواتره يجوز أن يكون دلالته على المطلوب ظنية، وأما استعمال الاستقراء والتمثيل والضروب الغير المنتجة فيه - كما أشار إليه شارح الإشارات - فمبنيٌّ على تقدير عدم لزوم قياسية الخطابة». حاشية الكانقري على الحواشي الأحمدية، ص ٢٦٩.

(أو) قياس مؤلَّفٌ من مقدمات (مظنونة) وهي القضايا التي يحكم بها العقلُ حكمًا راجحًا مع تجويز نقيضه تجويزًا مرجوحًا، كقولنا: «هذا الحائط ينتثر[1] منه التراب فينهدم»، وكقولنا: «فلان يطوف بالليل فهو سارق».

حاشية البدوي

الخطابة التي هي من غير اليقينيات»[2].

ولذلك «قال الأُبَدِيُّ[3]: «من شخص معتقَدٍ فيه» أي: غير نبي؛ لأنَّ ما يُتلقى من الأنبياء من قسم البرهان؛ لأنَّ كلامهم مقطوع بصدقه، وهو واضح»[4].

قوله: «كقولنا: هذا الحائط ينتثر منه التراب فينهدم» هذا قياس من الشكل الأول، كبراه مطوية، والتقدير: «هذا الحائط ينتثر منه التراب، وكل ما ينتثر منه التراب

---

(١) ينتثر بالثاء المثلثة، وفي عبارة الأسكيجي بالشين، ولعل الحق ما هنا؛ لأن المعهود في الحسيات الانتثار بالثاء لا الانتشار بالشين. إتحاف الطلاب، ص ١٦٦.

(٢) الدر الناجي على متن إيساغوجي، ص ١٢٦.

(٣) هو: شهاب الدين أحمد بن محمد البِجَائي الأُبذي (أو الأبدي) المغربي المالكي (ت: ٨٦٠ هـ): قدم القاهرة فحضر دروس القاياتي وابن قديد والعز عبد السلام، وكتب بخطه أشياء، بل درَّب زوجته «نفيسة»، وكانت تكتب له أيضًا، وكتب على إيساغوجي شرحًا مفيدًا، وتصدَّى لنفع الطلبة بالأزهر، وأخذ عنه الأعيان من كل مذهب فنونًا كالفقه والعربية والصرف والمنطق والعروض. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢/ ١٨٠، بتصرف). أقول: وشرحه على إيساغوجي توجد منه نسخة بالمكتبة الأزهرية رقم (٢٤٢٦) منطق، (٩٦٠٢٥) المغاربة، وتقع في (٣٩) لوحة إلا أنها ناقصة الآخر.

(٤) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧٩.

والغرض من الخطابة: ترغيب الناس في فعل الخير، وتنفيرهم عن فعل الشر، كما يفعله الخطباء والوعَّاظ.

حاشية البدوي

ينهدم، فهذا الحائط ينهدم»، وكذا يقال فيما بعده.

قوله: «والغرض من الخطابة... إلخ» أي: الغرض الأصلي، وإلا فقد تستعمل للرد على مدَّعِي دعوى.

* * *

[الشِّعْرِ]

(الشِّعْر) أي: من جملة الصناعات الخمس الشِّعْر، (وهو: قياس مؤلَّفٌ من مقدمات تَنْبَسِطُ منها النفس أو تنقبض)، ومثل هذه المقدمات تُسمَّى مُخيَّلات، وهي: القضايا التي يُتَخَيَّلُ بها، فيتأثر النفس منها قبضًا وبسطًا، كما لو قيل: «الخمر ياقوتة سيَّالة» تنبسط بها النفس وترغب في شربها، وكما لو قيل: «العسل مِرَّةٌ[1] مُهَوِّعَةٌ» فالنفس تَنْقَبِضُ منه وتَنْفِرُ.

والغرض من الشعر: انفعال النفس بالترغيب والترهيب لتصير مبدأ فعلٍ أو تركٍ، أو رضاءٍ أو سَخَطٍ، ولهذا يفيد في بعض الحروب، وعند الاستماحة والاستعطاف ما لا يُفيد غيرُهُ .....

حاشية البدوي

قوله: «العسل مِرَّةٌ مُهَوِّعة»، «هذا يقوله من يريد قبض النفس وتنفيرها عن عسل النحل، والمِرَّة - بكسر الميم وتشديد الراء ــ: ما في المرارة من الصفراء، وضبطه بعض الشيوخ بالدال المهملة، وهي ما يجتمع في الجرح من القيح، ومُهَوَّعة - بفتح الواو المشددة ــ أي: مقيأة، أي: هي قيء النحل، وضبطها بعضهم بالكسر، وهو أيضًا صحيح»[2]. أ.هـ صبان.

---

(١) إما بضم الميم: ضد الحلو، أو بالكسر: الصفراء. حاشية شوكت، ص ٦٥.

(٢) حاشية الصبان على الشرح الصغير، ص ٣٤٩.

فإنَّ الناسَ أَطْوَعُ للتخييل منهم للتصديق لكونه أَعْذَبَ وأَلَذَّ.

قال العلامة الرازي: «ويزيد في انفعال النفس أن يكون الشعر على وزنٍ.....

حاشية البدوي

قوله: «فإن الناس أطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه أعذب»، «من ذلك قول الشاعر[١]:

تقول: هذا مُجَاجُ النحلِ تمدحُهُ ... وإنْ ذَمَمْتَ فقل: قَيْءُ الزَّنَابِيرِ

مدح وذم وذات الشيء واحدة ... إنَّ البيانَ يُرِي الظَّلْمَاءَ كالنور

وقول الآخر في غلام أسود أبوه أسود:

ومهفهف لبس البياض أديمه ... بردًا وطرَّزه الجمال المعلم

عابوا أباه بسمرة فأجبتهم ... إن الصباح أبوه ليل مظلم»[٢]

قوله: «على وزن»، «والذي يظهر لي أنَّ المراد بالوزن: ما يعمُّ البحور المعروفة وغيرها، كالزجل والدوبيت، ومما على الوزن قول الشاعر:

عذ بالخمول ولُذْ بالذل معتصمًا ... بالله تسلم كما أهل النُّهى سلموا

فالريح تحطم إن هبت عواصفها ... دوح الثمار وينجو الشيح والرتم

أ.هـ صبان[٣].

---

(١) هو: ابن الرومي، من مقطوعة تتكون من ثلاثة أبيات، ونصُّها كما في ديوانه، ٢/ ١٦٩:

• في زخرفِ القول ترجيعٌ لقائلهِ ... والحقُّ قد يعتريه بعضُ تغييرِ

• تقول: هذا مُجاجُ النحل تمدحُهُ ... وإن تعِبْ قلت: ذا قَيْءُ الزنابير

• مدحاً وذماً، وما جاوزت وصفَهما ... سحرُ البيان يُري الظلماء كالنور

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧٩.

(٣) حاشية الصبان على الشرح الصغير، ص ٣٤٩.

أو يُنْشَدَ بصوتٍ طيب»[1].

فإن قيل: قد عُلم منه أنَّ الشعر لا يُطلب به التصديق، بل يُطلب به التخييل، فلا يكون قياسًا.

قلنا: إن التخييل لما جرى مجرى التصديق من جهة تأثيره في النفس قبضًا وبسطًا، عُدَّ من الأقيسة.

حاشية البدوي

«والقدماء كانوا لا يعتبرون في الشعر - أي: المراد هنا - الوزن، بل يقتصرون على التخييل، والمحدَثون اعتبروه.

وقوله: «أو يُنْشَدَ بصوتٍ طيبٍ» أي: فإن ذلك يزيد في النفس انفعالًا، والسر في ذلك كما قاله بعض المحققين أنَّ الأرواحَ سمعت خطابه تعالى بـ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وخطابه ألذُّ الأشياء، فإذا سمعت صوتًا حسنًا حنَّتْ إلى ما عهدته». أ.هـ حفني[2].

* * *

(١) تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية للقطب الرازي، ص ١٦٩، بتصرف.

(٢) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٧٩، وما بعدها.

[المغالطة]

(المغالطة) أي: من جملة الصناعات الخمس المغالطة، (وهي: قياس مؤلَّفٌ من مقدماتٍ كاذبةٍ شبيهةٍ بالحق) ولم تكن حقًّا، وتُسمَّى سَفْسَطَة، (أو) شبيهة (بالمشهورة) ولم تكن مشهورة، وتُسمَّى مشاغبة، (أو من مقدمات وهمية كاذبة) وهي: القضايا الكاذبة التي يحكم بها الوهمُ الإنسانيُّ في أمورٍ غيرِ محسوسةٍ، فإنه لو حكم في الأمور المحسوسة لم تكن كاذبة، كما لو حكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء .....

حاشية البدوي

قوله: «شبيهة بالحق» أي: بما اعتُبِرَت حَقِّيَّته من غير اعتبار كونه مشهورًا أو لا، وقوله فيما بعد: «أو شبيهة بالمشهورة» أي: بما اعتبرت شهرته من غير اعتبار كونه حقًا أو لا.

قوله: «سفسطة»، مأخوذة من «سوف» وهي الحكمة، و«اسطا» وهي التلبيس، ومعناها الحكمة المموهة.

قوله: «وتسمى مشاغبة» المشاغبة والشغاب والشَّغْب بالإسكان في اللغة: تهييج الخصام والشر.

قوله: «أو مقدمات وهمية» أي: كلها أو بعضها، والظاهر أن عطف هذا على ما قبله من عطف العام على الخاص كما يستفاد من حاشية الحفني، وكلام الشارح يفيد أنه من عطف المغاير.

وأما لو حكم في المعقولات الصِّرْفة فإنه يكون هذا الحكم كاذبًا قطعًا، وذلك لأن الوهم قوة جسمانية للإنسان يُدْرِكُ بها المعانِيَ الجزئيةَ المنتزعةَ من المحسوسات، [فتلك القوةُ تابعةٌ للحس[1] الذي لا يُدرَك به إلا المحسوسات، فمتى لو حَكَمَ الوهمُ في المحسوسات لَصَدَقَ هذا الحكمُ والعقلُ يُصَدِّقه فيه، ومتى لو حَكَمَ في المعقولات لكذب هذا الحكمُ لعدم إدراكه في الأمور المعقولة][2] ويدلُّ على ذلك أنَّ الوهمَ يوافق العقلَ .....

حاشية البدوي

قوله: «ويدل على ذلك أن الوهم... إلخ» أي: على كذب الوهم، أي: ويُعْرَفُ كذبُ الوهمِ بموافقة الوهمِ العقلَ في تحصيل مقدمات القياسِ الناتج لنقيضِ حُكْمِهِ - أي: الناتج لما يُناقِضُ حكمَ الوهمِ الذي لم يساعده العقلُ - وإنكارِهِ،[3] أي: إن

(١) أي: فالوهم تابع للحس في الإدراك، وذلك كما لو نظرت إلى وجه شخص جميل فتجده حسنًا، فالحسن جزئي منتزع من محسوس وهو الشخص، وهذا الحسن يدركه الوهم لا العقل؛ لأن حسن هذا الشخص بخصوصه جزئي لا يدركه العقل؛ لأنه إنما يدرك الكليات، وإنما يدرك المعاني الجزئية المنتزعة من المحسوسات الوهمُ لكن بعد إدراك البصر له. إتحاف الطلاب، ص ١٧٠.

(٢) كما في (ب)، و(م)، و(س)، و(ش)، وفي الأخيرتين: (فتلك للقوة للحس...).

(٣) أي: يُعرف كذب الوهم بموافقة الوهم للعقل وبإنكار الوهم للحكم عند وصوله إلى النتيجة مع العقل. وعبارة القطب الرازي أوضح، وهي: «ومما يُعرف به كذب الوهم أنه يساعد العقل في المقدمات المنتجة لنقيض ما حكم بها، كما يحكم الوهم بالخوف من الميت مع أنه يوافق العقل في أن الميت جماد، والجماد لا يُخاف منه، المنتج لقولنا: «الميت لا يخاف منه»، فإذا وصَل الوهمُ والعقلُ إلى النتيجة نكص الوهمُ وأنكرها». شرح القطب على الشمسية، ص ١٦٩.

في المقدماتِ البيِّنةِ الإنتاج، مثل قولنا: «الميت جماد، وكل جماد لا يُخاف منه» مع أنه يخالف العقلَ في النتيجة للحكم بالخوف من الموتى.

إذا عرفت هذا، فاعلم أنَّ المغالطة تنحصر في قسمين:

القسم الأول: وهو المركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهورة.

والقسم الثاني: وهو المركب من مقدمات وهمية كاذبة.

وهي بقسميها قياس فاسد لا يفيد يقينًا ولا ظنًا، بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة.....

حاشية البدوي

موافقة الوهم للعقل فيما ذُكِرَ يتسبب عنها إنكار الوهم للحكم الذي استقلت به نفسه من غير مساعدة العقل له، وذلك التسبب عند الوصول إلى النتيجة - أي: عند وصول الوهم مع العقل إلى النتيجة المناقضة لما حكم به الوهم بانفراده - يُكذِّبُ الوهمُ نفسَهُ في الحكم الذي انفرد به عن العقل، كما في حُكْم الوهم على الميت بأنه مما يُخاف منه مع أنه يوافق العقل في أن الميت جماد، والجماد لا يخاف منه، المنتج أن الميت لا يخاف منه، المكذب نفسه لكون الميت مما يخاف منه.

وفساده قد يكون من جهة الصورة، وقد يكون من جهة المادة:

أ - أمَّا فساده من جهة الصورة: فإنه يكون بانتفاء شرط إنتاجه، ككون الصغرى في الشكل الأول سالبة، والكبرى جزئية.

ب - وأمَّا فساده من جهة المادة:

١ - فبأن يجعل المطلوب مقدمة القياس، كما يقال: «كل إنسان بشر، وكل بشر ناطق» ينتج: «كل إنسان ناطق»، وسبب الغلط فيه: ما فيه من المصادرة على المطلوب لما مر في تعريف القياس أن النتيجة يجب أن تكون قولًا آخر، وهي ههنا ليست كذلك، بل هي عين إحدى المقدمتين؛ لمرادفة الإنسان للبشر.

٢ - أو بأن يستعمل المقدمات الكاذبة على أنها صادقة، بواسطة مشابهتها إياها:

إما من جهة الصورة: كما في قولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار:

حاشية البدوي

قوله: «وفساده قد يكون من جهة الصورة» أي: من جهة اللفظ.

قوله: «ما فيه من المصادرة على المطلوب»، أي: بسبب جعل الأوسط والأصغر عين الأكبر بتبديل اللفظ بمرادفه.

قوله: «كما في قولنا لصورة الفرس... إلخ»:

أو من جهة المعنى:

وذلك قد يكون بوضع القضية الطبيعية مقام الكلية، كما يقال: «الاسم كلمة، والكلمة إما اسم أو فعل أو حرف»، ينتج: «أن الاسم إما اسم أو فعل أو حرف»، وهو انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره.

وقد يكون بعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة، كقولنا: «كل إنسان وفرس فهو إنسان، وكل إنسان وفرس فهو فرس»، ينتج من الشكل الثالث: «أن بعض الإنسان فرس»، ووجْهُ الغَلَطِ فيه: أن موضوع الصغرى والكبرى غير موجود؛ إذ لا شيء من الموجودات يصدق عليه أنه إنسان وفرس معًا.

حاشية البدوي

١ - «إن أريد بالفرس الصورة في الصغرى، وحقيقته في الكبرى: لم يتكرر الحد الأوسط، وصدق.

٢ - وإن أريد حقيقته فيهما: كذبت الصغرى، وجاء كذب النتيجة منها وإن اتحد الوسط.

٣ - وإن أريدت الصورة فيهما: كذبت الكبرى فيهما، وجاء كذب النتيجة منها، وإن اتحد الوسط أيضًا.

٤ - وإن أريد عكس الأول: كذبتا، وجاء كذب النتيجة من ذلك، ومن عدم

والغرض من تأليف المغالطة: تغليط الخصم ودفعه .....

حاشية البدوي

تكرر الوسط»[1].

قوله: «والغرض من تأليف المغالطة... إلخ»، «وهو حرام، وقد تدعو الضرورة إلى دفع كافر لم يقدر على دفعه، ونحوه كالرافضي والمعتزلي والمتعنت:

١ - من ذلك ما وقع للقاضي الباقلاني[2] حين أقبل لمجلس المناظرة، وفيه ابن المعلم[3] - أحد رؤساء الرافضة -، فالتفت إلى أصحابه، وقال: قد جاءكم الشيطان، فسمع القاضي من بُعْد، فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه، وقال لهم: قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣].

---

(١) حاشية الحفني على شرح إيساغوجي، ص ٨١.

(٢) هو: القاضي أبو بكر محمد بن الطيب البصري، صنَّفَ في الردّ على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية، كان له بجامع البصرة حلقة عظيمة، مات سنة ثلاث وأربع مائة (٤٠٣ هـ)، وقد أمر شيخ الحنابلة أبو الفضل التميمي مناديًا ينادي بين يدي جنازته: «هذا ناصر السنة والدين، والذابُّ عن الشريعة، هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة»، ثم كان يزور قبره كل جمعة. يراجع: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ١٩٠: ١٩٣).

(٣) هو: محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الشيعي، ويعرف: بابن المعلِّم، والشيخ المفيد، كان صاحب فنون وبحوث وكلام واعتزال وأدب. قيل: إنه ما ترك للمخالفين كتابًا إلا وحفظه، وبهذا قدر على حلّ شبه القوم، مات سنة ثلاث عشرة وأربع مائة (٤١٣ هـ) عن ستٍّ وسبعين سنة، وشيعه ثمانون ألفًا، وله أكثر من مائتي مصنف. يراجع: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٣٤٤).

والفائدة العظيمة فيها: معرفتها للاحتراز عنها.

حاشية البدوي

٢ - ومن ذلك ما وقع له معه أنه اشتد الكلام بينهما يومًا، فرماه ابن المُعَلِّم بكف من الباقلاء أعده له، يُعرِّض له بما نُسِبَ إليه ليخجله ويحيره، فردَّ [القاضي يده][1] إلى كمه ورماه بسوط، فعجب الناس لفطنته وإعداده للأمور أشباهها قبل وقتها.

٣ - ومن ذلك ما وقع للعلامة الكِنَكْسِي[2] مع بعض المدرسين، وكان أصله يهوديًا حيث بحث معه فقال له المدرس: هذا العلم الذي نقرأ فيه علم الأصول، مُعرِّضًا بأنه لا يفرق بين علم الأصول وبين غيره، فقال له العلامة الكِنَكْسِي: لم يلتبس عليَّ بالتوراة، مُعرِّضًا به أنه كان أصله يهوديًا.

٤ - ومن ذلك ما وقع له مع بعض من جاء يسأله في درسه متعنتًا حين تكلم على تعريف الليل والنهار، فقال له ذلك البعض - وكان أعور -: هل يجوز أن يجمع الله بين الليل والنهار؟ فقال له: قد جَمَعَ اللَّهُ بينهما في وجهك، فضحك الحاضرون، وأُفْحِمَ»[3].

قوله: «والفائدة العظيمة فيها: معرفتها للاحتراز عنها»، قال الشاعر[4]:

---

(١) في المخطوطة: (يده القاضي)، والمثبت من الصبان (ص ٣٥٢)، المأخوذ من الملوي في كبيره (ص ٤٣٣).

(٢) هو العلامة أبو عبد الله محمد بن المغربي القَصْري الكِنَكْسِي، شيخ العلامة أحمد بن عبد الفتاح الملوي. ينظر: تاج العروس للزبيدي، ١٦/ ٤٥٦.

(٣) حاشية الصبان على الشرح الصغير، ص ٣٥٢، وما بعدها.

(٤) هو أبو فراس الحمداني، ونصه كما في ديوانه (ص ٣٥٢):

(والعمدة) أي: ما يُعتمد عليه من هذه الصناعات الخمس (هو البرهان لا غير).

قيل في قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ... ﴾[1]: الآية إنَّ الحكمة إشارة إلى البرهان، والموعظة الحسنة إلى الخطابة، وجادِلهم إلى الجدل، فيكون كلٌّ من هذه الثلاثة معتمَدًا عليه في الدعوة إلى سبيل الحق لكن بالنسبة إلى نفس المستدِلِّ العمدةُ هو البرهان فقط؛ إذ به يُتوصَّلُ إلى تحقيق الحقائق وتدقيق الدقائق، وبه يُتوسَّلُ إلى دَرك [الصورة][2] القدسية والأحكام النبوية، ولهذا اختص المصنفُ العمدةَ بالبرهان فقط.

حاشية البدوي

عَرَفْتُ الشَّرَّ لَا لِلشَّرِّ ولَكِنْ لِتَوَقِّيهِ فمَن لَا يَعْرِفِ الخير مِن الشر يَقَعْ فِيهِ

قوله: «إن الحكمة إشارة إلى البرهان... إلخ»[3] فيه أن المفهوم من الآية أن الخطابة

عَرَفْتُ الشَّرَّ لَا لِلشَّرِّ لَكِنْ لِتَوَقِّيهِ

وَمَن لَا يَعْرِفِ الشَّرَّ مِن النَّاس يَقَعْ فِيهِ

(١) سورة النحل، من آية: ١٢٥.

(٢) كما في (أ)، و(ج)، و(و)، و(س)، و(ش)، و(م)، و(ن)، وفي (ب)، و(د): (الأمور).

(٣) يقول العطار عن هذا الصنيع تجاه الآية: وهو من المجازفات التي لا يليق التجرُّؤ بها على الكتاب العزيز. حاشية العطار على شرح إيساغوجي، ص ١٠٥.

(وليكن هذا آخر الرسالة في المنطق).

قال جامعه الفقير إلى رحمة ربه القدير، محمود بن الحافظ حسن المغنيسي، عاملهما الله تعالى بلطفه الخفيِّ والجليِّ: وليكن هذا آخرَ ما أردنا جمعه من الشروح والحواشي؛ إعانةً للطالبين وصيانةً للراغبين، جَعَلَنَا الله تعالى وإياكم من الطالبين الصادقين، وحشَرَنا وإياكم في زُمْرَةِ السعداء والصالحين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على رسولنا محمدٍ، وآلِهِ الطيِّبين الطاهرين.

حاشية البدوي

أشرف من الجدل كما صرح به الشيخ في شرح الشفاء، فلو قدم المصنف الخطابة على الجدل لكان أولى لكونه موافقًا لنظم الآية.

قوله: «وليكن هذا... إلخ» الإشارة إلى البرهان يعني نختم الرسالة بالبرهان.

[قال مؤلف هذه الحاشية، سلَّمه الله، آمين][1]:

هذا آخر ما أردنا إيراده على هذا الشرح، والمسؤول مِنْ فضلِ مَنْ اطَّلع على خللٍ في هذه الحاشية أنْ يبادِرَ إلى إصلاحه إن لم يُمكن الجواب عنه على وجهٍ حسنٍ، ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن، لكن بعد مطالعته في ذلك ما يتحقق به الخلل، وبعد مشاورته فيه أهل فنه، فإنَّ جَامِعَهَا معترِفٌ بالخطأ والزلل، لا سيما مَنْ كان مثلي قليل

(١) من الناسخ.

.....

حاشية البدوي

البضاعة في كل علم وصناعة، على أني والله عز وجل يعلم أني في جميع مدة جمعي لها في كربٍ ووجَلٍ، مع فَقْدِ المعين والناصر، والمنبِّه والمذاكر، فإنْ تصفَّح الناظرُ فيها الغلط فليصفح، ولا يكن من أناسٍ بالأغاليط يفرحون، وليصلح ما يجده فاسدًا، فإنَّ الله ذمَّ رهطًا، قال فيهم: ﴿يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [سورة الشعراء: ١٥٣].

وكان الفراغ من تبييضها يوم الجمعة المبارك من أيام شهر جمادي الأولى من شهور سنة ألف ومائتين وتسعة وتسعين[1] من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة، وأزكى التحية، والحمد لله رب العالمين.

* * *

(١) الموافق لسنة (١٨٨٢م).

المراجع

أ- مطبوعات:

١) إتحاف الطلاب بحل ألفاظ مغني الطلاب: مصطفى عرب العربي، المكتبة الهاشمية، تركيا، ط١، ٢٠١٤م.

٢) الإشارات والتنبيهات: الشيخ ابن سينا، مطبعة القدس، قم بإيران، ط٢.

٣) التجريد الشافي على تذهيب المنطق الكافي: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، مطبعة كردستان العلمية، مصر، ١٣٢٨هـ.

٤) تجريد العلامة البناني على مختصر السعد التفتازاني على متن التلخيص، مطبعة الميمني والحلبي، مصر ١٢٨٥هـ.

٥) تقرير الأنبابي على تجريد العلامة البناني على مختصر السعد التفتازاني على متن التلخيص: شمس الدين الأنبابي، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣٠هـ.

٦) حاشية الباجوري على شرح العقائد النسفية، تحقيق: أنس محمد عدنان، حسام محمد يوسف، دار التقوى، سوريا، ط١، ٢٠٢٠م.

٧) حاشية الباجوري على متن السلم، مع تقرير شمس الدين الأنبابي، المطبعة الميمنية بمصر، ١٣٠٦هـ.

٨) حاشية الباجوري على مختصر السنوسي، مطبعة التقدم العلمية بمصر، ط١، ١٣٢١هـ.

٩) حاشية الحفني على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على إيساغوجي: العلامة يوسف الحفناوي الشافعي، مطبعة بولاق، مصر، ١٢٨٣هـ.

١٠) حاشية السعد التفتازاني على شرح مختصر المنتهى الأصولي، دار الكتب العلمية -

بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

١١) حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح القطب الرازي على الشمسية (الحاشية الصغرى)، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر ١٩٣٤م، ونسخة أخرى لمطبعة جمال أفندي، استانبول، ١٣١٨هـ.

١٢) حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح القطب الرازي على مطالع الأنوار، دار الطباعة العامرة بتركيا، ١٢٧٧هـ.

١٣) حاشية الصبان على الشرح الصغير للسلم للملوي: أبو العرفان محمد بن علي الصبان، مكتبة دار البصائر، القاهرة، ط١، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

١٤) حاشية العصام على التصديقات، مطبعة سنده طبع او لنمشدر، شركة صحافية عثمانية، تركيا، ١٣٠٧هـ.

١٥) حاشية العطار على شرح الخبيصي، مكتبة عيسى الحلبي، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

١٦) حاشية العطار على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على متن إيساغوجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، ١٣٤٧هـ.

١٧) حاشية العطار على متن السلم، تحقيق: د. عبد الغفار عبد الرؤوف حسن، تقديم: أ.د/ جمال فاروق جبريل، د. محمد المحمدي، دار الإمام الرازي بالقاهرة، ط١، ٢٠٢٢م.

١٨) حاشية العطار والدسوقي على شرح الخبيصي للتهذيب، تحقيق: الشيخ/ محمد عبد المجيد الشرنوبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٦م.

١٩) حاشية الكانقري على الحواشي الأحمدية على شرح الفناري على إيساغوجي: عبد الله بن حسن الكانقري الأنصاري، مطبعة الحاج إبراهيم صائب، ١٢٤٢هـ.

٢٠) حاشية شوكت أفندي على مغني الطلاب، طبعة تركية، ١٣١٠هـ.

٢١) حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على تحرير القواعد المنطقة للقطب الرازي،

المطبعة الأميرية ــ القاهرة، ط١، ١٣٢٣هـ ١٩٠٥م.

٢٢) حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على إيساغوجي، مطبعة النيل، مصر، ١٣٢٩هـ.

٢٣) حاشية قول أحمد على شرح الفناري على إيساغوجي، مطبعة الحاج حسين، استنابول، ١٣٠٥هـ.

٢٤) حاشية قول أحمد على شرح الفناري على إيساغوجي، وعليها حاشية العمادي وقره خليل، دار تحقيق الكتاب، تركيا، ٢٠١٩م.

٢٥) حاشية مفتي زاده على التصديقات من فن المنطق، دار الطباعة العامرة، ١٢٥٤هـ.

٢٦) حاشية ملا صادق على شرح حسام كاتي، مطبعة الإيميراطورية، بلدة القزان الروسية، ١٢٩٩هـ.

٢٧) حاشية مير زاهد على التهذيب وشرحه للدواني، مطبعة الحاج محرم أفندي البسنوي ــ تركيا، ١٣٠٥هـ.

٢٨) حاشية يس الحمصي على شرح الخبيصي، مطبعة كردستان العلمية ــ القاهرة، ١٣٢٨هـ.

٢٩) خلاصة القواعد المنطقية: د. عبد الغفار عبد الرؤوف حسن، دار الإمام الرازي بالقاهرة، ط١، ٢٠٢١م.

٣٠) خلاصة الميزان على الفناري: محمد فوزي اليارانكموي، مطبعة علي بك، تركيا، ١٣٠١هـ.

٣١) الدر الناجي على متن إيساغوجي: السيد عمر بن صالح الفيضي التوقادي، درسعادت، استنابول، ١٣١٩هـ.

٣٢) ديوان أبي فراس الحمداني، شرح د/ خليل الدويهي، ص ٣٥٢، دار الكتاب

العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٣) ذريعة الامتحان على إيساغوجي: السيد أحمد الصدقي البروسوي، مطبعة تركية، ١٣٠٥هـ.
٣٤) سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: مجموعة بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
٣٥) سيف الغلاب في شرح مغني الطلاب: محمد فوزي اليارانكموي، سنندج، كردستان، ١٣٨٥، ونسخة أخرى لمطبعة شركة الصحافية العثمانية، ١٣٠٧هـ.
٣٦) شرح البناني على السلم، ومعه: شرح سعيد قدوره، وحاشية علي قصاره، وتقييدات لأحمد بن مبارك السجلماسي، على السلم، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ــ مصر، ط١، ١٣١٨هـ.
٣٧) شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، تحقيق: د. عبد الفتاح البزم، دار ابن كثير، بيروت، ط١٢، ٢٠٢٠م.
٣٨) الشرح الكبير على السلم المنورق: شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي، تحقيق: حاتم يوسف، دار الضياء، الكويت.
٣٩) شرح الكلنبوي على متن إيساغوجي، تحقيق: جاد الله بسام، دار النور.
٤٠) شوقي على الفناري: أحمد بن عبد الله الملقب بالشوقي، مطبعة الحاج محرم أفندي بتركيا، ١٣٠٩هـ.
٤١) القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٨، ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
٤٢) كشف الأسرار عن غوامض الأفكار: أفضل الدين الخونجي، تحقيق: خالد

الرويهب، مؤسسة مطالعات إسلامي، طهران، ١٣٨٩.

٤٣) المختصر شرح تلخيص المفتاح: سعد الدين التفتازاني، تحقيق: د. عجاج عودة، دار التقوى، سوريا، ط١، ٢٠٢١م.

٤٤) مذكرات في المنطق على السلم المنورق: الشيخ/ صالح موسى شرف، مجلس حكماء المسلمين، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٤٥) مذكرات في المنطق على تهذيب المنطق: الشيخ/ صالح موسى شرف، مجلس حكماء المسلمين، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٤٦) مرآة الشروح على سلم العلوم: مولوي محمد مبين، ناشري: حسينف ورثه لري، مدينة قازان، ١٩١١م.

٤٧) نفائس الدرر في حواشي المختصر لأبي علي حسن بن مسعود اليوسي، جامعة المراقب بالجماهرية العربية الليبية، ٢٠٠٩م.

٤٨) يانع الأزهار مختصر طوالع الأنوار: الشيخ/ سليمان العبد، مطبعة هندية بالموسكي، القاهرة، انتهى منه مؤلفه سنة ١٣٢٥هـ.

ب- مخطوطات:

٤٩) حاشية أحمد بن أحمد الفيومي الغرقاوي على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على إيساغوجي، المكتبة الأزهرية، رقم عمومي (٤٢٠٧٨)، رقم خصوصي (٩٩٢).

٥٠) حاشية محيي الدين، المكتبة السليمانية بتركيا، رقم (٣٨٨).

٥١) شرح ابن يعقوب على السلم، المكتبة الأزهرية، عمومي (٩٦٠٠٧)، وخصوصي (٢٤٠٨).

٥٢) شرح ابن يعقوب على مختصر السنوسي، المكتبة الأزهرية، عمومي (٩٦١٤٨)، وخصوصي (٢٥٤٩).

٥٣) شرح شرح الخبيصي على قسم المنطق في التهذيب: أحمد بن رجب بن رمضان الحنفي مذهبًا، القسطنطيني مولدًا، المكتبة السليمانية بتركيا، رقم (١٧٩٥)، وهي بخط المؤلف.

٥٤) فتح الوهاب الموفق بشرح نظم أشكال المنطق: العلامة أحمد السُّجاعي، المكتبة الأزهرية، رقم عمومي (٩٦١٦٩)، وخصوصي (٢٥٧).

٥٥) الفرائد البرهانية في تحقيق الفوائد الفنارية: برهان الدين بن كمال الدين بن حميد، نسخة (أ): مكتبة جامعة الملك سعود، رقم: ٤٩٩٧ ق)، ونسخة (ب): المكتبة الأزهرية، ونسخة (ج): كتابخانة مجلس شورای ملي، إيران، رقم (٥١٧٨).

٥٦) الهبات الربانية للقواعد المنطقية على متن الشمسية: أحمد بن عبد الكريم الحلبي الترمانيني الشافعي الأزهري، جامعة الإمام محمد بن سعود، رقم (٣٨٥٢).

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
ترجمة المصنف.....	١٥
ترجمة الشارح.....	١٧
ترجمة المحشِّي	١٨
منهج التحقيق	٢٠
نماذج من صور المخطوطات	٢٥
مقدمة الشارح.....	٣١
شرح مقدمة الماتن.....	٥٥
أبواب المنطق.....	٩٥
معنى إيساغوجي.....	١٠٣
وجه انحصار الكليات في خمس.....	١٠٥
وجه ذِكْر المناطقة لمباحث الألفاظ	١٠٦
الدلالة	١٠٩
اللفظ المفرد والمؤلَّف	١٣٦
مباحث الكليات الخمس.....	١٤٧

الموضـــــوع	الصفحة
أقسام اللفظ المفرد بالنظر إلى معناه.....	١٤٧
أقسام الكلي بالنظر إلى ما تحته من جزئيات	١٦٠
القول الشارح	٢٠١
القضايا وأحكامها.....	٢١٧
أقسام القضية باعتبار الطرفين	٢٢٨
أجزاء القضية الحملية.....	٢٣٣
أقسام القضية باعتبار النسبة التامة.....	٢٣٥
أقسام القضية باعتبار الموضوع	٢٤١
أقسام القضية الشرطية	٢٥٢
أقسام القضية الشرطية المنفصلة.....	٢٥٦
التناقض	٢٦٧
العكس	٢٨٣
مقاصد التصديقات (القياس).....	٣٠١
الاستقراء	٣٠٦
التمثيل	٣٠٧
أقسام القياس بحسب الصورة.....	٣١٢
القياس الاقتراني.....	٣١٥
أشكال القياس	٣٢٠

الموضـــــوع	الصفحة
القياس الاقتراني بحسب التركيب.....	٣٥٨
القياس الاستثنائي بحسب التركيب.....	٣٦٦
أقسام القياس باعتبار المادة (الصناعات الخمس).....	٣٧٥
البرهان.....	٣٧٦
البرهان اللِّمي والإنِّي.....	٣٨٢
أقسام اليقينيات.....	٣٨٥
الجدل.....	٣٩٥
الخطابة.....	٣٩٨
الشعر.....	٤٠١
المغالطة.....	٤٠٤
المراجع.....	٤١٥
فهرس المحتويات.....	٤٢١

تم بحمد الله تعالى